التطور التاريخي

لقيام دولة الامارات العربية المتحدة



د. خالد بن محمد مبارك القاسمي

الدار العربية للموسوعات



التطوّر التاريخي

لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة

د. خالد بن محمد مبارك القاسمي

الدار العربية للموسوعات

الطبعة الأولى

٢٠٠٩م - ١٤٢٩هـ

الدار العربية للموسوعات

الحازمية - مفرق جسر الباشا - سنتر عكاوي - ط1 - بيروت - لبنان
ص.ب: 511 الحازمية - هاتف: 952594 5 00961 - فاكس: 459982 5 00961
هاتف نقال: 388363 3 00961 - 525066 3 00961 - بيروت - لبنان
الموقع الإلكتروني: www.arabencehouse.com البريد الإلكتروني: info@arabencehouse.com

مؤسسها ومديرها العام: خالد العاني

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لقد مرّت دولة الإمارات العربية المتحدة بمنعطفات تاريخية مهمة كما جاء في سياق فصول هذه الدراسة، ولا شك أن العوائق والتجاذبات التي مرت بها دولة الإمارات لم تكن بالسهولة واليسر تخطيها لصنع كيان دولة مستقلة لولا حكمة المغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان التي تجاوزت كل الحدود فإن وقفت الصعاب في طريق الإتحاد التساعي فليكن إتحاداً بين سبع إمارات أو أربعة أو أقل كخطوة أولى نحو جمع شمل بقية الإمارات التي لم تساعد ظروفها على تحقيق حلم الوحدة، وبالفعل ففي ١٨ شباط/ فبراير عام ١٩٦٨ كان اللقاء التاريخي بين الشيخ زايد حاكم أبو ظبي والشيخ راشد حاكم دبي، في منطقة «السميح» بتشكيل إتحاد ثنائي بين إمارتي أبو ظبي ودبي.

وفي ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٨ اجتمع حكام الإمارات السبع بالإضافة إلى حاكمي قطر والبحرين ليوقعا إتفاقية قيام إتحاد الإمارات العربية المتحدة إلا أنه لم يكتب لهذا الحلم النجاح نتيجة التجاذبات السياسية، ومواقف كل من قطر والبحرين اللذين كانا يميلان للإستقلال، وبالفعل فقد أعلنت البحرين إستقلالها في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٧١ وتبعتها قطر التي أعلنت هي الأخرى إستقلالها في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١. مما مهد الطريق أمام بقية الإمارات السبع للبحث عن صيغة

وحدودية فيما بينها، وتلاقت أماني كل من: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، والفجيرة(*)، في تحقيق إرادة شعب الإمارات بدولة مستقلة ذات سيادة وكان يوم الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ يوماً تاريخيًّا لشعب المنطقة شهد العالم خلاله قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

هذا الإتحاد الذي لم يكن ليتحقق لولا العزيمة والإرادة الصلبة لدى حكام الإمارات، هذا الكيان الوحدوي الذي أصبح اليوم مفخرة لجميع الدول، وليعطي نموذجاً حيًّا وفريداً للعالم بأن إرادة الشعوب تستطيع صنع المعجزات، وبالفعل فدولة الإمارات اليوم تعتبر معجزة العصر بما حققته من إنجازات يفتخر بها كل عربي، ولعل إنجاز الوحدة أسمى الأهداف للشعوب العربية التي تتوق إليه، والإمارات أنموذجاً لهذه الوحدة، فحينما تتلاقى المصالح وتتشابك الإرادات يتحقق الهدف.

وهذه الدراسة التي نضعها بين يدي القارئ العزيز الموثّقة والمدعّمة بالوثائق والصور هي قصة تاريخ شعب ووطن سجل إسمه في تاريخ الشعوب بأحرف من نور.

ولا يفوت القارئ العزيز أنه أثناء حديثنا عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في إمارات الدولة نعني بها الفترة التي سبقت قيام الاتحاد، فمقارنة بكل الفترة بما تشهده كل إمارات الدولة من نهضة عمرانية واقتصادية نجد أنه الوضع قبل الاتحاد لا يمت بصلة لواقع اليوم.

د. خالد بن محمد مبارك القاسمي

(*) انضمت رأس الخيمة للإتحاد في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٢ ليكتمل عقد الإتحاد بين سبع إمارات.

الفصل الأول

الواقع السياسي والإجتماعي
لدولة الإمارات العربية المتحدة
١٧٦٦-١٩٧١



أهمية الخليج العربي

يعتبر الخليج الجناح الأيمن للوطن العربي، والنافذة التي يطل منها هذا الأخير على بلاد آسيا، كما أن الخليج كان وما يزال الممر المائي الثاني، بعد البحر الأحمر إلى بلاد جنوب وشرق آسيا.

ويتمتع الخليج العربي منذ أقدم العصور بموقع استراتيجي مهم، فهو «نقطة إتصال تجاري بين بلدان كانت منذ فجر التاريخ مهد حضارات جعلتها في مقدمة الأمم تجاريًّا وعمرانيًّا».

ومما يؤكد هذه الأهمية، المنافسة التي كانت قائمة بين الفرس واليونان في القرن الرابع قبل الميلاد، والتي نبهت الإسكندر المقدوني إلى تلك الأهمية العظيمة التي تتمتع بها المنطقة حين قال: «إنني لا أستطيع تأمين مقامي في مصر إذا كان الفرس يسيطرون على هذه المنطقة البحرية».

ويجب أن لا يغيب عن بالنا أن العرب أدركوا أهمية هذا الخليج والمنطقة التي تطل عليه، وخاصة الشواطئ الغربية، حيث شهدت هذه المنطقة قيام «أهم المراكز الأولى للحضارة العربية» التي هيأت للعرب فرصة التمرس بالملاحة البحرية التي ساعدت على مد نفوذهم وتجارتهم إلى مختلف بلاد العالم.

ولم ينصرم القرن الأول الإسلامي حتى تحول الخليج من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، فصار «قاعدة بحرية وإقتصادية، من أكبر قواعد الدولة العربية الإسلامية الجديدة ودعامة من أكبر دعاماته، فانطلقت الأساطيل العربية من شطآنه وثغوره إلى موانئ الهند وسيلان، وبورما وشرقي أفريقيا وغيرها من المناطق القريبة والبعيدة».

وهكذا يظهر بوضوح أن الموقع الجغرافي للخليج العربي، جعل له أهمية عسكرية فهو الطريق المائي الحيوي الذي يربط العراق وشرقي الجزيرة العربية بالهند وباكستان وجنوب آسيا وحوض البحر الأبيض المتوسط والأناضول، وهو في نظر أوروبا المفتاح الذي يفتح مغاليف الشرق، والباب الذي ندخل منه إلى الهند والصين وجنوب شرقي آسيا.

وتشكل دول الخليج فيما بينها وحدة جغرافية طبيعية متكاملة، فهي تحتل كل أراضي شبه الجزيرة العربية فيما عدا اليمن في الجنوب، وحدود دول الخليج متصلة لا تفصل بينها عوائق طبيعية أو سياسية وظروفها الطبيعية من جغرافية ومناخية وجيولوجية متشابهة وحياتها النباتية والحيوانية واحدة وهي لذلك تمثل كياناً طبيعيًّا واحداً وتعتبر منطقة الخليج منطقة صحراوية، بمعنى آخر يغلب عليها الطابع الصحراوي في المناخ الذي يتميز بحرارته وجفافه في الصيف وبرودته في الشتاء، هذا إلى جانب التضاريس المتنوعة مثل الجبال والوديان والشواطئ والسهول، والذي ينظر إلى الجزيرة العربية من الجو تبدو له وكأنها محيط من الصحراء تتخلله بعض السلاسل الجبلية ولكن هذه الصحراء لم تكن في يوم من الأيام حائلاً في سبيل المواصلات بين المناطق المختلفة في الخليج، حيث كانت لهم وسائل مواصلاتهم الخاصة بهم.

الإمارات العربية المتحدة
في التاريخ القديم

سلطت المكتشفات الأثرية التي عثرت عليها بعثات التنقيب الوطنية والأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة منذ سنة ١٩٨٥ وحتى الآن الضوء على بعض الجوانب الحضارية للأقوام التي عاشت في هذه المنطقة منذ نهاية الألف الرابع قبل الميلاد غير أن من الثابت أن أقواماً أخرى كانت تعيش في المنطقة في حقب أبعد كثيراً، كما تدل على ذلك المواقع الأثرية التي عثر عليها قرب مدينة العين والتي يرد الباحثون تاريخها إلى العصر الحجري الحديث.

ولقد تركت لنا الأقوام التي عاشت في المنطقة في نهاية الألف الرابع قبل الميلاد والمعاصرة لنمو الحضارة السومرية في جنوب العراق نصباً تذكارية تمثلت في مدافن حجرية عديدة زودت بأواني فخارية شبيهة بفخاريات (جمدة نصر) الموجودة في وادي الرافدين[(١)]

وفي النصف الأول من الألف الثالث قبل الميلاد سكنت واحات الدولة أقوام أخرى ربما إنحدرت من سابقتها فعاصرت بذلك فترة نضوج الحضارة السومرية وتأثرت بها وبالحضارات الأخرى في وادي السند وجنوب إيران وخلفت لنا مدافن حجرية متعددة تختلف عن مدافن جمدة

---

(١) د. أحمد فخري: دراسات في تاريخ الشرق القديم، ص٢٨.

نصر التي عثر عليها في جبل حفيت (٣٢٠٠-٣٠٠٠ق.م) لأنها تدل على معرفة رفيعة معمارية بأشكالها الدائرية المنقسمة من الداخل إلى أقسام مختلفة وجدرانها الخارجية المصنوعة من الأحجار الصخرية المنحوتة بإتقان والمزينة في بعضها بنحوتات بارزة لحيوانات ومشاهد طبيعية متعددة.

ومن هذه المدافن تلك التي اكتشفت في هيلي التي تبعد مسافة عشرة كيلومترات شمال مدينة العين والتي تعود إلى الفترة (٢٧٠٠-٢٥٠٠ق.م) ولقد عثر في إحدى المدافن على سيف برونزي قصير بطول ٤٢,٥سم نقش في منطقة الإتصال مع المقبض بدوائر متداخلة وليس لهذا السيف مثيل له في أي مكان في الشرق الأوسط.

وتضمنت مدافن جزيرة أم النار (العصر نفسه) القريبة من مدينة أبو ظبي رسوماً بارزة تزين القوالب الحجرية لمداخل القبور يلاحظ فيها تكرار تصوير الثور الأحدب والحيونات الأخرى كالغزلان والمها والجمالِ والأفاعيِ.

ويرى علماء الآثار أن المكتشفات التي عثر عليها داخل هذه المدافن تدل على وجود تشابه كبير مع مثيلاتها في موقع (كلى) في بلوشستان وموقعي (تبه يحيى وبامبور) الى الجنوب والجنوب الشرقي من إيران الحالية، ويعتقد أن أصل هذا التشابه سببه التبادل التجاري والتواصل الحضاري بين المنطقتين وسعي القدماء الدؤوب للبحث عن المعادن أينما وجدت، ولكن هذا لا ينفي حقيقة واضحة وهي أن العثور على تلك الأعداد الكبيرة من المدافن الجماعية يدل على وجود مجتمع متميز مارس حياته الخاصة وإن كان المتوجب عدم إنكار التأثير الواضح الذي تركته القوافل التجارية التي كانت تعبر أرض المنطقة[1]

---

(١) د. عبد العزيز صالح: الشرق الأدنى القديم، ج١، ص٣٨٨.

ولقد أثبتت نتائج أعمال التنقيب الأثرية إن منطقة الخليج كانت محطة مهمة للقوافل التجارية البحرية والبرية فكانت البحرية منها تأتي من وادي الرافدين عن طريق البحر الأسفل (أي الخليج العربي) وتبحر بمحاذاة الساحل الغربي للخليج فنشطت الحياة في المنطقة الشرقية من أبو ظبي وكانت على إتصال مع جزيرة أم النار وأصبحت كما يبدو مركزاً ينطلق منه التجار صوب عُمان للدوران بعدها حول الطرف الجنوبي للجزيرة العربية ومنها إلى مصر القديمة وعلى هذا فإن من المحتمل أن تكون فخاريات (جمدة نصر) قد جاءتها بواسطة هذا الطريق.

كما كان للطريق التجاري البري الذي ربط هذه المنطقة بوادي السند دور كبير في نقل الكثير من الصناعات والفنون والمواد الخام لوجود تشابه بين الأواني الفخارية والحجرية التي اكتشفت في مواقع بلوشستان ووادي السند مثل (كلى وشاهى تمب وماهى) وبين ما كشفت عنه التنقيبات في عدة مناطق في أبو ظبي[1].

ومن المكتشفات الأثرية المهمة الأخرى موقع مدافن بديع بنت سعود إلى الشمال من مدينة العين تعود إلى ألف سنة قبل الميلاد وموقع القصيص على بعد ١٣ كيلومتراً شمال شرق مدينة دبي واحتوى على مدافن ترجع إلى نهاية الألف الثاني وبداية الأول قبل الميلاد، وموقع المليحة في إمارة الشارقة والذي يرجع بعض ما اكتشف فيه إلى القرنين الثالث والرابع قبل الميلاد، وموقع الدورة في أم القيوين (٢١٠-١٠٠ق.م) وكذلك مواقع اليحانية في رأس الخيمة ومنحوتات مصفوت وقبور المنامة في إمارة عجمان بالإضافة إلى موقع حديث اكتشف في بداية العام ١٩٨٦ في الفجيرة.

ولكن على الرغم من العثور على كل هذه المواقع فما يزال التاريخ

---

(١) خالد العزي: الخليج العربي في ماضيه وحاضره، ص١٦.

الموغل في القدم مليئاً بالثغرات وما يزال من الصعب التعرف على اصل الأقوام التي سكنت هذه البقعة في أواخر الألف الرابع وأوائل الألف الثالث واللغة التي كانوا يتخاطبون بها لعدم العثور على نماذج كتابية.

وقد أدى هذا الغموض إلى إقتراح بعض خبراء الآثار بأن الأقوام التي سكنت المنطقة ربما كانت أصل السومريين فهؤلاء الذين شادوا المدن وبنوا الزقورات في جنوب العراق لا زالوا مجهولي الأصل وربما كان من المفيد أن يبحث عن أصل السومريين أخذاً منطقة الخليج بعين الإعتبار(١).



من القطع الأثرية التي عثر عليها في دولة الإمارات.

---

(١) سلطنة عُمان، وزارة التراث القومي: المعرض المشترك الثاني للآثار، ص٤.

الإمارات العربية
في العصرين اليوناني والروماني

يحتل العصر الهيليني (اليوناني) مكانة خاصة في التاريخ القديم للخليج لما له من تأثير خاص على الملاحة والتجارة قديماً بين المنطقة وباقي أنحاء العالم تزامن مع حملات الغزو التي شنَّها الفاتح الأكبر الإسكندر المقدوني عازماً تحويل بابل إلى عاصمته الشرقية لأنها قلب العالم القديم والمركز التجاري الذي يربط الهند بسائر أنحاء المعمورة.

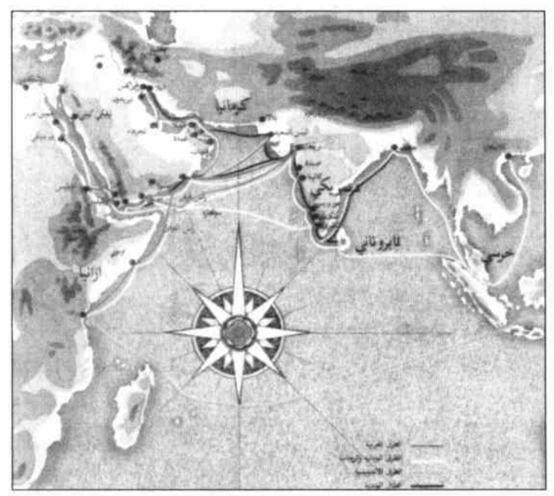
ويذكر المؤرخون أن **الإسكندر المقدوني** فطن للأهمية الإستراتيجية التي تمثلها المنطقة عندما كلف أحد قواده وهو نيارخوس بإكتشاف الساحل الشرقي للخليج فقام القائد المذكور سنة ٣٢٤ قبل الميلاد برحلة مشهورة من مصب نهر الهندوس عبر الخليج حتى وصل إلى قرية ديريد دنيس (مكان مدينة البصرة حاليًّا)، بهدف السيطرة على تجارة الطيب والمر والبخور في شبه الجزيرة.

ولقد أرسل الإسكندر عدة حملات إستكشافية غير حملة (نيارخوس) للتعرف على السواحل العربية غير أن تلك الحملات إنتهت إلى الإخفاق بسبب جفاف المنطقة وقسوة طبيعتها، وعلى الرغم من هذا الإخفاق فإن الإسكندر قرر متابعة محاولات إكتشاف المنطقة العربية واسند المهمة ثانية إلى نيارخوس نفسه غير أن الإسكندر مات في

بابل سنة ٣٢٣ قبل الميلاد وهو في عمر الثالثة والثلاثين دون أن يحقق أمله.

ويذكر مؤرخو الإسكندر ممن كتبوا عن حملاته الإستكشافية أن الفينيقيين سيطروا في القرن الرابع قبل الميلاد على تجارة مزدهرة في منطقة الخليج وأشاروا إلى سائل أسود لزج يشعل المصابيح بنور قرمزي فعُدّ ذلك أول إشارة عن وجود البترول في هذه المنطقة.

ولا شك في أن بعض اليونانيين، أو السكان المحليين المتأثرين بالحضارة اليونانية عرفوا فترة من الإستقرار على سواحل أرض الدولة وهو ما يثبته إكتشاف آثار مستوطنات هيلينية في الشارقة ورأس الخيمة[(١)].



الطرق البرية والبحرية عبر الخليج.

وحاول الإمبراطور الروماني القدير (تراجان) في مرحلة لاحقة السير على خطى الإسكندر فبعث بقواته التي وصلت إلى منطقة الخليج ولكنها إصطدمت بالفرس الذين استعادوا في تلك الفترة قوتهم السابقة ثم بدأ صراع مرير بين الإمبراطوريتين استمر قرابة القرن الثالث حتى نمت قوة العرب فقوّضت أركان السلطتين معاً وانطلقت جيوشهم لتفتح العالم القديم.

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي لسنة ١٩٨٩، ص٥٠ وزارة الإعلام.

الإمارات العربية
في العصور الإسلامية

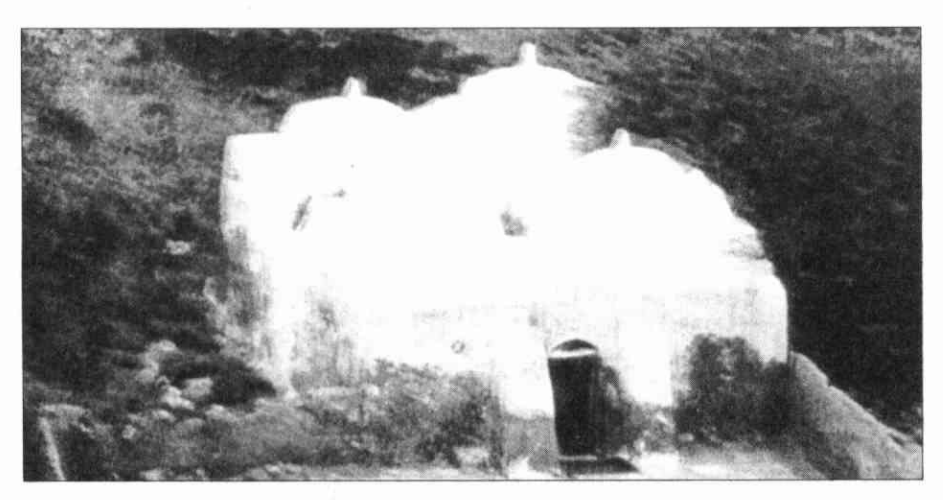
دخل الإسلام المنطقة على يد القائد العربي المشهور عمرو بن العاص وتمكن من خلفه من تطهير الخليج من الغزاة فعاشت المنطقة مرحلة من الإستقرار وأصبحت في عهد الخلافة الأموية أحد المراكز التجاريةِ والملاحية المهمة وتطورت على سواحلها صناعة السفن التي كانت معروفة قبل ذلك بفترة طويلة كما يتضح من إشارات شعراء الجاهلية مثل طرفة بن العبد وغيره إلى وجودها.

ومن أهم ما تطور في مجال الملاحة في الخليج الأشرعة المثلثة التي مكَّنت الملاحين الأوائل من الإبحار في أي وقت يشاؤون بدلاً من إنتظار رياح قوية كانت لازمة لدفع الأشرعة التي كانت لدى الأمم البحرية الأخرى، ويقول المؤرخ بانيكار في كتابه (آسيا والسيطرة الغربية) عن ذلك: «ربما شاقنا أن نلحظ أن تزويد السفن بالأشرعة المثلثة كان من المستحدثات التي نقلها البرتغاليون عن العرب، ذلك أن العرب عندما نزلوا إلى البحر أدخلوا التعديل على الأشرعة التي كانت تستخدم قبل ذلك فخففوا من وزن العرق المستعرض وأطالوه ورفعوا قمة الشراع إلى أعلى كثيراً وشقوا قاعدته وسرعان ما حصلوا على ذلك الشراع المثلث الذي لعله سيظل حيًّا إلى حين تندثر كل آية أخرى من آيات

طاقتهم المبكرة في ميادين الفتح»[١].

وفي دولة الإمارات عدد من المواقع الأثرية التي تعود إلى العصور الإسلامية الأولى وخاصة على الساحل الشرفي في **دبا** التي تضم مقبرة تُدعى مقبرة أمير الجيوش وهي معاصرة **للخليفة أبو بكر الصديق**، وقرية **بدية** التي تضم مسجداً يعتقد أن بناءه يعود إلى **عصر الخلفاء الراشدين**.

واكتشف في **إمارة عجمان** مخلفات أثرية تعود إلى أقوام سكنت المنطقة في فترات إسلامية متأخرة ترجع إلى القرن العاشر الهجري مثلها في ذلك مثل الإكتشافات الأثرية في موقع (الدربجانية) في **رأس الخيمة** حيث عثر على مصكوكات نحاسية تحمل إحداها تاريخ ٩١٣ للهجرة (١٥٠٧ ميلادي) وأتى **الرحالة العربي الشهير إبن بطوطة** على ذكر عدد من المدن التي زارها على خليج عُمان نحو العام ١٣٣١ ميلادية مثل **القريات (القرية) وشبا (ولعلها دبا) وكلبا وخورفكان** فيقول في مؤلفه الشهير أنها كلها ذات أنهار وحدائق وأشجار ونخيل[٢].



مسجد بدية من الآثار الإسلامية في الإمارات.

---

(١) سلطنة عُمان، المعرض المشترك الثاني للآثار، ص٦.

(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة، الكتاب السنوي لسنة ١٩٨٩، ص٥٢.

الإمارات العربية
في العصور الحديثة

تسبب الإنتصار الذي حققه العثماني محمد الفاتح بدخوله القسطنطينية والقضاء على الإمبراطورية البيزنطية سنة ١٤٥٣ في إنتقال علماء بيزنطة والتركة العلمية اليونانية إلى إيطاليا القاعدة التي قامت عليها النهضة الأوروبية الحديثة ولهذا فإن بعض المؤرخين يعتبرون تاريخ سقوط القسطينية نهاية العصور الوسطى.

كما أدى الإنتصار العثماني الساحق إلى إلحاق هزيمتين منكرتين بالأمة العربية جاءت الأولى منها سنة ١٤٩٢ عندما قوضت (قشتالة) مملكة غرناطة في جنوب شبه الجزيرة الإيبرية بعد أكثر من عقد من الحروب التي حثت البابوية على تأجيجها ، ومولتها لإحراز نصر يوازي نصر العثمانيين.

أما الهزيمة الثانية فبدأت بوادرها في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي أيضاً وانتهت بتقليص الجزء الأكبر من السيادة الملاحية العربية على الخليج العربي وبحر عُمان وقسم من المحيط الهندي وحرمان العرب من الدور التجاري الذي لعبوه على مر العصور بسيطرتهم على الحلقة الوسطى للتجارة الدولية بين الشرق والغرب بعد أن تمكن الأوروبيون بمساعدة عربية بعضها مقصود والآخر غير مقصود من إقامة إتصال مباشر مع الشرق أولاً ومن ثم بسط سيطرتهم على تجارة الهند

والإمساك بالخطوط الملاحية في أعالي البحار[1].

وقد تمكن العثمانيون من التوغل في أوروبا وقطعوا الطرق البرية بين أوروبا والهند فسعت الدول الأوروبية من جانبها إلى البحث عن طرق بديلة وقيّض للبرتغال القيام بهذا الدور فقد كانت ما تزال أمة ناهضة بنت مملكتها على الأراضي التي اقتطعتها من عرب الأندلس وطورت أسطولاً بحريًّا كبيراً بالإعتماد على الخبرة التي إكتسبها ملاحوها من العرب الذين أقاموا قبل ذلك صناعة سفن ضخمة في لشبونة، ومع ذلك فإن، الربابنة البرتغاليين ظلوا على جهل مطبق بالخطوط الملاحية وحركة الرياح وهما عنصران مهمان للوصول إلى الهند، وهكذا تحطمت عشرات السفن على صخور شبه الجزيرة العربية قبل أن يوفر لهم القدر مفتاح العبور إلى الهند سنة ١٤٩٨[2].

ويروي المؤرخ البرتغالي (كستانهيدا) ما حدث فيقول: «وصل فاسكو دي جاما إلى مالندي (قرب ممباسا) في ١٥ آذار/ مارس سنة ١٤٩٨ وأرسى في فرضتها فصعد إلى سفينته مسلمون منهم مسلم إسمه أحمد بن ماجد أحب أن ينعم برفقة دي جاما وبحارته ورضى أن يذهب معهم فيدلهم على طريق الهند[3]، وكان دي جاما قد دهش لسعة علم الملاّح المسلم عندما أراه خريطة الساحل الهندي كله، وعليها خطوط الطول والعرض بالتفصيل... ثم دعا دي جاما الملاّح المسلم ليشاهد الإسطرلاب الكبير الذي كان يحمله في سفينته وآلات فلكية أخرى فلم يعجب المسلم ما رأى، وانبأ دي جاما أن للملاّحين العرب في البحر

---

(١) منشورات معهد البحوث والدراسات العربية «إمارات قديمة ودولة حديثة» دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة مسحية، القاهرة ١٩٧٨، ص٢٤.

(٢) سعيد أمين: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، ص٢٨.

(٣) يفند الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي براءة أحمد بن ماجد من إرشاده فاسكو دي جاما لطريق الهند وذلك بقوله: «إن جميع المؤرخين البرتغاليين في القرن =

الأحمر آلات متقنة مصنوعة على غير مثال مابيد البرتغال.. ثم أطّلعه على آلة له مؤلفة من ثلاث لوحات فلما عرف دي جاما قيمة هذا الكنز الذي ظفر به أحب الإحتفاظ بهذا المُعلم المسلم، وأقلع متوجهاً إلى الهند في ٢٤ نيسان/ إبريل فاجتاز الخليج الكبير وطوله ٦٠٠ فرسخ في ٢٢ يوماً دون أن يلقى في طريقه عقبة أو مشقة».

ويصف **المؤرخ العربي (الثقة قطب الدين النهروالي)** الذي عاش في حقبة قريبة من غزو البرتغال للخليج ما سبّبوه من أذى فيقول: «وقع في أول القرن العاشر الهجري (بعد ١٤٩٥) من الحوادث الفوادح النوادر دخول البرتغال اللعين من طائفة الفرنج الملاعين إلى ديار الهند، وكانت طائفة منهم يركبون من زقاق سبتة (مضيق جبل طارق) في البحر ويلجون في الظلمات ويمرون خلف جبال القمر ويصلون إلى المشرق ويمرون بموضع قريب من الساحل في مضيق أحد جانبيه جبل والجانب الثاني بحر الظلمات في مكان كثير الأمواج لا تستقر به سفائنهم وتتكسر ولا ينجو منهم أحد، واستمروا على ذلك مدة وهم يهلكون في ذلك المكان ولا يخلص من طائفتهم أحد إلى بحر الهند إلى أن خلص منهم غراب (نوع من السفن) إلى الهند، فلا زالوا يتوصلون إلى معرفة هذا البحر إلى أن دلهم شخص ماهر من أهل البحر يقال له **أحمد بن ماجد** فمكثوا في بحر الهند... ثم أخذوا هرمز وتقووا بها وصارت الأمداد

= السادس عشر قد أجمعوا أن «فاسكو دي غاما» قد استفاد من مساعدة مرشد غجراتي ويسمى «كاناكا» عندما أبحر من شرق **أفريقيا إلى الهند** عام ١٤٩٨م، وهي المرحلة الأخيرة من رحلته المشهورة من **البرتغال إلى الهند**، والتي دلّت القوى الأوروبية للدخول مباشرة إلى «المحيط الهندي والخليج العربي» لمزيد من التفاصيل أنظر: د. **سلطان بن محمد القاسمي**: بيان للمؤرخين الأماجد في براءة إبن ماجد، الطبعة الأولى، الشارقة ٢٠٠٠، ص١٠.

ترادف عليهم من البرتغال فصاروا يقطعون الطريق على المسلمين أسراً ونهباً ويأخذون كل سفينة غصباً إلى أن كثر ضررهم على المسلمين وهم أذاهم المسافرين»[١]

ولقد كان البرتغاليون أول نذر الشر في الخليج العربي وسجّل التاريخ لقائدهم الأول دي جاما والبوكيرك بعده ومن جاء بعدهما عدداً من المذابح البشعة بحق العرب والمسلمين، وشنوا حرباً مهولة تضمنت فيما تضمنته تدمير مسقط وجدع أنوف أهلها وصلم آذانهم على يد البوكيرك الذي دمر خورفكان أيضاً وأحرقها ومثل بأهلها.

واستمرت سيطرة البرتغاليين على الخليج العربي معظم سني القرن السادس عشر حتى ضعفت قوتهم بعدها نتيجة المقاومة الصلبة التي أبداها السكان ومنازعة الأوروبيين الآخرين حق البرتغال في السيطرة على بحار المشرق، ودخلت هولندا وبريطانيا وفرنسا حلبة التنافس مع البرتغال وتمكنت بريطانيا من حسم الوضع لصالحها مع نمو شركة الهند الشرقية (التي تأسست سنة ١٦١٧ وكانت شبه دولة بمصالحها ومؤسساتها التجارية والعسكرية)، ونجحت في إخراج البرتغال من المنطقة سنة ١٦٢٥ ثم في إخراجها من حلبة المنافسة تماماً سنة ١٧٦٦[٢].

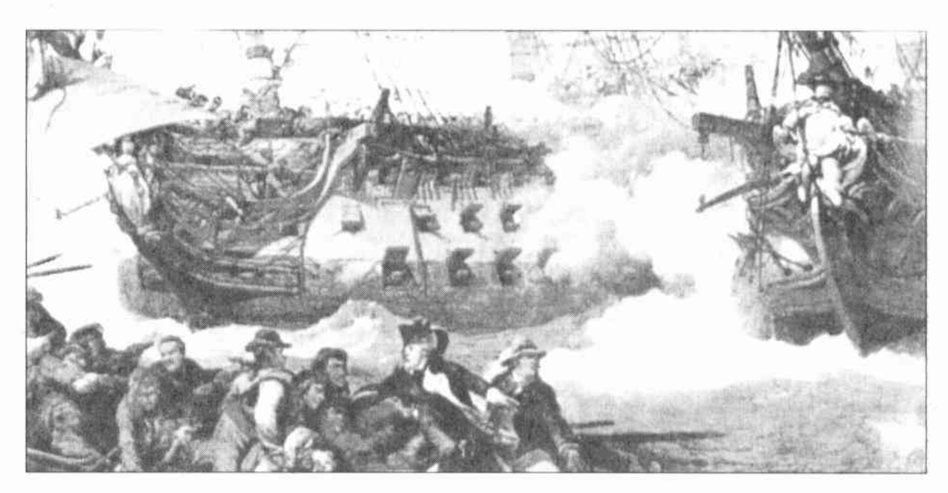
وفي بداية القرن التاسع عشر شهدت المنطقة ظهور قوتين عربيتين كان لهما تأثيرهما الكبير على مستقبل المنطقة: أولهما قبيلة بني ياس التي استطاعت السيطرة على المنطقة السفلى من الخليج ومنها المنطقتان اللتان أقيمت عليهما مدينتا أبو ظبي ودبي.

---

(١) أرنولد ويلسون: الخليج العربي، نقله إلى العربية عبد القادر يوسف، ص٤٥.

(٢) سعيد أمين: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، ص٤١.

أما القوة الثانية فتمثلت **بالقواسم** الذين شكلو قوة بحرية تعدى نشاطها دائرة الخليج إلى أعماق المحيط الهندي وبدأوا يتصدون للأساطيل والسفن البريطانية من عاصمتهم **رأس الخيمة**.



الغزو الاستعماري الأوروبي لبلاد العرب.



الإنجليز والهولنديون في الخليج

على أثر الإنتصار الذي أحرزه الأسطول الإنكليزي عام ١٥٨٨م ضد الأسطول الإسباني المعروف «بالأمادا» أخذ الإنكليز يعملون على مد نفوذهم إلى الهند وإلى الخليج العربي.

ومما «يستوقف نظر الباحث في تاريخ الخليج السياسي، أن الإنكليز لم يحملوا، حين وصلوا إليه، السيف في يد والفأس في اليد الأخرى للقتل والتدمير، كما فعل البرتغاليون، مما كان في مقدمة الأسباب التي عجلت بطردهم، وإنما جاؤوا يلبسون ملابس التجار وينادون بأنهم لا ينشدون سوى البيع والشراء، ولا يسعون وراء فتح أو إستلحاق»[1].

واستندت السياسة البريطانية في الخليج على أسس ثلاثة ليست في الواقع إلا الذرائع التي تسترت وراءها سياستها الإستعمارية التوسعية، وهذه الأسس هي:

(١) محاربة القراصنة.

(٢) محاربة الرقيق.

(١) سعيد أمين: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، ص٤١.

(٣) محاربة التجارة[١].

ولكن في الحقيقة غير ذلك لأن «اللورد لانزدون» حدد السياسة البريطانية في الخليج عام ١٩٠٥ على النحو الآتي:

«إن حجر الزاوية في سياستنا في الخليج العربي هو أنه، وفي نفس الوقت الذي نعادي فيه فتح منفذ للتجارة الدولية، والذي نعلن فيه أنه ليست لدينا أي رغبة في تحويله إلى بحيرة بريطانية، إلا أنه ينبغي علينا أن نقاوم إلى أقصى حد أي محاولة من جانب الدول الأخرى للحصول على موقع قدم على سواحله للأغراض البحرية أو العسكرية، وسوف نواصل السير على هذه السياسة لا من أجل إتفاقيات غامضة مع الشيوخ المحليين، وإنما لتصبح القوة المسيطرة في جنوب فارس وفي الجنوب العربي»[٢]، هذه هي السياسة الحقيقية التي انتهجتها بريطانيا في الخليج منذ أواخر القرن السادس عشر، بعد أن استطاعت مزاحمة البرتغاليين وطردهم من هذه المنطقة.

ولكن بريطانيا وجدت أنها ليست الوحيدة في هذا الميدان، بل ثمة مزاحمون آخرون ساهموا في زحزحة البرتغاليين من أرض الخليج، وهؤلاء المزاحمون هم الهولنديون.

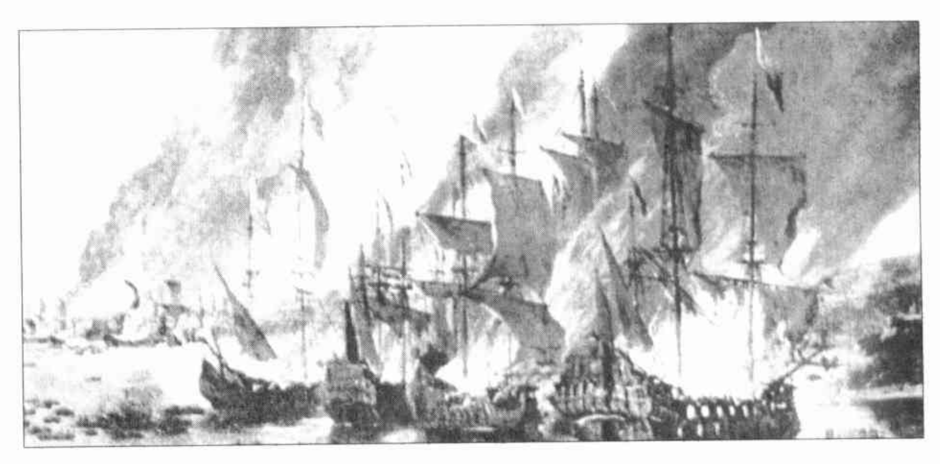
فقد وصل الأسطول الهولندي إلى الهند في بحثه عن المكاسب والغنائم فغزا أسواقها وباع وأشترى، ثم إتجه نحو الخليج وهو جار الهند، ويقع في الطريق المؤدي إليها، فلم يحاول إستيلاء أو إحتلالاً أو تدميراً بل إنحصر همه في التجارة والبيع والشراء، على أنه اشترك سنة ١٦٣٥ م، مع الأسطول الإنكليزي في منازلة الأسطول البرتغالي، «وكان يعتبر عدوًّا ومنافساً للفريقين على السواء»[٣].

---

(١) د. عبد العزيز المنصور، فتوح الخترش: نشوء قطر وتطورها، ص٢٧.

(٢) المصدر السابق ذكره، ص٦٤.

(٣) سعيد أمين: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، ص٣٤.



معارك ضارية يقاوم بها العرب أساطيل الغزو الأجنبي.

هذا الواقع الجديد لم تعترض عليه **بريطانيا** ولا **هولندا**، فقد كانت الأولى تريد الإستئثار بخيرات الهند، والسيطرة على الطريق التجاري الذي يربط أوروبا ببلاد الشرق ولم تكن الثانية -هولندا- أقل جشعاً من الأولى في الحصول على الأثنين معاً.

لذلك إتخذ الصراع بينهما مظاهر عدة، فتارة كان يظهر بمظهر المنافسة التجارية، وتارة أخرى كان يبدو على صورة الاصطدامات العسكرية المحدودة، وطوراً على صورة التحالف السري مع أعداء الطرف الآخر.

واستمر هذا حتى سنة ١٦٥٢م، حيث وقعت حروب طاحنة في أوروبا بين الإنكليز وهولندا، استمرت سنتين، عمدت خلالهما الدولة الأخيرة إلى توسيع رقعة القتال، فنقلته إلى ما وراء البحار، حيث إستطاع الهولنديون إثبات قوتهم في بلاد الهند والخليج، ونالوا حصة الأسد منهما، بينما سكتت **بريطانيا** على مضض ولكن إلى حين.

هذه الحالة لم تستمر طويلاً بين الدولتين، إذ ما لبث الإختلاف بينهما أن انقلب إلى تحالف، وذلك بسبب ظهور منافس جديد لهما هو الإستعمار الفرنسي.



الصراع الإنجليزي - الفرنسي والسيطرة على الخليج

وصل الفرنسيون إلى الهند عام ١٦٦٤م، أي بعد ٦٤ سنة من وصول منافسيهم الإنكليز، وكانت لهم شركة للتجارة مع الهند على غرار «شركة الهند الشرقية» التي تأسست في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر عام ١٦٠٠م[١]، بموجب مرسوم أصدرته **اليزابيث ملكة بريطانيا**.

ولكن فرنسا بدأت تُظهر إهتماماً متزايداً بمنطقة الخليج منذ منتصف القرن الثامن عشر حيث أخذت تعمل على مسايرة بريطانيا في هذا الميدان، ولكن شركة الهند الشرقية البريطانية استغلت نتائج حرب السبع سنوات (١٧٥٦-١٧٦٣م) للحصول على إمتيازات هامة للتجارة البريطانية[٢] خاصة أن هذه الحرب التي احتدم أمرها بين الدولتين الفرنسية والإنكليزية لم يقتصر ميدانها على أوروبا وحسب بل إمتدت إلى أملاكهما فيما وراء البحار.

وبالرغم من خروج فرنسا خاسرة من هذه الحرب، ورغم تنازلها عن ممتلكاتها لبريطانيا بموجب معاهدة الصلح عام ١٧٦٣م، وبالإضافة إلى إنشغالها بثورتها الكبرى عام ١٧٨٩ التي رفعت فيها راية الحرية،

(١) المصدر السابق ذكره، ص٤٢.

(٢) شاكر أمين: زايد بن سلطان أمير أبو ظبي ومستقبل الخليج العربي، ص٢٥.

والأخاء والمساواة، كل هذا لم يمنع فرنسا من التفكير في العودة إلى التخطيط لتحقيق حلمها في إقامة إمبراطورية لها، خاصة إذا أدركنا أن الاستعمار في ذلك الوقت كان مظهراً من مظاهر العزة القومية للدولة الصناعية المتطورة[١].

وبعد نجاح **الثورة الفرنسية**، وهدوء الأحوال في البلاد نسبيًّا، تجددت الحرب مع إنكلترا، عندها بدأ الخليج العربي يكتسب أهمية من نوع جديد، «إذ أصبح خطاً من خطوط الدفاع الرئيسة لبريطانيا عن بلاد الهند، وخاصة ضد الحملة الفرنسية التي قادها نابليون بونابرت بنفسه»[٢].

وكانت **الحملة الفرنسية** هذه، والتي وصلت إلى **مصر** تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

١- الإستيلاء على مصر.

٢- الزحف منها على الشام والعراق.

٣- الوصول إلى الخليج العربي.

٤- غزو الهند وإحتلالها، وطرد الإنكليز منها[٣].

وإنطلاقاً من مصر، بدأ نابليون يعمل على جبهتين متوازيتين ولكنهما متممتان لبعضهما البعض.

الأولى: عسكرية وكانت وجهتها بلاد الشام والعراق.

والثانية: سياسية وكان هدفها الخليج العربي.

ولكن نابليون مُني بالفشل في كليهما، إذ أن القوات الفرنسية

---

(١) قدري قلعجي: الخليج العربي، ص٢٨٩.

(٢) شاكر أمين: زايد بن سلطان أمير أبو ظبي ومستقبل الخليج العربي، ص٢٧.

(٣) سعيد أمين: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، ص٢٥.

المتوجهة إلى بلاد الشام فالعراق، وقفت عاجزة أمام أسوار عكا لعدة أسباب أهمها:

(١) مساعدة الأسطول البريطاني للحماية وتقديمه المؤن والذخائر لها.

(٢) مناعة الأسوار وقوة تحصينها.

(٣) وقوف الأمير بشير الشهابي أمير لبنان على الحياد.

(٤) إنتشار مرض الطاعون بين أفراد وضباط الجيش الفرنسي.

(٥) هزيمة الأسطول الفرنسي أمام الأسطول الإنكليزي في معركة أبي قير البحرية عام ١٧٨٩، مما جعله عاجزاً عن تقديم أية مساعدة للقوات البرية الفرنسية الزاحفة.

هذا على الصعيد العسكري، أما على الصعيد السياسي، فقد أرسل بونابرت إلى سلطان مسقط رسالة قال فيها:

«أكتب إليكم هذا الكتاب لأبلغكم، ما لا شك إنكم علمتوه، وهو وصول الجيش الفرنسي إلى مصر، ولما كنتم أصدقاء لنا، فعليكم أن تقتنعوا برغبتي في حماية جميع سفن دولتكم، وعليكم أن ترسلوها إلى السويس حيث تجد حماية لتجارتها»[1].

ولم تكن نتيجة الأسلوب السياسي، أفضل منها في الميدان العسكري لأن الرسالة المذكورة وقعت في يد شريف مكة، الذي سارع إلى تسليمها للمثل البريطاني المقيم في جدة.

وهكذا أصبحت خطة فرنسا مكشوفة تماماً أمام بريطانيا، فأخذت

---

(١) قدري قلعجي، مقال في مجلة الحوادث اللبنانية، العدد١٢١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، كما وردت هذه الرسالة عند الكاتب نفسه في كتابه الخليج العربي، ص٣٩٣ ووردت أيضاً عند أمين سعيد في كتابه: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، ص٣٧.

هذه الأخيرة تتحرك لا لإحباط المشاريع والخطط الفرنسية فحسب، بل ولتقوية نفوذها، وتعزيز قدراتها، وتنفيذ مشاريعها في الخليج مستغلة الأوضاع المستجدة، ومستفيدة من شعور الإستياء الذي شمل البلاد العربية والإسلامية بسبب إحتلال فرنسا لمصر.

وبفضل هذه الأسباب مجتمعة، نجحت السياسة البريطانية في تنفيذ مخططاتها واستطاعت أن توجه ضربة أليمة ومميتة للمصالح الإستعمارية الفرنسية في الخليج، ولكن على حساب أبناء العروبة في هذه المنطقة من بلاد العرب.

وبالرغم مما كانت تعاني منه هذه البلاد من وطأة الحكم العثماني في الفترة الأخيرة منه، ومما تتعرض له من عدوان الإستعمار الغربي، فقد تمخضت الجزيرة العربية عن دعوة فكرية ومذهبية في آن معاً، تزعمها الشيخ محمد بن عبد الوهاب وهي «**الدعوة الوهابية**»[1]، التي سرعان ما انتشرت مفاهيمها وأفكارها بين القبائل العربية الكبيرة ومنها **قبيلة القواسم** التي اشتهر افرادها بالجرأة والشجاعة والإقدام، بالإضافة إلى أنهم كانوا يشكلون قوة بحرية لا يستهان بها.

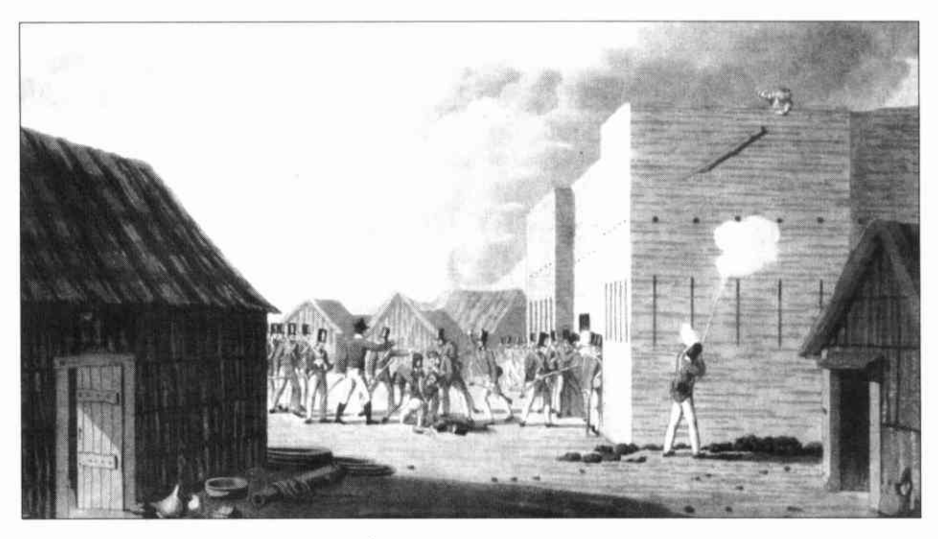
ولما كانت هذه القوة البحرية تشكل خطراً على المخططات الإنكليزية الإستعمارية شرعت بريطانيا بإعداد حملة لتأديب القواسم، فقامت بعض القطع البحرية الإنكليزية بضرب **رأس الخيمة** بالمدافع عام ١٨٠٦م، واكتفت بإنزال جنودها فيها ليوم واحد.

ثم ما لبثت بريطانيا أن غيرت سلوكها مع **القواسم**، حيث رأت أن مصلحتها تستوجب مسالمتهم ولو إلى حين، فعقدت معهم في أواخر عام ١٨٠٦م معاهدة أمن وسلام.

ولكن العرب ما تعودوا الضيم والإستعباد، لذلك كانوا يستغلون

---

(١) د.عمر عبد العزيز: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص١٦٧.



معركة القواسم مع القوات البريطانية برأس الخيمة ١٨٠٩م.

كل فرصة تسمح لهم بتوجيه ضربة للمستعمرين أيًّا كانوا، لأن عملهم هذا، كان في نظرهم حقًّا مقدساً لهم.

لذلك رأت بريطانيا أن سياسة الملاينة والمحاورة لم تجدِ نفعاً مع القواسم، فعمدت إلى إرسال «**حملة عسكرية تهدد تدمير مواقع القواسم، ومراكز تجمعهم، واستئصال شأفة القرصنة في الخليج**»[١]، وتم لبريطانيا ما أرادت حيث قضت على المقاومة العربية في رأس الخيمة عام ١٨٠٩م[٢]، بالرغم مما أظهره القواسم من شجاعة وصمود في الدفاع عن معاقلهم.

ولم تكتف بريطانيا بالسيطرة على مياه الخليج، بل عمدت عام **١٨٢٠** إلى عقد **معاهدة** مع شيوخ الساحل العُماني، حيث أعطت هذه المعاهدة «**الوجود البريطاني سنداً قانونيًّا تعاقديًّا**»[٣]، ومنذ ذلك الوقت أطلق على الساحل الغربي للخليج إسم **ساحل الهدنة أو الصلح**.

---

(١) قدري قلعجي: الخليج العربي، ص٤١١.

(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة: الكتاب السنوي لسنة ١٩٨٩، ص٥٦.

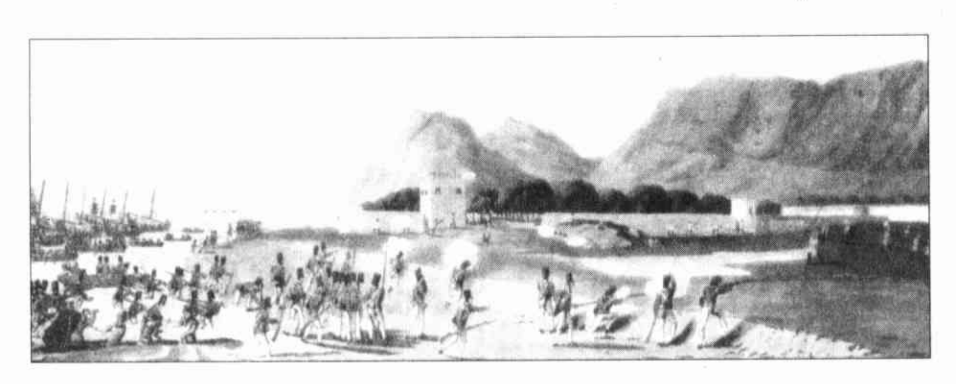
(٣) دولة الإمارات العربية المتحدة: الكتاب السنوي لسنة ١٩٧٢، ص٢٦ وزارة الإعلام.

إلا أن هذه الحال، كان لا بد لها أن تتغير بعد تعاظم تيار القومية العربية التي إنطلقت شرارتها من القاهرة بقيام ثورة ٢٣تموز/ يوليو عام ١٩٥٢ بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

عندئذ أدركت بريطانيا إنها لا تستطيع أن تستمر في الخليج، فأعلنت حكومة العمال البريطانية عزمها على الإنسحاب من الخليج قبل نهاية عام ١٩٧١[١]، «وكان هذا الإعلان، حافزاً مشجعاً على قيام الإتحاد في المنطقة، لسد الطريق أمام كل القوى المتربصة بها».

ولا بد لنا من الإشارة إلى أن بريطانيا استخدمت أسوأ الأساليب وأخبثها في حكم بلاد الخليج، وذلك بإعتراف **السير أرنولد ويلسون** نفسه حيث يقول:

«لا بد للمؤرخ المنصف من أن يدون بأنه خلال هذه الفترة، بينما كانت مصلحتنا المحافظة على النظام العام، والصحة بصورة جيدة. . .فإننا لم نقم إطلاقاً بأية محاولات لتأسيس مدارس وكليات، أو بمساعدة السكان لتطوير صناعات محلية أو لتأهيلهم لأخذ مكانها في هذا العالم المتغير تغييراً سريعاً»[٢].



الحملة البريطانية على القواسم ١٨٠٩م.

---

(١) دولة الإمارات العربية المتحدة: الكتاب السنوي لسنة ١٩٧٤، ص١٤ وزارة الإعلام.

(٢) أرنولد ويلسون: الخليج العربي، نقله إلى العربية عبد القادر يوسف، ص ٤٧-٤٨.

بريطانيا
وإمارات الخليج العربي

تعود علاقة ساحل الإمارات العربية ببريطانيا العظمى إلى القرن السابع عشر عندما بدأت «**شركة الهند الشرقية البريطانية**» تتدخل في شؤون الخليج العربي[1] ولقد وضّح النفوذ البريطاني وتجلى في الوقت الذي تعاونت فيه الحكومة البريطانية مع الهولنديين في طرد البرتغاليين من الخليج العربي، وأصبح أمراً محتوماً أن يحل النفوذ البريطاني محل النفوذ البرتغالي، ومن هنا بدأ الصراع يتبلور جليًّا بين القوى الجديدة (بريطانيا) وبين القوى الوطنية في الخليج العربي بعامة والإمارات العربية المتحدة بخاصة.

فالقوى البريطانية تريد أن تفرض سيطرتها على الخليج العربي كموقع استراتيجي ممتاز يُمكنها من إحتكار تجارة المنطقة، بعد إنحسار النفوذ البرتغالي عنها، والهولندي كذلك، أما القوى الوطنية في الإمارات العربية فكانت تتحكم في مدخل الخليج العربي كما كانت لها تجارة نشطة مع الهند وشرق أفريقيا[2]، وأمام تضارب المصالح كان لا بد من حدوث الصدام بين هاتين القوتين البريطانية والوطنية العربية في الإمارات.

---

(١) Abdul Amir Amin; British Interests in The Persian; p.117.

(٢) Abdul Amir Amin; ibid; p.121.

كانت التجارة تمثل جل إهتمام البريطانيين في منطقة الخليج العربي، وكانت الحكومة البريطانية تأمل في أن تكون هي المتحكمة في صادراتها إلى الخليج وظلَّ هذا الإهتمام طوال فترة وجودهم هناك قبل عام ١٧٧٨[١].

وقد جاء في تقارير «شركة الهند الشرقية البريطانية»، بأن ممثليها كانوا يتذمرون من منافسة التجار العرب، وبخاصة تجار الإمارات العربية لأنهم كانوا ينافسون كل دخيل عليهم، فقد كانت مراكبهم تنقل البضائع وتتاجر بين الخليج العربي وبين الهند والجزيرة العربية وشرق أفريقيا[٢]، وأن الحكومة البريطانية تريد القضاء على تجارة العرب والمنافسين لها في هذا المجال، وكانت تنتظر الفرصة المناسبة لإخضاع منطقة الخليج العربي لنفوذها.

والحقيقة أنه بعد هزيمة فرنسا وتوقيع معاهدة باريس عام ١٧٦٣، كانت أقدام النفوذ البريطاني في الهند تزداد رسوخاً، وبالتالي شددت شركة الهند الشرقية قبضتها على تجارة الشرق وبخاصة عندما فتحت أسواق جديدة في البلدان الواقعة على الخليج العربي أمام المنتجات والبضائع البريطانية[٣]، وقد وجدت شركة الهند الشرقية في «باريس» سوقاً ملائماً ومشجعاً لصادراتها من البضائع وبخاصة الصوفية منها في عام ١٧٦٦.

وعندما وجدت بريطانيا نفسها منفردة بمستعمراتها في الهند بدأت تفكر في تأمين طرق المواصلات والتجارة لهذه المستعمرات، ووجدت

---

(١) عبد الأمير محمد أمين: المصالح البريطانية في الخليج العربي، ص١٩٢.

(٢) أنظر: دولة البحرين، صادر عن معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والعلوم، ص١٩.

(٣) محمد حسن العيدروس: التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، ص٢٤.

أنها لا يمكنها تحقيق ذلك إلا إذا سيطرت على منطقة الخليج العربي، ووجدت أنها بهذه السيطرة يمكنها أن تحول هذا الخليج إلى «بحيرة إنجليزية» لحماية التاج البريطاني في الهند.

فقد قضى الإنكليز القرن التاسع عشر بأكمله وهم يدعمون مراكزهم ويرسّخون أقدامهم لتأمين سيطرتهم التامة على سواحل الخليج مصرين على زحزحة الخصام المتنافسين ليخلوا لهم الجو وحدهم، «وكان هدفهم الأول من هذه الأعمال والمناورات أن يفرضوا حمايتهم على إمارات الخليج ليؤمنوا بذلك طريقهم إلى مستودع المواد الخام اللازمة لصناعتهم في الهند»[١].

ويقول «جان جاك بيربى» أنه «يجب الإعتراف بأن الإنجليز بعد قرن من المحاولات والجهود المبذولة باستمرار قد نجحوا في تحويل الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية»[٢]، وصاحب هذا الرأي متعصب في رأيه ولكنه أوضح لنا في دراسة عن النوايا البريطانية تجاه منطقة الخليج العربي، وكيف أنهم كانوا يفكرون في أهمية هذا الموقع الإستراتيجي منذ زمن بعيد.

وراحت الحكومة البريطانية تخترع المبررات الشرعية لتثبيت أقدامها في منطقة الخليج العربي من أجل القضاء على النشاط التجاري والبحري للعرب، وبخاصة في الإمارات العربية ومن هذه المببرات الساذجة أن الحكومة البريطانية راحت تصف هؤلاء التجار والبحارة العرب «بالقراصنة»، ونشرت هذا على الرأي العام وأدعت -الحكومة

(١) جان جاك بيربي: الخليج العربي، ص٢١٦.
(٢) جان جاك بيربي: نفس المرجع، ص٢١٦.
هذا الكتاب يكشف لنا عن نوايا الإنجليز تجاه الخليج، وكيف كانوا يفكرون فيه منذ زمن بعيد.

البريطانية- أن لها رسالة إنسانية في هذه المنطقة وهي القضاء على القراصنة وتجارة الرقيق[1].

لذا لجأت حكومة بومباي بعد أن اطمأنت إلى زوال التهديد الفرنسي لها إلى ضرب النشاط التجاري في منطقة الخليج تارة بإسم **«مكافحة القرصنة»**، وتارة أخرى بإسم **«محاربة تجارة الرقيق»**، وإستناداً إلى هذه المبادئ الزائفة خولت حكومة بومباي لنفسها سلطة **«رجل الشرطة»** في البحار لتفتيش سفن غيرها وتضييق الخناق على المنافسين لها في البحر والتجارة والتحكم في مقدرات عرب الخليج العربي تحت ستار إنساني زائف[2] وذلك لتبرير عملية فرض نفوذها على المنطقة.

والذي لا شك فيه أن حكومة بريطانيا العظمى كانت تدرك جيداً أن عرب الخليج لم ولن يكونوا من القراصنة، بل أنهم مجموعة من التجار الذين يعتاشون على هذه المهنة، وعندما حاول الإنجليز أن يضايقوا هؤلاء من وجهة نظرنا على مهام «رجال الشرطة» التفتيشية في المنطقة والتي كانت مصحوبة في غالب الأمر بمضايقات إنجليزية لهم.

وإن الأعمال الحربية التي كان يقوم بها سكان الإمارات العربية ضد السفن البريطانية والإيرانية كانت- بلا أدنى شك- دفاعاً عن النفس، وكانت حروباً بحرية وليست قرصنة كما تزعم حكومة صاحبة الجلالة، وكان هناك **تنافس شديد بين حكام عُمان والقواسم** في المناطق المواجهة **لمضيق هرمز** من أجل الإستيلاء عليها، لهذا فإن كلاً منهما كان يريد أن يوسع مناطق نفوذه وسيطرته على مضيق هرمز.

---

(١) من الأخطاء الكبيرة الشائعة أن بعض المؤرخين العرب يلجأ إلى تسمية عرب الإمارات بالقراصنة دون معرفة الأسباب وراء ذلك.

(٢) معهد البحوث والدراسات العربية: دولة البحرين، ص٢٠.

ففي بداية القرن التاسع عشر أعادت الحكومة البريطانية النظر في الموقف بالنسبة لمنطقة الخليج العربي، وبخاصة بالنسبة للإمارات العربية عندما وجدت أن تجارتها لم تنجَ من المضايقات على الرغم من تحالفها مع حكام عُمان، وكان **القواسم** هم اصحاب هذه المضايقات في منطقة الخليج لا سيما وأنهم كانوا يتركزون في عنق الزجاجة عند ضفتي مدخل الخليج في رأس الخيمة وإمارة «**لنجه القاسمية**»[1] التي تقع على الضفة الثانية للخليج. وبخاصة بعد زوال دولة اليعاربة، أصبحوا يتحكمون في الخليج العربي، وبدأت قبيلتا بني ياس والقواسم تظهران على مسرح الأحداث منذ أواسط القرن الثامن عشر كقوى مناوئة للملاحة في الخليج العربي[2].

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أنه في هذه المرحلة من تاريخ منطقة الخليج العربي كانت الكلمة الأولى للقوى الوطنية البحرية الموجودة في الإمارات العربية، والتي أطلق عليها البريطانيون القراصنة.

وكان للموقع الجغرافي **للقواسم** على ضفتي الخليج العربي دور كبير في التحكم في الملاحة بجانب القوى العربية الأخرى التي كانت منتشرة في الخليج العربي أمثال **بنوياس، وبنو علي، وبنو كعب**، وكان موطن قبيلة «بنو كعب» في شمال الخليج العربي، أما القواسم وبنو ياس فكان موطنهما في المنطقة الواقعة من «**رأس مسندم**» شمالاً إلى منطقة «**خور العديد**» جنوباً بالقرب من شبه الجزيرة القطرية.

ومن المميزات الطبيعية الهامة لهذا الساحل هي وجود الأخوار العديدة به وكثرة تعريجاته، الأمر الذي يعطي السفن الصغيرة حرية الحركة لتحتمي بهذه التعاريج، وبالتالي يصعب على السفن الكبيرة

(١) د. محمد غانم الرميحي: البحرين وقضايا التغير السياسي والإجتماعي، ص٢٥.
(٢) د. صلاح العقاد: الإستعمار في الخليج الفارسي، ص٧١.

مطاردتها أو تتبعها فهذه التعاريج موانع طبيعية للسفن الصغيرة، كما وأن وجود المياه الضحلة داخل هذه التعاريج وتلك الأخوار يجعل عملية المتابعة من السفن الكبيرة البريطانية في غاية الصعوبة للسفن الصغيرة.

والذي يثير الدهشة أن حكومة بريطانيا العظمى، إدعت أنها كانت تريد الإتجار مع عرب الخليج العربي، ولكن من خلال سياسة الصلح التي كانت مع حكام عُمان حاولت الحكومة البريطانية تجميد نشاط القوى العربية البحرية، إلا أن عرب الخليج تنبهوا إلى هذه «المؤامرة» ورفضوا كل هذه المحاولات والمناورات التي كانت خلف ستار (الإتجار والصداقة)، فقد أدركت القوى العربية أهداف السياسة البريطانية المرنة التي كانت تهدف إلى السيطرة على المنطقة والحد من منافسة الأسطول التجاري العربي للتجارة البريطانية[١].

والحقيقة أن القوى العربية في الإمارات شكلت عقبة كؤودا أمام السياسة البريطانية ذات المصالح الخاصة بمستعمراتها في العالم، وبإعتبار منطقة الخليج أفضل الطرق وأقصرها إلى هذه المستعمرات البريطانية في الهند، عمدت الحكومة البريطانية أن تنفذ مخططاتها الاستعمارية فيها لتحقيق غايتها المنشودة وهي السيطرة التامة عليها فاتبعت شتَّى الوسائل والأساليب سواء العسكرية أو السياسية، وساعدها على ذلك مجموعة من الظروف كان في مقدمتها التفوق العسكري البريطاني وبخاصة في المجال البحري، فقد كانت بريطانيا تملك اضخم أسطول بحري في العالم في ذلك الوقت واعتبرها الكثير من المؤرخين «أنها كانت أقوى قوة ضاربة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في المحيط الهندي»[٢]، في الوقت الذي كان فيه معظم الوطن العربي يقع

(١) حربي محمد: الإستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، ص١٣.

(٢) عادل رضا: عُمان والخليج (قضايا ومناقشات) ص٢١٦.

تحت سيطرة الدولة العثمانية، التي كانت تمثل قوى كبرى ضاربة هي الأخرى.

وكان وجود قوتين ضاربتين متنافستين في مدخل الخليج العربي وفي الخليج ذاته والبحار المجاورة، كان من البديهي أن يحدث الصدام بينهما إن آجلاً او عاجلاً وسينتج حتماً بقاء إحدى القوى لتسيطر على الوضع، ومن هنا دارت عدة حملات وعمليات حربية وإشتباكات في أعالي البحار[١].

ويمكن القول بأن الحكومة البريطانية بعد أن قامت بعدة حملات بحرية قوية ضد الإمارات العربية قد نجحت إلى حد كبير في فرض نفوذها السياسي على شذرات من المناطق العربية في صورة معاهدات أو إتفاقيات.

ويجدر بنا أن نذكر بعض من هذه الحملات العسكرية التي قادتها الحكومة البريطانية ضد الإمارات العربية، ففي سنة ١٨٠٥ كانت الحملة الأولى[٢]، وفي سنة ١٨٠٩ كانت الحملة الشهيرة على رأس الخيمة ومنطقة «النجة»، و«لافت» ثم الحملة الأخيرة التي كانت في عام ١٨١٩، وكانت هذه الحملة الأخيرة من أكبر الحملات العسكرية التي أعدتها الحكومة البريطانية والتي استخدمت فيها أضخم قوات عسكرية في الخليج العربي ضد الإمارات العربية، وكانت هذه الحملة تتكون حسب ما ذكره المؤرخ الإنجليزي الشهير ج.ج. لوريمير:

«كانت الحملة بقيادة الجنرال «وليم جرانت كير» والسفينة الضخمة «ليفربول» التي كان تسليحها ٥٠ مدفعاً، يقودها الكابتن «كولير» والسفينة

---

(١) لا يمكننا أن نتطرق إلى هذه الحملات والمعارك والإشتباكات لأنها تحتاج إلى دراسات ونحبذ أن نتركها لدراسة أخرى.

(٢) Sir Charles Belgrave; the Pirata Wast., p.24.
G.G Loremmer Parisian Gulf-part 3; pp. 1017-1018.

«عدن» التي كان تسليحها ٢٦ مدفعاً، والسفينة «كاردو» التي كان تسليحها ١٨ مدفعاً، وبالإضافة إلى هذه السفن الحربية كانت هناك مجموعة من السفن الصغيرة الحجم والأقل في التسليح وهي «تلجموت» وكان تسليحها ١٦ مدفعاً و«بامريا» وحمولتها التسليحية ١٦ مدفعاً، و«أوروررا» وتسليحها ١٤ مدفعاً، و«نوتيلوس» وتسليحها ١٤ مدفعاً، و«أريلي» و«فستال» وكان تسليح كل منهما عشرة مدافع، وبلغ عدد الشاحنات المركبية والتي كانت مخصصة لنقل القوات المترجلة (البرية) والمعدات البحرية ثماني عشر شاحنة[1].

أما الجانب العسكري للحملة فكان يتكون من فرقتين للمدفعية البريطانية وفرقتين من المشاة هما الفرقة «٤٧»، والفرقة «٦٥»، وكانت البطارية الأولى من الفرقة الثانية، «٦٥» تشتمل على جنود من الهنود للمشاة، والبطارية الأولى من الفرقة الأولى «٤٧» كانت تضم جنوداً من المشاة أيضاً من الهنود، بالإضافة إلى بطارية بحرية ونصف فرقة من الفدائيين.

وكان مجلس القيادة يتشكل على الوجه التالي:

١- **عقيد أ.ج.- ستانوس**، مساعداً للقائد العام ورئيساً للعمليات.

٢- **الكابتن و. ويلسون** مساعد القائد الأول.

٣- **الكابتن ج.ف. سادلير**، مترجماً «ثم حل محله **كابتن ت. بيرت توسون**».

كما تم تسليح وإعداد جنود الفرقة المدرعة الخفيفة... هذا بالإضافة إلى القوات العُمانية التي شاركت بقيادة **السيد سعيد حاكم عُمان** على رأس فرقتين تحملان ٦٠٠ جندي وقوات برية زحفت من عُمان إلى

---

(١) ج.ج. لوريمر: دليل الخليج العربي، ج٣، ص ص١٠١٧-١٠١٨، ترجمة مكتب ديوان حاكم قطر.

رأس الخيمة عن طريق البر ولكن القوات البرية العُمانية وصلت متأخرة[1].

وبهذه الأسلحة والمعدات والجنود الضخمة استطاعت أن تنتصر على القواسم ومدينتهم رأس الخيمة الباسلة التي قاومت هذا الغزو الكبير وصمدت أمامهم لعدة أيام إلى آخر لحظة رغم عدم التوازن في القوة من حيث العدد الضخم لدى الإنجليز والعدة والعتاد والأسلحة الكثيرة التي استخدمتها بريطانيا ضد القواسم[2].

ومن هنا بدأت العلاقات البريطانية مع الإمارات العربية بعد تلك الهزيمة على عدة أشكال حيث بدأت بالمعاهدات ثم تحولت تدريجيًّا إلى إتفاقيات سياسية ثم إقتصادية إلى أن أصبحت تحكم بينهما علاقات تعاهدية خاصة وسوف ندرس هذه التطورات في العلاقات بين البلدين.

أولاً- المعاهدات البحرية:

بدأت العلاقات البريطانية مع الإمارات العربية **بمعاهدة السلام العامة في ٨ كانون الثاني/ يناير عام ١٨٢٠** حيث وقع جميع الأطراف في ساحل الإمارات هذه المعاهدة وقد سميت هذه السواحل من قبل الإنجليز **«بالساحل المتصالح»** أما الإمارت فقد سميت «بالدول المتصالحة» حيث كانت تسمى قبل المعاهدة بساحل القراصنة وذلك من قبل البريطانيين أنفسهم.

وقد أستهدفت الحكومة البريطانية بإنشاء تحالف عسكري وصداقة

---

(١) ج.ج. لوريمر: دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الثالث، ترجمة مكتب ديوان حاكم قطر، ص ص١٠١٧-١٠١٨.

(٢) Sir Charles Belgrave, op.cit. p. 143.

مع حكام المنطقة حتى يتسنى لبريطانيا تحقيق أهدافها بمكافحة «القرصنة» أي وقف الغارات العربية على السفن الإنجليزية ورعاياها، وتجارة الرقيق وصيانة السلام في مياه الخليج العربي حسب المفهوم البريطاني، ولذا فقد تمت هذه الإتفاقيات للحكومة البريطانية بواسطة ممثليها في شركة الهند الشرقية- بأن تتولى مهمة الحراسة وسلطة الإشراف على تطبيق أحكام وأهداف الإتفاقيات[1] المعقودة مع شيوخ وحكام الإمارات العربية.

ومن أهم المميزات لتلك المعاهدات هي:

أ- أنها كانت بداية السيطرة الفعلية على الإمارات العربية كما نجم عنها إيجاد وكيل وطني دائم في المنطقة لصالح بريطانيا كما أن الوكيل الوطني لم يكن من أبناء الإمارات العربية بل كان من رعايا الحكومة البريطانية وأتباعها.

ب- إن هذه الإتفاقيات يكتنفها الغموض الشديد مما يجعل تفسيرها حسب ما تراه الحكومة البريطانية ويرجع تفسيرها حسب النص الإنجليزي وليس النص العربي.

جـ- إننا نرى الإنجليز في هذه المعاهدات التي جاء بُعدها ليضع حدًّا لتجارة الرقيق التي كانت تشكل الدخل الرئيسي إلى جانب الأيدي العاملة في الغوص وفي غيرها من المجالات الاقتصادية وأن الرقيق كانوا يعاملون بأحسن ما يكون إلى درجة أنهم يديرون الشؤون المالية لأسيادهم بل ويعتنقون الإسلام ويأخذون حريتهم ومع ذلك يبقون مع أسيادهم على عكس المعاملة التي كان يلقاها الرقيق في الدول الغربية وبخاصة في أمريكا في ذلك العصر، ومع ذلك فلا ننسى أن بعضهم كان يعامل معاملة سيئة وهذه الحالات قليلة جدًّا.

---

(١) د. حسين محمد البحارنة: دول الخليج العربي الحديثة، ص٣٥.

وقد حاول البريطانيون أن يبقوا ببعض الحاميات العسكرية في الإمارات العربية بعد الاتفاقيات والمعاهدات ولكن بسبب شدة الحرارة ووعورة الطبيعة القاسية حالت دون بقائهم فرحلوا عنها ولكن بعض قطعات الأسطول البريطاني كانت تقوم بزيارات متتالية لموانئ وسواحل الإمارات[١].

وفيما يلي نورد أهم الاتفاقيات البحرية التي عقدت بين الإمارات العربية وبريطانيا.

١- المعاهدة العامة في عام ١٨٢٠:

وتنص المعاهدة العامة لسنة ١٨٢٠ «معاهدات فيما بين الدولة البهية البريطانية والمشايخ المتصالحين في عُمان» وقد وقع عليها كل من: **حسن بن رحمة -قضيب بن أحمد- شخبوط بن سعيد- حسن بن علي- زايد بن سيف من طرف محمد بن هزاع بن زعل- سلطان بن صقر- وعبد الجليل نيابة عن سلمان بن أحمد وعبد الله بن أحمد آل خليفة- راشد بن حميد- عبد الله بن راشد.** أما عن الجانب البريطاني فقد وقع عليها الجنرال **«وليم كير»**[٢].

وبعد ذلك وقّعت **بريطانيا** معاهدات إنفرادية مع الشيوخ المذكورين أعلاه قبل الإتفاقية العامة أي بعد إنتصارها على الإمارات العربية بعد الحملة مباشرة.

---

(١) يمكن الإطلاع على معاهدات السلام العامة الرجوع إلى:

I.O. and R-P and S/7/195 Pol-Dept. Existing Treaties between the British Government and The Trunical Chiefs.

(٢) يمكن الإطلاع على المعاهدات الإنفرادية بالرجوع إلى:

Aitchison. C.U.A. collection of Treaties. Engagements and Samads relating to India and the neighbouring Countries. Vol. VIII "Calecutta. 1856" Treaty No. LXIII.

وقد استهدفت تلك المعاهدات الإنفرادية تحقيق السيطرة البريطانية وما يتفق وأهدافها السياسية في تجزئة الإمارات وبث روح التفرقة بين الإمارات وربطها بروح الإنتقام بين القبائل وكذلك فقد أستهدفت تدمير التجارة لأن الحملة العسكرية صادرت جميع السفن الكبيرة وقد أحرقت بعضها ولم تترك لشعب الإمارات العربية إلا السفن الصغيرة لصيد الأسماك فقط والغوص على اللؤلؤ وذلك بعد الإتفاقيات الإنفرادية.

وقد تم تدمير قوة الإمارات تدميراً كاملاً مما أدى إلى هذا الضعف في سكان الإمارات وجعلها تفتت إلى وحدات ويضمحل بعضها وبخاصة الإمارات العربية الواقعة على الجانب الشرقي من الخليج العربي بل واستولت عليها إيران بتفويض من بريطانيا.

٢- معاهدة الهدنة البحرية الأولى في ١٨٣٥:

ثم جاءت معاهدة الهدنة البحرية الأولى في ٢١ أيار/ مايو ١٨٣٥ وجاءت تلك الإتفاقية عن طريق الإنجليز لتنظيم حركة الملاحة العربية وتقييدها فوق مياه البحر لتتلائم مع أهدافهم ولتستمر الملاحة العربية في التدهور منذ عام ١٨٢٠ ولهذا الغرض أستصدر المقيم البريطاني تعميماً إلى شيوخ المنطقة في عام ١٨٣٦ بأن يتعهدوا بموجبه بخط مانع لا تتعداه سفنهم الحربية.

وأدت هذه الهدنة مع الزمن إلى أن تنقطع الأجزاء الشرقية من الوطن العربي وتسقط إماراته في الساحل الشرقي من الخليج وجزره تحت رحمة الإيرانيين.

٣- الهدنة البحرية الثانية عام ١٨٤٣:

وفي حزيران/ يونيو من عام١٨٤٣ وقّع شيوخ الإمارات العربية هدنة بحرية لمدة عشر سنوات ابتداءمن عام ١٨٤٣ وذلك بواسطة المقيم

السياسي البريطاني في الخليج العربي وهي تتضمن وقف الإعتداءات في البحر بين رعاياهم.

٤- معاهدة الصلح الدائمة عام ١٨٥٣:

وبعد مرور عشر سنوات وقّع شيوخ الإمارات مع المقيم البريطاني معاهدة الصلح الدائمة في عام ١٨٥٣ حيث جاء في المادة الأولى منه ما يلي:

«أنه من هذا التاريخ وهو ٢٥ من رجب سنة ١٣٦٩ هـ الموافق ٤ أيار/ مايو سنة ١٨٥٣م ستتوقف جميع الأعمال العدوانية البحرية بين رعايانا وأتباعنا وستكون هناك هدنة بحرية كاملة أبدية بيننا وبين حلفائنا من بعدنا»[١].

وأرادت بريطانيا من معاهدة الصلح الدائمة وقف الحرب البحرية في مياه الخليج حتى لا تؤثر في تجارتها أو تعود الإمارات العربية إلى تهديد بريطانيا من جديد ولذلك جاء في المادة الثالثة ما يلي: «أنه في حالة قيام أي طرف من الأطراف المتعاقدة معنا بأي عمل عدواني بحري فإننا لن نقوم برد الإعتداء بمثله في الحال بل إننا سنقوم بإخطار المقيم البريطاني أو القومندان الموجود في «باسيدو» وسيقوم هذا بدوره بإتخاذ الخطوات اللازمة... كما أننا نوافق أيضاً على أن تقوم الحكومة البريطانية بالإشراف على إستمرار السلم الذي توصلنا إليه»[٢]؟؟

---

(١) يمكن الإطلاع على إتفاقية الهدنة البحرية الأولى في ٢١ أيار/ مايو ١٨٣٥ بالرجوع إلى:

I.O. and R-Boards Colls. Vol.1596, No.64625, Hemnell To-Chief Secretary of The govt. of India, Basidu, 26 May 1835.

أو المعاهدات البحرية فيما بين الحكومة البريطانية وشيوخ الإمارات العربية ١٣٣٦هـ ١٩٠٦م.

I.O. and R.P and S./18/387 B. 409, I.O. and R.-P. and S./20/6/189.

(٢) أنظر I.O. and R.-P. and S./7/195.

٥- إتفاقيات لمنع تجارة الرقيق عام ١٨٣٧:

ومن ثم عقدت الحكومة البريطانية إتفاقيات لمنع تجارة الرقيق وأهم هذه الإتفاقيات هي الإتفاقية التي عقدت مع سلطان بن صقر في عام ١٨٣٧و ٣ تموز/ يوليو ١٨٣٩ وكذلك وقّع الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي في ذلك الوقت، وكما التزم الشيخ سلطان بن صقر والشيخ سعيد بن طحنون حاكم أبو ظبي بالإمتناع عن تجارة الرقيق الأفريقي في الثلاثين من نيسان/ أبريل عام ١٩٤٧.

وفي أيام الشيخ زايد بن خليفة عقدت معاهدة ملحقة لأجل منع فعّال لتجارة الرقيق في عام ١٨٥٧، وكان قد عقد إتفاقية مع الحكومة البريطانية في عام ١٨٥٦ للقضاء التام على تجارة الرقيق[١].

ثانياً- الإتفاقيات السياسية:

إن الإتفاقيات السياسية كانت بمثابة تحول خطير من الناحية السياسية حيث إرتبطت العلاقات بين الحكومة البريطانية والإمارات العربية بالإدارة البريطانية من ناحية الشؤون الخارجية مما جعلت هذه العلاقات تدور في فلكها، بحيث أصبحت علاقاتها مع الإمارات العربية علاقات خاصة على اسس اقوى وأوطد لصالح بريطانيا وقد سميت **إتفاقية عام ١٨٩٢ بالإتفاقيات النهائية** أو إتفاقيات المنع أو التحريم والمعروف بـ«Exclusive Agreements» ومن هنا كانت البداية المباشرة للحكومة البريطانية بتمثيل الإمارات العربية دوليًا في الشؤوون الخارجية[٢].

وبذلك تكون الإمارات العربية قد علّقت سيادتها الخارجية بالحماية

---

(١) يمكن الرجوع إلى المعاهدات البحرية للإطلاع على المعاهدات التي تتعلق بتجارة الرقيق فيما بين البريطانيين وحكام الإمارات العربية: I.O. and R.-P. and S./7/195.

(٢) د. حسين محمد البحارنة، المرجع السابق ص٣٢.

البريطانية ولم تكن محميات وأن الحكومة البريطانية كانت تشير بوثائقها إلى هذه الإمارات العربية بالدويلات القزمية المستقلة وقد يكون وضع الإمارات السياسي خاصًا حتى للبريطانيين أنفسهم[١].

وأصبحت الحكومة البريطانية هي المسؤولة عن العلاقات الدولية للإمارات العربية وتكون أيضاً قد قويت علاقات التبعية بين الإمارات وبريطانيا بعدما كانت تلك العلاقات مبنية على أساس التعاون والتفاهم على الأساليب الضرورية لمنع الإعتداءات البحرية على السفن التجارية في مياه الخليج العربي، وجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية كانت قد اعترفت مسبقاً بإستقلال الإمارات العربية وأنها قد تصرفت في السابق على أساس الإعتقاد بأن الإمارات العربية كانت أصلاً حكومات مستقلة يحكمها حكام يتمتعون بمظاهر السيادة من الوجهة القانونية[٢].

لقد أضاعت هذه الإتفاقية سيادتها الخارجية بحيث اصبح وضعها الفعلي أشبه بالمستعمرة يتحكم فيها البريطانيون عن طريق إدارتها السياسية في المنطقة.

مما يجعل البريطانيين يضمنون عدم تعامل الإمارات العربية مع العالم الخارجي حيث أنها لم تكن ترغب في فرض سيطرتها في الشؤون الداخلية للإمارات العربية لأن هدفها الأساسي من الإتفاقيات هو المحافظة على وضعها التجاري الإستراتيجي في الخليج العربي وتطويره على حساب كل من فرنسا وتركيا العثمانية وروسيا والمانيا التي قُضى على نفوذها جميعاً في الأقاليم الخاضعة للنفوذ البريطاني بالإضافة إلى ذلك فإن الإتفاقيات المذكورة آنذاك وسيطرتهم على الأقاليم الواقعة على الساحل الشرقي من الجزيرة العربية[٣].

---

(١) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم: بريطانيا ومشيخات الساحل العُماني، ص٢٩٥.

(٢) د. حسين محمد البحارنة، المرجع السابق، ص٣٦.

(٣) د. حسين محمد البحارنة، نفس المرجع، ص٣٧.

ثالثاً- الإتفاقيات الإقتصادية:

إن الفترة التي تلت بعد عام ١٩٠٣ تمثل بداية **السيطرة الإقتصادية البريطانية للإمارات العربية** بعد إتمام السيطرة السياسية، لذا فإن علاقاتها قامت على مبدأ الإحتكار الإقتصادي بالنسبة للشركات التي تتعامل مع الإمارات العربية سواء البترولية أو غيرها وجميعها كانت شركات بريطانية أو مسجلة في بريطانيا مما جعل النشاط التجاري الإقتصادي في الإمارات تحت نوع من الرقابة البريطانية على النشاط الإقتصادي والمالي وكذلك بالنسبة لدول الخليج، مما جعلها تغير من سياستها التي إتبعتها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات العربية، علماً بأن تدخلها كان لا يتعدى الطرق الدبلوماسية في شؤون الحكام حيث كانت الحكومة البريطانية تطرح وجهة نظرها في شكل توصيات وإقتراحات لا في شكل أوامر واجبة التطبيق[١].

وقد عقدت أولى **الإتفاقيات** في الأعوام ١٨٥٣ و١٨٦٢ و١٨٦٤ وهي تتعلق **بحماية خطوط ومحطات التلغراف** ومما جاء في تلك الإتفاقيات ما يلي:

«نظراً لأن خطوط التلغراف قد أقيمت للصالح العام فإنه سيسمح لرعايانا وأتباعنا بإرسال برقياتهم بالأسعار المحددة للرعايا البريطانيين»[٢].

ثم جاءت **الإتفاقيات النفطية** والتي عقدتها حكومة الهند البريطانية والمقيم البريطاني في الخليج العربي بعد أن أخذ تعهداً من جميع حكام

---

(١) د. حسين محمد البحارنة، نفس المرجع، ص٣٦.

(٢) د. سيد نوفل: الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، ص٤١٤.
ويمكن الرجوع إلى المعاهدات البحرية السابقة الذكر
I.O. and R.L./P. and S/7/195.

الإمارات بعدم إعطاء حق اكتشاف النفط في أراضي الإمارات إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية.

وسوف نورد نموذجاً لإحدى تعهدات شيوخ الإمارات التي وقعوا على مثلها.

«تعهد من شيخ الشارقة خاص بالبترول عام ١٩٢٢ خطاب من **الشيخ خالد بن أحمد إلى الفتنانت كيرنل أزب. تريفور** المحترم المقيم السياسي في الخليج الفارسي «العربي» **ببوشهر** مؤرخ في الثامن عشر من جمادي الثاني ١٣٤٠هـ الموافق ١٧ شباط/ فبراير ١٩٢٢م.

تحيات طيبة وبعد..

فإن قصدي من كتابة خطاب الصداقة هذا هو تقديم إحترامي لكم والسؤال عن صحتكم.

كما أنني لا أخفي عليكم أنني أكتب هذا الخطاب بإرادتي الحرة وأتعهد لجنابكم بأنه عند الأمل في العثور على منجم للبترول في أرضي فإني لن أعطي استغلاله للأجانب عدا الشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية السامية.

هذا هو ما وجب ذكره لازماً»[1].

كما أعطى شيخ رأس الخيمة تعهداً مماثلاً في الثاني والعشرين من شباط/ فبراير ١٩٢٢ وأعطيت تعهدات مماثلة في المعنى لهذا التعهد من قبل شيخ أبو ظبي في الثالث من أيار/ مايو وشيخ عجمان في الرابع من أيار/ مايو وشيخ أم القيوين في الثامن من أيار/ مايو وشيخ دبي في الثاني من أيار/ مايو في نفس العام[2].

---

(١) د. سيد نوفل: المرجع السابق، ص ٤٢٢.

(٢) I.O. and R.-R. /15/2/938-reference no. W/152 SJH The Chief Engineer Air Head Quarters. Royal air force. Habbanlya IRAQ. M.E.A.F. 19 to H.B. Political Agent Bahrain.

وكان من نتائج ذلك إن فتحت الأبواب أمام الشركات النفطية البريطانية وبدأت هذه الشركات تأخذ الإمتيازات النفطية في الإمارات العربية في الثلاثنيات أما إكتشاف النفط والتصدير فقد تم في الستينات من هذا القرن.

وبعد التعهدات الخاصة بالبترول جاءت إتفاقيات الطيران ومطار الشارقة في تموز/ يوليو ١٩٣٢[١] وإتفاقية الطيران التجاري في دبي في تموز/ يوليو ١٩٣٨ وإتفاقية بين شركة النفط الإيرانية ودبي في أيار/ مايو ١٩٣٩.

ومنذ إكتشاف النفط في الإمارات العربية بدأت العلاقات البريطانية تأخذ طابعاً آخر نتيجة للتطورات التجارية والإقتصادية في الإمارات حيث ركزت إهتمامها السياسي والإقتصادي على الإمارات والبحرين وقطر.

وهذا التحول جاء في أعقاب الحرب العالمية الثانية منذ ظهور المتغيرات السياسية في إيران وعندما رأى البريطانيون بأن نفوذهم السياسي يتقلص في إيران نقلوا المقيمية السياسية من بوشهر في إيران إلى البحرين في عام ١٩٤٦ ومع إزدياد مصالحهم في الإمارات العربية زادوا من سيطرتهم وإعادة تنظيم الإدارة السياسية حيث تم تعيين ضابط سياسي مع تزايد المصالح البريطانية وانتقل مقره إلى دبي في عام ١٩٥٢ كما تم تعيين معتمد سياسي بريطاني في أبو ظبي عندما بدأت تظهر أهميتها على الصعيد السياسي والإقتصادي وذلك في الستينات.

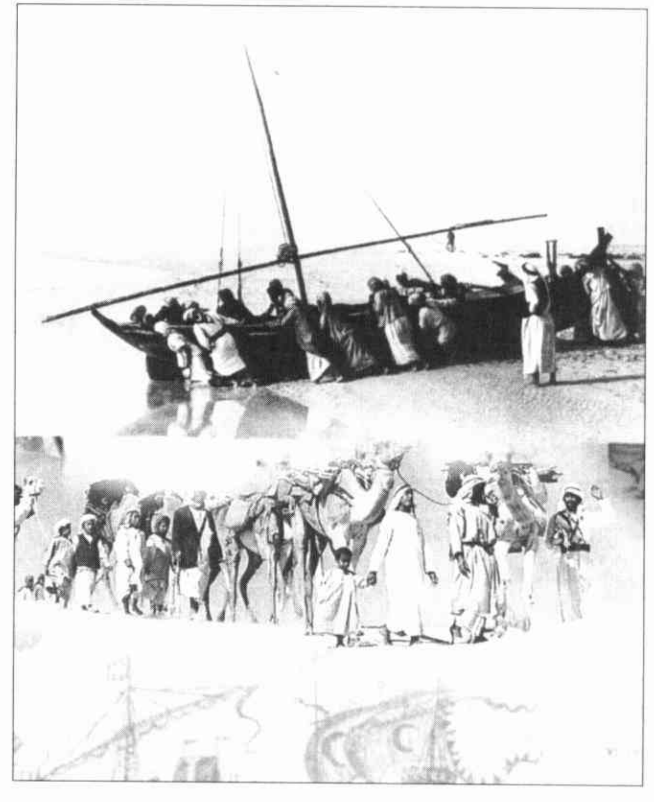
وعلى أية حال يمكن القول بأن الحكومة البريطانية استطاعت من خلال عقد تلك المعاهدات السياسية والإقتصادية والبحرية وغيرها من المعاهدات مع شيوخ وأفراد حكام الإمارات العربية في تلك الفترة

---

(١) I.O. and R.-R./15/2/938- Confidential B89/43.-British Residency. Bahrain. 27th October. 1951.

الزمنية المتلاحقة ساهمت بجعل الإمارات العربية قابلة للتمزق والتجزئة، وذلك حين اعترفت الحكومة البريطانية:

«بإستقلال الشيوخ التابعين لها سابقاً وأخلت بميزان القوى القائم على الساحل فإنها بذلك زادت من إحتمال نشوب النزاعات بين صغار الحكام ونتج عن تأثير النزاعات التي أوهنت قواهم وعن رغبة بريطانيا لتوفير سبل الوصول الآمنة بين بومباي ولندن قيام وصاية فعلية على المشيخات بهدف منع وقوعها تحت نفوذ دول غير صديقة»[(١)].



البحر والبادية الحياة القديمة لمجتمع الإمارات قبل النفط.

(١) د. كالفين.هـ. : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد (١١)، تموز/ يوليو ١٩٧٧، ص٦٧.



الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية لإمارات الخليج العربي ١٨٢٠-١٩٦٥

إن إنقسام ساحل عُمان إلى ست أو سبع وحدات تعرف بالإمارات المتصالحة نشأ عن عوامل داخلية وخارجية، وفي تقديرنا أن بريطانيا بفرض نظام الهدنة البحرية، قد خففت من حدة النزاعات الداخلية، وإن ظلت لفترة طويلة تمتنع عن التدخل بالشؤون المحلية البحتة، إلا أنه مما لا شك فيه أن إنقطاع الغارات البحرية قد أنعكست آثاره على العلاقات بين زعماء القبائل في الداخل[١].

على أنه يمكن القول من جهة أخرى أن عقد الإتفاقيات والمعاهدات القتالية منذ ١٨٢٠ قد حول زعماء العشائر من وظيفة إجتماعية إلى إكتساب صفة سياسية كرؤساء دويلات لها حدود جغرافية مما ثبت وضع التفكك.

أما العوامل فقد كانت أبعد أثر في تعميق الإنقسامات، فهناك أولاً الصراع بين **حلف القواسم** وبين **قبيلة بني ياس**، ذلك الصراع الذي طحنته خلافات مذهبية وتحزبات قبلية، **فالقواسم** منذ عهد الدولة السعودية الأولى إعتنقوا المبادئ السلفية وكانوا يعرفون بالغافرية في حين

(١) الجبهة الشعبية في البحرين: الصراع على الخليج، دار الطليعة- بيروت، ط١، ص١٢.

أن بني ياس عرفوا بالإنضواء تحت المجموعة الهناوية مع التمسك بالمذهب المالكي، كذلك فإن الخلافات الأسرية التي وقعت بعد وفاة سلطان بن صقر أحد كبار زعماء القواسم في القرن التاسع عشر سنة ١٨٦٦ قد أكد إنفصال رأس الخيمة ثم الفجيرة عن تبعية الشارقة، ولو أن حكام هذه الإمارات ظلوا يعتبرون أنفسهم ورثة زعامة القواسم[١].

ولم تكن بريطانيا في نفس الوقت راضية عن هذه الزعامة، وقد نتج عن ذلك ظهور حركات إنفصالية على خليج عُمان وعودة بعض الأجزاء التي انفصلت عن الشارقة إلى تبعيتها رغم عدم وجود إتصال جغرافي، وفي بعض الأحيان كانت المصالح البريطانية تقتضي تشجيع الإنفصال وأحياناً أخرى تؤيد التجمع، ففي سنة ١٩٣٧ أوشكت أن تظهر إمارة منفصلة في كلبا بسبب الخلاف مع الشارقة على شروط إنشاء مطار ولما سويت هذه الخلافات عادت كلبا ودبا من جديد جزءاً من إمارة الشارقة[٢].

أما الفجيرة التي كانت تابعة هي الأخرى للقواسم فقد إنفصلت عندما تجمعت فروع قبائل صغيرة تحت زعامة شخصية قوية هو حمد بن عبدالله الشرقي (١٨٧٠-١٩٣٠).

وبما كان لطول عهد هذا الرجل بالزعامة أثره في تثبيت إنفصال الفجيرة الذي اعترفت به بريطانيا في وقت متأخر نسبيًّا سنة ١٩٥١م وهي نفس السنة التي أنضمت فيها كلبا للشارقة من جديد، واستقر عدد الوحدات على سبع منذ ذلك الوقت[٣].

ومن العوامل المحلية التي ساعدت على التفكك عدم الإتفاق على

---

(١) جان نانو: إتحاد الإمارات العربية، دار الإعلام العربي- بيروت، ص ص ١٧-٢٩.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٤.

(٣) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج، ص ٤٦٤.

حدود جغرافية ثابتة، فضلاً عن أن مفهوم الحدود السياسية نشأ متأخراً فإن تداخل الإمارات وتبعثر أجزاؤها ووقوع بعضها وسط البعض الآخر بما في ذلك إمتداد بعض ممتلكات عُمان داخل الإمارات قد ساعد على إستقرار المنازعات ووقوع حروب كان آخرها وأعنفها تلك الحرب التي نشبت بين أبو ظبي ودبي، وانتصرت فيها أبو ظبي حيث كان البدو يميلون إلى اسلوب الشيخ شخبوط في الحكم واستمرت عدة سنوات حتى فرضت بريطانيا هدنة سنة ١٩٤٨م وكانت أبو ظبي تطالب بنصف إمارة دبي ولا شك أن توقع ظهور البترول في هذه المنطقة أو تلك، كان يشجع على إستفحال هذه المنازعات.

وقد برزت أبو ظبي كأكبر إمارات الساحل مساحة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأخذت بذلك تنافس القواسم على زعامة الساحل، وبلغت أبو ظبي تلك المكانة بفضل حاكمها القوي الشيخ زايد بن خليفة (١٨٥٥-١٩٠٩) وإن كان يجب الإعتراف بأن ملابسات عصره هي التي ساعدته على ذلك فإن أسطول القواسم كان معدًّا للحروب البحرية، ومن ثم فقد زالت أهميته بعد فرض نظام الهدنة[١].

صحيح أن القواسم ولا سيما الشارقة حاولت أن تعوض ذلك بشراء سفن الغوص، غير أن سكان أبو ظبي وعلى رأسهم الشيخ زايد استخدموا ما يزيد على ٤٠٠ سفينة في أعمال الغوص على اللؤلؤ.

فقد استفاد الشيخ زايد بن خليفة من الظروف المحيطة بجيرانه في ذلك العهد فتحالف مع حاكم مسقط وخاصة في عهد عزان بن قيس الذي أستعان به في الإستيلاء على واحات البريمي من الدولة السعودية[٢]، التي عانت في ذلك الوقت من الحروب الأهلية ثم أختفت ردحاً من الزمن في

---

(١) Kelly John: Eastern Arabian Frontiers.

(٢) حرب محمد: الإستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي، ص ٢١٧.

نهاية القرن، وقد ترك حكام مسقط إدارة إقليم الظاهرة حتى عبري للشيخ زايد.

وخدمت الظروف أيضاً حاكم أبو ظبي لضم خور العديد إلى الشمال الغربي، وذلك لأن وجود العثمانيين في قطر دفع البريطانيين إلى مساندة حاكم أبو ظبي في نزاعه على تلك المنطقة[١].

وقد تعرضت إمارة أبو ظبي لفترة من الفوضى أتسمت بالاغتيالات الأسرية وعدم الإستقرار حتى إن بعض القبائل مثل المناصير خلعت طاعة أسرة ألبو فلاح وأعلنت ولاءها لآل سعود.

وأدرك أعضاء الأسرة الحاكمة مغبة هذه الفوضى ويقال إن الشيخة «سلمى» عملت على جمع كلمة الأسرة حول إبنها شخبوط بن سلطان آل نهيان، فشهدت أبو ظبي منذ اختياره حاكماً سنة ١٩٢٨ فترة أخرى من الإستقرار غير أن الاستقرار إقترن بإسلوب إنعزالي في إدارة البلاد.

فرغم أن عهد الشيخ شخبوط شهد بداية إستغلال النفط، فقد ظل يرفض بإصرار إجراء أي تغيير في طريقة الحكم أو إدخال مشروعات عمرانية فضلاً عن عدم تقبل إنشاء المدارس وكان ينطلق في ذلك من عقيدة راسخة، وهي أن المثل الأعلى لحياة السكان هي حياة التقشف والبداوة فلا ينبغي ان تغير أبو ظبي حياتها الإجتماعية كما كانت عليه منذ قرنين وإلا فقدت شخصيتها وضاع معها حكمه، ولذا صار ينظر إلى ثروة النفط نظرة يشوبها عدم الإكتراث وانتقد جيرانه من الشيوخ الذين إقتبسوا أساليب الحياة الجديدة[٢].

وبينما عارض الشيخ شخبوط محاولات البريطانيين إدخال

---

(١) روبرت جيران: عُمان منذ ١٨٥٦، ترجمة محمد أمين، ص ٥٠.

(٢) محمد يوسف علوان: مبدأ التفاوض على الأسعار المعلنة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الرابع، ص ١١٨.

المشروعات العمرانية بما في ذلك خطة خمسية للتطوير نجده متعاوناً معهم في أمور تتعلق بمنازعات الحدود فقد أتحدت مصلحة إمارة أبو ظبي مع شركة النفط العاملة في الساحل والتي يمتلك البريطانيون معظم أسهمها لتأكيد حقوق الإمارة في السيادة على واحات البريمي وقد سيطر هذا النزاع على العلاقات مع السعودية طوال الخمسينات وقيل في ذلك الوقت أن شركة أرامكو الأمريكية هي التي حرضت السعودية على المطالبة بالواحات كحق من الحقوق التاريخية.

وتعرض الشيخ شخبوط لإنتقادات عديدة من الحكومات العربية التي تعاطفت مع السعودية في مطالبها على أساس أن الشيخ شخبوط من الحكام الخاضعين للإستعمار البريطاني، حتى كانت حرب اليمن وتحسن العلاقات بين السعودية وبريطانيا مما جعل السعودية تخفف من ضغوطها في هذه القضية[1].

وبينما خف نزاع الحدود كانت إمارات: قطر، دبي، الشارقة قد أحرزت تقدماً في مختلف المجالات وبقيت إمارة أبو ظبي وسط هذه الإمارات تعاني من وضعها الشاذ، كما أن ظهور حركات يسارية متطرفة في منطقة الخليج وإندلاع الدعاية من الإذاعات العربية الأخرى ضد الشيخ شخبوط جعل بريطانيا تفضل التعامل مع طراز آخر من الحكام يقبل بالتطور[2]، ويمنع وقوع ثورات متطرفة، وقد وجدت بريطانيا في الشيخ زايد شقيق الحاكم ضالتها، فقد كان يدير المنطقة الشرقية من الإمارة في واحة العين، واستغل الميزانية المحدودة التي يتركها له أخوه لإقامة بعض المشروعات ومن بينها إنشاء مدرسة إبتدائية.

---

(١) كريستوفر بين: الإقتصاد السياسي لصفقات التسلح في منطقة الخليج العربي، الطليعة الكويتية ١٧/٦/١٩٧٥.

(٢) قدمت هذا التحليل جريدة (الديلي تلغراف) في ١٠/٩/١٩٦٦م.

على أنه لم يكن بوسع بريطانيا أن تعلن صراحة أنها تتدخل بخلع حاكم وتعيين آخر، فكان يقال في مثل هذه الظروف إن مجلس الأسرة هو الذي إجتمع وإختار حاكماً جديداً، وهو ما ذكر عند خلع **الشيخ صقر حاكم الشارقة** ١٩٦٥م وما ذكر أيضاً سنة ١٩٧٠م عند خلع **سلطان عُمان سعيد بن تيمور**[(١)].

وفي الوقت الذي كانت فيه أبو ظبي منعزلة عن العالم، بدأت مشيخة دبي مبكرة وبدون وجود النفط، تسير في طريق التقدم، ويرجع الفضل في ذلك إلى حاكمها **الشيخ سعيد آل مكتوم (١٩١٣-١٩٥٨)** فقد إستطاع أن يجعل من ميناء دبي المنفذ الرئيسي لتجارة ساحل عُمان، وذلك نتيجة حسن الإدارة[(٢)].

وبحكم تطور دبي الإقتصادي انتقلت إلى ساحل عُمان بعض مشكلات المجتمع الرأسمالي فتأثرت البلاد بالأزمة الإقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩، وتصادف أن أعقب ذلك إكتشاف اليابان للؤلؤ الصناعي، فكسدت صناعة الغوص لكلا السببين ونتج عن ذلك عجز التجار المحليين عن سداد ديونهم «للبانيان» هؤلاء التجار الهنود الذين كانوا يقرضون، أصحاب السفن العرب بفوائد فاحشة ولما لم يتمكنوا من تحصيل ديونهم في مواعيدها إشتكوا إلى الإدارة البريطانية فكانت هذه مناسبة لتدخل بريطاني أوسع في الشؤون المحلية، وتأثر دخل الشيوخ نتيجة هذه الأزمة، إما لأنهم اصحاب سفن، أو لما كانوا يتقاضونه من التجار على سبيل الرسوم والهبات معاً، وتعرضت دبي من جراء ذلك لتمرد القبائل التي اعتادت أن تتلقى الإعانات من الشيوخ مثل قبائل **المناصير وبنو كتب**[(٣)].

---

(١) دانيال دوران: الإحتكارات البترولية وسياستها الدولية، ص ١١٧.

(٢) أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، ص ص ٤١-٤٦.

(٣) تبنى هذا الرأي محمد موسى عبدالله: دولة الإمارات العربية وجيرانها، ص ٧١٤.

وفي الثلاثينات تحسنت الأحوال وتعددت مصادر الدخل بالنسبة لحاكم دبي وغيره، فقد بدأت شركات النفط تدفع رسوماً مقابل الترخيص لها بالتنقيب كما عملت الشركات البريطانية على إنشاء مطار، هذا فضلاً عن زيادة الحركة في الميناء.

وحسب بعض المصادر الحديثة تعزى حركة المعارضة التي شهدتها دبي في أكتوبر ١٩٣٨م إلى دوافع سياسية أو تيار ديموقراطي تأثر بالأفكار التحررية التي نقلتها إلى الساحل الصحف المصرية ولا سيما تلك المجلات التي تميزت بالطابع الإسلامي مثل مجلة الفتح[١].

وفي تقديرنا إن الأمر يتعلق بإختلاف أسري حول توزيع هذه الثروة الجديدة فزعيم حركة المعارضة **مانع بن راشد** هو أحد شيوخ الأسرة الحاكمة في دبي وهي **أسرة البوفلاسة من بني ياس**، إنتهز فرصة إنفصال ديرة عن دبي بممر صغير (خور) فتحصن بالضاحية وأعلن أنه يريد إرغام **الشيخ سعيد آل مكتوم** على الأخذ بنظام الشورى في الحكم وأيدت بريطانيا هذه اللحظة إدراكاً من المسؤولين البريطانيين في الخليج لمغبة إنفراد الحاكم بمصادر الدخل ونزعته إلى إحتكار التجارة مما يتعارض ومصالح التجار الهنود[٢]، ويثير القلاقل بصفة عامة، وقد تم بالفعل تكوين مجلس إستشاري يضم ١٥ من شيوخ الأسرة الحاكمة ومهمته بالدرجة الأولى هي فرض رقابة على الإنفاق، ويبدو أن **الشيخ مانع بن راشد** إندفع في تيار (الإصلاح) فتقدم عن طريق المجلس توصية بتحديد مخصصات الحاكم وأعضاء الأسرة والتوسع في الإنفاق على المشروعات العمرانية لذا صار **الشيخ سعيد** يتحين الفرصة للتخلص من المعارضة، ولم تلبث أن تهيأت له خطة للدخول إلى ديرة عن طريق الخديعة (آذار/

---

(١) د. جمال زكريا قاسم: الإستعمار في الخليج (الفارسي)، ص٢٣.

(٢) د. جمال زكريا قاسم: دولة بو سعيد في عُمان وشرق أفريقيا، ص ٧٠-٧٦.

مارس ١٩٣٩م) وهكذا إضطر الشيخ مانع إلى الفرار لإمارة الشارقة المجاورة حيث يقيم الوكيل السياسي البريطاني فساعده على الخروج من البلاد مما جعل بعض الأوساط الوطنية في العراق تتهم السلطات البريطانية بتحطيم حركة الإصلاح في دبي وفي سنة ١٩٤٠م استفسرت حكومة لندن عن هذه القضية لتهدئة الصحف العراقية فجاء رد حكومة الهند يقول إن بريطانيا إهتمت بتكوين مجلس إستشاري جديد في دبي يضم خمسة من الأعضاء القدامى(١).

فقدت هذه الخلافات أهميتها بعد الحرب الثانية لأن الدخول المالية تزايدت بإطراد.

وقبل إكتشاف النفط في دبي بعدة سنوات، تولى الشيخ راشد بن سعيد السلطة في سنة ١٩٥٨م فأعطى للإصلاحات دفعة جديدة جعلت من دبي أرقى مدن الساحل كما أهتم بالتعليم العصري وقام بزيارة لمصر في مستهل حكمه ليستفيد من وسائل التجديد، وبقيت لدى الشيخ الجديد من تراث الماضي إهتمامه بإستثمار أمواله في أكبر عدد من المشروعات(٢).

طالما كان القواسم أقوياء في منطقة الخليج، فإن بريطانيا وقفت ضد الإمارات التي تفرعت عن حلفهم وأدى ذلك إلى فقدان بعض الممتلكات للأبد مثل ميناء لنجه إلى الشاطئ الآخر للخليج، وعلى العكس عادت السلطات البريطانية تدافع عن ممتلكات الشارقة بما في ذلك بعض الجزر والأجزاء التي إنفصلت عنها في الشميلية مما أدى إلى تكوين(٣)، إمارة مجزأة جغرافيًا، على أن هذا التأييد لم يلغ رواسب الماضي فنجد بعض شيوخ رأس الخيمة والشارقة يقصدون لمعارضة

---

(١) Hay: the Persian Gulf States, p. 121-122.

(٢) د. بدر الدين الخصوصي: دراسات في تاريخ الخليج العربي، ص ص ٧٦-٨٠.

(٣) د. بدر الدين الخصوصي: الخليج العربي في مواجهة التحديات، محاضرات الموسم الثقافي، الكويت.

بريطانيا بين الفينة والأخرى، وينظر إليهم مؤرخوا الخليج على أنهم من رواد الحركة الوطنية.

وقد تحولت الشارقة بعد إنتهاء عهد المغامرات البحرية إلى المشاركة في أعمال الغوص، وإكتسبت أهمية سياسية بإتخاذها مقرًّا للوكيل البريطاني منذ ١٨٢٣ وقد ظل هذا الوكيل يختار من بين المواطنين حتى الثلاثينات من القرن العشرين فاختير عبد الرزاق الرزوقي الكويتي لهذا المنصب وفي هذه الحقبة أيضاً تم إنشاء مطار حربي بالشارقة، أصبح بعد قليل مصدر الدخل الرئيسي للإمارة نظراً لإتساع أعمال المطار في الحرب العالمية الثانية والحاجة إلى تأمينه[١].

تميزت الشارقة أيضاً بنهضتها التعليمية ويلاحظ أن بواكير التعليم في منطقة الساحل تمت على يد سلفيين من نجد، ولما كانت الشارقة أكثر الإمارات تأثراً بالحركة السلفية، فقد أعاد أهلها الإهتمام بالتعليم، والجديد في هذا الأمر أن حاكمها الشيخ صقر بن سلطان القاسمي (١٩٥١-١٩٦٥) جلب إلى البلاد التعليم العصري مستعيناً بمدرسين من مصر، كما أوفد بعض أبناء وبنات الإمارة للتعليم في الكويت ثم مصر، وهكذا إتضحت صلاته العربية ولعل ذلك هو ما جعله يفضل التطوير من خلال مشروعات الجامعة العربية.

ذلك أن منطقة الساحل وخاصة الإمارات التي لم تنتج نفطاً بعد، تعرضت للتنافس ما بين جبهتين، كلتاهما تسعى لإدارة المشروعات وتوجيه التطوير بها: هيئة بريطانية وأخرى تتبع الجامعة العربية وتمولها كل من مصر والعراق والسعودية والكويت، وربما كانت ميوله العربية ترجع إلى كونه أديباً وشاعراً، كما قال أنه إنضم إلى حركة القوميين العرب[٢].

---

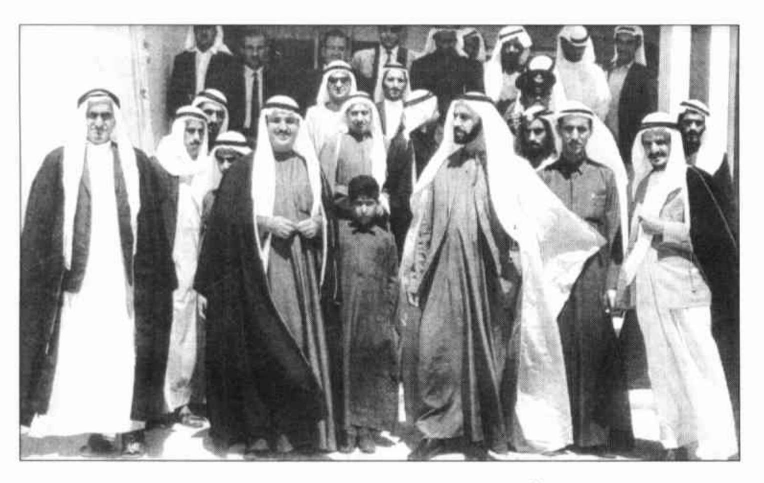
(١) محمد عدنان مراد: صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، ص ٢٠٠.

(٢) د. بدر الدين الخصوصي: دراسات في الخليج العربي الحديث والمعاصر.

ولهذه الأسباب ولقلق بريطانيا من تسلل نفوذ مصر الناصرية إلى منطقة الساحل دعت السلطات البريطانية مجلس الأسرة إلى إختيار حاكم آخر، فوقع الإختيار على **الشيخ خالد القاسمي**(١).

يتضح مما سبق كيف تزايد التدخل البريطاني في شؤون الإمارات المحلية في نهاية الحرب العالمية الثانية، وأدى ذلك إلى تعيين وكيل بريطاني في الشارقة بدلاً من الوكلاء الوطنيين ثم نقل الوكالة إلى دبي حيث تسهل الخدمات والإتصالات وتعدد الوكالات فيما بعد بحيث خصصت واحدة لأبو ظبي وأخرى للشارقة ونشأت المحاكم الحديثة التي طبقت قانوناً واحداً في الساحل على الأقل فيما يختص بالشؤون المدنية والتجارية وطبق نظام الإمتيازات القضائية، وتكونت شرطة ساحل عُمان تحت قيادة ضابط بريطاني كما وحد نظام العملة.

ومن خلال هذه الأجهزة الإدارية والإقتصادية الموحدة، تمهد السبيل لإنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة رغم ما واجهته من عقبات تتمثل في النزاعات الذاتية لدى الأسر الحاكمة.



الشيخ زايد حاكم أبو ظبي والشيخ خالد حاكم الشارقة في الستينات.

---

(١) د. محمد طالب وهيم: التنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي.

الأوضاع السياسية في إمارات الخليج العربي
١٩٤٥-١٩٧٠

عانت مشيخات الساحل كثيراً من مشكلات الحدود بين بعضها والبعض الآخر وهذه المشكلات كانت تؤدي إلى حدوث صراعات دائمة، وكان مما يضاعف من خطورة الموقف عدم وجود حدود متفق عليها، وبالتالي فلم يكن معروفاً على وجه قاطع اين تبدأ حدود المشيخة وأين تنتهي، مما فتح المجال لمطالبات وإدعاءات مستمرة سواء من جانب الإمارات أو من الدول المتاخمة لها، فكان شيخ أبو ظبي مثلاً يطالب بنصف مشيخة دبي المجاورة له، وشيخ دبي يؤكد إدعاءاته على جزء من الشارقة المتاخمة لإمارته من الشرق، وهكذا، وليس من شك في أن وصول إمارات الساحل العُماني أخيراً إلى الإتحاد فيما بينها كان عاملاً هامًّا في تخفيف حدة هذه المشكلات مع عدم التسليم بزوالها تماماً[١].

وقد أخذت بريطانيا تبدي إهتماماً واضحاً بمنطقة الساحل العُماني قبيل الحرب العالمية الثانية وفي أعقابِها، «ويرجع ذلك إلى تحول إستراتيجيتها في الخليج العربي من التركيز على السواحل الإيرانية إلى التركيز على السواحل العربية»[٢] ولعل نقل المقيمية البريطانية من بوشهر

---

(١) Al Bahrna, Hussain, The Legal Status of the Arabian Gulf States p.264.

(٢) Clarence Mann, Abu Dhabi, Birth of an oil Sheikhdom pp.87-88.

إلى البحرين في عام ١٩٤٦ يعد تأكيداً لذلك التحول في الإستراتيجية البريطانية نتيجة للظروف السياسية التي واجهتها بريطانيا في إيران، هذا إلى جانب ما اقدمت عليه بريطانيا من إنشاء وكالة سياسية في الشارقة ثم نقلها إلى دبي بعد ذلك حيث اعتبرت دبي بمثابة قاعدة سياسية بريطانية للإشراف على منطقة الساحل العُماني برمتها، بينما استمرت الشارقة محتفظة بمركزها كقاعدة للخطوط الجوية البريطانية إلى الشرق الأقصى، بالإضافة إلى إتخاذها قاعدة عسكرية وجوية لبريطانيا في منطقة الخليج العربي(١).

وهكذا أخذت تزداد أهمية الساحل العُماني الذي تشرف عليه هذه الإمارات إستراتيجيًّا بعد تركيز بريطانيا ثقلها السياسي والعسكري إذ لم تكن على استعداد لكي تفقد نفوذها على السواحل العربية للخليج بعد أن فقدت نفوذها على السواحل الإيرانية.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من وضوح السيطرة البزيطانية الفعلية على الساحل العُماني فإن بريطانيا كانت تبدي تحفظها من الوجهة النظرية في أن مسؤولياتها إزاء هذه المنطقة تكاد تنحصر فقط في شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية، وأنها لا تعد نفسها مسؤولة عن الشؤون الداخلية لتلك الإمارات وواضح من هذا التحفظ أنها كانت تعمل للحصول على المزايا التي يمكن أن تتوافر لها من جراء فرض نفوذها دون أن تتحمل في مقابل ذلك أية مسؤوليات إزاء هذه الإمارت على الأقل فيما يتعلق بتطويرها ونهضتها وقد نجحت في تحقيق هذه السياسة بفضل النظام الذي وضعته لحكام هذه المشيخات حيث لا تعتبر الإمارات التي يحكمونها محميات بريطانية وإنما تعتبر إمارات واقعة تحت الحماية وفي

---

(١) د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، ص ص٣١٨-٣١٩.

هذه الناحية أصبحت بريطانيا غير ملتزمة بما يفرضه ميثاق الأمم المتحدة في بعض مواده[١] من وجوب تزويد الأمم المتحدة بالمعلومات والتقارير اللازمة عن أحوال البلاد التي لا تزال خاضعة للسيطرة الإستعمارية[٢].

وقبل إكتشاف النفط في بعض مشيخات الساحل العُماني لم يكن لشيوخ الساحل موارد دخل كبيرة، فإذا استثنينا أبو ظبي ودبي فإن الدخل في بقية الإمارات (الشارقة- عجمان- أم القيوين- رأس الخيمة- الفجيرة) لم يكن في مجموعه يتجاوز ٢٥٠,٠٠٠ ألف جنيهاً استرلينيًا، ولذلك كانت هذه المشيخات في حاجة ماسة إلى مساعدات مالية للنهوض بمستلزماتها الإجتماعية والإقتصادية[٣].

وقد إقتصرت موارد الدخل على ما كان يفرضه الشيوخ على التجار وصائدي اللؤلؤ أو على البضائع المستودرة التي كان لا يتجاوز ما يفرض عليها من ضرائب ٢½٪ من قيمتها أو على ما كان يتحصل عليه الشيوخ من أتاوات على تجارة الرقيق، التي أستمرت قائمة إلى بداية الخمسينيات من هذا القرن[٤].

وعلى الرغم من تزايد دخل بعض هذه المشيخات نتيجة بدل الإيجارات التي كانت تدفعها بريطانيا أثناء سيطرتها على الإمارات مقابل أجزاء من أراضيها لتكون قواعد عسكرية، أو مطارات لخطوطها الجوية[٥]، إلا أن تزايد الدخل لم يتبعه أي تأثير إجتماعي أو عمراني على

---

(١) المادة ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة السعودية، ج٢، ص٤٩٨.

(٣) Fenelon, Trucial States pp.38-39.

(٤) O'sbea, Sand Kings of Oman p.16.

(٥) Idem.

هذه المشيخات، وربما يرجع ذلك إلى حالة التخلف الشديدة التي وصلت إلى حد عزوف الشيوخ أنفسهم عن إدخال وسائل الحضارة إلى بلادهم، وإن كانت المسؤولية في إعتقادنا تقع على كاهل بريطانيا إذ أنه كان من الأجدى في نظير الفوائد السياسية والإستراتيجية التي كانت تجنيها من وراء فرض سيطرتها على المنطقة أن تهتم بتطويرها، خاصة وأن سيطرتها على منطقة الساحل العُماني استمرت فترة طويلة منذ بداية استعمارها لمنطقة الخليج العربي في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر(١).

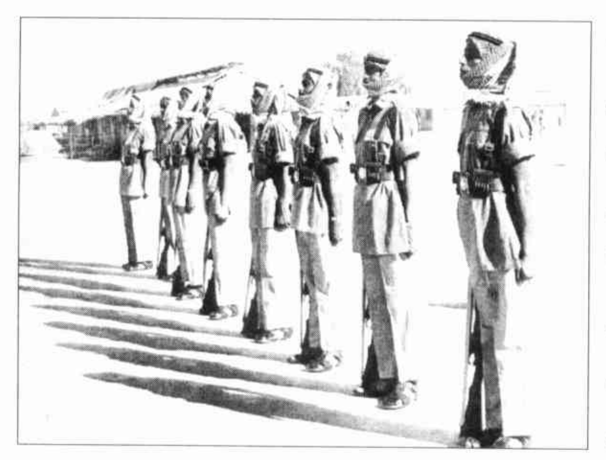
وربما نجد تبرير بريطاني في عدم مسؤولياتها عن الشؤون الداخلية للإمارات في تأكيدها بأن الإضطرابات والحروب الأسرية كانت تعوق قيام مشروعات خاصة بتطوير هذه الإمارات، ويبدو أن هذا التبرير خاطئاً لحرص بريطانيا على إحكام سيطرتها على الشيوخ والتدخل في منازعاتهم وإثارة الحروب فيما بينهم ولعل ما يوضح ذلك ما عمد إليه الإنجليز في عام ١٩٥١ من تكوين قوة مسلحة عرفت باسم **قوة ساحل عُمان** وهي قوات لا تتبع أية مشيخة من المشيخات المفروض إنها تعمل في أرضيها، وإنما وضعت هذه القوات تحت سلطة الوكيل البريطاني في دبي، **واتخذت من الشارقة مركزاً لقيادتها**، وعهد إلى هذه القوة منذ إنشائها بالمحافظة على الأمن والنظام داخل المشيخات، كما كان الهدف الرئيسي من تكوينها يشير بوضوح إلى ما كان قد أعتزمه الإنجليز في الإحتفاظ بمركزهم في المنطقة(٢)، والجدير بالذكر أن هذه القوات كانت تعزز بأفراد من الجيش الأردني وضباطه، ومن المعروف أن الجيش الأردني كان عند تأسيس هذه القوات خاضعاً لقيادة بريطانية يرأسها غلوب

---

(١) د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، ص٢٨٥.

(٢) Marlowe, John, the Persian Gulf in the 20th century p.197.

باشا، وكان من الصعب على بريطانيا أن تلجأ إلى تشكيل قوة ساحل عُمان من عناصر محلية من أهالي المشيخات، وإنما كان إعتمادها دائماً على العناصر المرتزقة من طوائف البلوش أو من الباكستانيين والهنود[1].



أفراد من قوات كشافة ساحل عُمان.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه القوات **أصبحت تعرف ابتداءاً من عام ١٩٥٤ بإسم كشافة ساحل عُمان** وقد لعبت دوراً كبيراً في النزاع حول واحة البريمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية في عام ١٩٥٥[2]، كما أصبحت القوات الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٧١[3].

وبالإضافة إلى تدخل بريطانيا لحفظ الأمن في إمارات الساحل العُماني كانت تشرف إلى جانب ذلك على الشؤون القضائية، إذ كان يوجد في الوكالة البريطانية في دبي محكمة خاصة للمشيخات المهادنة يرأسها قاضٍ بريطاني ينظر في القضايا التي تعرض على المحكمة، حيث كان لبريطانيا صلاحيات قضائية في هذه الإمارات، وخاصة بالنسبة للأجانب مسلمين أو غير مسلمين، كما كانت تنظر في القضايا الخاصة بالوطنيين طالما كانت هذه القضايا متعلقة بأطراف أخرى غير منتمية إلى المشيخات[4].

---

(١) التحكيم لتسوية النزاع بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة السعودية ج١، ص ٤٩٦.

(٢) Financial Times, 23-9-1968.

(٣) أنظر الفصل الثاني: المحاولات الوحدوية الأولى في الخليج العربي.

(٤) مجلس بلدية دبي، أنظر محكمة الإمارات المتصالحة.

ومنذ عام ١٩٣٢ إقترحت بريطانيا إنشاء مجلس لشيوخ الساحل المهادن[١]، وذلك لمناقشة الأمور المشتركة بين المشيخات، وجعل الهدف من إنشائه تنسيق خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وإقرار القضايا ذات الطبيعة الواحدة لجميع الإمارات، والإتفاق حول مشكلات الهجرة والنقد والبريد وغيرها، وقد تأسس هذا المجلس بالفعل وكان يجتمع بصفة دورية كل أربعة اشهر، وكان يشكل بداية لتوحيد إداري يجمع بين هذه الإمارات[٢].

ويعزو جون مارلو أسباب تأسيس هذا المجلس أن بريطانيا كانت تستهدف من إنشائه تطوير المشيخات بعد التدهور الذي طرأ على إقتصادياتها نتيجة تدهور أسواق اللؤلؤ[٣]، وقد ألحق بهذا المجلس في عام ١٩٦٥ مكتباً لتطوير الإمارات[٤]، ومع ذلك فلم يؤدي ظهور مجلس حكام الإمارات المتصالحة إلى توحيد الأنظمة بين المشيخات توحيداً تامًا، وليس أدل على ذلك من أنه بعد إنقضاء أكثر من خمسة عشر عاماً على إنشائه أستمرت مشكلات توحيد الأنظمة الإدارية هي بعينها المشكلات النى أعترضت مباحثات إتحاد الإمارات العربية خلال الفترة من ١٩٦٨-١٩٧١[٥]، كما أن مجلس حكام الإمارات لم يستطع أن يصل إلى توحيد أنظمة النقد المتداول في إمارات الساحل العُماني بعد أن أقدمت حكومة الهند في عام ١٩٦٦ لظروف إقتصادية خاصة بها إلى تخفيض قيمة الروبية، وكان النقد الهندي هو النقد السائد في المنطقة بسبب توثق الصلات التجارية مع الهند، وبدلاً من أن يؤدي تخفيض

---

(١) Trucial States Council T.S.C.

(٢) Times 24-1 1963.

(٣) Marlowe, op. cit. p.197.

(٤) Trucial States Development Office

(٥) أنظر الفصل الثاني: المحاولات الوحدوية الأولى في الخليج العربي.

الروبية إلى إيجاد نظام نقد موحد للإمارات تحولت بعض هذه الإمارات إلى إتخاذ الريال السعودي الذي لم يعمل به كثيراً، بينما بادرت إمارات أخرى كإمارة ابو ظبي إلى تحويل عملتها إلى دينار البحرين، ولم تلتزم بالنقد السعودي بسبب مشكلة البريمي، ولم تلبث قطر ودبي بدورهما أن تحولتا من نظام النقد السعودي إلى إصدار عملة محلية خاصة بهما[١].

ومما ينبغي أن نشير إليه أيضاً أن بريطانيا لم تهتم بتطوير الإمارات إلا في فترة متأخرة، وكانت مرغمة على ذلك بفعل التيارات القومية العربية التي إنسابت إلى المنطقة وبلغت أوجها في الستينات، وفيما يبدو أن بريطانيا حاولت أن تسبق التيارات القومية التي أخذت تحس بها، وبدأت أولى محاولاتها في التطوير منذ عام ١٩٦٠ بإنشاء مدرسة صناعية في الشارقة، وأخرى في دبي في عام ١٩٦٣، وكانت هاتان المدرستان تتبعان الوكالة البريطانية في دبي، كما أسهمت في إنشاء مدرسة زراعية في رأس الخيمة وفي عام ١٩٦٨ قامت بإنشاء المعهد المهني في الخليج[٢]، وجعلت من البحرين مقرًّا له، ويستهدف هذا المعهد إعداد خريجي المدارس المتوسطة من ابناء الخليج أعداداً مهنيًّا، وذلك بتزويدهم بخبرات تقنية بالإضافة إلى خبرات تجارية وإدارية، وقد اشتركت أبو ظبي في تمويل هذا المعهد، كما تبرعت البحرين بالأراضي التي أنشئ فيها في جنوب مدينة عيسى بالمنامة[٣].

ويعزى إلى مكتب التطوير البريطاني إهتمامه بوضع كثير من مشروعات التنمية الخاصة بإمارات الساحل العُماني، وقد عهد برئاسة

(١) أستمر ريال دبي وقطر، وريال البحرين هما العملتان الرئيسيتان لدولة الإمارات العربية المتحدة حتى بدأت هذه الدولة في وضع نظام نقدي خاص بها إبتداء من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣.

(٢) The Gulf Technical Institute.

(٣) Fenelon, op.cit. p.28.

هذا المكتب منذ إنشائه في عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٦٨، إلى الشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة، ثم خلفه في رئاسته الشيخ خالد حاكم الشارقة، واستمر قائماً بمنصبه حتى إلغاء مكتب التطوير على اثر إنسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي في نهاية عام ١٩٧١، وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، التي حملت على عاتقها مهام التطوير الداخلي لإمارات الساحل العُماني[١].

والجدير بالذكر أن حصيلة صندوق التطوير كانت تأتي من قبل بريطانيا التي اعتمدت له مليوناً من الجنيهات بالإضافة إلى ٣٠٠ ألف جنيه استرلينيّ بمثابة منحة سنوية ولكن الدعم المادي الذي اعتمدت عليه مشروعات التطوير إرتبطت إلى حد كبير بما كانت تقدمه البحرين ٤٠ ألف جنيه استرلينيّ سنويًا وقطر ٢٥٠ ألف جنيه هذا بالإضافة إلى المساهمة السخية التي قدمتها أبو ظبي بحيث يمكن أن نقول أن عبء التطوير وقع بالفعل على كاهل إمارة أبو ظبي التي إزدادت حصيلتها ابتداءً من عام ١٩٦٨ في صندوق التطوير إلى ٢ مليون جنيه استرلينيّ سنويًا، والمشروعات التي تمول من قبل صندوق التطوير هي المشروعات التي يوافق عليها الحكام في إجتماعاتهم الدورية في مجلس الإمارات المتصالحة[٢]، ومن الإنصاف أن نذكر هنا أن مكتب التطوير قام منذ إنشائه في عام ١٩٦٥ بوضع برامج زراعية ومسح مصادر المياه وإنشاء مزارع تجريبية، هذا بالإضافة إلى التوسع في إنشاء الطرق لربط الإمارات بعضها بالبعض الآخر، إلى جانب عنايته بالخدمات الصحية والتعليمية مع توجيه قدر من الإهتمام إلى الإمارات الأكثر تخلفاً[٣]، ولعل أهم المشروعات التي تحققت إنشاء طريق بين دبي والشارقة تم تنفيذه في عام

---

(١) Ibid p.39.

(٢) مجلس بلدية دبي، أنظر: مجلس الإمارات المتصالحة.

(٣) Marlowe, op. cit. pp. 197-198.

١٩٦٦، وتعهدت السعودية بمد هذا الطريق إلى إمارة رأس الخيمة، وتم ذلك بالفعل في عام ١٩٦٧، وقد قامت السعودية بذلك مستقلة عن مكتب التطوير، وكمساهمة منها في تطوير الإمارات[١]، ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن الجامعة العربية كانت قد سبقت بريطانيا. والجدير بالذكر أن السعودية والكويت رفضتا الإشتراك في فكرة إنشاء صندوق لتنمية إمارات الخليج، واعتمدت له مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات، ولكن بريطانيا إستطاعت أن تقضي على المشروع العربي بإنشاء مكتب التطوير الذي ألحقته بمجلس حكام الإمارات المتصالحة، وأصرت على أن تأتي المساعدات العربية عن طريق صندوق التطوير، ولكن الجامعة العربية رفضت هذا الشرط كما سنشير إلى ذلك فيما بعد.

والجدير بالذكر أن السعودية والكويت رفضتا الإشتراك في مكتب التطوير، وقامت السعودية، كما أشرنا، ببعض مشروعات التنمية في المنطقة مستقلة بنفسها كما **أعتمدت الكويت على صندوقها الخاص بمساعدة أبناء الخليج في تقديم خدماتها التعليمية والصحية للمشيخات،** وأقترحت في عام ١٩٦٦ إنشاء صندوق عربي تسهم فيه دول الخليج المنتجة للنفط حسب دخلها، ولما تعذَّر تنفيذ ذلك الإقتراح، واصلت الكويت مساعداتها للإمارات مستقلة بنفسها[٢].

ولعل أهم ما كان يسترعي الإنتباه خلال السنوات القليلة التي سبقت قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، التخبط الذي عاشته منطقة الساحل العُماني، نتيجة كثرة التيارات المتعارضة التي تدفقت عليها وتعدد مشروعات التنمية فيها، فهناك كما ذكرنا مشروعات كان يقوم بها مكتب التطوير، إلى جانب مشروعات تنفرد بها السعودية، وكذلك الكويت، ثم

---

(١) Fenelon. Op. cit. pp. 39-40.

(٢) الحياة ١٩٦٦/٥/٢١.

أبو ظبي، مشتركة أو مستقلة عن مكتب التطوير[1]، وكان يكمن وراء هذه الأنشطة دوافع خاصة منها التنافس في تطوير المشيخات بين الكويت والسعودية، ورغبة أبو ظبي في الإنفتاح على إمارات الخليج بعد أن تدفق النفط فيها، وتحول الحكم إلى الشيخ زايد بن سلطان الذي عرف بإستنارته.

وقد نشطت الكويت نشاطاً كبيراً في تقديم كثير من الخدمات التعليمية والإجتماعية والصحية، فقامت ببناء المدارس والوحدات الصحية، وتميزت إهتماماتها بالعناية بالمجال التعليمي، بصفة خاصة، حتى أمتد إشرافها على التعليم في جميع مشيخات الساحل بإستثناء أبو ظبي[2]، وربما كانت **الكويت أسبق من غيرها في الإهتمام بالأوضاع في مشيخات الساحل العُماني** التي ظلت تعيش حتى السنوات الأخيرة من تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في حالة ركود وجمود فعلي، وقد أوضحت تقارير اليونسكو مدى التخلف الذي كانت تعاني منه هذه المشيخات ففي المجال التعليمي لم يزد عدد المدارس في المشيخات كلها في عام ١٩٥٨ عن سبعة مدارس، كما أن التعليم لم يبدأ إلا في عام ١٩٥٣ بمدرسة واحدة أنشئت في الشارقة[3]، حين أظهر شيخها حماساً لإدخال التعليم في إمارته، وأمدته دائرة معارف الكويت باثنين من المدرسين وسميت المدرسة التي أنشئت في ذلك العام **بالمدرسة القاسمية، واعتبرت أول مدرسة نظامية تنشأ في مشيخات الساحل برمتها**، وإضطرت بريطانيا إلى أن تساهم بتقديم مبنى المدرسة كما أوفدت مصر في عام ١٩٥٥ إثنين من المدرسين إلى الشارقة للعمل بها[4].

كذلك أنشئت مدرسة إبتدائية في دبي عام ١٩٥٤، وفي عام ١٩٥٦

---

(١) الرأي العام ١٧/١١/١٩٦٦م.

(٢) Fenelon, op. cit. pp. 28-29.

(٣) عبد الكريم أحمد: البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج، ص٧٣.

(٤) Hay, Trucial States p. 117.

أنشئت مدرسة أخرى في أم القيوين ورأس الخيمة، بينما لم تظهر مدارس في عجمان إلا في عام ١٩٦٠، وفي الفجيرة إلا في عام ١٩٦٤[١].

ولعل هذا التخلف في المجال التعليمي دفع الكويت منذ عام ١٩٥٣ إلى تنفيذ برنامج تعليمي وإجتماعي في الشارقة، وفي غيرها من إمارات الساحل، كما أرسلت الكويت بعد استقلالها في عام ١٩٦١ بعثة فنية لمسح المنطقة مسحاً إجتماعيًا للتعرف على متطلبات الإمارات العربية، وأنشأت من أجل ذلك ما عرف بإسم اللجنة الدائمة لمساعدة إمارات الخليج ١٩٦١ رصدت لها في عام ١٩٦٢ مبلغ ٤٣٠ ألف دينار ثم عززت ذلك المبلغ بإعتمادات مالية أخرى، ونص المرسوم الصادر بتكوين هذه اللجنة على أن الغرض من إنشائها هو الإشراف على تقديم المساعدات لأبناء الخليج على شكل منح دون مقابل، كما أنه ليس لها أية إلتزامات سياسية.

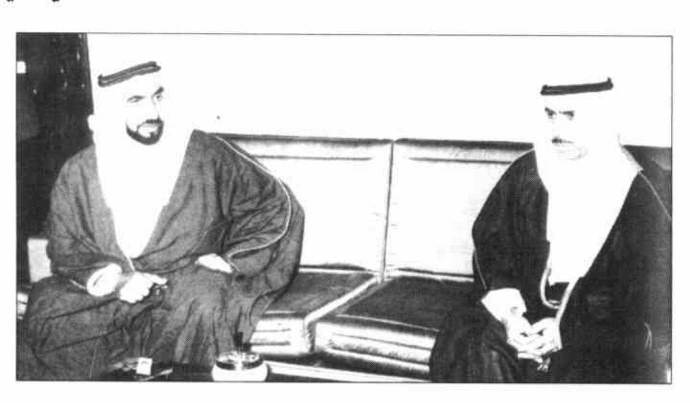
وفي عام ١٩٦٣ أنشأت الكويت مكتباً لها في دبي وحذت كل من قطر والجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية حذو الكويت في تقديم مساعدات تعليمية وإجتماعية وفنية إلى إمارات الساحل العُماني[٢]، ومما يذكر أن الكويت قد توسعت في سياسة المساعدات ابتداءاً من عام ١٩٦٥ حينما حولت مخصصات مالية كبيرة من صندوق التنمية العربية إلى مساعدات الخليج، ولعل هذا الإتجاه كان يقصد به تقارب كويتي وثيق مع مشيخات الخليج، وفي الوقت نفسه يسجل إعراض الكويت عن إستمرار تقديم مساعدتها المالية لبعض الأنظمة السياسية العربية التي لا تتفق مع أنظمتها، وإدراك الكويت أن دعمها

---

(١) عبد الكريم أحمد: البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج، ص٧٣.

(٢) لسنا هنا بحاجة إلى توضيح دور مصر في تطوير الإمارات العربية فمعظم المدرسين والأطباء والفنيين كانوا من المصريين الذين عملوا لحساب الكويت أو السعودية أو أوفدتهم مصر من جانبها.

المادي لتلك الأنظمة قد يشجع على إنسياب التيارات اليسارية إلى إمارات الخليج واتخاذها بمثابة قاعدة لغزو المنطقة فكريًا وسياسيًا، كما أن تباعد الكويت عن مساعدة الإمارات قد يؤدي إلى أن تسبقها إليها دول أخرى، وتأكد حرص الكويت على توثيق صلتها بالمنطقة بالزيارة التي قام بها الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت إلى الإمارات العربية في أيار/ مايو ١٩٦٦ وكانت الكويت قد اقدمت قبل ذلك على حل الأندية والصحف الكويتية المتطرفة في نوازعها[١]، وأخذت المساعدات الكويتية تتدفق بشكل واضح على المنطقة **فمن إحصائيات مكتب الكويت في دبي في عام ١٩٦٩ أصبح للكويت ٤٣ مدرسة يعمل بها ٨٥٠ مدرساً ومدرسة**[٢]، ولم يقتصر دور الكويت على الناحية التعليمية فحسب، وإنما شمل دورها في تقديم كثير من الخدمات الصحية والإجتماعية، هذا إلى جانب النشاط الإعلامي الذي ظهر واضحاً في **إنشاء محطة إذاعة تابعة لها في الشارقة تغذي إمارات الساحل العُماني، وهي إذاعة صوت الساحل، كما أنشأت أيضاً محطة إرسال تليفزيوني في دبي.**



الشيخ زايد حاكم أبو ظبي مع الشيخ صباح السالم الصباح أمير الكويت.

---

(١) الحياة ١٦/٥/١٩٦٦.

(٢) نقلاً عن نشرات مكتب الكويت في دبي عن النواحي التعليمية في عام ١٩٦٩، ومما يذكر أن مكتب الكويت تحول إلى سفارة للكويت بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١.

جامعة الدول العربية
وإمارات منطقة الخليج العربي

منطقة الخليج العربي، هي تلك المنطقة العربية الأصيلة في وطننا الكبير، المساحلة للجانب الغربي من الخليج العربي، كما درجنا أن نسميه في السنين الأخيرة، أو بحر العجم أو خليج فارس أو الخليج الفارسي، كما كان يسمى منذ اكتشف القائد الإسكندر الأكبر ساحله الشرقي قادماً من الشرق الأقصى، ونسبه إلى فارس قبل أن يبلغ ساحله العربي في الجانب الغربي. . . وتشمل هذه المنطقة ساحل عُمان، أو ما سماه الإستعمار البريطاني ساحل الصلح أو ساحل الهدنة أو ساحل القرصنة، بإماراته السبع الفجيرة فرأس الخيمة ، فأم القيوين، فعجمان، فالشارقة، فدبي، فأبو ظبي، ثم تتجه شمالاً حيث شبه جزيرة قطر، وجزر البحرين وإقليم الإحساء العربي السعودي حتى دولة الكويت شمالي المملكة العربية السعودية وجنوبي العراق، وتضم هذه المنطقة المنافذ الطبيعية لشبه جزيرة العرب، وتمثل الإمتداد الطبيعي لساحلها الغربي المبتدئ شمالاً من خليج العقبة في البحر الأحمر، وفي غربي الخليج تقع سيناء وقناة السويس مؤدية إلى البحر الأبيض، كما يقع في نهاية الساحل الغربي للخليج العربي شمالاً نهرا دجلة والفرات سائرين في منطقة الحدود الشمالية الشرقية للوطن العربي الكبير مع تركيا[١].

---

(١) قدري قلعجي: الخليج العربي بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، =

وكانت هذه المنطقة من أهم مناطق الحضارة العربية إذ هيأت للعرب قديماً أسباب المهارة في الملاحة، وإتساع الميادين التجارية، وكانت من منطلقاتهم في الفتوحات الحضارية لصدر الإسلام وما بعده إلى الشرق الأقصى وأفريقيا، كما زادها أهمية في القرن العشرين البترول المتدفق على سواحلها، والمنقول عبر الخليج، والمخزون في باطن أرضها ومياهها وذلك فضلاً عن القيمة الإستراتيجية في الصراع الدولي الراهن.



الجماهير ترحب بوفد الجامعة العربية في مدينة خورفكان عام ١٩٦٤.

= بيروت ط١، ١٩٩٢، ص ص ٦١-٧٠.

الإلتزام القومي نحو منطقة الخليج العربي:

فيما قبل جامعة الدول العربية، التي تعتبر أول صيغة رسمية للعمل العربي المشترك، كانت صلة هذه المنطقة بسائر مناطق العالم العربي هي الصلة التي كانت قائمة بين الأقطار العربية، وتعني بها صلة التأثير والتأثر، والإنفعال المشترك، والتجاوب في الأحداث أو التطورات التي تلم بأي من أقطار الوطن العربي... أضف إلى ذلك التعامل الإقتصادي والتبادل التجاري قدر ما كانت تسمح قبضة الإستعمار الآخذ بخناق المناطق العربية، والعزلة المفروضة على إمارات الخليج خاصة... وكانت مظاهر التجاوب المشترك على أتمها في **حركة مصطفى كامل بمصر** في بداية هذا القرن، وصداها في إمارات الخليج والجنازات الرمزية التي خرجت فيها مشاركة للشعب المصري في الحداد عليه بل ظهرت كذلك **ثورة عرابي في مصر سنة ١٩١٩**، وما تلاها من أحزاب توزعت على أهل الخليج رأياً وتشجيعاً على نمط ما توزعت على أهل مصر رأياً وتحزباً.. ومن هنا ظهرت في الخليج الشيع **الوفدية والدستورية والسعدية** فضلاً عن الوطنية، فلما كانت **ثورة ٢٣ تموز/ يوليو لعام ١٩٥٢** بمصر، إشتد التلاحم وتوثقت الروابط ودخلت العلاقات العربية مع إمارات الخليج وسائر أرجاء العالم العربي المناضلة للتقدم والحرية عهداً جديداً[1].

وقد عبر عن **الإلتزام القومي تجاه إمارات الخليج ميثاق جامعة الدول العربية لعام ١٩٤٥**، في نطاق التعبير عن التزام الدول أعضاء الجامعة نحو البلاد العربية غير الأعضاء التي تسعى لتقدمها وحريتها، والإنضمام إلى الأسرة العربية في نطاق الجامعة، فنصت مقدمة ميثاق

---

(١) دولة الإمارات دراسة مسحية شاملة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ٦٢-٦٨.

الجامعة على أن المنظمة العربية تؤسس «تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية... وترحيبها لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها». وأكدت المادة الثانية من الميثاق هذا الإلتزام، كما حبذت المادة الرابعة إشتراك البلاد العربية غير الأعضاء في اللجان الدائمة للجامعة، واتبع الميثاق بملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة نص على «التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وفيما عدا ذلك بألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب»[١].

بداية الإتصال بالجامعة العربية:

على أن هذا النص في ميثاق الجامعة على التعاون مع البلاد العربية غير الأعضاء لم يعمل بالنسبة لإمارات الخليج إلا في عام ١٩٥٢، في أعقاب الحركة العربية القومية الجديدة، وبعد إسترجاع القوى التي أهتزت بتأثير نكبة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨، وقد سبقت الكويت زملائها في هذا الميدان، فاشتركت في حلقة الدراسات الإجتماعية الثالثة بدمشق في كانون الأول/ ديسمبر عام ١٩٥٢ كما أخذت منذ عام ١٩٥٣ تحضر إجتماعات اللجنتين الثقافية والإجتماعية الدائمتين للجامعة...

وتوالى من بعد ذلك تعاون الكويت مع الجامعة في الميادين السياسية والإقتصادية إضافة إلى الإجتماعية والثقافية، ففي الميدان السياسي أنشأت الكويت مكتباً لمقاطعة إسرائيل، وعقد مؤتمر ضباط إتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل بالكويت في ١٨ حتى ٣٠ من

---

(١) أنظر: ميثاق جامعة الدول العربية.

تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٥٨، كما أخذت من عام ١٩٥٩ تؤيد قضية الجزائر مع سائر الدول العربية سياسيًا وماديًا. وفي الميدان الإقتصادي شاركت في المؤتمرات والإجتماعات الإقتصادية وخاصة البترولية، كما سبقت الدول الأعضاء إلى قبول المساهمة في مشروعات المؤسسة المالية العربية وشركتي ناقلات البترول وأنابيب البترول العربيتين، وكذلك أنضمت إلى إتفاقية التعاون الإقتصادي بين دول الجامعة وشاركت في إجتماعات المجلس الإقتصادي منذ كانون الثاني/ يناير لعام ١٩٥٩ أي قبل إستقلالها بعامين ونصف عام(١).

وقد كان هذا خير إسوة لسائر إمارت الخليج العربي... فأخذت الإمارات جميعاً تستجيب لداعي التعاون القومي، واشتركت في أعمال اللجان الدائمة للجامعة للثقافة والإجتماع والإعلام إلى لجنة حقوق الإنسان، كما أشتركت في المؤتمرات التي نظمتها جامعة الدول العربية في مختلف مجالات نشاطها، وأنشئت مكاتب لمقاطعة إسرائيل في أبو ظبي والبحرين ودبي والشارقة، وساهمت هذه الإمارات -كل حسب طاقتها أو إرادتها- في دعم العمل العربي المشترك وخاصة في مرحلة الصراع العربي الإسرائيلي المصيرية الراهنة، وفي الأول من أيار/ مايو ١٩٧٠ إجتمعت اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في أبو ظبي إستجابة لدعوة حاكمها ومساهمة في مواجهة التحدي الإستعماري الصهيوني لحقوق الإنسان العربي في الأرض المحتلة(٢).

---

(١) دولة الإمارات دراسة مسحية شاملة، مصدر سابق ذكره، ص٦٣.

(٢) د. أمل الزياني: البحرين من سنة ١٧٨٣ إلى ١٩٧٣، أطروحة ماجستير ١٩٧٣، ص ص ١٥١-١٥٥.



بعثة الجامعة العربية المتجهة للإمارات في عام ١٩٦٤، ويبدو في الصورة الأمين العام للجامعة عبدالخالق حسونة.

موقف الجامعة العربية في دعم عروبة الخليج:

وقد عنيت **الجامعة العربية منذ عام ١٩٥٤ بدعم عروبة الخليج**، ودفع الأخطار الأجنبية التي تتهددها، **ومعارضة إدعاء إيران أن البحرين إقليم من أقاليمها**، فقد عرض على اللجنة السياسية، في إجتماعها من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر حتى ١١ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٥٤ موضوع دعوى إيران أن البحرين جزء من أراضيها، وأن هبوط الطائرات في مطار البحرين لا يجوز إلا بعد إذن سابق من مطار طهران، وإرسالها مذكرة بذلك إلى بعض البعثات الدبلوماسية العربية بطهران.

وقدمت اللجنة السياسية إلى مجلس الجامعة توصية في هذا الشأن تضمنت مشروع رد على المذكرة الإيرانية، يؤكد أن البحرين بلد عربي لا تربطه بإيران علاقة تبعية من أي نوع، فأقر مجلس الجامعة التوصية في إجتماعه يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤ ورأى حينذاك أن لا تتقدم بالرد سوى البعثات الدبلوماسية العربية بطهران، التي خوطبت في هذا الشأن.

ثم حدثت مراجعات أدت إلى تأجيل تقديم المذكرة إكتفاء بالأثر الذي أحدثه قرار مجلس الجامعة، ورغبة في عدم إيجاد تعقيدات دبلوماسية جديدة حول موضوع أصبح تقليداً إيرانيًا[١].

وفي يوم ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧، جاءت الأنباء بأن الحكومة الإيرانية قدمت إلى البرلمان مشروع قانون ينص على أن تصبح جزيرة البحرين إحدى الولايات الإيرانية وقد أقره البرلمان، وصرح متحدث إيراني رسمي بأن إيران تعتبر البحرين الإقليم الرابع عشر من الأقاليم التي تتألف منها إيران.

وأضافت الأنباء أن إيران عادت إلى المطالبة بهذه المنطقة بعد أن أذيع أن في النية إنشاء منطقة حرة لتجارة الترانزيت فيها، إذ رأت إيران هذا العمل ضارًا بمصالحها التجارية....

وردًا على ذلك أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أن المملكة المتحدة ستظل تكفل بقاء الوضع الراهن في البحرين بالرغم من مطالبة إيران بها.

وتلقت جامعة الدول العربية مذكرة من خارجية جمهورية مصر، جاء فيها أن الحكومة المصرية متمسكة **بقرار مجلس الجامعة الصادر في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤م والذي نص على أن البحرين بلد عربي غير خاضع لسيادة غيره، ولا تربطه بإيران علاقة تبعية من أي نوع كان.**

كما تلقت مثل ذلك من سائر وزارات خارجية الدول الأعضاء.. وأعلنت الجامعة ذلك في إيران وعلى العالم أجمع، وحينئذ ثارت إيران على الجامعة وأبلغت بعض ممثلي الدول العربية بطهران أنها لا تعترف للجامعة بصفة دولية ومن ثم لا تلتفت إلى ما تصدره من قرارات أو بيانات[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٢) د. سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية، القاهرة ١٩٦٠، ص ١٣١.

وتم بعد ذلك إبرام إتفاق في الثامن من شهر آذار/ مارس ١٩٥٨، بين المملكة العربية السعودية والبحرين، يعيّن الحدود بين القطرين، وأسس التعاون الإقتصادي بينهما، والتنقيب عن البترول في شواطئ البحرين وإستغلاله.

وقد تعرض هذا الإتفاق لهجمات من صحافة إيران بلغت حد الدعوة إلى إستخدام القوة، كما صرح وزير خارجية إيران، في مناقشته أمام البرلمان، بأن الحكومة الإيرانية ترفض هذه الإتفاقية وتراها تعدياً على حقوقها في البحرين، وهنا كذلك ساندت الجامعة ودولها الأعضاء المملكة العربية السعودية والبحرين في موقفهما[١].

وتوالت الأحداث بعد ذلك مدًّا وجزراً، وأخذ العرب يدركون مدى الأخطار الأجنبية التي تهدد المنطقة، ويزدادون يقيناً بأنه لا مناص من العمل الجماعي الفعّال لدرئها... وزاد من هذا الإدراك الهجرات الواسعة وخاصة الإيرانية إلى إمارات الخليج العربي، وفي أواخر آذار/ مارس لعام ١٩٦٣، جاءت الأنباء بأن قوات إيرانية قد احتلت جزيرة «أبي موسى» الواقعة على بعد ستة وخمسين كيلومتراً من ساحل «دبي» وأخذت الدول العربية تتحرى الحقيقة... وكشفت الإتصالات العربية عن أن الحكومة الإيرانية حددت مياهها الإقليمية، ووضعت لها علامات أدخلت جزيرة «أبي موسى» فيها، لكن المسؤولين في الشارقة لم يلبثوا أن رفعوا العلامات إلى ما بعد الجزيرة.

ومن قبل ذلك، ناقش جهاز المقاطعة في الجامعة العربية موضوع إتخاذ إسرائيل من الخليج مركزاً لتهريب منتجاتها، والتآمر ضد المقاطعة العربية، وأصدر قراراً في شهر آذار/ مارس عام ١٩٦٣ ببذل المساعي

---

(١) محاضر جلسة مجلس النواب الايراني بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٨ (جريدة إطلاعات الإيرانية ١١/٣/١٩٥٨)

لدى إمارات الخليج بغية إنشاء مكاتب إقليمية للمقاطعة بها، وبإرسال وفد إلى الإمارات العربية، لدراسة أحوال الإستيراد والتصدير فيها... وإقتراح الإجراءات الكفيلة بمنع تعاملها مع إسرائيل أو الشركات الأجنبية الضالعة معها، وقام وفد من الجامعة بزيارة إمارات الخليج في أيار/ مايو ١٩٦٣ فزار كلًّا من إمارات البحرين، وقطر، ودبي، وأبو ظبي، والشارقة، واصدر حكام الإمارات الخمس مراسيم بإنشاء مكاتب للمقاطعة في إمارتهم، لتطبيق أحكام المقاطعة المعمول بها في الدول العربية أعضاء الجامعة[١].

وعرض على مجلس الجامعة في دورته الحادية والأربعين، موضوع الهجرة الأجنبية إلى إمارات الخليج العربي، وأصدر في يوم ٣١ آذار/ مارس لعام ١٩٦٤، قراراً نص على أنه قد بحث ببالغ الإهتمام موضوع الهجرة الأجنبية إلى إمارات الخليج العربي وما تشكله من خطر على هذه المنطقة العربية، وصدوراً عما تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية في الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة، «من العمل معها على إصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيّء الوسائل السياسية من أسباب»، **وافق على ما يأتي**:

أولاً- أن تبادر أجهزة الإعلام في الجامعة والدول الأعضاء إلى التبصير بأخطار هذه الهجرة[٢].

ثانياً- إيفاد بعثة من الجامعة العربية للإتفاق مع أمراء الخليج على تقييد الهجرة الأجنبية إتقاء لأخطارها المشتركة وبحث وسائل توثيق الروابط الأخوية العربية مع إماراتهم.

---

(١) د. سيد نوفل: الخليج العربي والحدود الشرقية للوطن العربي، بيروت، دار الطليعة ١٩٦٩، ص ٢٣٨.

(٢) نفس المصدر السابق، ص٢٣٩.

ثالثاً- إعادة بحث الموضوع في أقرب وقت ممكن على ضوء تقرير بعثة الجامعة ودراستها، وبذلك وضعت خطة عربية مشتركة للتعاون مع هذه المنطقة في شتى الميادين، لدرء الأخطار الأجنبية عنها.

تأليف لجنة للخليج العربي:

وتنفيذاً لما نصت عليه الفقرة الثانية من هذا القرار، تم تأليف اللجنة من الأمين العام للجامعة والأمين العام المساعد للشؤون السياسية، وممثلين شخصيين لرؤساء الدول الثلاث المجاورة للمنطقة، وهي العراق والكويت والعربية السعودية، ثم أجتمعت اللجنة وحددت مهمتها، على أن تبعث أحد أعضائها، يحمل رسالة الأخوة إلى حكام الإمارات العربية. . .

وتضمنت الرسالة أن مهمة البعثة هي وضع خطة لتعاون دول الجامعة مع الإمارات الشقيقة في شتى الميادين، والتذاكر في المصالح المشتركة، وأن مهمة المندوب هي شرح أهداف البعثة والإتفاق على موعد قدومها. . . **وجاءت ردود حكام الإمارات العربية التسع تتضمن الترحيب بقدوم اللجنة في أواخر صيف عام ١٩٦٤.**

وفي شهر أيلول/ سبتمبر لعام ١٩٦٤، إجتمع مؤتمر القمة العربي الثاني بالإسكندرية، وعني بدراسة الموضوع، والتقدير الحق لأهمية التعاون العربي في نطاق الجامعة مع هذه الإمارات العربية، وأرجأ البت في الموضوع ريثما تنتهي البعثة من مهمتها. . وبعد زيارة البعثة للمنطقة، ووضع خطة للتعاون الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، وتحويل بعض الأموال اللازمة لتنفيذها إلى بنك دبي العربي، **حالت بريطانيا بالعنف دون تنفيذ الخطة المقررة في مجلس جامعة الدول العربية**[1].

---

(١) د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩٤٥-١٩٧١، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٨، ص ص ١٩٧-٢٠٤.

التطورات السياسية في منطقة الخليج ودور الجامعة العربية:



وفد من جامعة الدول العربية يتجه من دبي إلى الشارقة بصحبة جماهير غفيرة ويظهر في الصورة السيد عبدالخالق حسونة وذلك في عام ١٩٦٤.

وتتابعت التطورات بعد ذلك، وأخذت إمارات المنطقة تعمل في حركة البناء والتقدم كلا حسب إمكانياتها، كما تبين للإستعمار البريطاني أن إستمرار بقائه في المنطقة محال لطبيعة التطور الدولي والتطلع القومي النامي في إمارات الخليج العربي.

ولهذا لم يكن عجباً أن تعلن بريطانيا عن عزمها الإنسحاب من هذه المنطقة العربية قبل نهاية عام ١٩٧١، وأن يجيء ذلك قراراً سياسيًّا في المقام الأول وليس إقتصاديًّا.

وليس من شك في أن تطور الأحداث في **الجنوب اليمني**، وتهديد المصالح البريطانية بعد عدوان الخامس من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، وحركة البناء الداخلي في إمارت الخليج، وتقدمها نحو الإستقلال بخطى ثابتة كل ذلك كان العامل المؤدي إلى هذا الإعلان.

فقد **أعلنت بريطانيا في شتاء عام ١٩٦٧ الكتاب الأبيض بتخفيض قواتها العسكرية شرقي السويس**، ثم وقفت على آثاره بإعلانها المشهور في ١٦ من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٨، أثر رحلة وزير الدولة البريطانية **جرونوى روبرتس** إلى إمارات الخليج وإيران والكويت والسعودية[1].

---

(١) عائشة راتب: العلاقات الدولية العربية، دار النهضة، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١١٠.

لقد تحدث هذا الإعلان، الذي ألقاه مستر هارولد ويلسون رئيس مجلس الوزراء البريطاني عن المشاكل الإقتصادية التي تواجهها بريطانيا، وعن برنامج للحد من الإلتزامات الخارجية، وقال أن حكومته قررت الإنسحاب العسكري من الشرق الأقصى والخليج العربي قبيل نهاية عام ١٩٧١، وأنه حينذاك لن تكون لبريطانيا قوات خارج أوروبا والبحر الأبيض المتوسط... ويبدو أن حقيقة الوجود العسكري البريطاني في الخليج لا يكلف بريطانيا قطرة من بحر إستثماراتها الواسعة، ومن معارضة المحافظين وفشلها، ومن تعليقات الصحف البريطانية والمسؤولين البريطانيين، أن هذا القرار سياسي كما سبقت الإشارة إليه قبلاً.

وحين ظهرت بوادر هذا الإعلان، ومن بعده، أخذت إسرائيل تعارض إنسحاب بريطانيا من الخليج، وتروج لإحلال الولايات المتحدة محلها، وذلك أمر طبيعي بالنسبة للتحالف الإستعماري الصهيوني[١].

وظهرت أحاديث عن حلف جديد على مثال حلف بغداد يرتبط بدول الغرب ولكن هذه كانت أحاديث مجافية لحركة التاريخ، فالأحلاف القديمة تسقط أو تضعف والإستراتيجية الجديدة الكونية تضعف من إحتمالات الأحلاف الجديدة، كما أن القوة الوطنية النامية في الخليج وسائر البلاد العربية كفيلة بالتصدي لمثل هذه المحاولات.

إتحاد الإمارات العربية:

وبعد تمهيدات ومحاولات عديدة، **أعلن في السابع والعشرين من شباط/ فبراير عام ١٩٦٨ عن توقيع إتفاقية «إتحاد الإمارات العربية»** بين إمارات الخليج العربي التسع كلها: البحرين، وقطر، وأبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة...

(١) د. بطرس غالي: الأبعاد الجديدة للإستراتيجية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٥ تموز/ يوليو ١٩٦٦، ص ٧٧.

وقد تضمن مشروع الإتحاد مبادئ أشبه ما تكون صياغة وأحكام بالمبادىء التي قامت عليها جامعة الدول العربية، مع الإستفادة من بعض أعمالها التحضيرية في تقويته، وبالنسبة لوحدة التمثيل الخارجي، وسلطات رئيس المجلس الأعلى[1].

وهذه هي أهم أحكامه:

١- توثيق الصلات بين الإمارات، وتقوية التعاون بينهما وتنسيق خطوطها، وتوحيد سياستها الخارجية وتمثيلها الخارجي، وتنظيم الدفاع الجماعي عنها.

٢- دعم إحترام كل منها لإستقلال الأخرى وسيادتها. .

٣- يشرف على شؤون الإتحاد «المجلس الأعلى للأتحاد» من الحكام، ويتناوبون رئاسته، ويتولى الرئيس تمثيل الإتحاد في الداخل والخارج.

٤- يعاون المجلس الأعلى مجلس الإتحاد الذي تخضع قراراته لتصديق المجلس الأعلى.

٥- تأليف محكمة عليا للإتحاد.

٦- العمل بهذه الإتفاقية ابتداء من ٣٠ آذار/ مارس عام ١٩٦٨م.

وبعد ذلك ازدادت المشاورات واللقاءات بين الحكام أو ممثليهم من أجل وضع دستور الإتحاد ولوائحه، ثم تم الإتفاق على مقره الدائم ورئيسه وحكومته وعلى مشروع الدستور، ورغم ذلك فقد نجمت من بعد ذلك عقبات عطلت ظهور الإتحاد، ولكن الثقة والأيمان عجلا في توحيد الإتجاهات والتغلب على جميع العقبات، وسد الثغرات في وجه المطامع الأجنبية.

---

(١) د. وحيد رأفت: إتحاد الإمارات العربية في الخليج، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد٢٦، ١٩٧٠، ص ٨٠.

وقد تابعت جامعة الدول العربية الجهود المبذولة لإقامة الإتحاد في مراحلها المختلفة. .

وحملاً للمسؤولية القومية **قرر مجلس جامعة الدول العربية، في إجتماعه في شهر آذار/ مارس عام ١٩٧٠، إيفاد بعثة من الأمانة العامة إلى المنطقة سعياً لإقامة الإتحاد،** والمرجو أن تكلل المساعي بالنجاح لصالح المنطقة، وللصالح العربي العام.



أحد إجتماعات المجلس الأعلى للاتحاد في أبو ظبي.

وأنه لمن بواعث التوفيق أن يتم مؤخراً ما دعت إليه منذ عام ١٩٦٠، من تسوية النزاع العربي الإيراني على البحرين، وهو نزاع كان يجافي طبيعة البحرين العربية العريقة، ولم يستفد منه سوى الإستعمار البريطاني. . . فقد تم بموافقة إيران إيفاد مبعوث من السكرتير العام للأمم المتحدة إلى البحرين لإستقصاء الأوضاع فيها، **ووضع تقريراً يؤكد إستقلال البحرين وعروبتها، وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع في يوم ١١/ ٥/ ١٩٧٠**، وأقر ما تضمنه البرلمان والحكومة الإيرانية[١].

وقد زادت الآمال بذلك في أن تكون هذه الإجراءات بداية مرحلة جديدة في العلاقات العربية الإيرانية، وفي نهوض هذه المنطقة العربية العريقة بمسؤوليتها الوطنية والقومية.

---

(١) د. أمل الزياني: البحرين من سنة ١٧٨٣-١٩٧٣، مصدر سابق ذكره، ص ص ١٧١-١٨٣.

الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية
في إمارات الخليج ١٩٤٥-١٩٧٠

مشيخة أبو ظبي:

على الرغم من أن مشيخة أبو ظبي تتمتع بثروة نفطية هائلة إلا أن الشيخ شخبوط حاكم البلاد كان على طراز فريد، فقد قاوم بشدة تنفيق الدخل الكبير الذي كان يتحصل عليه من النفط إذ كان مشهوراً ببخله الشديد(١) كما أنه لم يكن مهتمًّا بدفع رواتب الموظفين التابعين له بما في ذلك حرسه الخاص في المواعيد الثابتة لها، وبإختصار كان يكره التغيير، وكان أمله أن يستمر الساحل العُماني على أوضاعه الراكدة، وإذا حدث التغيير فينبغي أن يتم ببطء شديد، حتى لا يصبح سكان أبو ظبي أقلية في بلادهم، كما حدث بالنسبة للكويت، كما كان يرى أن بعض إمارات الخليج نتيجة ثروات النفط التي تحصلت عليها طفرة كبيرة إلى النصف الثاني من القرن العشرين بعد قرون طويلة من الركود والتخلف، ولذلك كان يعتقد أن نتائج هذه الطفرة لن تكون في صالح أمارته، ومن هنا أتسمت تصرفاته بالتردد والحذر، ففي بعض الأحيان كان يعطي موافقته بالبدء في تنفيذ مشروع، كإنشاء طريق جديد أو بناء مدرسة، ثم يَقدم بعد ذلك على إلغاء موافقته هذه، وقد يكون له وجهة نظره الخاصة إزاء ذلك،

---

(١) Clarence Mann op. cit. p.46.



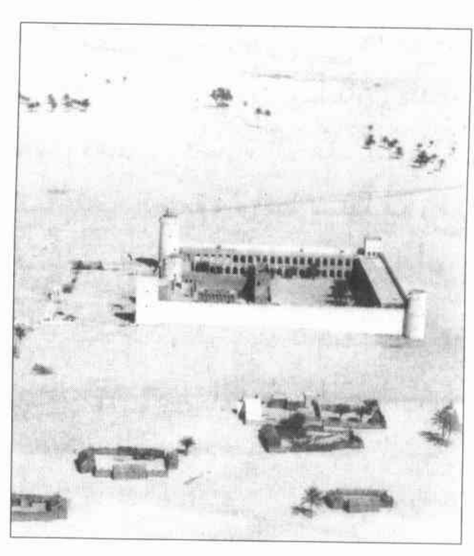
الشيخ شخبوط حاكم أبو ظبي مع الشيخ راشد النعيمي حاكم عجمان
والشيخ أحمد بن راشد حاكم أم القيوين.

على أن ينبغي أن نقرر هنا أن تصرفه تجاه الأموال التي كان يتحصل عليها من عائدات النفط لم تكن بمثل تلك الدعاية التي أشيعت عنه[١].

وعلى أي حال فقد أصبح **الشيخ شخبوط بن سلطان** بفلسفته هذه عقبة في سبيل التقدم، خاصة بعد تدفق ثروات النفط التي أخذ ينظر إليها نظرة يشوبها عدم الإكتراث منتقداً جيرانه من الشيوخ الذين عرضوا بلادهم لهزات إجتماعية شديدة بسبب ما أدخلوه من تغييرات في انظمة الحكم والإدارة والإقتصاد والتعليم، **ولم يقبل إلا تحت إلحاح شديد بفتح مدرسة إبتدائية في عام ١٩٦٢**، كذلك رفض مقترحات بريطانية لتنفيذ خطة خمسية تستهدف إنشاء بعض المشروعات العمرانية، رغم توافر الأموال اللازمة لذلك مفضلاً نظريته الخاصة في ضرورة المحافظة على تقاليد البادية وعدم الإختلاط بالعالم الخارجي أو التأثر بمنجزات

(١) من ذلك ما رددته بعض المصادر، من أنه كان يضع النقود في صندوق تحت سريره.

الحضارة العصرية بإعتبار كل ذلك مثلاً أعلى يجب أن تسير عليه إمـارتـه، وعـلـى أسـاس أن المشروعات التي قدمت إليه أكبر من أن تواجه إحتياجات أبو ظبي وخاصة لما تستلزمه من آلاف العمال لتنفيذها(١).



قصر الحكم في أبو ظبي في الستينات.

ومع ذلك فقد كان التقدم في تنفيذ عمليات التنقيب عن النفط دافعاً لإدخال بعض الإصلاحات في المشيخة، **ففي ٣٠ آذار/ مارس ١٩٦٣ أفتتحت وكالة للبريد في أبو ظبي** وفرع لها في جزيرة داس، لإستخدام موظفي شركات النفط(٢)، كما **إضطر الشيخ شخبوط** للموافقة على تخصيص ما يقرب من ٨٠٪ من دخل النفط لميزانية الإمارة، على أن تؤخذ المصروفات من فوائد الرصيد، كذلك **إضطر في عام ١٩٦٥ لكي يتبرع إلى مكتب التطوير التابع لمجلس الإمارت المتصالحة بما يوازي ٢٠٠ ألف جنيه إسترلينيّ**(٣) كذلك أثير عن **الشيخ شخبوط** عنايته الشديدة بمشكلة مياه الشرب في إمارته، وقد تم في عهده مشروع مد أنابيب مياه بين العين وأبو ظبي، وهكذا أستطاعت الإمارة أن تجد حاجتها من مياه الشرب لتواجه أولى مراحل التعمير وما تبعها من إزدياد عدد السكان فيها(٤)، على أنه **في عام ١٩٦٦ قررت الأسرة الحاكمة**

---

(١) Mann, op. cit. p. 104.

(٢) Ibid, p.96.

(٣) Fenelon, op. cit. p. 80.

(٤) مكتب الدراسات والوثائق، أبو ظبي ص ٣٦.

في أبو ظبي (آل نهيان) خلع الشيخ شخبوط، وتجريده من ثروته، وتعيين شقيقه الشيخ زايد بن سلطان، الذي كان حاكماً على منطقة العين، خلفاً له، وأعلنت الأسرة أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها أتخذت من أجل المصلحة العامة، وأنها تستهدف رفع مستوى المعيشة في البلاد واستثمار عائدات النفط في تطوير شعب أبو ظبي، وتنفيذ المشروعات العمرانية التي تحتاجها الإمارة.

وقد غادر الشيخ شخبوط بن سلطان أبو ظبي، بناء على طلب من الحاكم الجديد حيث منحه الشيخ عيسى حاكم البحرين حق اللجوء المؤقت في إمارته، ثم أنتقل منها إلى بيروت، على أنه لم يلبث أن عاد إلى أبو ظبي بعد ثلاث سنوات ليعيش فيها عيشة هادئة بعد إستقرار الأوضاع للحاكم الجديد[١].

ومن المؤكد أن عزل الشيخ شخبوط تمّ بموافقة السلطات البريطانية، وعلى أي حال فقد أعلنت السلطات البريطانية في الخليج علمها بالتبديل الذي حدث في أبو ظبي وإستعدادها للتعاون مع الحاكم الجديد، والمؤكد أن عزوف الشيخ شخبوط عن الإصلاح وعن وضع ثروته في البنوك البريطانية، كان سبباً من أسباب عزله، وإن كان عزل الشيخ شخبوط من ناحية أخرى يشير إلى ظاهرة هامّة وهي وصول حكام أكثر إستنارة إلى إمارات الخليج العربي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الخلاف الأسري كان قد أستمر قائماً عدة سنوات في خلالها تضاعفت واردات النفط حتى أضطرت الشركات إلى تجميد حصيلة الإمارة ارتقاباً لفض الخلاف الأسري الناشب[٢]، إلى أن أستقر الرأي في ٦ آب/ أغسطس ١٩٦٦ على تولية الشيخ زايد الذي

---

(١) الحياة ١٩٦٦/٨/٧.

(٢) نفسه ١٩٦٦/٨/٩.

أنتقل من قصره في قلعة المويجعي بواحة العين إلى القصر الرئيسي في أبو ظبي، حيث بدأت الإمارة تدخل في عهد جديد لم تعرفه من قبل[١].

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أن **الشيخ زايد** كان حاكماً على منطقة العين في عهد أخيه **شخبوط**، وقد أثبت قدراً كبيراً من الإستنارة والوعي حتى في داخل حدود الميزانية الصغيرة التي سمح له شقيقه بها[٢]، وهكذا عاش **الشيخ زايد** قبل وصوله إلى حكم أبو ظبي منذ أوائل عام ١٩٤٦ مسؤولاً عن شؤون المنطقة الشرقية، أي منطقة العين وضواحيها السبع، وظل هناك حتى عام ١٩٦٦، أي أنه حكم المنطقة الشرقية ما يقرب من عشرين عاماً، وكان لهذه السنوات أثرها البالغ حتى في مستقبل إمارة أبو ظبي ذاتها إذ عاش **زايد** في العين قريباً من البادية حيث تعلق به البدو وأحبوه وامتدت سيطرته إلى الظفرة، واستطاع أن يسيطر على جميع قرى البريمي، بإستثناء القريتين التابعتين لمسقط، وتجدر الإشارة هنا أنه عاصر تصاعد أزمة البريمي في عام ١٩٥٥ بين مسقط وأبو ظبي والمملكة العربية السعودية[٣]، وفي فترة مبكرة من ولايته على العين زاره الرحالة **(ولفرد ثيجر) في قلعة المويجي** وذكر **يتجر**[٤] أنه سمع كثيراً عن **الشيخ زايد** أثناء طفولته في صحراء الربع الخالي في رحلته التي بدأها من ظفار، وقد حرص على مقابلته لما يتمتع به من شهرة واسعة بين ظهراني البدو، كما أشار **(جون كلي)** في كتاب له صدر في عام ١٩٦٦ بعنوان **الحدود الشرقية للجزيرة العربية إلى شخصية زايد بن سلطان**، وإلى الدور الذي كان يقوم في حكمه للمنطقة الشرقية من أبو ظبي.

---

(١) مكتب الدراسات والوثائق، أبو ظبي، ص٣٦.

(٢) Fenelon , op. cit. p. 77.

(٣) Mann, op. cit. p. 97.

(٤) Thesiger, Wilfed, Sand Kings of Oman London, 1959.

ومما يؤثر عن **الشيخ زايد** إهتمامه بالبحث عن المياه واستغلالها بحفر قنوات لاستخراج المياه من جبال الحجر شرقي العين، ومن جبال حفيت الواقعة في جنوبها، كذلك قام بإصلاح القنوات القديمة التي أفسدتها الحروب الطويلة بين القبائل ومن أهم القنوات التي شقها **فلج الصاروج**، كما شجّع الأهالي على تطهير الأفلاج القديمة، وأمدّ كل المزارع بالمضخات والأدوات الزراعية اللازمة[1].



أحد الأفلاج التي أمرَ بشقها الشيخ زايد في منطقة العين.

وكانت خطوته التالية إصلاح نظام الري إصلاحاً جذريًّا وإتاحة الفرصة للبدو لري أراضيهم بجعل موارد المياه حرة ومساعدة للجميع[2].

---

(١) مكتب الدراسات والوثائق، أبو ظبي، ص٤٦.

(٢) راشد عبدالله: زايد من مدينة العين إلى رئاسة الإتحاد، الفصل الثاني.

كذلك اهتم الشيخ زايد بإدخال التعليم في منطقة العين منذ عام ١٩٥٩ حينما أسس المدرسة النهيانية الإبتدائية في منطقة العين، وبذلك سبق أبو ظبي في إدخال التعليم إذ لم تؤسس مدارس نظامية في أبو ظبي إلا في عام ١٩٦٢، كما أنشأ سوقاً تجارية في العين لإنعاش الحركة التجارية فيها[١] وحينما قام (كلارنس مان) في عام ١٩٦٤ بوضع دراسة عن أبو ظبي بعد زيارة طويلة لها، ذكر عن الشيخ زايد أنه هو الرجل القوي في منطقة العين وضواحيها، ومن هناك يمتد نفوذه إلى منطقة الظفرة وأنه كرس المال القليل الذي توافر لديه للقيام بإصلاحات في منطقة البريمي، ويرشحه كل هذا، إلى جانب عدالته وروحه الإصلاحية وقدرته السياسية وتعلق البدو به، على أن يكون الحاكم المنتظر لإمارة أبو ظبي[٢].

وعندما وصل الشيخ زايد إلى الحكم حرص على أن يخص منطقة العين بجانب كبير من المشروعات العمرانية، ولعل أهم المشروعات هي إقامة مدينة زايد التي وضع الشيخ حجرها الأساسي في نيسان/ إبريل ١٩٦٩، وتقوم المدينة الجديدة شرقي العين وتعتبر إمتداداً حقيقيًا لها، وقد خطط مسجدها ليكون نواة لجامعة إسلامية في منطقة الخليج[٣].

وما يميز حكم الشيخ زايد إرساء قواعد التنظيم الحكومي في إمارته بإنشاء دوائر حكومية، وإبراز دور أبو ظبي في المجال العربي بصفة عامة، والخليج العربي بصفة خاصة، فما كاد يستقر في الحكم حتى أخذ يضع خطة لنهضة إمارته وذلك بإنشاء مجلس للتخطيط بموجب مرسوم أميري صدر في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٨، وقد رأس الشيخ زايد هذا المجلس الذي أنيط به تحمل مسؤولية رسم الخطط للإعمار الشامل،

---

(١) المصدر السابق.

(٢) Clarence Mann, Abu Dhabi, Birth of an oil Sheikhdom. Second edition, Beirut 1969 pp. 97-98.

(٣) أنظر الفصل الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وإعتماد الميزانيات التي تحتاجها الإمارة بما في ذلك تنفيذ مشروعات إنشاء المدارس والوحدات الصحية والمساكن الشعبية ورصف الطرق وما إليها[١].

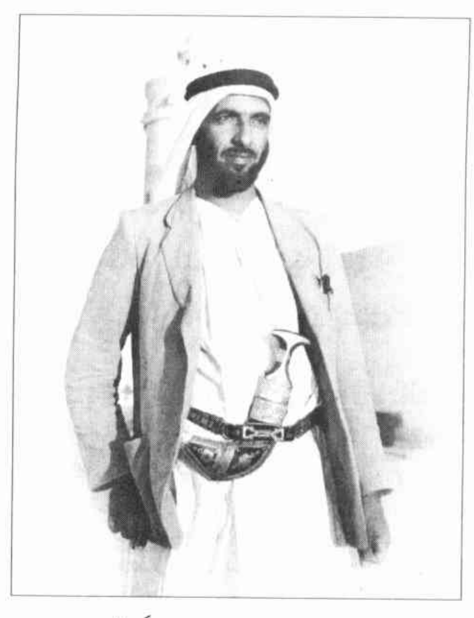


انتشار طريق أبو ظبي - العين.

وقد رصد للخطة الخمسيّة الأولى ١٩٦٨-١٩٧٢ ثلاثمائة مليون دينار بحريني أنفقت في التعليم والصحة والزراعة والمواصلات والصناعة والبلديات[٢]، وكان من بين ما تضمنته هذه الخطة تنفيذ مشروع لإمداد الإمارة بالمياه العذبة حيث قامت إحدى الشركات البريطانية ببناء معمل لتكرير مياه البحر يستطيع إنتاج ٢ مليون جالون من المياه العذبة يوميًّا[٣]، كما تضمنت الخطة الخمسية مشروعاً زراعيًّا ضخماً، ويقوم هذا المشروع

(١) الأهرام ١٩٦٨/٨/٥.
(٢) جون أفريك: سجل الآراء السياسية عن أقطار العالم العربي.
(٣) أنظر: أقطار الخليج العربي نشرة السفارة البريطانية في بيروت ١٢/ ١٩٦٨/١٠.

في جزيرة السعديات القريبة من أبو ظبي وهي جزيرة رملية قاحلة، وتقوم جامعة أريزونا الأميركية بالإشراف على هذا المشروع الذي هو عبارة عن تجربة لإنتاج الخضروات باستخدام الوسائل الصناعية، وتحت ظروف مناخية متحكم فيها ويطلق على هذا المشروع إسم مركز الأراضي القاحلة، وقد بدأ المشروع في عام ١٩٧٠ عندما علم **الشيخ زايد** بتجربة جامعة أريزونا فبادر بدعوة خبراء من الجامعة للمجيء إلى أبو ظبي وقدم الأراضي اللازمة ومنحاً مالية سخية لتغطية المشروع، الذي يمول كذلك بواسطة مؤسسة روكفلر مع آخرين، وقد مكن ذلك جامعة أريزونا من تطبيق تجربتها على نطاق واسع بإنشاء مصنع الطعام الصحراوي ويحصل المشروع على حاجته من المياه بواسطة معمل تقطير، ويتم أستخدام المياه بقدر كبير من الاقتصاد والعناية، إذ توضع غطاءات البلاستيك تحت النباتات من أجل منع تسرب المياه داخل الرمال.



الشيخ زايد حينما كان حاكماً لأبو ظبي.

وقد أشترك في تنفيذ مشاريع الخطة الخمسية خبراء وفنيون من دول عربية وأجنبية حتى أصبحت أبو ظبي بمثابة منطقة مصالح عالمية[١]، وعلى الرغم من تخصيص خمس سنوات لهذه الخطة إلا أنه عجز في العام التالي ١٩٦٩ في ميزانية الإمارة بسبب ما تكلفه المشروعات من نفقات

---

(١) Fenelon, op. cit. pp. 77-78.

كبيرة، وإلى وجود مغامرين، مع قلة الخبراء لمراجعة أعمال الشركات وضبط حساباتها، كما أن طموح الشيخ زايد السياسي وإسراعه في دفع عجلة التطور جعلته يتوسع في برامج الخدمات والإنشاءات لا بالنسبة لإمارته فقط بل مد هذه الخدمات إلى إمارات الساحل العُماني، وقدم قروضاً مالية لدول عربية كثيرة، وهكذا أخذ الشيخ زايد ينفق على نطاق واسع وكأنه كان يريد أن يثبت أنه سخي بقدر ما كان أخوه مقتّراً[١].

وفي المجال العربي قام الشيخ زايد بسلسلة من التحرك السياسي العربي فزار السعودية في نيسان/ إبريل ١٩٦٧، كما قام بزيارة إلى مسقط عام ١٩٦٨، ونتج عن زيارته الأخيرة الإتفاق مع السيد/ سعيد بن تيمور سلطان مسقط على موضوعات توحيد العملة بين البلدين، إلى جانب التقارب الثقافي والإقتصادي والفني، وتسهيل الإتصالات بين البلدين، إلى جانب تأكيد الاتفاق بينهما حول مشكلات الحدود، وقد كان من الممكن أن تؤدي هذه المبادرة من حاكم أبو ظبي إلى توثيق أسس الإتحاد بين البلدين، ولكن حال دون ذلك تردد سلطان مسقط وعدم تقبله فكرة الإنفتاح التي كان يسير عليها شيخ أبو ظبي.

وفي عام ١٩٦٩ شجّع الشيخ زايد نشاط النائبة العمالية البريطانية مسز مارجريت مكاي، ومعها بعض النواب البريطانيين، الذين كانوا يدافعون عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، حيث ظهر في لندن مركز حملة أبو ظبي الإعلامية، والهدف منه تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتحسين أحوال اللاجئين الفلسطينيين إلى جانب عرض الأفلام والصور وشراء معرض متنقل لنشر حملة إعلامية بين الشعب البريطاني وقد حصلت مكاي على الدعم المادي من الشيخ زايد، والدعم المعنوي والعلمي من بعض الحكومات العربية، وذلك من خلال زيارتها لكثير من الدول العربية.

---

(١) Daily Telegraph, 19-8-68.

كما أصدر الشيخ زايد مرسوماً بإنشاء صندوق أبو ظبي للتنمية الإقتصادية العربية تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١، ويعتبر من أضخم المشروعات الإقتصادية وقصد به مساعدة الدول العربية على تطوير إقتصادها، وتقرر أن يكون رأسمال هذا الصندوق (٥٠) خمسون مليون دينار بحريني بصفة مبدئية، ويقوم الصندوق بدراسة كل مشروع على أسس علمية وإقتصادية سليمة، وتوفير الكفاءات الفنية اللازمة لتنفيذه.

أما بالنسبة لإمارات الساحل العُماني فقد أعلن الشيخ زايد فور توليه الحكم أنه مستعد للإنفاق بسخاء على مشروعات التنمية في جميع الإمارات، وبدأ تبرعه بمبلغ ٥٠,٠٠٠ خمسون ألف جنيه استرليني لصندوق التطوير وتضاعف هذا المبلغ إلى ٢ مليون جنيه في عام ١٩٦٨[١]، وفي ذلك العام تم إنشاء مكتب لإمارة أبو ظبي في مدينة الشارقة، ويقوم هذا المكتب بالدراسات والأبحاث اللازمة لتهيئة الفرص لأهالي إمارات الساحل للعمل في المشروعات التي تقوم بها إمارة أبو ظبي في بلادهم، هذا إلى جانب تيسير العمل لمواطني هذه الإمارات في المشروعات التي تقام في أبو ظبي، كما يقوم المكتب بتقديم منح دائرة معارف أبو ظبي للدراسة الجامعية إلى أبناء الساحل[٢]، كما أعلن الشيخ زايد أن إمارته قررت تخصيص ٣٠ مليون دينار لمشروعات تطوير الخدمات العامة في إمارات الساحل، كما أعلن مشروع السنوات الخمس بشأن مساعدة الإمارات الفقيرة غير المنتجة للنفط[٣]، كذلك فتح الشيخ زايد أبواب إمارته أمام أبناء الساحل العُماني إذ أصدر مرسوماً في عام ١٩٦٩ جاء فيه «يسمح لجميع الأشخاص من مواطني إمارات الساحل

(١) الرأي العام ١٩٦٦/١١/١٧.
(٢) د. محمد مرسي عبدالله: أبو ظبي بين الأمس واليوم، ص١٣٧.
(٣) الدستور ١٩٦٨/٣/٢٠.



الشيخ زايد حاكم أبو ظبي والشيخ راشد حاكم دبي
وأول اتفاقية وحدودية بين الإمارتين ١٨/ ٢/ ١٩٦٨.

بممارسة الأعمال التجارية والحصول على الرخص اللازمة لذلك دون الحاجة إلى شريك أو كفيل محلي»[١].

كما أرتفعت مساهمة أبو ظبي في تمويل مكتب تطوير إمارات الساحل العُماني إرتفاعاً ملحوظاً، إذ **تحملت أبو ظبي في عام ١٩٦٩ ما يقرب من ٩٥٪ من ميزانية التطوير**[٢].

كذلك **تم في شباط/ فبراير ١٩٦٩ تسوية الحدود البرية والبحرية بين أبو ظبي ودبي إذ تم التوقيع في منطقة السميح في دبي**، على إتفاقية جديدة للحدود بين الإمارتين شملت الحدود البرية والبحرية فيما بينهما، كذلك عقد إجتماع أخوي في السميح بين **الشيخ زايد والشيخ صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة**، وبحضور حاكمي دبي وقطر، حيث أتفق المجتمعون على تسوية قضايا الحدود، وطالب **الشيخ صقر** في هذا الاجتماع بإعادة بدو الخواطر الذين كانوا قد غادروا رأس الخيمة وأستقروا في أبو ظبي بعد

---

(١) د. محمد مرسي عبدالله: أبو ظبي بين الأمس واليوم، ص ١٣٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٤.

الإضطرابات التي وقعت بينهم وبين **الشيخ صقر** حول ملكية بعض الأراضي وطلبوا من **الشيخ زايد** التوسط لمصلحتهم[1].

وفي تموز/ يوليو ١٩٧١ أعلن **الشيخ زايد** وضع أسس جديدة للحكم والتنظيم في إمارته مما كفل لها بحلول نهاية ذلك العام رئاسة إتحاد الإمارات العربية، وتمثل ذلك في صدور عدة قوانين أعيد بها **تنظيم الإدارة الحكومية وتأسيس مجلس إستشاري وطني** يستهدف مشاركة أهالي الإمارة في شؤون الحكم ومساعدة الحاكم في إدارة شؤون الإمارة وتقرير مصيرها[2] ويتكوّن المجلس من خمسين عضواً يعيّنهم الشيخ بنفسه من أبرز الأسر وأكثر زعماء القبائل نفوذاً.

وفي أول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ أنتهت العلاقات التعاقدية بين بريطانيا وأبو ظبي بتوقيع **الشيخ زايد والسير جوفري** آرثر وثيقة بذلك وأصبحت العلاقات بين بريطانيا وأبو ظبي لا تتعارض مع وضعها عضواً مؤسساً لدولة الإمارات العربية المتحدة ورائدة لها[3].

الأوضاع العمالية في أبو ظبي:

تتميز الحركة العمالية في أبو ظبي بسمات أخرى مخالفة، فالطبقة العمالية ما تزال في طور النشوء، وهي ليست بالمحل الأول وطنية (عربية) لأن غالبية العمال في أبو ظبي من الهنود والباكستانيين والإيرانيين بالإضافة إلى قلة من أبناء عُمان وفي المجالات التي يعمل فيها بعض أبناء

---

(١) أنظر: نجيب الريس: صراع الواحات والنفط، ص ص ٨٠-٨١.

(٢) الأنوار ١٩٧١/٧/٢٠.

(٣) النهار ١٩٧٢/٩/٢.

.. حكم الشيخ زايد أبو ظبي من ١٩٦٦ إلى ٢٠٠٤ وتولى رئاسة إتحاد الإمارات من ١٩٧١ إلى ٢٠٠٤ حيث توفي في ٢٠٠٤/١١/٢ ليخلفه في حكم أبو ظبي ولي عهده الشيخ خليفة بن زايد، كما تولى رئاسة اتحاد الإمارات العربية.

أبو ظبي نجد أنها أقل المجالات فنية وحاجة إلى خبرات خاصة، وهذا ما تحرص عليه شركات البترول لأنها تخشى قيام حركة عمالية وطنية قوية تهدد مصالحها في يوم من الأيام... فهذه الشركات تحرص على ربط أبناء أبو ظبي بحياتهم القديمة القبلية مع العمل في نفس الوقت على نصح الحكام بإغداق الأموال عليهم كهبات لصرفهم عن التفكير في كسب قوتهم بالعمل وهو غير متوفر إلا في شركات البترول التي تستنزف ثروات أبو ظبي دونما حسيب أو رقيب.

ولو أستمرت هذه السياسة في أبو ظبي فإن حركة عمالية واعية لن يقدر لها الظهور قبل جيل أو جيلين... لأنه بينما تزيد كميات البترول المنتجة بصورة فلكية نجد أن الزيادة في عدد العمال العرب من أبناء «أبو ظبي» لا تمثل شيئاً بجانب طوفان العمال الأجانب الذين يحتلون معظم الأعمال.

وتقول بعض الإحصائيات أن نسبة العمال من أبناء «أبو ظبي» لا تزيد عن ٨,٥٪ من مجموع العمال العاملين... وقد حاولت الشركات البترولية المستقلة تبرير ضآلة هذا العدد بأنها لا تجد العامل الوطني المتعلم القابل لهضم الأعمال الفنية وممارستها... وهذا التبرير وغيره مردود عليهم بأن هذه الشركات بإمكانها الأخذ بخطة تعريب للوظائف التي يحتلها أجانب بجانب الأخذ بنظام الدورات التدريبية وسياسة محو الأمية لخلق كوادر عمالية محلية قادرة على تحمل مسؤولية الأعمال الفنية... ولكن الشركات البترولية تتغاضى عن الأخذ بهذه السياسة لعدة أسباب منها، أنها لا تجد الضغط الذي يجبرها على ذلك بالإضافة إلى أن سياستها الأخيرة باستخدام آخر ما وصل إليه العلم الحديث في عالم الإنتاج والميكنة تقلل من فرص العمل اليدوي إن لم يكن تقليل عدد العمال القائمين بالعمل الآن.

وإذا كانت الطبقة العمالية في مجال الصناعة وخاصة البترولية منها في «أبو ظبي» غير موجودة بنسبة عددية كبيرة، فإنها توجد في مجال الزراعة في البريمي حيث توجد تجمعات عمالية زراعية كبيرة ولكنها لا تعرف أي شيء عن التنظيمات النقابية لعزلتها عن العالم الخارجي ومسايرة الروح القبلية، ولو وجد المثقفون المخلصون لأمكن إنتشال هذه التجمعات العمالية من التخلف الفكري والنقابي الذي تعيش فيه[١].

مشيخة دبي:

أستطاعت بريطانيا أن تحكّم سيطرتها على المشيخة معتمدة على ما كانت تثيره من منازعات بين حكامها من آل مكتوم أو بينهم وبين جيرانهم من حكام الإمارات المجاورة[٢].

وقد خاضت كل من دبي وأبو ظبي حرباً أهلية فيما بينهما خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨ بسبب تنازع الإمارتين على خور غناصة، وكانت إحتمالات النفط في المنطقة تكمن وراء هذا النزاع مما ترتب على ذلك نشوب معارك متقطعة بين الإمارتين، وكان من الممكن أن تستمر هذه المعارك طويلاً لو لم تتدخل بريطانيا وتفرض هدنة تقبّلها الطرفان[٣].

وفي عام ١٩٥٤ أنتقلت الوكالة البريطانية من الشارقة إلى دبي[٤]،

---

(١) محمد ديب: الحركة العمالية في الجزيرة العربية، الكتاب، القاهرة، العدد ٨٩، آب/ أغسطس ١٩٦٨.

(٢) أبو بشير السالمي: تحفة الأعيان بحرية عُمان، ص ٣٥.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية -إدارة العلاقات- شعبة: البحث، عُمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ص ٢٢٩.

(٤) Hay, Rupert, the Persion Gulf States p. 121, Fenelon, op. cit. pp. 83-85.

وفي عام ١٩٥٨ وصل الشيخ راشد آل مكتوم إلى الحكم وأحدث تطويراً كبيراً في شؤون إمارته، وكان يتميز بالذكاء والحنكة السياسية حتى أشتهر بين أقرانه من حكام الإمارات المجاورة بثعلب الخليج، وكان أهم ما ينشده هو الإستقرار في إمارته[١].

ولا شك أن العلاقات التجارية التي تقوم بها دبي مع جنوب إيران والهند كان لها أثراً كبيراً في إزدهارها حيث تستورد دبي المواد الغذائية، وتعيد تصدير البضائع القادمة إليها من أوروبا والهند مما جعلها تستحوذ على ثروات كبيرة ميّزتها عن بقية الإمارت المجاورة لها، وبعد عام ١٩٥٧ أزدهرت دبي إزدهاراً ملحوظاً بسبب إستخدامها قاعدة لتهريب البضائع والذهب إلى المناطق المجاورة[٢].

تقع مدينة دبي على جانبي خور طوله عشرة أميال وينتقل السكان بين بر ديره وبر دبي على جسر أنشىء عام ١٩٦١ أو بالمراكب البخارية في الخور ولعل ذلك مما جعل الكثيرين يطلقون على دبي إسم فينسيا الخليج.

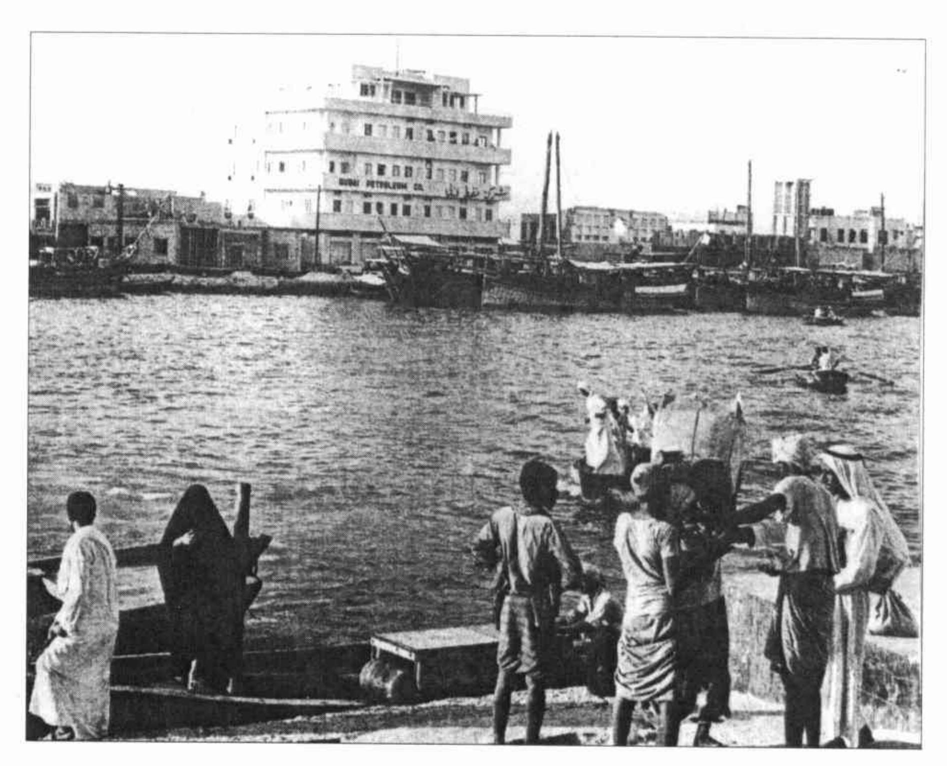
ويعيش في مدينة دبي أكثر من ثلث سكان الساحل العُماني، ومجتمعها خليط من البلوش والإيرانيين والهنود إلى جانب سكان البلاد الأصليين[٣].

---

(١) تولى الشيخ راشد إمارة حكم دبي من ١٩٥٤ إلى ١٩٩٠.. وتولى منصب نائب رئيس الدولة من ١٩٧١ إلى ١٩٩٠.. وتولى منصب رئيس مجلس الوزراء بموجب مرسوم إتحادي بتاريخ ٢/٧/١٩٧٩ وظل في منصبه حتى وفاته بتاريخ ٧/١٠/١٩٩٠ وخلفه في حكم إمارة دبي ولي عهده الشيخ مكتوم بن راشد كما تولى منصب نائب رئيس دولة الإمارات ورئيس مجلس الوزراء وهما المنصبين اللذين كان يتولاهما والده.

(٢) Hay, op cit. p 121.

(٣) Duke, the Union of the Arab Emirates p. 580.

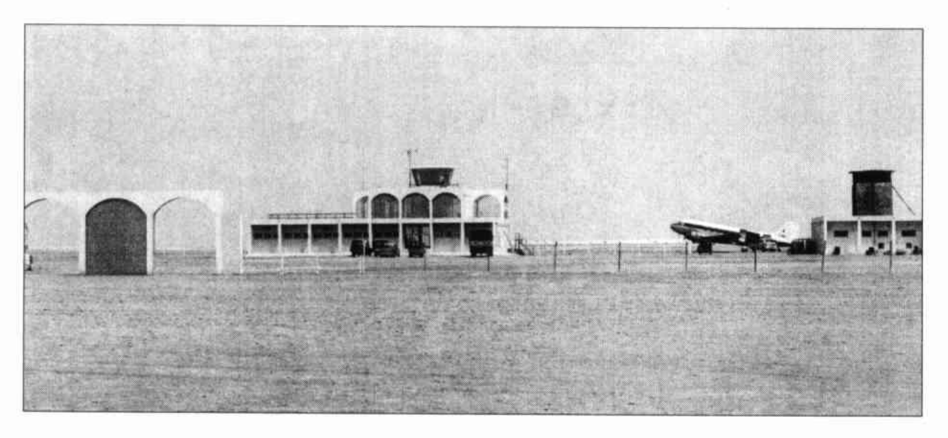


خور دبي حيث يلاحظ الحركة التجارية في منتصف الستينات.

ويعتبر مطار دبي، الذي تم إفتتاحه في عام ١٩٦٠، الميناء الجوي الرئيسي لمنطقة الساحل العُماني، كذلك يعد ميناؤها البحري من أهم موانئ المنطقة وقد أزدادت أهميته خاصة بعد عام ١٩٦٩، حيث زيد من حجمه بإنشاء أربعة مراسي بالإضافة إلى مرسى خاص لناقلات النفط وقامت بتنفيذ مشروع توسيع الميناء شركتان بريطانيتان هما شركتا هولكر وكوستين.

ويرتبط حاكم دبي **الشيخ راشد آل مكتوم** بصلات من المصاهرة مع حاكم قطر، ولعل ذلك مما أدى إلى إعتماد الإمارة على أموال قطر في نهضتها، فضلاً عن أموال الكويت، **وقد ظهر النفط في مياهها البحرية في عام ١٩٦٨**، وبلغ الإنتاج المصدّر منها في عام ١٩٧٠ ما يقرب من أربعة

ملايين طن ويعتبر مستودع النفط الذي أنشئ بها بمثابة أول خزان مائي لتخزين النفط في العالم[١].



مطار دبي عام ١٩٦٠ بعد فترة قصيرة من إفتتاحه.

الأوضاع العمالية في دبي:

وفي دبي تأخذ الطبقة العمالية وحركتها شكلاً آخر مغايراً لشكل العمالة في أبو ظبي، ففي دبي تسود التجارة **وتعتبر دبي من أكثر أسواق الخليج العربي كلها رواجاً بحيث يمكننا أن نقول أن التجارة هي المصدر الأول للدخل القومي** وقد أغرى هذا الرواج التجاري البورجوازية الكبيرة في قطر على إستخدام أموالها في التجارة في دبي لإحراز أكبر قدر ممكن من الأرباح السريعة، ولكن يؤخذ على الحياة التجارية في دبي أن معظمها في يد الأرستقراطية الإيرانية التي تسيطر على الحياة الإقتصادية، وهذه الارستقراطية الإيرانية التجارية تفضل طبعاً أبناء جلدتها من الإيرانيين في العمل لديها.

---

(١) سيد نوفل: الأوضاع السياسية في إمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية - الكتاب الثاني- إمارات الساحل العُماني، ص ص ٥١-٥٢.

وفي ميدان الصناعة البترولية وهي حديثة جدًّا في دبي فنلحظ أن الشركات بدأت نشاطها بإستخدام أحدث ما وصل إليه العلم الحديث من آلات تتطلب أقل قدر ممكن من اليد العاملة بشريطة أن تكون على مستوى عالٍ من الخبرة والمهارة وهو ما لا يتوفر بين أبناء دبي.

ولكن هذا كله لا يجب أن يحول بين قطاعات العمال في دبي في شتى المجالات: زراعة، تجارة، بترول، على قلتها من توحيد صفوفها داخل إطار نقابي يكون سياجاً لها وسلاحاً تسترد بواسطته كل حقوقها المهضومة والمضيعة[١].

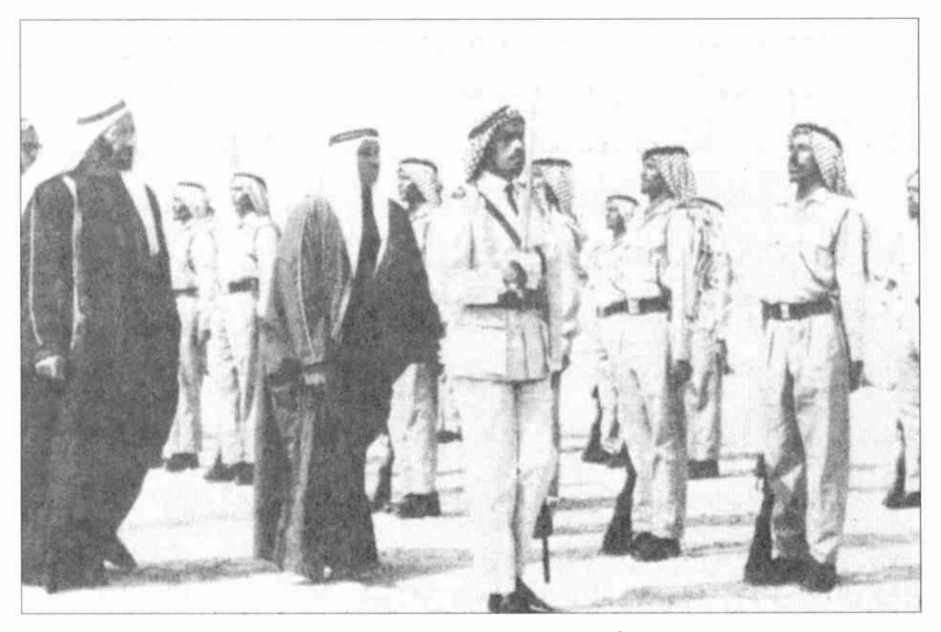
الشارقة:

كان لإمارة الشارقة كثير من الملحقات التي تتبعها **كخورفكان ودبا وكلبا والفجيرة** وغيرها، ولذا فقد كانت معرضة في بعض الأحيان إلى فقدان بعضها نتيجة قيام حركات إنفصالية فيها، مثال ذلك محاولة شيوخ دبا الإستقلال بمقاطعتهم ونجاح شيوخ كلبا في تحقيق ذلك ثم عودتهم لتبعية الشارقة من جديد أو إستقلال الفجيرة عنها بالفعل، واعتراف الحكومة البريطانية بها كإمارة مستقلة منذ عام ١٩٥١[٢] **وقد حكم الشيخ صقر بن سلطان القاسمي الشارقة خلال السنوات الممتدة من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٦٥** وإهتم بإدخال بعض الإصلاحات الإجتماعية في إمارته ولا سيما في المجال التعليمي فعمل على إنشاء بعض المدارس النظامية ولعل إهتمامه بالتعليم يرجع على كونه أديباً وشاعراً، ومنذ أن ظهر التنافس بين مشروعات التنمية البريطانية ونشاط الجامعة العربية في المنطقة **مال الشيخ صقر بن سلطان إلى تأييد التطوير عن طريق الجامعة العربية** مما أدى إلى إصطدامه **بالمستر طومسن** وزير المستعمرات

---

(١) محمد ديب: الحركة العمالية في الجزيرة العربية، مصدر سابق ذكره، ص ٩٨.

(٢) Hay, Rupert the Persian Gulf States p. 122. Europa.



الشيخ زايد مستقبلاً الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة.

البريطانية الذي زار المنطقة لمواجهة صندوق التطوير العربي، مما دفع الأساطيل البريطانية في الخليج العربي إلى تشجيع إنقلاب داخل الأسرة، **حيث عزل الشيخ صقر في حزيران/ يونيو ١٩٦٥ وحل محله الشيخ خالد** رغم الشكاوى العديدة التي قدمتها الحكومة العراقية والجمهورية العربية المتحدة في الأمم المتحدة ضد ما قامت به بريطانيا، ولكن لم تبد الأمم المتحدة إهتماماً بهذه المشكلات البسيطة[١].

حكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي عام ١٩٦٥ حتى تم إغتياله في عام ١٩٧٢[٢]، وفي خلال هذه السنوات عاصر الشيخ مباحثات إتحاد الإمارات العربية، كما قام بالنهوض بإمارته في شتى الميادين

---

(١) Publications the Middle East & North Africa 1978-1969 of The Trucial States p. 563.

(٢) في ١٩٧٢/١/٢٤ قام الشيخ صقر بن سلطان القاسمي الذي سبق عزله من حكم =

العمرانية والإقتصادية وخاصة فيما يتعلق بتحقيق المشروعات الإجتماعية، وتوسيع ميناء الشارقة وتعبيد الطرق الموصلة بين إمارته والإمارات المجاورة لها في دبي ورأس الخيمة.

ورغم حرص **الشيخ خالد** على تأكيد ميوله وإنتماءاته العربية الأصيلة إلّا أنه تعرض لإنتقادات شديدة من **الشيخ صقر** الحاكم المخلوع إذ استمر الأخير يؤكد على أنه كان ضحية لتعلقه بحركة القومية العربية ولعل ما ساعد **الشيخ صقر** على ذلك ما اتجهت إليه بريطانيا في عهد **الشيخ خالد** من زيادة قوتها العسكرية في الشارقة، **وإتخاذ الإمارة قاعدة بديلة لقواعدها العسكرية في الجنوب العربي** بعد انسحابها منها في عام ١٩٦٧ وقد نص إتفاق وقع بين بريطانيا **والشيخ خالد** في حزيران/ يونيو ١٩٦٦ على أن تقدم الشارقة أرضاً إضافية وتسهيلات جديدة للقوات البريطانية، وفي مقابل ذلك نص الاتفاق على أن تدفع بريطانيا للشارقة مبلغاً سنويًّا قدره مائة ألف جنيه إسترليني إعتباراً من أول كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧[١]، وهو مبلغ **ظل الشيخ خالد** يعتمد عليه إعتماداً كبيراً في معظم نفقاته، هذا بالإضافة إلى ما كان يدفعه سلاح الجو البريطاني له لقاء إستخدامه إحدى مطارات الشارقة[٢].

ويبدو أن **الشيخ خالد** كان يجد في المساعدات البريطانية متنفساً له، ولكن هذه المساعدات كان من المقدر لها أن تنتهي عقب تنفيذ بريطانيا لسياستها الخاصة بالإنسحاب في أواخر عام ١٩٧١ مما حدا

= الشارقة عام ١٩٦٥ بمحاولة للإستيلاء على حكم إمارة الشارقة، وقتل على أثرها الشيخ خالد حاكم الشارقة، وفي ١٩٧٢/١/٢٥ أصدر المجلس الأعلى للاتحاد قراراً بتولي الشيخ سلطان بن محمد القاسمي الحكم في إمارة الشارقة، وكان قبلها يتولى منصب وزير التربية والتعليم في أول حكومة اتحادية.

(١) النهار ١٩٦٦/٧/١٧.

(٢) جون أفريك : سجل الآراء السياسية- أقطار الخليج العربي ١٩٦٨/١١/١٥.

بعض المراقبين السياسيين إلى التأكيد بأن ذلك كان من أهم الدوافع التي جعلت الشيخ خالد يوافق على عقد إتفاقية خاصة مع إيران بشأن تحرير جزيرة (أبو موسى) والتي ضمن بها مدداً سنويًا لإمارته[١].

رأس الخيمة:

حكم المشيخة منذ عام ١٩٤٨ الشيخ صقر بن محمد بن سالم القاسمي بعد أن أطاح بعمه سلطان بن سالم[٢]، وقد أجريت محاولة بريطانية للإطاحة به عام ١٩٦٦ على أثر عزل شيخ الشارقة، إذ أن الشيخ صقر كان من شيوخ الخليج المنفتحين والمتطلعين للتعاون العربي فالشيخ صقر بن محمد إبن عم الشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة الذي خلع في عام ١٩٦٥، وكلاهما قريب من الآخر في إتجاهاته وآرائه وميوله السياسية، وفي منتصف عام ١٩٦٠ كان قد أيد إقتراحاً بإنشاء مكتب للجامعة العربية في بعض إمارات الساحل العُماني، كذلك أيد إشتراك مصر وغيرها من الدول العربية في تطوير الإمارات[٣]، وكان ينادي بقيام تعاون بين حكام الخليج ومع ذلك فهو لا يقبل أن تفرض إمارة غنية إرادتها على إمارة فقيرة وأن المنطقة غير قابلة للفصل وإذا كانت هناك إمارات فقيرة فإن لها حقوقاً مشروعة في ثروات الإمارات الأخرى[٤]، ومن الأمور التي وسعت مداركه رئاسته لمجلس الإمارات المتصالحة وعلى الرغم من أن ذلك المجلس كان يعمل وفقاً لخطط بريطانية إلا أن الشيخ صقر أعتبر برغم ذلك واحداً من الحكام الذين باتت بريطانيا تخشى من وجودهم في المنطقة[٥].

---

(١) Anthony Duke; The Union of the Arab Emirates p. 127.

(٢) Hay, Rupert, op. cit. p. 127.

(٣) Anthony Duke, The Union of the Arab Emirates p. 285.

(٤) Times, London 24-1-1968.

(٥) Anthony Duke, op. cit. p. 285.



الشيخ زايد مع الشيخ راشد بن حميد النعيمي حاكم عجمان.

وكانت العلاقة وثيقة بين رأس الخيمة والمملكة العربية السعودية بفضل ما يجمع بينهما من تعاليم وهابية واحدة، وبفضل ذلك نفذت السعودية كثيراً من المشروعات والمساعدات في رأس الخيمة كإنشاء طريق بري من رأس الخيمة إلى الشارقة، وتسليح قوة دفاع رأس الخيمة إلى جانب عدد من المشروعات الصغيرة وبناء مدرسة ومستشفى، **وكانت السعودية تجد في رأس الخيمة قاعدة لنفوذها في منطقة الساحل العُماني**، ولكن من الملاحظ أن السعودية نصحت رأس الخيمة بالإعتدال فيما يتعلق بالموقف الإيراني إزاء **الجزر التابعة لها في طنب الكبرى والصغرى** مما جعل **الشيخ صقر** يعتمد على التأييد العراقي[1]، كما أنه شجع **الشيخ صقر بن سلطان** حاكم الشارقة السابق على إسترداد إمارته والإطاحة **بالشيخ خالد** لتساهله بشأن جزيرة **أبو موسى إذ** سهل له عملية التسلل من رأس الخيمة إلى الشارقة بيد أن المؤامرة واجهت فشلاً ذريعاً، ولم ينجم عنها إلا مصرع **الشيخ خالد** كما سنفصل ذلك فيما بعد[2].

(١) النهار ٢٥/١٢/١٩٧١.

(٢) أنظر الفصل الثاني: المحاولات الوحدوية الأولى في الخليج العربي..



أحد إجتماعات حكام الإمارات السبع.

عجمان:

حكم الإمارة منذ عام ١٩٢٨ حتى ١٩٨١ **الشيخ راشد بن حميد النعيمي**[١]، وتعد إمارة عجمان من أقل إمارات الساحل العُماني دخلاً، ومعظم دخل الإمارة من مردود الطوابع البريدية التي يتهافت عليها الهواة[٢]، بالإضافة إلى تجارة صيد الأسماك، والزراعة المتواضعة في قرية مصفوت التابعة للإمارة.

أم القيوين:

وحكمها منذ عام ١٩٢٩ حتى ١٩٨١ **الشيخ أحمد بن راشد المعلا**[٣]، والمورد الوحيد في الإمارة يأتي من تجارة التبغ والأسماك المجففة[٤]، كما تتبع الإمارة منطقة زراعية تسمى فلج المعلا.

(١) توفي الشيخ راشد بن حميد النعيمي في ٦/٩/١٩٨١ وانتقل الحكم مباشرة إلى ولي عهده الشيخ حميد بن راشد النعيمي.

(٢) جون فريك: سجل الآراء السياسية عن العالم العربي ١٥/١١/١٩٦٨ أقطار الخليج العربي.

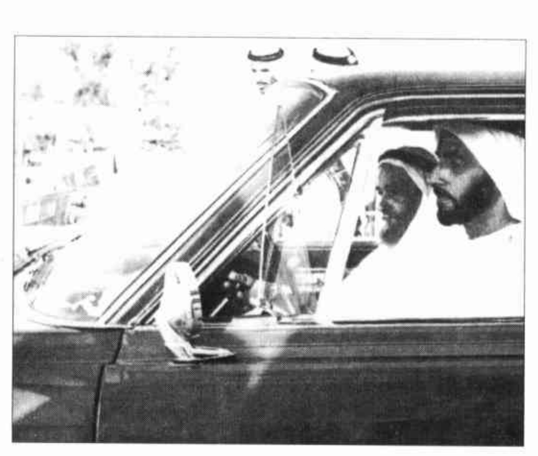
(٣) توفي الشيخ أحمد بن راشد المعلا حاكم أم القيوين في ١١/٢/١٩٨١ وبايعت الأسرة الحاكمة في أم القيوين الشيخ راشد بن أحمد المعلا ولي العهد حاكماً لإمارة أم القيوين.

(٤) Hay, Rupert, op. cit. p. 127.

الفجيرة:

ويحكمها منذ عام ١٩٤٠ **الشيخ محمد بن حمد الشرقي** إلى أن توفى عام ١٩٧٤[١]، وقد لعبت الفجيرة دوراً كبيراً خلال إندلاع ثورة الإمامة الإباضية في عُمان ضد سلطنة مسقط حتى أن السلطات البريطانية أقدمت في عام ١٩٦١ على إعتقال **الشيخ علي بن عامر العبسي نائب حاكم الفجيرة** بحجة مساعدته لثوار عُمان وتشجيعه تسلل المتمردين من إمارته إلى داخل عُمان[٢].

ومما يذكر أن الفجيرة كانت من توابع الشارقة ولكن **أعترف بها كإمارة مستقلة منذ عام ١٩٥١** وعقد بينها وبين الشارقة إتحاد فيدرالي في مطلع سنة ١٩٦٠ ولكنه لم يستمر بينهما طويلاً[٣].



الشيخ زايد مصطحباً الشيخ محمد بن حمد الشرقي حاكم الفجيرة في سيارته.

---

(١) توفي الشيخ محمد بن حمد الشرقي حاكم الفجيرة في ١٩٧٤/٩/١٧ وأصدر الشيخ زايد قراراً اتحاديًّا بتولي إبنه الشيخ حمد بن محمد الشرقي الحكم في إمارة الفجيرة اعتباراً من ١٩٧٤/٩/١٨ والذي كان يشغل منصب وزير الزراعة والثروة السمكية في أول حكومة اتحادية.

(٢) سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج وجنوب الجزيرة العربية- الكتاب الثاني- إمارات ساحل عُمان، ص ص ٥٤-٥٦.

(٣) عبد القادر زلوم: عُمان والإمارات السبع، ص ٩٥.

الإنسحاب البريطاني من الخليج

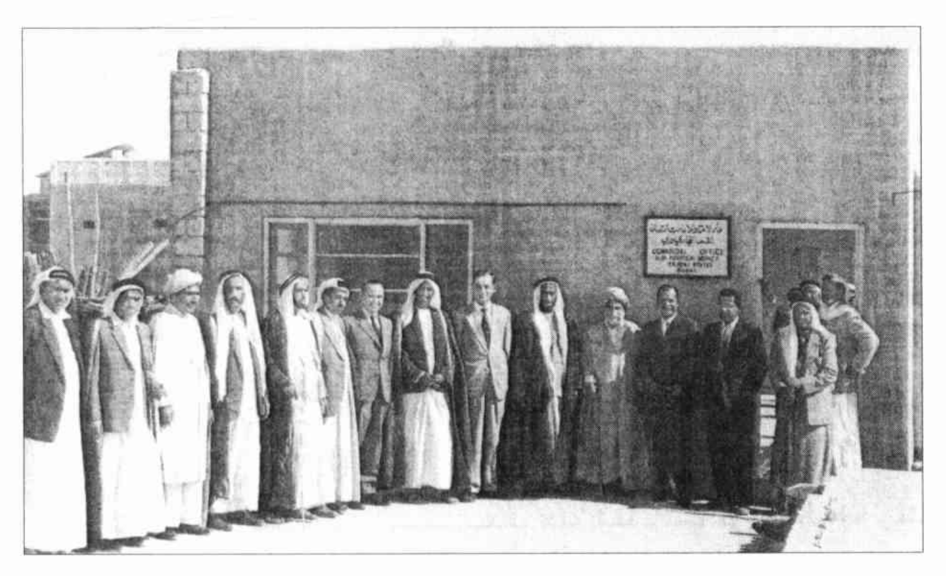
كانت فترة الستينات والسبعينات مرحلة مغامرات في الخليج، وقد أستغلت الرأسمالية البريطانية وضعها المتعدد الإمتيازات لتنزع أكبر قدر من عوائد البترول الجديدة... كان عام ١٩٧١ عام **الإنسحاب البريطاني**، وكانت المملكة البريطانية ما تزال تزود عُمان بقرابة ٤٠٪ من وارداتها، وقطر ٣٨٪ وأبو ظبي ٣١٪ ودبي ٣٥٪ والكويت ١١,٥٪... علاوة على ذلك وبالرغم من الإنحدار النسبي كانت الأرقام المطلقة ترتفع بشكل حاد...

أن أول ميزة كبرى للرأسماليين البريطانيين هي أنهم كانوا يعرفون المنطقة هناك مؤسسات كالشركة التجارية **«جراي مكنزي»** كانت تعمل في الخليج منذ عشرات السنين، **وكان للعديد من البنوك البريطانية في السابق قبضة قوية على موارد الخليج المالية...**

البنك البريطاني للشرق الأوسط، والبنك الشرقي، وناشيونال وكراندليز، هذه المؤسسات المالية كان لها موقع مسيطر في المنطقة حيث بلغت **موجودات جميع البنوك عام ١٩٦٨ ما قيمته ٨٠٠ مليون جنيه استرليني**[(١)].

---

(١) كتاب ك.ج. فينيلون: الإيداعات المصرفية في الخليج.. جريت البنوك البريطانية =



إفتتاح مكتب التجارة البريطاني في دبي.

الصادرات البريطانية لدول الخليج/ بملايين الجنيهات الاسترلينية:

	١٩٦٤	١٩٦٦	١٩٦٩	١٩٧٢	١٩٧٣
الكويت	١٩,٣	٢٥,٨	١٤,٩	٣١,٣	٣٦,١
البحرين	٧,٦	٧,٦	١٢,٥	١٩,٥	٢٤,٢
قطر	٢,٧	٣,٣	٥,٨	١٢,٨	١٩,٤
ابو ظبي	٢,٣	٣,٣	١٤,٩	١٥,٣	٢٤,٧
دبي	٣,٣	٢,٨	١٣,٣	١٥,٨	٢٤,٧
عُمان	١,٦	٣,١	٥,٣	١٧,٢	٢٢,٢
المجموع	**٢٦,٨**	**٤٥,٩**	**٩٢,٧**	**١١١,٩**	**١٥١,٤**

= العاملة في الخليج أجتذاب رجال الإدارة المتقاعدين للعمل في مجالس إدارتها. (همفري تريفليان) السفير السابق في العراق وآخر حكام عدن إنضم إلى مجلس إدارة البنك البريطاني للشرق الأوسط.

كذلك كانت المؤسسات الإستشارية البريطانية في المقدمة. . . وقد رمت بثقلها، وإن لم يكن بشكل تطفلي، فقد حدث ذلك عبر الموظفين الحكوميين الموجودين في الساحة، **وكان لشركة Boac (الخطوط الجوية البريطانية) حصة تبلغ ٢٣٪ في طيران الخليج...** (الخطوط الجوية المحلية).

نفذت إحدى العمليات التجارية البريطانية الفعالة، ويمكن القول **إن مؤسسة بريطانية شبه رسمية معروفة بإسم (عملاء التاج)..** تلك المؤسسة التي يعود تاريخها إلى عام ١٨٣٣ . . . كانت وكيلة شراء بإسم ٢٥٠ عميل أجنبي بما في ذلك أكثر من ٧٠ حكومة. . وقد أشترت في بريطانيا وحدها ما وصل إلى ١٠٠ مليون جنيه سنويًّا، وكان لديها ما يصل إلى مليون جنيه أسترليني من النقد الأجنبي للإستعمال بشكل خاص ولمضاربات البورصة. .

كما أنها كانت تتلقى سنويًّا طلبات شراء من ١٥,٠٠٠ مؤسسة بريطانية أحد مكاتبها كان في البحرين، وقد أستخدمته جميع حكومات الخليج، حيث أن «عملاء التاج» لا ينشرون أية حسابات عما أشتروه. . .

لا يمكن أعطاء الأرقام الدقيقة عن كمية التجارة التي استولت عليها تلك المؤسسة لمصلحة المؤسسات البريطانية، ولكن بالإمكان الإفتراض أنها كانت وسيطاً هامًّا لسحب عوائد النفط من الخليج إلى بريطانيا للإحتفاظ بها في البنوك كإدخارات في لندن أو تدفعها ثمناً للصادرات البريطانية[١].

---

(١) لعرض ممتاز عن «عملاء التاج» وعن دورهم في النظام الرأسمالي البريطاني راجع صحيفة الجارديان ٥ آب/ أغسطس ١٩٧١ كان «عملاء التاج» أكبر قوة منفردة في لندن بعد بنك إنجلترا نفسه.



الشيخ خالد القاسمي حاكم الشارقة يوقع إتفاقية استكشاف النفط من الإمارة مع ممثلي شركة كرسنت للنفط.

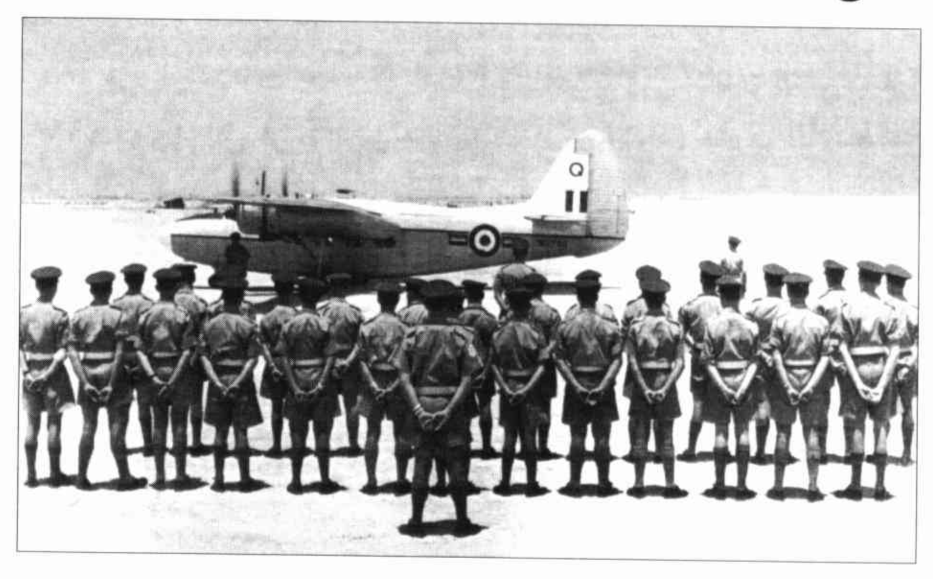
إن إحتمالات الثروة المنظورة في الخليج صاحبتها ردود فعل لدى الرأسمالية البريطانية إنعكست في التوسع الذي حدث في أواخر الستينات في أبو ظبي ودبي وفي المنشآت والتعزيزات العسكرية هناك بعد إنسحاب بريطانيا من عدن..

وقد صدر عن الصحافة البورجوازية في لندن فيض من الملحقات الخاصة عن الخليج، وكان قراء **صحيفة الجارديان والتايمز** يجدون قلب جرائدهم اليومية **مثقلاً بالحشو الحافل بالتكرار لتعريفهم بالبحرين والفجيرة**.. كانت الأسس التي قامت عليها تلك الملحقات إقتصادية... إحتمالات ممتازة للتجارة البريطانية، لكن ذلك الرابط المادي طوق من جانبيه بالأيديولوجية، التي كانت في تلك الحالة السياسية والفولكلور..

أكدت الأولى على إستقرار ونضج تلك الدول، ولطّفت الأخرى من الصورة الكريمة المراد نقلها للقراء عند الإشارة إلى بعض العادات الشعبية أو الأمور المألوفة في الجزيرة العربية.. وتمضي على هذا

المنوال دون أن تذكر أن الخصائص الحقيقية للحياة السياسية في الخليج لم تتكشف بواسطة هذا النتاج للمرتزقة.

أصبح الوضع العسكري البريطاني في الخليج جليًّا عندما بدأ إنسحاب الجنود من عدن في أواسط ١٩٦٧، فقد أنفق مبلغ ١٥ مليون جنيه على توسيع قاعدة المشاة في الشارقة، ووصل عدد الجنود الذين انتقلوا إلى القاعدتين الخليجيتين ٧٠٠٠ رجل، أي أكثر من ضعف جنود الحامية الأصلية، كانت هناك كتيبتان للمشاة، ٢٤ مقاتلة، سربين من كاسحات الألغام وعلى الأقل بارجة واحدة، وسرب من العربات المدرعة... كان الأساس المنطقي لهذه التعزيزات أن لبريطانيا مصالح مشروعة في الخليج..



جنود من سلاح الجو الملكي في الشارقة.

وقد بلغت تكاليف تلك التعزيزات ٢٠ مليون جنيه سنويًّا، لكن حصول بريطانيا على ٢٠٠ مليون جنيه من البترول سنويًّا جعلها ترى أن الأمر يستحق أكثر من ذلك.

في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٦٧ قدم وزير الدفاع البريطاني (دنيس هيلي) تبريراً لقرار بريطانيا بالبقاء في الخليج.

«لو أستطعنا أن نتأكد من إستقرار الحكومة التي عقدنا معها اتفاقية تجارية على أساس المصلحة المشتركة لكان ذلك عظيماً، لكن المخاطرة الآن هي أن الرحيل البريطاني سيحدث إضطراباً قبل أن توجد أسس بديلة للإستقرار في المنطقة مما قد يؤدي إلى صراع طويل»[1]... إلى هذا الحد كان حرص الحكومة البريطانية على وجوب فهم موقفنا، لدرجة أن وزيراً حديث العهد في وزارة الخارجية هو «جورنواي روبرتس» أرسل إلى الخليج في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ لإعادة تأكيد صاحبة الجلالة لحكام المنطقة بإستمرار حمايتها لهم.

في الواقع ثبت خطأ كل هذا فيما بعد.. **ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨، وبعد أقل من شهرين من إنتقال مركز القيادة للشرق الأوسط من عدن إلى البحرين..** أعلن أن بريطانيا ستسحب كل قواتها شرق السويس

---

(١) التايمز ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧.. إحدى الصعوبات الداخلية الرئيسية التي واجهت الإنشاءات البريطانية العسكرية في الخليج كانت الحالة المعنوية للجنود المرسلين إلى هناك أسبابها الفوارق الطبقية تبرز بإزدياد التوتر داخل الجيش.. بينما كان الضباط يرفهون عن أنفسهم على الحدود الشمالية الغربية أكره المجندون العاملون على البقاء هناك.. أحد أفراد الكتينة الأولى الذي فر من الخدمة فيما بعد قال مفسراً السبب..

«لقد قضيت سنواتي الخمس الأولى في الجيش كسائق.. أنقل كبار الضباط من مكان لآخر.. كان عملاً سهلاً وكنت محظوظاً لقيامي به.. ولكن بعد فترة أرسلوني للعمل في جزيرة تدعى البحرين في الشرق الأوسط.. كانت حقلاً كبيراً للنفط، وكانت تسعة أشهر بالنسبة لي هناك أكثر مما أحتمل.. كان من المفروض علينا أن نحمي بئراً للنفط.. هل يمكنك تصور ٢٠,٠٠٠ رجل في الخدمة يقومون بحراسة ثلاثة أميال مربعة من كثبات الرمل»؟.

مع نهاية عام ١٩٧١.. وقد أرسل الوزير العُماني نفسه ليخبر حكام الخليج بهذا القرار.

كان موضع الإنسحاب من الخليج سبباً للخلافات داخل الدولة البريطانية ما بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية.

كان وزير الدفاع ماضياً في تقليص النفقات خلال الستينات، وقد ووجه بالإنهيار الذي يصعب تصديقه لوضع بريطانيا الدولي، كما قرر أن يحدد نفقات الدفاع بـ ٢,٠٠٠مليون جنيه سنويًا.. تلك كانت الأسباب البريطانية المنطقية للخروج من عدن.. لكن البريطانيين وافقوا على إستمرار البقاء في الخليج بناء على إنذار من وزير خارجيتهم حول الوضع الأمني.. لقد عكس قرار ١٩٦٨ هذا الخط من جانب وزارة الدفاع.. وقد أصبح أكثر قابلية للتصديق بوجود عاملين إضافيين:

١- تخفيض قيمة الجنيه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ (وهي خطوة أتخذت بسرعة نتيجة للتكاليف الإضافية الناتجة عن إستيراد نفط الخليج بعد إغلاق قناة السويس).

٢- نهاية المواجهة في بورنيو بعد الإطاحة بحكم سوكارنو عام ١٩٦٥.. كان معنى ذلك، إمكان سحب الجنود البريطانيين من سنغافورة، القاعدة البريطانية الرئيسية الأخرى شرق السويس التي كان الخليج بالنسبة لها أداة ربط حيوية.

قامت المعارضة في حزب المحافظين بتحدي هذا القرار ومدى صحته، وفي عام ١٩٦٩ زار زعيم الحزب **إدوارد هيث** منطقة الخليج، وقد ذكر عند عودته إن فترة الإستقرار الطويلة التي يتمتع بها الخليج معرضة الآن للخطر.. ووجه اللوم لحزب العمال لأنه خلق الشكوك بإتخاذه قرار الإنسحاب.. لكن هيث لم يلزم نفسه بضرورة نقض القرار،

وأكتفى بالقول أن المحافظين ما أن يعاد إنتخابهم فإنهم سيتشاورون مع أصدقاء بريطانيا في المنطقة[1].

أراد غلاة المحافظين أن تتراجع بريطانيا عن موقفها ذاك، وقد حاولوا بمشاركة إدارة نيكسون تحقيق ذلك بعدما أعيد إنتخابهم في حزيران/ يونيو ١٩٧١، لكن بعد أشهر من التردد، أعلنت حكومة المحافظين في آذار/ مارس ١٩٧١ أن القرار الذي أتخذ سابقاً لا يمكن نقاشه وأستمر الإنسحاب البريطاني قدماً[2]. كان القلق الرئيسي الذي ساور بريطانيا بشأن إنسحابها، هو إدعاء شاه إيران بأن البحرين هي جزء أنتزع من إيران التي كانت تحتلها في القرنين السابع عشر والثامن عشر.. مدعماً إدعاءاته بدعاية متشنجة عن كون البحرين المقاطعة الرابعة عشرة في إيران..

وكما ذكرت منظمة الطلبة الإيرانيين فإن تلك الإدعاءات ظهرت في وقت كان نظام الشاه يجتاز فيه مصاعب جدية في وجه الإتهامات الموجهة إليه لخضوعه التام للمصالح الأجنبية، ورغبته في كسب رصيد سياسي عن طريق طرح قضية البحرين[3]، إذ ما أعلنت بريطانيا عن مخططها بالإنسحاب، حتى ضاعف الشاه من ضغطه.

---

(١) أدوارد هيث «دعوة إلى الخليج» التايمز ٢٧ نيسان/ إبريل ١٩٦٩ تبعاً لملاحظات هذا المراقب فإن على الخليج أن يسير على خطوات الكويت وليس على خطى عدن.

(٢) نقلت الديلي تلغراف نيسان/ ابريل ١٩٦٩ إحتجاجات إثنين من أعضاء البرلمان من المحافظين حول الإنسحاب البريطاني.. وهما من أنصار النظام البرتغالي ونظام سميث العنصري في روديسا كما أن أحد أعضاء البرلمان حذر من أن الأنظمة الثورية ستحل قريباً محل الحكام الموجودين وإن الإسطول الروسي سيرسو على مرمى حجر من الخليج.. لسوء الحظ فإن ذلك التحذير لم يكن قائماً على أساس.

(٣) من وثائق الأمم المتحدة.

أدرك الشاه أن معظم أهل البحرين، حتى أولئك الذين كانوا من أصل إيراني لا يرغبون بالإنضمام إلى إيران، كان هدفه من وراء ذلك الضغط وخلق وضع يبدو فيه وكأنه صاحب إمتياز في المنطقة، ثم يستطيع بعد ذلك الحصول على بعض المنافع الأخرى مقابل هذا الكرم المزعوم.

في آذار/ مارس ١٩٧٠، وفي أعقاب دبلوماسية سرية مطولة، أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة مبعوثاً شخصيًّا لإستفتاء أهل البحرين.. وقد خرج المبعوث بنتيجة صحيحة وهي أن معظم السكان رفضوا إلحاقهم بإيران.. نتيجة لذلك تخلى الشاه عن إدعاءاته فكال له البريطانيون المديح لشهامته..

في الواقع كان ما يدعي إستفتاء سكان البحرين وسيلة لإضفاء الشرعية على حكم آل خليفة.. فمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لم يقترح إجراء انتخابات أو إستفتاء شعبي. أن تلك الوسائل البسيطة لتحقيق رغبات الشعب لم تكن واردة في البحرين في تلك المرحلة.. وقد رفع مندوب الأمم المتحدة تقريره إلى يوثانت السكرتير العام ذاكراً أنه قد بنى إستفتاءه على أساس قائمة قانونية موجودة في متناول يده، وتتألف من المنظمات والمؤسسات التي سيجري من بينها إختيار هيئات نموذجية تمثل جميع القطاعات من أصحاب الرأي بين أهالي البحرين.

إن دراسة لتلك القائمة تكشف عن عدم وجود أية نقابة عمالية أو حزب سياسي فيها... ولم يذكر مندوب الأمم المتحدة من الذي زوده بتلك القائمة. إذن يمكننا الإفتراض فقط بأنها قد أعدت من قبل بريطانيا والشاه[١].

إن إستفتاء البحرين قدم للشاه فوائد جديرة بالإعتبار.. فقد تحسنت علاقات إيران السياسية والإقتصادية مع دول الخليج العربي الأخرى،

---

(١) تقرير إيران المجلد الأول رقم ٥ تموز/ يوليو- آب/ أغسطس ١٩٦٦.

كما تحسنت أيضاً مع البحرين. . وبدأ رأس المال الإيراني بالتحرك عبر الخليج العربي. . وأفتتح فرع لبنك إيران الوطني (بنك ميلي) فوراً وشعر الحكام العرب بأن نهاية ذلك الجدل قد فتحت الطريق الآن لمناقشات جدية حول ما يجب عمله عندما تنسحب بريطانيا كليًّا. .

وكما هي عادتهم، فقد إقترح البريطانيون إتحاداً فدراليًّا (إتحاد الإمارات العربية) وقد أجتمعت الدول التسع المعنية للمرة الأولى في آذار/ مارس ١٩٦٨، في بادىء الأمر تعرقلت المباحثات نظراً للإدعاءات الإيرانية في البحرين، ولإحتمالات تحقيق إنتصار للمحافظين في بريطانيا قد يأتي بسياسة معاكسة.

فيما بين تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ لم يجتمع المجلس الأعلى للدول التسع إطلاقاً، وقد فشل إجتماع تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ نتيجة للفوضى وللتشويش الذي أعقب إتهام إثنين من الحكام الشيوخ للعميل البريطاني في أبو ظبي (جيمس بريدويل) بمحاولة إكراههم على الإجتماع. . كانت الأسباب الرئيسية للخلافات بين الدول التسع هي مسألة التمثيل والدفاع، فالبحرين التي كان عدد سكانها يبلغ ٤٠٪ من التعداد الكلي للدول التسع، أرادت المركز الأسمي في الإتحاد لتكون ممثلة لمختلف سكان تلك الدول. . وقد عارضت أبو ظبي التي كانت أغنى الدول التسع ذلك. . وكانت مشكلة الدفاع معقدة نظراً لأن منظمة «كشافة عُمان المهادنة» كانت تبلغ (١٥٠٠ رجل) بينما كان لأربع من الدول التسع جيوشها النظامية الخاصة. . كانت قوة دفاع أبو ظبي، وهي الأكبر بين تلك الجيوش تتألف من ٤,٠٠٠ جندي وتملك أسلحة متفوقة على أسلحة «قوة كشافة عُمان».

وبالرغم من أن الجيوش الثلاثة الأخرى: (قوة الدفاع في البحرين، والقوات المسلحة لقطر، والقوة المتحركة لرأس الخيمة) كانت أصغر من حيث العدد والعدة إلا أن كلا منها قد عكس رغبة الحكام المحليين في الإبقاء على الجهاز العسكري الخاص بهم.



كتيبة من قوات كشافة ساحل عُمان في الشارقة.

وفي عام ١٩٦٩ وضع الميجور جنرال «سيرجون ويلوبى» تقريراً عن قوة دفاع مشتركة، لكن وقت الشيوخ لم يكن يتسع «لويلبى» ولا لغيره من العملاء البريطانيين في الجهاز الإستعماري الذين كانوا يحاولون إقناعهم بوضع خلافاتهم جانباً.. كان الأمر بالكاد يثير الدهشة حيث أن البريطانيين قد درجوا ولوقت طويل على تشجيع الإنقسام في المنطقة.. لذلك لم يكن بإمكانهم الآن دفع عملائهم إلى إقامة كيان واحد، ما أن أعلنت بريطانيا أنها ستنسحب بشكل قاطع في نهاية عام ١٩٧١ حتى بدأت دول عربية من الخارج تتدخل لدفع الدول التسع نحو الإتحاد.. **رحبت مصر بحماس شديد بالإتحاد المقترح كدليل على إنتصار العروبة..وكذلك فعلت العراق**[١] .

---

(١) أعلنت صوت العرب في ١٧ أيار/ مايو ١٩٦٨ أنه ليس هناك شك في أن قيام الإتحاد الفدرالي كان ردًّا طبيعيًّا على الخطط الأمبريالية، في شباط/ فبراير ١٩٦٨ أعلنت الحكومة العراقية أن قيام دولة «الإمارات العربية المتحدة» كان خطوة مؤهلة لمجابهة المخططات السرية والعلنية ضد الهوية العربية للخليج وقوميته.

في أوائل عام ١٩٧١ حاولت كل من السعودية والكويت عبر مناورات مشتركة الخروج بإتحاد كامل.. وقد تجول المبعوث البريطاني الخاص (**السير ويليام لوس**) في أرجاء المنطقة محاولاً التأثير على الحكام وكسب تأييدهم للمشاريع البريطانية، وكذلك التأثير على الأحزاب المهتمة بالأمر[١].



حكام إمارات رأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة مع الكولونيل بارثولومبو قائد كشافة عُمان والسيد دونالد هولي الممثل السياسي من دبي.

ولكن كل ذلك كان بدون طائل.. وفي خاتمة المطاف ظهرت للوجود ثلاثة كيانات مختلفة:

البحرين المستقلة.. قطر المستقلة.. وإتحاد الإمارات العربية، الذي تغير إسمه فيما بعد إلى «دولة الإمارات العربية المتحدة».

(١) عين السير ويليام لوس مبعوثاً بريطانيًا خاصًا للخليج عندما عادت حكومة المحافظين مرة أخرى إلى الحكم. أراؤه المبكرة عن الخليج يمكن إيجادها في كتاب «بريطانيا في الخليج الفارسي» «الطاولة المستديرة» تموز/ يوليو ١٩٦٧.



صورة تجمع حكام إمارات أبو ظبي وقطر والبحرين في فترة مباحثات الاتحاد.

ففي تموز/ يوليو ١٩٧١ أعلنت ست من دول المعاهدات تشكيل إتحادها الفيدرالي وبقيت رأس الخيمة خارج الإتحاد حتى عام ١٩٧٢.. وفي آب/ أغسطس أصبحت البحرين مستقلة وتبعتها قطر في أيلول/ سبتمبر.. وفي كانون الأول/ ديسمبر حصلت دولة «الإمارات العربية المتحدة» على الإستقلال، ومع نهاية ١٩٧٢ أصبحت الدول الثلاث أعضاء في جامعة الدول العربية وفي الأمم المتحدة..

بقيت قضية هامة دون حل حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، فقد طالبت إيران ليس فقط بالبحرين، ولكن بثلاثة جزر عربية ايضاً، إثنتان منهما تدعان **طنب الكبرى وطنب الصغرى**، والأخرى تدعى **(أبو موسى)** إحدى الجزيرتين لم تكن مأهولة بينما كان يسكن الأخرى مائة شخص فقط.. وكان عدد سكان **«أبو موسى»** ٣٠٠ شخص كانت

الشارقة تشرف على «أبو موسى» إداريًا، وكانت رأس الخيمة تشرف على الجزيرتين الأخريتين..

أرادت إيران تلك الجزر لتضمن سيطرتها البحرية الكاملة على الخليج، وحاولت الحصول على مساعدة المبعوث البريطاني (لوسي) في سبيل ذلك.. وقد نجحت إيران مع الشارقة وسمح لجنودها بإحتلال جزء من «أبو موسى»، وفي مقابل ذلك وافق الشاه على دفع مبلغ ١,٥ مليون جنيه أسترليني سنويًا لحاكم الشارقة.. إلى أن يصل دخله من البترول إلى ٣ ثلاثة ملايين جنيه إسترليني، لكن حاكم رأس الخيمة رفض أن يُشترى بتلك الطريقة فأحتلت القوات الإيرانية الجزيرتين قسراً وقتلت ثلاثة من السكان العرب على الأقل.

بالرغم من هذا الغزو الإيراني والإحتجاجات الشعبية التي أثارها، فإن العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي لم تتأثر.. كانت سيطرة إيران على الخليج أكثر فعالية من خلال تأثيرها على بعض الحكام العرب.. وبدأ ذلك، أفضل بكثير من الإلحاق المباشر.. وكما فعل البريطانيون، فقد قنع الإيرانيون سيطرتهم بتظاهرهم بعدم التدخل.. وقد توصلوا إلى ذلك بالتعاون بدلاً من الإحتلال الملفت للنظر.. كانت المخاوف الكبرى للشاه، كما كانت بالنسبة للبريطانيين والأمريكيين هي أن إستقرار دول الخليج مهدد أما بسبب الصراعات بين الدول الرئيسية في المنطقة (إيران والسعودية) أو بسبب الثورة الداخلية..

بالنسبة للسبب الأول فقد أستبعد بعد الإنفراج الكامل في العلاقات بين إيران والسعودية.. أما بالنسبة للسبب الثاني فقد كان واضحاً عزم الملك فيصل وشاه إيران على التدخل عندما تقتضي الحاجة.. على كل حال فإن قلقهما من إحتمال الثورة كان يشاركهم فيه بقية حكام الخليج الذين كانوا ماضين في بناء قواتهم المسلحة.

أظهرت السنوات الأولى للإستقلال الرسمي طبيعة الإنسحاب البريطاني والدول الجديدة.. فقد أستمر إلحاق الضباط البريطانيين في قوات دفاع الإتحاد. وقام الجنود والسفن البريطانية بزيارات لمراكزهم السابقة كما عززت أيضاً التسهيلات الأمريكية في البحرين[1]، وتتابعت غزوات الرأسمال الأجنبي للدول التسع بسرعة.. في تلك الأثناء كان هناك إنبعاث جديد للحركة العالمية في البحرين، وفي آذار/ مارس وأيلول/ سبتمبر ١٩٧٢ حدث إضراب عام عندما توقف العمال عن العمل في مواقع إنشاءات شركة طيران الخليج، وأيدهم العمال في المحرق والمنامة[2].

وكنتيجة لإحتجاجات الطبقة العاملة، وللنشاط السري لكادرات الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي إعتقل عدة مئات من المواطنين في أواخر عام ١٩٧٢ وأوائل ١٩٧٣ بعضهم أفرج عنه بسرعة، وآخرون بقوا رهن الإعتقال عدة شهور، خضعوا أثناءها لفنون من التعذيب النفسي بواسطة قوات البوليس في أرجاء الجزيرة العربية الواقعة تحت السيطرة الإمبريالية.. وقد دعا آل خليفة إلى إجراء إنتخابات لمجلس الأمة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ ولوضع مسودة للدستور كجزء من محاولتهم تطويق المعارضة والإنحراف بها عن أهدافها.

---

(١) إستمرار إستخدام الولايات المتحدة لقاعدة البحرين تم الإتفاق عليه بناء على صفقة تمت في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، فيما بعد حاول مجلس الشيوخ إلغاء الصفقة ولم تكن الدوافع بالطبع ميولاً مناوئة للإمبريالية، وإنما كانت مجرد محاولة للإحتفاظ بشرف المؤسسات الديمقراطية البرجوازية تظاهرت حكومة البحرين بإلغاء الإتفاقية مع الولايات المتحدة وذلك خلال حرب أكتوبر عام ٧٣ ولكنه أصبح مكشوفاً إنها ألغيت فقط مع البحرية الأمريكية لتزويدها بالوقود، ولم تلغ الإستخدام الفعلي لتسهيلات قاعدة الجفير.

(٢) يمكن إيجاد (تقرير) عن حركة ١٩٧٢ الشعبية في مجلة دراسات عربية: بيروت، أيلول ١٩٧٢.

بعد الإعلان على الدستور في حزيران/ يونيو ١٩٧٣ جرت إنتخابات عامة في كانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام لمجلس تأسيسي من ثلاثين عضواً..

على كل حال فقد بقي الخط التنفيذي للدولة خارج سلطة المجلس وتوجيهه وقد أثبت المجلس أيضاً عجزه عن كبح سلطة البوليس التي أستمرت بقيادة الضباط البريطانيين.

مثّل قيام المجلس تغييراً في الحياة السياسية في البحرين، إلا أن السلطة بقيت حيث كانت سابقاً.

أستمر القمع في المناطق الأخرى.. **وفي شباط/ فبراير ١٩٧٢ وقع إنقلاب (من داخل القصر) في قطر.عندما عزل الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني إبن عمه** وأعلن أن نسبة أقل من مداخيل الدولة ستنفق على العائلة الحاكمة.. وفي «دولة الإمارات العربية المتحدة» حدثت عدة موجات من الإعتقالات العمالية والطلابية.. وأظهر الضباط معارضة لسياسات الحكومة الموالية للإمبريالية..

في الشارقة وقعت محاولة إنقلاب بقيادة الحاكم السابق.. الشيخ صقر الذي عزله البريطانيون عام ١٩٦٥ بسبب مواقفه المؤيدة للناصرية.

ومع أن حاكم الشارقة قتل في الإنقلاب، إلا أن **الشيخ صقر** فشل مع ذلك في العودة إلى الحكم..إدّعى البريطانيون أن تلك الدول أعطيت إستقلالها، وأصروا على القول أنهم لو يوقعوا أية معاهدة دفاع مع تلك الدول.. لكن الواقع أن الصلات العسكرية الوثيقة بقيت مهما كانت التبريرات الرسمية.. واحتفظ البريطانيون بمواقع تجمع قواتهم في جزيرة **«مصيرة»** وقد دافع الرسميون الأمريكيون عن أنفسهم عندما هوجموا في الكونغرس بسبب الإرتباطات الأمريكية في البحرين بقولهم أن البريطانيين لم يرحلوا حقًّا، وبناء على ذلك فإن الولايات المتحدة لم تحل محلهم بعد.



الشيخ خالد القاسمي حاكم الشارقة
يتسلم من البريطانيين القاعدة الجوية بالشارقة.

لقد كان هناك بالتأكيد تحول في الإتجاه.. لكن الإعلان عن الإنسحاب البريطاني بتلك البساطة التي بدأ فيها يحتاج لبعض التحليل.. **فالبريطانيون لم يتغيروا فجأة لقد أوكلوا إلى شاه إيران أمر المنطقة لتطبيق سياسة المدى البعيد الناجحة التي باركوها..**

على أي حال فإن الأسباب الحقيقية للتغيير مختلفة.. لقد كان التوافق داخل دول الخليج ما بين برامج الرفاهية من جهة وأسلوب القمع من جهة أخرى عاملاً ساعد دول الخليج على هذا التحول الهادئ.

وكان هناك سبب آخر، وهو إدراك السعودية وإيران أن مصالحهما البعيدة المدى يجب وضعها في إطار التعاون لإقتسام المنطقة فيما بينهما..

من أهم أسباب نجاح التحول هو حقيقة كون المعارضة المحلية على درجة من الضعف لم تستطع معها منع ما كان يجري على مسرح الأحداث..

بإستثناء البحرين كانت الطبقة العاملة صغيرة مهاجرة، ومن أصل حديث، **وكان أكثر ما يقلق بريطانيا وحكام الخليج هو وجود عدن كنموذج ثوري يحتذى في المنطقة**.. وبحلول عام ١٩٦٩ أدرك البريطانيون إن التهديد التالي سيكون من ظفار..

كان خلع **السلطان سعيد بن تيمور في** عُمان عام ١٩٧٠ نتيجة مباشرة لإدراك بريطانيا خطورة ما قد يحدث إذا لم يغير الإتجاه القائم في سلطنة عُمان..

إن قرار الإنسحاب البريطاني من الخليج يعود إلى ١٦ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٨ عندما أعلن **هارولد ولسن رئيس حزب العمال ورئيس الحكومة البريطانية في مجلس العموم البريطاني** قوله: «لقد عزمت على سرعة سحب قواتنا من قواعدها في الشرق الأقصى على أن يتم هذا في نهاية عام ١٩٧١ كما عزمنا على سحب قواتنا من الخليج في هذا التاريخ نفسه، ولقد بيّنا لحكام الخليج إن إهتماماتنا الأساسية برخاء الخليج ما زالت كما هي»[١].

وقد كان هذا القرار بمثابة نهاية حقبة تاريخية للسيطرة البريطانية على المنطقة وبداية فترة بدأت فيها تستحوذ المنطقة على الإهتمام الخارجي نظراً لوضعها الإستراتيجي ووجود طرق التجارة بين أجزائها.

لقد أعلن هارولد ولسن عام ١٩٦٤ إن تكاليف الجندي البريطاني في منطقة شرق قناة السويس تفوق تكلفة ٣٠٠ جندي في منطقة

---

(١) نشرة رصد بإنشاء محطة الإذاعة لأبو ظبي، ١/ ٧/ ١٩٧٢، ولمزيد من التفاصيل في قرار الإنسحاب البريطاني:

Fred Halliday, op. cit. p. 427.
Phillip Darby, British Defence Policy of Suez (London; Oxford University Press, 1973), pp. 304-326.

الراين[1]، وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ قررت حكومة حزب العمال تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني، ولذلك يمكن القول أنه منذ البداية فإن العامل الإقتصادي قام بدور هام في قرار الإنسحاب ويرى أحد الكتاب أن وجود قوة مكونة من ٨٤٠٠ رجل في الخليج يكلف حوالي ٣٦ مليون دولار و٢٢٥ مليون دولار لحفظ قوة مكونة من ٤٨ ألف رجل لذلك إنخفض عدد القوات البريطانية في الشرق الأقصى دون ٣٠ ألف وفي منطقة الخليج إلى ٧٥٠٠ ولكن هناك شكًا في عدم قدرة بريطانيا على مواجهة تلك التكاليف.

وأيّد بعض أعضاء حزب العمال إستمرار الوجود العسكري في المنطقة إلا أن اليساريين من أعضاء الحزب عارضوا بشدة إستمرار هذا الوجود، ليس فقط في منطقة الخليج بل في أي مكان آخر في العالم، وأنه إذا أستمرت بريطانيا وقتاً أطول فإنها لن تخرج سالمة محفوظة الكرامة، وبدأ أن الولايات المتحدة كانت راغبة في القيام بدور أكثر فعالية في منطقة المحيط الهندي.

هذا وقد برر وزير الدفاع البريطاني دينيس هيلي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١ إنسحاب بريطانيا بقوله: «أنّا كنا قد تأكدنا من إستقرار الحكومة بما فعلناه من إتفاق تجاري على أساس المصلحة المشتركة، فإن المخاطرة في تلك اللحظة هي إن الإنسحاب البريطاني غير المنتظم، قبل أن توجد أسس أصيلة للإستقرار في المنطقة، قد يؤدي إلى صراع طويل».

ورغم أن قرار الإنسحاب لا يبدأ إلا في نهاية عام ١٩٧١، إلا أنه أحدث تغييرات كبيرة في منطقة الخليج، وبدأت كثير من دول المنطقة تتصرف وكأن الإنسحاب قد تم فعلاً.

---

(١) لا أحد يستطيع أن ينكر أثر العوامل الإقتصادية، في هذا المجال، إلا أنه ينبغي في الوقت ذاته عدم تجاهل الأرباح الكبيرة التي جنتها الحكومة البريطانية وشركاتها من إستثماراتها النفطية في المنطقة كما أوضحنا ذلك سابقاً.

ومن أهم النتائج التي كانت تتوقعها الدوائر البريطانية والأمريكية التي تترتب على سياسة الإنسحاب هي:[1].

١- زيادة حدة الإضطرابات وعدم الإستقرار داخل إمارات الخليج العربي ذاتها.

٢- تجدد الصراعات والإدعاءات الإقليمية والمنافسات التقليدية.

٣- نمو نفوذ قوة غير مرغوب فيها يفترض أنها الإتحاد السوفيتي، ونظراً لأن بريطانيا كانت تفرض المظلة الحامية على مشيخات الساحل، فلم تكن هناك مؤسسات سياسية، ولم تكن مجتمعة في كيان أو وحدات كبيرة، ومن هنا بدأت هذه المشيخات التفكير في الإنضمام لإتحاد يجمع فيما بينها.

ولقد وصف فريق من المتخصصين في الدراسات الإستراتيجية والدولية الموقف أثناء الوجود البريطاني: «إن بعض دول الخليج قد شهدت أعداداً متزايدة من العناصر المثقفة وشبه المثقفة، ومن الفنيين والصناع، وكان ذلك نتيجة التوسع في فرص التعليم المتاحة لمواطني الخليج من ناحية، وتدفق المثقفين من البلاد العربية من ناحية أخرى، وهكذا فإن حجم الجماعات السياسية الواعية التي أستطاعت أن تساعد على التوغل في باقي المنطقة، تهدد الوجود المتستر لبعض دول المنطقة، وذلك لوجودهم الإقليمي والسياسي الذي يشكل أمام الصراعات والإدعاءات الإقليمية والمنافسات التقليدية والتي تعوق المحاولة الجارفة لإقامة إتحاد فيدرالي لمشيخات الخليج[2].

إستناداً على ما سبق نلاحظ أن قرار الإنسحاب له جانبان، جانب

---

(١) د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخ الإمارات العربية: ١٩٤٥-٧١، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٩٧٨، ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٢) Implication of British withdrawal, special (1) report series No.8, George Town University, Centre for Strategic and International Studies, Washington D.C.



إحدى لقاءات المجلس الأعلى للاتحاد في قطر وفي الصورة الشيخ زايد حاكم أبو ظبي والشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر سابقاً.

عسكري يتمثل في عودة ٦٠٠٠ جندي بريطاني، وجانب سياسي يتمثل في إنهاء المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع شيوخ المنطقة وإحلال معاهدة صداقة محلها، وكان واضحاً أن هدف إنسحاب بريطانيا هو عدم الرغبة في الإرتباط بالإلتزامات العسكرية والسياسية المتزايدة.

وعلى الرغم من إقتراب موعد الإنسحاب، فإن كثيراً من مشاكل المنطقة بقيت دون حل، فلم يتم الإتفاق على شكل الإتحاد وطبيعته، ولم تتخذ أية إجراءات بشأن الدفاع الجماعي، وكل هذا فرض الإسراع في خطوات حاسمة دفعت المنطقة نحو الإتحاد وعجل في تنمية وتطوير العلاقة بين الإمارات والتشاور في إقامة إتحاد محلي فسويت الكثير من المشاكل وخاصة مشاكل الحدود بين دول المنطقة[١].

---

(١) ر.م. مورئبيل: الخليج العربي- ترجمة مكي المؤمن (بغداد: مركز دراسات الخليج العربي ١٩٧٧) ص ٥٢-٥٤.



الشيخ راشد حاكم دبي مع السيد جوليان بولارد الممثل السياسي في دبي.

مما تقدم يمكن القول أنه نظراً للأهمية الإستراتيجية والإقتصادية للمنطقة **فإن قرار الإنسحاب البريطاني أتاح الفرصة للقوى الأجنبية أن تعد العدة لأن تحل مكان بريطانيا**، لا سيما أن هذه الأخيرة قد عملت طيلة فترة سيطرتها على اضعاف المنطقة وتقسيمها إلى كيانات صغيرة، ولذلك طرح ما سمي بفراغ القوة الذي لا بد من ملئه بقوة أخرى ولذلك فرض الإنسحاب البريطاني على المنطقة أن تنسق جهودها وتحول دون سيطرة قوة جديدة.

وأخيراً يمكن إستخلاص الحقائق التاريخية التالية:

أولاً: إن قيام إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة حتمية تاريخية، وإن تاريخ المنطقة عبر مراحله المختلفة ليس إلا وحدة واحدة.

ثانياً: إن المشاكل التي تعاني منها المنطقة، وبالذات مشاكل الحدود ليست إلا مشاكل مصطنعة، أوجدتها السيطرة الإستعمارية، وإن

تاريخ المنطقة لم يعرف مشاكل الحدود بمعناها الإقليمي إلا في ظل الإحتلال الأجنبي.

ثالثاً: إن قيام الإتحاد ضرورة ملحة إنطلاقاً من وضع المنطقة الإستراتيجي الذي شجّع الدول الكبرى للسيطرة عليه وجره للأحلاف الموالية له.

رابعاً: إن قيام الإتحاد هو السبيل الوحيد للسير فوق مخلفات التفرقة والتجزئة حيث لم تكن خريطة المنطقة، قبل الغزو الأوروبي، كما نجدها اليوم وحدات وإمارات مجزأة، وإنما عاشت وحدة تاريخية وحضارية وسياسية متشابكة[١].

---

(١) د. مصطفى عبد القادر النجار، «المحاولات الوحدوية السياسية المعاصرة في الخليج العربي»، مجلة الخليج العربي، العدد الخامس، ١٩٧٦، ص ٦١.

الفصل الثاني

المحاولات الوحدوية الأولى
في الخليج العربي وإمارات الساحل المتصالح
١٩٠٩-١٩٧١



المحاولات الوحدوية
في منطقة الخليج العربي

المحاولة الوحدوية الأولى:

على الرغم من أن الغزو الأجنبي شجع التيارات الإنفصالية وأسندها إلا أنه جرت محاولات وحدوية عديدة تستحق الدرس.

وأول تلك المحاولات تلك التي شهدتها كل من عربستان والبصرة والكويت في العهد العثماني في مفتتح القرن العشرين بعد خلع السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩، حيث أسهمت سياسة التتريك التي أنتهجها رجال الإتحاد والترقي الذين قبضوا على زمام الحكم بصورة مطلقة في دفع الأقاليم الثلاثة للإبتعاد عن السلطة العثمانية[١].

فأندفعت الإضطرابات في منطقة شط العرب وبدأ الهياج العام وهاجمت القبائل السفن الأجنبية[٢].

ومن الثابت أن منطقة رأس الخليج العربي كانت واحدة من

---

(١) نجاة عبد القادر الجاسم: التطور السياسي والإقتصادي للكويت، ص ٥٥ (القاهرة ١٩٧٣م).

(٢) د. مصطفى النجار: التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، ص ص١٠٥-١٠٩ (المقاومة العربية للنفوذ البريطاني في شط العرب)، البصرة ١٩٧٤م.

المناطق التي تتمتع بوعي نسبي أكثر من غيرها من الولايات العربية الأخرى، وهذا الذي يفسر لنا قيام تلك المحاولة الوحدوية في هذه البقعة من الوطن العربي.



الشيخ مبارك الصباح مؤسس الكويت
١٨٩٦-١٩١٦

وقد أسهم الزعماء العرب في عربستان والبصرة والكويت وهم الشيخ خزعل بن جابر[١] والسيد طالب النقيب[٢] والشيخ مبارك الصباح[٣] في دفع المحاولة إلى الأمام وهي مما لا ريب فيه إحدى الوسائل الرئيسية التي توصلوا إليها لإنقاذ منطقتهم من السياسة الجديدة المعادية لهم التي إنتهجتها الدولة العثمانية في ذلك الوقت.

وعليه فقد شهدت كل من المحمرة والبصرة والكويت إجتماعات متوالية في الفترة من آذار/ مارس ١٩٠٩ إلى آذار/ مارس ١٩١٣ حضرها عدد من زعماء ومشايخ منطقة رأس الخليج العربي حيث تدارسوا وجوب تنسيق سياستهم من أجل نيل حقوقهم القومية وإقامة كيان سياسي موحد لهم[٤].

---

(١) د. مصطفى النجار: التاريخ السياسي لإمارة عربستان العربية، القاهرة -١٩٧٠م.

(٢) راجع عنه رسالة للماجستير غير منشورة بعنوان: طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث أعدها: حسين هادي الشلاه، القاهرة- ١٩٧٠م.

(٣) راجع عنه:
Zahra Trerth and Victor Winstone.
Kuwait- prospect and reality pp. 68-79 (London- 1972).

(٤) راجع تقديم محمد رضا الشبيبي لكتاب بدوي طبانة بعنوان: معروف الرصافي - دراسة أدبية لشاعر العراق وبيئته السياسية والإجتماعية، ص ص ٩١-٩٢ مصر، ١٩٤٧م.

ولم تظهر في بداية تلك الإجتماعات الأطماع الذاتية والمصالح الشخصية بشكل واضح بحيث تعرقل المسيرة الوحدوية، وإنما كانت الحماسة تغطي تلك النزاعات مضافاً إلى ذلك التشابه المصيري ومحاولة التخلص من كابوس الإتحاديين.

ويمكننا أن نذكر أن تلك الإجتماعات تمثل أول مباحثات وحدوية في تاريخ العرب الحديث تم التداول فيها لإقامة كيان وحدوي على أساس فيدرالي(١).

ولا شك أن الدولة العربية الجديدة المقترحة تتمتع بموقع إستراتيجي خطير، فضلاً عن أهميتها الإقتصادية من حيث وجود النفط وقيمتها الزراعية العالية، هذا إلى جانب كثافتها السكانية، وتقدمها الحضاري النسبي بالقياس إلى مناطق الخليج العربي الأخرى، وعليه فقد كان مقرراً لها أن تلعب دوراً أساسيًّا في هذا الجزء من الوطن العربي.

مواقف القوى الكبرى:

إذا أستعرضنا موقف القوى الكبرى ذات المصالح المباشرة من تلك المحاولة يمكننا تصنيفها إلى مواقف ثلاثة: موقف معارض يتمثل في الدولة العثمانية وفارس، وموقف مؤيد ويتمثل في بريطانيا، وموقف بعيد عن هذا وذاك ممثل في روسيا القيصرية، أما موقف الدولة العثمانية فكان معادياً ولا سيما أن جماعة الإتحاد والترقي كانت تتبع سياسة التريك المعادية للعرب بوجه عام، وعليه فإن الإتحاديين بذلوا مساعي كبيرة من أجل إجهاض تلك المحاولة في مهدها(٢)، إلا أن مساعيهم

---

(١) Hans Kohn. A History of Nationalism in the East p.267 (London-1929).

(٢) توفيق علي برو: العرب والترك في العهد الدستوري العثماني: ص٢٠٣، القاهرة ١٩٦٠م.

دفعت المحاولة الوحدوية إلى الأمام وقد وقف زعماء المنطقة بحزم للدفاع عن فكرتهم، أما فارس فقد فقدت معارضتها كون المحاولة ستقتطع عربستان من تبعيتها الإسمية التي قررتها لها معاهدة أرضروم الثانية سنة ١٨٤٧ وتضمها للدولة الجديدة[١]، وهي التي خاضت من أجلها حروباً طويلة ودخلت في مفاوضات عديدة[٢]، فليس من السهل عليها التسليم بالخطة العربية المقترحة.

وإذا التفتنا من جهة أخرى إلى موقف بريطانيا نجده مغايراً إلى موقف كل من الدولة العثمانية وفارس لذلك حاولت بريطانيا أن تستغل الموقف لتعمل على تأكيد سيطرتها على كل من عربستان والبصرة والكويت، فأدخلت تلك المناطق في دائرة نفوذها.

وعليه فإنها إحتضنت رد الفعل العربي لسياسة التريك في تلك المناطق الثلاث لتحوله لمصلحتها الخاصة[٣]، فأسندت تلك المحاولة وغذتها وشجعت القائمين بها للإندفاع أكثر في سبيل تحقيق أهدافهم إعتقاداً منها في نمو الحركة العربية إضعافاً مباشراً للترك وبالتالي أضعافاً لخصومهم ومنافسيهم الألمان في رأس الخليج العربي[٤].

ولكن الذي يجب أن نؤكد عليه أن تلك المحاولة الوحدوية في

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار: العلاقات العراقية الإيرانية - دراسة في دبلوماسية المؤتمرات، مؤتمر أرضروم ١٨٤٣-١٨٤٤، القاهرة ١٩٧٤م.

(٢) راجع حول تفاصيل ذلك دراسة عبد المجيد إسماعيل حقي: الوضع القانوني لإقليم عربستان في ظل القواعد الدولية، القاهرة- ١٩٧٤م.

(٣) حميد أحمد حمدان التميمي: البصرة في ظل الإحتلال- موضوع السياسة البريطانية في البصرة ص ص ٨٦-٩٦ رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد ١٩٧٥م.

(٤) مصطفى النجار: الحركة العربية السياسية في إمارات رأس الخليج الشمالية قبيل الحرب العالمية الأولى ص ١٢٧، مجلة كلية الآداب- العدد الخامس ١٩٧١م، جامعة البصرة.

رأس الخليج العربي لا تمت في كل منطلقاتها بصلة إلى بريطانيا، وإنما وجدت بريطانيا في تلك الحركة وسيلة لإستغلالها.

أما موقف روسيا القيصرية التي طالما شهدت منطقة رأس الخليج العربي تدخلاتها ووساطتها في قضايا الحدود العثمانية- الفارسية فإنها كانت بعيدة عن إتخاذ موقف تجاه تلك المحاولات الوحدوية، بعد أن عقدت إتفاقية سنة ١٩٠٧ مع بريطانيا حيث تقرر ترك شؤون جنوب فارس والخليج العربي لبريطانيا وحدها وإذا ما أستعرضنا إجتماعات قادة منطقة رأس الخليج العربي سواء تلك التي عقدت في (الفيلية) بعربستان[١] أو تلك التي عقدت في (السراجي) بالبصرة[٢] أو تلك التي عقدت في الكويت نجد أن مجمل مباحثاتها تؤكد على الإتجاه الوحدوي.

إلا أنه لم تتخذ أية خطوة عملية في سبيل تحقيق تلك الأماني القومية كما أنه لم يلزم أي طرف إشترك في المباحثات بتعهد محدد سوى إجتماع الكلمة على ضرورة إقامة دولة عربية، وعندما توفر لنا دراسة ملف المحادثات التي إستمرت قرابة الأربع سنوات[٣] لم نجد هناك أي تنازل من أي طرف في سبيل تحقيق فكرة الوحدة.

هذا إضافة إلى أن الإجتماعات لم تتمخض عن بيان ختامي، وإنما أقتصرت المباحثات على الخطب والمناقشات وإستطلاع الآراء[٤].

وقد أستمرت تلك المباحثات حتى قبيل الحرب العالمية الأولى،

---

(١) في قصر الشيخ خزعل.

(٢) في قصر آغا جعفر- أحد شخصيات البصرة المعروفة- والقصر لا يزال قائماً حتى الآن وهو يطل على شط العرب.

(٣) وهو تحت عنوان: نظرات في تاريخ البصرة السياسي.

(٤) إن نصوص تلك المباحثات المحلية مكتوبة على ورق أصفر ممزق وبأسلوب مطول وممل أحياناً، وبعضها كاد البحر أن يتلاشى منه.

فوجدت بريطانيا نفسها ملزمة لأن تتخذ قراراً بشأنها، والواقع أن بريطانيا قامت منذ بدء المباحثات بدراسة تلك المحاولة، وقد وضعت جميع الإحتمالات تحت المناقشة، وفضلت في ذلك الوقت المبكر عدم إتخاذ أي خطوة تلزمها بتعهد محدد في ظرف معقد لا يمكن ضبط نتائجه.



الشيخ مبارك الصباح
مع الشيخ خزعل خان شيخ المحمرة.

ولكن لما بدأت علامات حرب كونيه تلوح في الأفق، صارت بريطانيا تهيء نفسها للتعقيدات الدولية الجديدة.

فأرتأت أن تدفع أقطاب المباحثات إلى الخروج من دائرتهم المحلية الأولى ليوسعوها إلى دائرة تضم الحكام العرب في الأقاليم المجاورة وأن يتحول الإتجاه من محاولة وحدوية إلى تحالف عربي.

وفي سبيل فكرة التحالف دعت إلى عقد مؤتمر يضم جميع هؤلاء الحكام في الكويت وذلك في أوائل عام ١٩١٤، وقد برز السيد طالب النقيب داعياً لنجاح ذلك المؤتمر(١)، آخذاً على عاتقه مهمة الإتصال بالحكام العرب، شارحاً لهم أهداف المؤتمر ومبررات إنعقاده ولكن لم ير ذلك المؤتمر النور، وعارضته أطرافه المدعوة له(٢).

وهكذا نجد أن المحاولة الوحدوية الأولى في الخليج العربي قد أجهضت وتبددت أحلامها وتحولت بعيداً عن مسارها الذي أرادته لنفسها.

---

(١) سليمان فيضي: في غمرة النضال، ص ص ٨٧-٨٨، بغداد ١٩٥٢.

(٢) أنيس صايغ: الهاشمون والثورة العربية، ص ٣١، بيروت ١٩٦٦.

وإذا ما أردنا تقييم تلك المحاولة نجد أن مجرد التفكير بها يبرهن على وجود إتجاه قومي عربي يهدف إلى الإستقلال السياسي.

وعلى الرغم من القائمين على تبني تلك المحاولة هم طبقة الحكام الأوتوقراطيين في رأس الخليج العربي، إلا أن ذلك لا يتعارض مع إيمان الجماهير بتلك المحاولة، لكن لا يعني هذا أن تلك المحاولة أعتمدت الجماهير العربية في مباحثاتها.

والثابت أن تلك المباحثات جرت بمعزل عن الجماهير، ولم تكن تعلم بها من قريب أو بعيد وبهذا لا يمكن إعطاء المحاولة أبعاداً غير محدودة.

والواقع إن تفكير قادة المنطقة الثلاث كان مشدوداً إلى مصالحهم الفردية ونزعاتهم الذاتية، فضلاً عن أن الفكرة القومية لم تتبلور في أذهانهم على الوجه الأكمل، من هنا نجد أن تلك المحاولة على الرغم من إعتبارها نجاحاً على الطريق الوحدوي الطويل الذي تنشده الجماهير العربية، فإنه من ناحية أخرى نراها بعيدة عن تحقيق الهدف المنشود في إقامة دولة العرب الكبرى، ولكن على الرغم من ذلك فمن الإجحاف أن يتجاهل مؤرخونا هذه المحاولة بحجة أو أخرى فهي محاولة تستحق الدرس والبحث بسلبياتها وإيجابياتها بوصفها جزءاً من المحاولة الوحدوية الثانية من تاريخ العرب الحديث.

وإذا مضينا في تتبع دراسة المحاولات الوحدوية الأخرى في الخليج العربي فلا نجد أهم من تلك المحاولات التي جرت بين العراق والكويت بعد الحرب العالمية الأولى فالمعروف أن المشرق العربي خضع للسيطرة البريطانية-الفرنسية، وقسّم إلى أجزاء متناثرة تحت حماية الدولتين الحليفتين.

وعليه وجدت بعد الحرب العالمية الأولى خارطة للتقسيمات السياسية لم تكن في معظمها معروفة قبل الحرب، ومن هذه التقسيمات الجديدة كانت إمارة الكويت، والمملكة العراقية اللتان كانتا قبل الحرب جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وفي ظل إدارة واحدة، حيث عملت بريطانيا جهدها ضد فكرة الوحدة القطرية داخل الكيان الواحد[١].

إلا أن الشعب العربي في كل من العراق والكويت ظل شعباً واحداً لم تؤثر عليه الحدود التي أصطنعت له، ولم تستطع تلك الحدود أن تنال من الصلات والروابط التي تشده إلى بعضه، وعليه فقد ظهرت ردود فعل شديدة في الجزئين لفترات متعددة تدعو إلى إعادة الوحدة وخلق كيان سياسي موحد.

وأولى بوادر ذلك الإتجاه ظهرت في العشرينات، من قبل بعض السياسيين العراقيين إلا أنه بعيد عن الصيغة الرسمية، ولم يعش سوى فترة قصيرة[٢].

ولكن في فترة حكم الملك غازي (١٩٣٣-١٩٣٩) تبلور ذلك الإتجاه الوحدوي، حيث حمل حزب الإخاء الوطني منذ تأسيسه في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٠[٣]، دعوة الوحدة بين العراق والكويت[٤]،

(١) راجع عن تلك الخلافات والمشاكل: د. مصطفى النجار: التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، الفصل الثالث ص ص١٦٣-٢٣١، البصرة ١٩٧٥م.

(٢) B.S. Longrigg, "Iraqs claim to Kuwait in the Journal of the Royal Central Asian Society, no XIV III (1961) p. 309.

(٣) وهو برئاسة ياسين الهاشمي، راجع: ملف الجمعيات المرقم ١٦/ ١/ ١٩٦٦م وثيقة رقم (٣) وثائق وزارة الداخلية العراقية.

(٤) وأول مقال دعا فيه الحزب للوحدة كان بعنوان (إقتراح لتوحيد العراق والكويت) انظر جريدة الحزب الصادرة في بغداد، ١٥ أيار/ مايو ١٩٣٣م (٢٠ محرم ١٣٥٢).

كما صارت الصحف العراقية تؤيد ذلك الإتجاه الوحدوي، وقد تضمنت معظم أعداد الصحف الصادرة في الفترة التالية العديد من الإفتتاحيات والمقالات والمناقشات التي ينوه محرروها إلى ضرورة وحدة الكويت مع العراق[1]، وقد إستطاعت تلك الحملات الصحفية إثارة الشعور الوحدوي لدى الشباب الكويتي، ولا سيما أنه كان مهيئاً لها.

فالتف حول الدعوة العراقية، وصار يدعو حاكم الكويت إلى وجوب الإستجابة لنداء الوحدة، وفي عام ١٩٣٧ حاول العراق أن يستطلع رأي بريطانيا في هذا الشأن ففاتح وزير الخارجية العراقية حكومة لندن في مسألة ضم الكويت إلى العراق إلا أنه وجدها تعارض الفكرة جملة وتفصيلاً[2].

ولكن من جهة أخرى نجد أن الدكتور غروبا الوزير الألماني في بغداد إهتم حول ذلك الوقت بقيام «إتحاد مشيخات الخليج في ظل تاج هاشمي»[3].

وكتب إلى حكومته في برلين بضرورة إسناد الفكرة، وتحدثنا الوثائق البريطانية إن الملك غازي وقف منذ عام ١٩٣٨ بجانب الدعوة وتبناها رسميًا[4]، وصار يبث من إذاعته الخاصة في قصر الزهور برنامجه

---

(١) أنظر على سبيل المثال صحيفة الكرخ الأسبوعية: العدد ٣١٨ في ١٢/٨/١٩٣٥م مقال بعنوان: (وجوب إتحاد الكويت مع العراق) وجريدة الزمان في ٣/٤/١٩٣٨، وجريدة الإستقلال في ٢٦/٤/١٩٣٨، وأعداد متفرقة من جريدتي البلاد والدفاع القومي وغيرهما.

(٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي- دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، ص ١٨٢، القاهرة-١٩٧٣.

(٣) Middle East Journal (spring-1958) p.166. for Grobbas dispath, see p.p. 196-203.

(٤) F.O.371/21858, Notel "O" International States of Kowelt. Also Sec. Elizabeth Manroe, Britains. Moment in the Middle East 1914-1956 (Baltimore) Maryland (1963), p.122.

اليومي[1]، حيث يتضمن جانباً كبيراً منه دعوة الكويتين إلى وجوب إقامة الوحدة، وقد أستطاعت تلك الحملات الإذاعية مع الحملات الصحفية إضافة إلى ما كانت تعانيه الكويت من ضعف في مواردها الإقتصادية وما يسببه هذا من حرمان وتخلف قبل تدفق النفط، إضافة إلى ما خلفته الحماية البريطانية من عبء ثقيل صار يحسه الوطنيون الكويتيون إلى جانب تأثر الشعب الكويتي بتخلص الشعب العراقي من الإنتداب وحصوله على الإستقلال، وتقدم العراق النسبي حضاريًّا وإجتماعيًّا من بلورة الوعي نحو الوحدة مع العراق.



قصر الزهور في بغداد الذي يبث منه الملك غازي إذاعته الخاصة.

وعليه فقد هب الكويتيون لتلبية نداء الوحدة حيث وجدوا فيه السبيل الأمثل لإصلاح قطرهم وإنقاذه من التخلف، وشهدت مدينة الكويت مظاهرات جابت شوارعها لتأييد الدعوة في الوحدة، وقد سمعت أصوات

(١) جعل لها مجلة شهرية بإسم مجلة (راديو قصر الزهور)، صدر العدد الأول منها في ٢١ آذار/ مارس ١٩٣٨م.

في الكويت تهتف بحياة الملك غازي ملكاً للوحدة، ورفعت لافتات تحيي وحدة الجزئين المنفصلين، وقد وزعت بعض المنشورات تتضمن مقومات الوحدة بين القطرين، كما قامت في بغداد مظاهرات مماثلة، قادها طلبة كلية الحقوق في بغداد.

وهذا يدعونا إلى القول أن دعوة الوحدة هذه تختلف عن تلك التي شهدتها كل من عربستان والبصرة والكويت قبل الحرب العالمية الأولى، ذلك أن هذه الدعوة حظيت بتأييد الجماهير لها وإسنادها سواء كانوا عراقيين أم كويتيين.

وقد بلغت إنتفاضة الشباب القومي الكويتي أوجها قبل الحرب العالمية الثانية.

وكان لدور الكويتيين الذين يدرسون في بغداد والبصرة نصيب كبير في تبني الحركة الوحدوية مع العراق ومتابعة تنفيذها.

ففي آذار/ مارس ١٩٣٨ قدّم نخبة منهم مذكرة إلى الحكومة العراقية يدعون فيها إلى وجوب إلحاق إمارة الكويت بالمملكة العراقية[١]، وقد ساهمت (جمعية إتحاد عرب الخليج) التي أنشئت في البصرة من الكويتيين وغيرهم في تعميق هذا الإتجاه الوحدوي[٢]، كما قامت (الكتلة الوطنية) في الكويت بإصدار ميثاق تنص مادته الأولى على (أن الكويت جزء من الوحدة العربية لا يتجزأ)[٣].

وزارت بغداد في شباط/ فبراير ١٩٣٩ مجموعة من الشباب

(١) جريدة الإستقلال، بغداد، العدد ٣١٩٤، ١١ أيار/ مايو ١٩٣٨، مقال بعنوان: مساعي أحرار الكويت لضم إمارتهم إلى العراق.

(٢) جان جاك بيريبي: جريدة العرب، ص ٢٦٧، بيروت ١٩٦٠م.

(٣) جريدة الأخبار، العدد ١٤٧، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨م.

الكويتي برئاسة عبدالله الصقر وقابلت كبار المسؤولين فيها لتقنعهم بوجوب إعلان الوحدة الفورية[١].

وقد بلغت دعوة الوحدة أوجها عندما تشكلت في الكويت (لجنة التحرير القومي) التي دعت الكويتيين إلى وجوب التجنس بالجنسية العراقية بغية ترجمة الدعوة الوحدوية إلى واقع عملي[٢].

وتشكلت في الكويت حركة بإسم (الحركة القومية في الكويت) أذاعت بياناً ليلة ٧ آذار/ مارس دعت فيه إلى: الوحدة تحت العلم الهاشمي، وأستصرخت الملك غازي لأن ينقذ إخوته في الكويت وطالبت الجيش العراقي ان يسجل له مفخرة قيام الوحدة[٣].

كما أعلنت إذاعة قصر الزهور بأن الشباب الكويتي يرفض الحماية البريطانية وأن الكويت عراقية لحماً ودماً، وهذا الذي يفسر لنا كيف أن ديكسون فسر أحداث ١٠ آذار/ مارس ١٩٣٩ في الكويت بأنها كانت محاولة للإطاحة بالشيخ أحمد وإنهاء الحماية البريطانية، وإستبدالها بالسيادة العراقية تحت التاج الهاشمي[٤].

وإذا تتبعنا موقف الكويت الرسمي من تلك الدعوى نجد أن شيخ الكويت وقف معارضاً لها وأستعمل وسائل عديدة لمجابهة الموقف.

وأول خطوة إتخذها هي إصداره أمر بمنع الصحف العراقية من الدخول إلى الكويت ومعاقبة المستمعين إلى الإذاعة العراقية في الأماكن العامة[٥].

---

(١) P.O. 371/23180 Tel. from Political Resident 26th Feb. 1939.

(٢) جريدة الإستقلال، العدد٢٢٩٣، ٧ آذار/ مارس ١٩٣٩م.

(٣) F.O. 371/23181, Report on Broadcast of news by the Qasr Azzuhoor Wireless station of Baghdad on the night of 7th March 1939.

(٤) ديكسون: الكويت وجاراتها، ج٢، ص١٣٣، الكويت ١٩٦٤.

(٥) د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي- دراسة لتاريخ الإمارات العربية ١٩١٤-١٩٤٥، ص١٧١.


الملك غازي

كما أنه حل المجلس التشريعي في الكويت الذي سبق أن وافق على قيامه بعد أن ظهر إتجاه عند أغلب أعضائه لتأييد فكرة الوحدة مع العراق[١].

وردًا على الإنتفاضة الشعبية التي عمت الكويت أوعز إلى سكرتيره لإستعمال الشدة ضد المتظاهرين فجرت إعتقالات واسعة النطاق وأستنجدت السلطة بالآباء لإعلان براءتهم من أبنائهم الذين يعملون على ضم الكويت إلى العراق.

لقد ساد التذمر الشعبي جميع الميادين في الكويت، وكانت ليلة ١٠ آذار/ مارس ١٩٤٩م حاسمة في تاريخ الكويت الحديث، حيث هاجم الشعب مستودع الأسلحة وأفلت زمام الأمور من يد الشيخ ولم يستطع إعادة النظام إلا بعد أن أستطاعت أن تعتقل أعداداً كبيرة من المشتركين بالحركة وإزهاق أرواح أعداد أخرى، وكان لوقوع هذه الأحداث في الكويت رد فعل شديد في العراق حيث قامت السلطات العراقية بإحتضان المعارضة الكويتية وإسنادها وأصبحت إذاعة قصر الزهور منبراً لإذاعة بيانات المعارضة الكويتية[٢].

كما أن الحكومة العراقية اصدرت في ٥ آذار/ مارس بياناً رسميًا

(١) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، ص ٢٥٢، القاهرة ١٩٦٥م، كذلك أنظر: محمد الرميحي: حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الرابع، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥، الكويت ص٣٩.

(٢) Majid Khadduri, Independent Iraq -A stay in Iraqi Politics since 1932-1958 p. 141 (London- 1961).

أذاعه فائق السامرائي مدير الإذاعة العراقية جاء فيه (أن عشرة أعضاء ضد أربعة أعضاء[1]، يخرجون على الحكم في الكويت، ويقررون الإلتحاق بالعراق والإنضمام إليه، أمر يستوجب النظر في هذا القطر الشقيق ولا أدل على تمسكهم بالإنضمام إلى العراق من إرسالهم وفداً ممثلاً لهم ليسمع العراق أصواتهم..)[2].

وأخذ الملك غازي يوجه تحذيراته إلى شيخ الكويت وأوعز إلى وزير خارجيته ناجي شوكت بتبليغ السفير البريطاني في بغداد أن العراق ذاهب إلى ضم الكويت إليه لا محالة[3]، ولم تكن تكشف لنا الوثائق ولا مذكرات السياسيين العراقيين أن الملك غازي وضع خطة إحتلال الكويت أو ناقش مثل تلك الخطة مع قادة الجيش العراقي، وإنما إقتصرت إجراءاته على إتصالات فردية مع كل من علي محمود الشيخ على متصرف البصرة، ومع رئيس أركان الجيش العراقي إذ طلب من الأول جمع قوات من الشرطة المحلية للهجوم على الكويت حالما يوعز له بذلك[4]، وأمر الثاني في إحدى الأمسيات بوجوب تحرك الجيش لإحتلال الكويت.

ويذكر ناجي شوكت في مذكراته، أنه حضر في اليوم التالي للبلاط لمقابلة الملك بوصفه وكيلاً لرئيس الوزراء وقد حذره من مغبة الأمر الذي ينوي تنفيذه، لا سيما وأن نوري السعيد رئيس الوزراء كان غائباً في لندن، وأن بريطانيا وإيران والسعودية لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي، وبهذا ألغي أوامره[5] هذا وإذا أتينا على دراسة موقف المملكة العربية

---

(١) يقصد أعضاء المجلس التشريعي في الكويت.

(٢) أنظر نص البيان في جريدة الإستقلال، العدد ٣٢٩٢، ٦ آذار/ مارس ١٩٣٩م.

(٣) F.O. 371/23180, no.31-Peterson to F.O. (21 Feb. 1939) Kuwait Iraqi Relations.

(٤) صلاح الصباغ: فرسان العروبة في العراق، ص ٨٠، بيروت ١٩٥٦م.

(٥) ناجي شوكت: سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤، ص ص٣٥٨- ٣٥٩، بغداد ١٩٧٤.

السعودية من دعوة الوحدة بين العراق والكويت نلاحظ أن مؤرخ الكويت عبد العزيز الرشيد يذكر أن الملك عبد العزيز بن سعود كان يعمل دوماً إلى ضمها إليه لإدعائه أنها إمتداد طبيعي لامارته[١].

كما أن سان جون فيلبي المبعوث البريطاني لدى سلطان نجد عرض على الأمير إبن سعود اثناء الحصار الإقتصادي البريطاني المضروب على الدولة العثمانية مسألة ضم الكويت إلى مملكته[٢]، كما قام الإخوان عام ١٩٢٠ بالزحف على الكويت وأوشكو على إحتلالها لولا إستنجاد الشيخ سالم الصباح حاكم الكويت بالقوات البريطانية التي إستطاعت صد الهجوم.

وفي أثناء إشتداد غارات الإخوان على الكويت أبدى الأمير إبن سعود في مقابلة تمت بينه وبين السير برسي كوكس المندوب السامي في العراق رغبته في أن تساعده الحكومة البريطانية في ضم الكويت إلى مقاطعته مشيراً إلى الإقتراح الذي سبق أن عرضه عليه فيلبي[٣]، ولكن الحكومة البريطانية رفضت هذا الإقتراح لأنه يتنافى مع المبدأ الذي وضعته أساساً لسياستها في الخليج العربي منذ زمن طويل وهو مبدأ المحافظة على الوضع الراهن.

وعليه فإن محاولة العراق الوحدوية أثارت قلق إبن سعود وصار يراقب الأحداث بإنتباه شديد لأن قيام الوحدة بين العراق والكويت معناه إرتفاع شأن الهاشميين الذين لا يحبذ أن يجدهم أقوياء، لذا فإنه حاول

---

(١) عبد العزيز الرشيد: تاريخ الكويت، ص٢٤٦ (بيروت ١٩٧١)، ويضيف في ص٢١٣، إن إبن سعود كان ينوي ضم قطر ومسقط وعُمان إليه قبل الحرب العالمية الأولى إضافة إلى دعوته إلى تقليص حدود الكويت إلى أضيق نطاق.

(٢) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، ص٢٤٢، القاهرة ١٩٧٤م.

(٣) جمال زكريا قاسم: موقف الكويت من التوسع السعودي في نجد وسواحل الإحساء، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد السابع عشر ١٩٧٠، ص١١٥.



لقاء يجمع الشيخ مبارك الصباح والملك عبدالعزيز آل سعود.

إنهاء جميع مشاكله المعلقة مع الكويت، ووقف إلى جانب الشيخ أحمد يعضده في مواجهة التيار الوحدوي الزاحف عليه من العراق، وطلب من بريطانيا الإسراع في إتخاذ الخطوات الضرورية للمحافظة على الوضع الراهن كما فعلت معه قبل[١].

وذكر للسفير البريطاني في جدة السير بولارد أن بإستطاعاته القيام بدعاية أقوى من العراق لضم الكويت إليه ولكن أحجم عن ذلك لصداقته مع بريطانيا أولاً وإحترامه لشيخ الكويت ثانياً[٢].

(١) F.O. 371/23180, Tel. From Political Resident (26th Feb. 1939).

(٢) F.O. 371/23180, Bulard to F.O. (20 Feb. 1939).

وعندما وقعت أحداث ١٠ آذار/ مارس ١٩٣٩ تحرك إبن سعود نحو الحدود الكويتية على رأس قوة كبيرة لمساعدة شيخ الكويت في إعادة السيطرة على بلاده[١].

أما إذا التفتنا إلى موقف بريطانيا من دعوة الوحدة العراقية الكويتية نجد أنها حاولت تشويه أهداف الدعوة، وفسرتها بأنها من تدبير النازيين الألمان، حيث يذكر ديكسون أن هتلر نجح عن طريق الدكتور غروبا سفيره في بغداد في تأسيس حزب للشباب في مدينة الكويت يعرف باسم (الشبيبة) وباستخدام نفس الطرق والأساليب التي أتبعت في تشيكوسلوفاكيا، لإستبدال الحماية البريطانية بالعراق[٢].

وعليه ربط الإنجليز بين دعوة هتلر لضم السوديت، ودعوة العراق المتأثرة بالدعوة الألمانية لضم الكويت بوصفهما مقاطعتين جنوبيتين، وحاول السير بترسون السفير البريطاني في بغداد أن يثني العراق عن عزمه وقد جرت إتصالات مباشرة بينه وبين أركان الحكومة العراقية وعلى رأسهم الملك غازي ورئيس وزرائه نوري السعيد وطالب السفير بغلق بعض الصحف العراقية المتطرفة الداعية للوحدة العراقية الكويتية وإيقاف بث إذاعة قصر الزهور وقد حاول نوري السعيد التنصل من المسؤولية وحصرها في الملك غازي وحده[٣].

كما أن الوثائق البريطانية تكشف لنا أن الملك هو الآخر حاول أن يلئم الجرح في نهاية الأمر وصار يبحث مع السفير البريطاني عن مخرج يعالج به الأسلوب الذي إتبعه في قيام الوحدة وتحديه لمركز بريطانيا في الخليج العربي[٤].

---

(١) هـ. ر. ب. ديكسون: الكويت وجاراتها، ج٢، ص١٣٣.
(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص١٣٣.
(٣) أنظر جريدة التايمز.
Times, Date 24 Feb. 1939.
(٤) F.O. 371/23180, No. 62, No. 70. No. 78. (March- April 1939) Peterson to F.O.

ولا بد من ملاحظة ان بريطانبا كانت تبذل قصارى جهدها لبقاء الكويت محمية بريطانية، ولا سيما انها أكتشفت في نيسان/ إبريل ١٩٣٨ أكبر حوض للنفط في منطقة البرقان هذا فضلاً عن مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية الأخرى.

فليس من السهل عليها والحالة هذه أن تفرط في الكويت بسهولة وتوافق على دمجها بالعراق، هذا إضافة إلى أنها وجدت في الدعوة العراقية تحدياً لها كان لا بد من معارضته حفاظاً على هيبتها في منطقة الخليج العربي.

وقد تكرر الوضع نفسه في الخمسينات عندما طرح العراق مشروعاً للإتحاد العربي يكون الكويت أحد إعضائه.

وجرت مباحثات حول ذلك مع سلوين لويد وزير الخارجية البريطانية عند زيارته إلى بغداد عام ١٩٥٦م وقد وعد الوزير البريطاني عرض الأمر على مجلس الوزراء البريطاني عند عودته إلى لندن، ولكن الحكومة البريطانية أبلغت سفيرها في بغداد مايكل رايت أن يبلغ الحكومة العراقية بأن أمر إنضمام الكويت للإتحاد يعود لها بعد حصولها على الإستقلال الذي بات مفروغاً منه(١).

ولقد جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٥٧م مباحثات في الرياض بين الملك سعود والملك فيصل الثاني الذي كان يزور المملكة العربية السعودية مع الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء علي جودت الأيوبي حول نية العراق في ضم الكويت إلى الإتحاد المزمع إقامته وقد أبدى الملك سعود تأييده للمشروع عندما قام الإتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في شباط/ فبراير ١٩٥٨م صار العراق يلح على بريطانيا في

---

(١) توفيق السويدي: مذكراتي- نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ص٥٨٤، بيروت ١٩٦٩م.



الشيخ عبدالله السالم الصباح أثناء زيارته لبغداد عام ١٩٥٤ وفي الصورة يظهر الأمير عبدالإله الوصي على عرش العراق ونوري السعيد رئيس الوزراء.

وجوب الوفاء بوعدها في إعطاء الكويت إستقلالها بغية تقرير أمر إنضمامها للإتحاد[١].

وقد أبدى العراق إستعداده لتحديد حدود الكويت، وضمان مركز شيخ الكويت المالي لقاء موافقته على الإتحاد[٢]، ومن جهة أخرى قام العراق بإتصالات خاصة مع شيخ الكويت عبدالله السالم بغية الحصول على موافقته لإنضمام بلاده إلى الإتحاد، فجرى الإتصال الأول معه في بيروت عند زيارته لها في نيسان/ إبريل ١٩٥٨م بواسطة نائب رئيس الوزراء توفيق السويدي.

والإتصال الآخر في بغداد عند زيارته لها في حزيران/ يونيو ١٩٥٤م بحضور الملك فيصل الثاني إلا أن تلك المحادثات لم تنته بنتيجة إيجابية.

والثابت أن بريطانيا لم تكن ترغب بمثل تلك المحاولة، وعليه فإن

---

(١) المصدر السابق ذكره، ص ٥٧٤.

(٢) ولاتار غلمن: عراق نوري السعيد، ص ٢٥٤، بيروت-١٩٦٥.

العلاقات العراقية البريطانية مرت بفترة حرجة، ولا سيما بعد أن رفع نوري السعيد مذكرة شديدة إلى بريطانيا بواسطة سفيرها في بغداد وضع فيها علاقات بلاده مع بريطانيا في الميزان وهدد في إتخاذ خطوات ربما لا ترضي بريطانيا في هذا الشأن[1].

كما أنه إتجه إلى الولايات المتحدة الأميركية بغية التأثير على بريطانيا للتراجع عن موقفها، فقام بإتصالات عديدة مع ولاتار غلمن سفيرها في بغداد حيث إستطاع أن يكسب بواسطته تأييدها[2].

ولما كان نوري السعيد كما يذكر البعض (دبلوماسيًّا يعرف تماماً ما يريد ويسعى إلى تحقيق أهدافه الأساسية بالحلول المناسبة والأساليب المرنة، ولم يكن تنقصه الحيلة في المناورات)[3]، فإنه قصد لندن لينتزع من حكومتها تأييد إقتراحه، وقد دار بينه وبين وزير الخارجية البريطانية سلوين لويد جدل حاد وعاصف (فقد فيه نوري السعيد السيطرة على أعصابه) بسبب ممانعة الوزير البريطاني الإستجابة لرغبته[4]، وكان نوري السعيد يؤكد في جميع مباحثاته بأن هدفه من إنضمام الكويت إلى العراق يتلخّص في حصولها على الإستقلال. أولاً: ثم إنقاذها والمنطقة من (المبادىء الهدامة). ثانياً: وبغية التخفيف من النفقات المالية للأردن التي يتحمل العراق القسط الأوفر منها بعد الإتحاد، ثالثاً: إمكانية جعل الإتحاد أكثر تقبلاً في المنطقة عند دخول عضو من غير الأسرة الهاشمية.

---

(١) راجع عنها: خليل كنه: العراق أمسه وغده، ص ٢٩٨، بيروت ١٩٦٦.

(٢) ولاتار غلمن: المصدر السابق، ص ٢٥٤، أنظر أيضاً خليل كنه: المصدر السابق، ص ٢٩٨.

(٣) مجيد خدوري: عرب معاصرون أدوار القادة في السياسة، ص ٨٥، بيروت ١٩٧٣م.

(٤) محمد فاضل الجمالي: العراق الحديث- آراء ومطالعات في شؤونه المصيرية، ص٢٢، بيروت ١٩٦٩.

وقد إستطاع نوري السعيد أخيراً أن ينتزع من بريطانيا تأييدها لإنضمام الكويت للإتحاد[1]، وأقترحت في صدد ذلك عقد إجتماع في لندن في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨م بين رئيس وزراء خارجية كل من بريطانيا والإتحاد الهاشمي ولكن ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨م قضت على الفكرة في مهدها لا بل وقضت على الإتحاد الهاشمي من جذوره[2].



نوري السعيد

والملاحظ أن جميع مباحثات الإتحاد التي أجراها أقطاب الحكومة العراقية في الخمسينيات سواء مع بريطانيا، أو مع الولايات المتحدة أو مع المملكة العربية السعودية أو مع شيخ الكويت نفسه كانت تجري بشكل سري وبمعزل عن الجماهير وأقتصرت على الإتصالات الدبلوماسية ولم يعلن عنها حتى سقوط النظام الملكي في العراق[3].

وهكذا فشل النظام الملكي في العراق في تحقيق الوحدة مع الكويت على مدى محاولتين بسبب موقف بريطانيا التقليدي في منطقة الخليج العربي.

---

(١) Michael Lonides, Divide and Lose: The Arab Revolt of 1955-58, p. 235 (London-1960).

(٢) راجع عنها دراسة: كاراكتاكوس: ثورة العراق، منشورات المكتب العمالي للتأليف والترجمة، بيروت.

(٣) راجع عنه دراسة فاضل حسين بعنوان: سقوط النظام الملكي في العراق، القاهرة ١٩٧٤.



الشيخ عبدالله السالم الصباح والملك فيصل الثاني ونوري السعيد رئيس وزراء العراق والأمير عبدالإله الوصي على عرش العراق، عند زيارة أمير الكويت لبغداد ١٩٥٤.

الزعيم عبد الكريم قاسم
ومحاولة إحتلال الكويت


الزعيم عبدالكريم قاسم

جاءت المحاولة الثالثة في العهد الجمهوري في العراق، عندما أعلن الزعيم عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء اثر إستقلال الكويت في ١٩ حزيران ١٩٦١ بأن الكويت جزء من العراق[١]، وأكد أنه لا يعتزم إستخدام القوة وإنما سيلجأ إلى الوسائل السلمية وقد أستند في دعوته بشكل أساسي على العاملين التاريخي والقانوني[٢].

وأستمرت دعوة عبد الكريم قاسم أكثر من عام ونصف إستطاع أن يلهب بواسطتها (الروح القومية والنشوة العراقية) وأن يشغل العراقيين عن المشاكل الداخلية التي كان ينوء العراق بها، وقد أتجهت أنظار الشعب له لتأييد دعوته بحماسة منقطعة النظير وخرجت مظاهرات التأييد وتوالت الإجتماعات، وصار المثقفون يتابعون المؤتمرات الصحفية «وخطب الزعيم» بلهفة وشغف، ولكن ثبت أن عبد الكريم قاسم لم يكن جاداً في

---

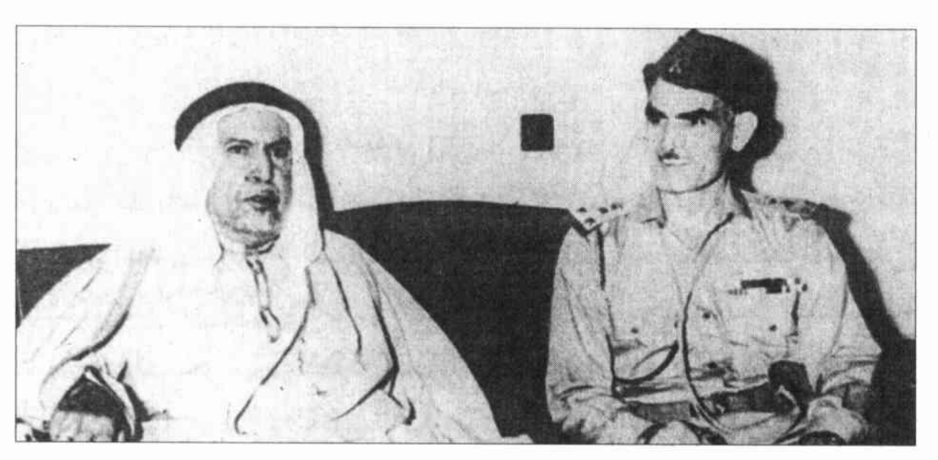
(١) راجع عنه دعوته Uriel Dann. Iraq under Qassem a Political History 1958-1963. p.p. 349-353.

(٢) مجيد خدوري: العراق الجمهوري، بيروت-١٩٧٤م، ص ص ٢٢٧-٢٢٨.

تحقيق دعوته ويذكر البعض أنه (لو أراد إستعمال القوة لحرك قواته وإستولى على الكويت بشكل مباغت كما إقترح عليه بعض مستشاريه) هذا فضلاً عن أن دعوته لم تمت للوحدة بصلة وإنما كان على أساس قطري حيث رفع شعار (الجمهورية العراقية الخالدة) الذي لا يمكن أن يتفق مع المفهوم القومي للوحدة العربية.

وهو إضافة إلى مطالبته بالكويت فإن دعوته تشمل ضمناً كلًّا من الإحساء وقطر حيث أكد أن حدود العراق تمتد إلى (جنوب الكويت) وقد رغب في إستعادة حدود ولاية البصرة العثمانية بكاملها.

وكان موقف الكويت من تلك المحاولة أن طلبت في الحال من بريطانيا في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٦١ مساعدتها العسكرية لصد الهجوم العراقي المحتمل وهذا ما جعل الوطنيين يتشككون من أن بريطانيا كانت وراء محاولة عبد الكريم قاسم لتعود إلى الكويت بعد الإستقلال وقد أحتشدت القوات البريطانية على طول الحدود العراقية - الكويتية(١).



الشيخ عبدالله السالم الصباح والزعيم عبدالكريم قاسم عند زيارة أمير الكويت لبغداد في حزيران/ يوليو ١٩٥٨.

---

(١) Benjamin Schwardan, the Kuwait Incident- Royal Institute of International Affairs, Documents (London-1962) Part 2 p. 43.

موقف القوى الكبرى:

وقد رفع العراق والكويت شكوتين متقابلتين إلى مجلس الأمن يحتج الأول على إنزال القوات البريطانية على حدوده والثاني على محاولة ضمه قسراً إلى دولة أخرى.

غير أن مجلس الأمن لم يتبنى أي مشروع رسمي، وقد وقف الإتحاد السوفياتي إلى الجانب العراقي وأستعمل حق الفيتو لنقض مشروع قبول الكويت عضواً في الأمم المتحدة[١]، بينما كان موقف الولايات المتحدة الأمريكية مؤيداً لبريطانيا في حمايتها للكويت وقد ساد إعتقاد لدى الأوساط الأميركية يتشكك من أن الإتحاد السوفياتي كان وراء عبد الكريم قاسم في دعوته.

موقف جامعة الدول العربية:

أما موقف الأقطار العربية من الدعوة العراقية، فقد إتضح من خلال مباحثات مجلس جامعة الدول العربية التي جرت لمناقشة الدعوة، فقد قررت في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٦١م وجوب سحب القوات البريطانية من الكويت، وتشكيل قوات أمن عربية تحل محلها، ولكن الزعيم عبد الكريم قاسم رفض قرار الجامعة العربية، وقطع علاقاته مع كل دولة أعترفت باستقلال الكويت، وإذا التفتنا إلى موقف المملكة العربية السعودية من دعوة الزعيم عبد الكريم قاسم نلاحظ أنها عارضتها بشدة لما قد تؤدي إلى مساس بسياستها في الخليج العربي ورمت بثقلها إلى الجانب الكويتي[٢].

وقد أرسل الملك سعود قوات عسكرية لمؤازرة الكويت وأصبحت

---

(١) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، ص ٢٥٣.

(٢) حسن علي الإبراهيم: الكويت- دراسة سياسية، ص١٤٤، بيروت-١٩٧٢.



صورة أخرى تجمع الزعيمين عبدالكريم قاسم وعبدالله السالم الصباح في بغداد، حزيران/ يوليو ١٩٥٨.

المملكة العربية السعودية واحدة من الأقطار الأربعة التي تشكلت منها قوات الأمن العربية للمحافظة على الكويت[١]، ولما أيقنت قوات الأمن العربية أن الزعيم عبدالكريم قاسم لم يكن جادًّا في دعوته أخذت تنسحب بالتدرج إلى أن سحبت بشكلها النهائي بعد سقوط حكمه في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣م.

والواقع أن النفط خلق إقليمية في الخليج العربي ليس من السهل تذويبها، وقد أصبح الكويتيون يفضلون بقاءهم بعيدين عن أي تشكيل وحدوي سواء كان مع العراق أم مع المملكة العربية السعودية أم مع أقطار الخليج العربي الأخرى.

---

(١) إضافة إلى الأردن والسودان والجمهورية العربية المتحدة، مصر، راجع:

Robert, W. Macdonald. The League of Arab States p.p. 234-237 (Princeton-1965).

هذا بخلاف ما لاحظناه في الثلاثينات قبل تدفق النفط في الكويت مع إندلاع الشعب الكويتي للوحدة مع العراق.

وعلى الرغم من أن العراق بعد ١٧ تموز/ يوليو يعمل ضمن إطار المفهوم الوحدوي وقد رفض شعار عبد الكريم قاسم (الجمهورية العراقية الخالدة) فإن الكويت لا تزال لها حساسيتها تجاه العراق.

والثابت أن الإتجاه الوحدوي الذي يؤمن به العراق يجعله يتجاوز جميع المنطلقات القطرية، وإن صلات العراق بأقطار الخليج العربي وضمنها الكويت تنطلق من أهدافه القومية[1].

---

(١) ثورة ١٧ تموز/ يوليو: التجربة والآفاق، ص١٨١، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤.



التجارب الأولى للوحدة
بين إمارات الساحل العماني
١٩٣٥-١٩٦٨

إذا ما كانت بريطانيا وراء عرقلة تحقيق الوحدة في الجزء الشمالي من الخليج العربي فلقد كان لها موقف آخر في جزئه الجنوبي.

فهي من جهة أقرت تجزئة الساحل العُماني إلى إمارات صغيرة مفككة ومتداخلة يصعب الفصل بينها وفرضت فيما بينها حواجز جمركية.

ومن جهة أخرى وجدت أن من مصلحتها أن تخطو ببعض هذه الإمارات إلى نوع من الإتحاد ليخدم مصالحها التي باتت مهددة مع تطور الأوضاع في الخليج العربي.

وفكرة الإتحاد في إمارات الخليج يعود إلى عام ١٩٣٥، ففي هذا العام جرى حوار بإنشاء قيام إتحاد بين الإمارات[١].

والواقع أن مشروع الإتحاد في أواخر الثلاثينات لم يتخذ شكلاً جديًا لأن الإمارات الصغيرة كانت تعتمد على بريطانيا، أما الحاجة إلى الإتحاد فتأكدت عند مواجهة مسؤولية الإستقلال، وعجز هذه الإمارات

---

(١) Sir C. Belgrave, Personal Column, op. cit. p.93.

الصغيرة عن تحمله، وعلى كل حال فلم تعدو الفكرة عن كونها تلميحات لم تأخذ ماخذاً جديًّا[1].

وقد تجددت فكرة الإتحاد في الأربعينات بعد ظهور النفط في كل من الكويت وقطر بالإضافة إلى البحرين، وصارت بريطانيا تشجع هذا الإتجاه، وقد أتخذت إجراءاً بالفعل عام ١٩٥٢م هو عبارة عن إقامة مجلس إستشاري للإمارات السبع تحت إشراف بريطانيا[2]، ومما يدعو إلى التساؤل عدم شمول البحرين أو قطر في هذا المجلس الإستشاري فهل كانت بريطانيا تسلم بأن لهاتين الإمارتين مشكلات خاصة بهما.

وفي أعقاب تأسيس حلف بغداد جرت محاولات لإجتذاب الإمارات، وعلى وجه الخصوص البحرين والكويت إلى الحلف، فقام عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا بزيارة إلى البحرين عام ١٩٥٥، وقد ووجهت هذه المحاولة بمعارضة شعبية شديدة، أثنت دول الحلف المحلية عن مواصلة ضغطها[3].

أما البريطانيون فقد ظلوا يرددون الدعوة كما يتبين ذلك من المقالات التي نشرها أنتوني نانتج عام ١٩٥٧م وهي عبارة عن سلسلة مقالات نشرتها صحيفة هارولد تريبيون تدعو إلى إنشاء حلف الخليج الفارسي، تحت زعامة بريطانيا، وتشترك فيه باكستان، وإيران والعراق من دول حلف بغداد آنذاك، ثم يفتح الباب لغيرها، إلا أن هذه الفكرة ايضاً لم تلق صدى كبيراً[4].

ثم قفزت الفكرة مرة أخرى إلى حيز الوجود عام ١٩٦٤م، أثناء عقد

---

(١) جان جاك بيربي: الخليج العربي، بيروت ١٩٥٩، ص ٩١.

(٢) جان جاك بيربي: المصدر السابق، ص٩٣.

(٣) Sir C. Belgrave. op. cit, p. 100.

(٤) انتوين نانتنج: حلف الخليج الفارسي، هارولد تريبيون آذار/ مارس ١٩٥٧.

مؤتمر القمة العربية في القاهرة في كانون الثاني/ يناير من نفس العام، وأنبثقت هذه المرة الفكرة عن الجامعة العربية بقصد إجتذاب هذه الإمارات إلى حركة التجمع العربي، وحيث أنه لم يكن النفط قد أستغل بعد بدرجة كبيرة كما هو عليه الآن، فإن الوسيلة التي أتبعتها الجامعة لإجتذاب الإمارات هو إنشاء صندوق للتنمية يشارك فيه كل من السعودية وإمارات الساحل العُماني، والكويت والعراق وتكون مهمة الصندوق دراسة المشروعات العمرانية ومد الإمارات بالخبرات الفنية اللازمة لتنفيذها وأوفدت الجامعة بالفعل أمينها المساعد لدراسة إحتمالات التنفيذ على الطبيعة(١).



طالبات إمارة الشارقة يشاركن في الاحتفال بقدوم وفد الجامعة العربية للإمارات.

---

(١) د. سيد نوفل: جامعة الدول العربية وقضايا الخليج، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد ٦٧ تموز/ يوليو، سنة ١٩٧٠.

إلا أن بريطانيا قاومت خطط الجامعة وأعتبرتها متنافية مع المعاهدات الإنفرادية، ثم حثت الإمارات العربية على عقد إجتماع في مدينة دبي في أيار/ مايو ١٩٦٥م للقيام برسم شيء من التناسق بينها، وكانت الغاية بحث توحيد النقد في منطقة الخليج العربي[١]، وأذاع الحكام بياناً خاصًا باستعمال النقد الجديد «دينار الخليج» نقداً قانونيًا وحيداً في مناطقهم كما رحبوا بتنمية إمارات الساحل والخطوات التي تتخذ في هذا الصدد[٢].



حاكمي أبو ظبي ودبي في أول تجربة فيدرالية.

---

(١) مجلة «هنا البحرين» دائرة الإعلام، عدد حزيران/ يونيو ١٩٦٥م.

(٢) أنظر: د. سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي، ١٩٦٧، في تقارير بشأن بعثة الجامعة العربية حيث يقول: =

إلا أن قراراً بريطانيًا في شباط/ فبراير ١٩٦٨م الداعي الى الإنسحاب في نهاية ١٩٧١حول فكرة الإتحاد من المجالين الإقتصادي والدفاعي إلى المجال السياسي والواقع أن حكومة الكويت بادرت قبل إعلان القرار بحث الإمارات على مزيد من التعاون في مجال السياسة على لسان وزير خارجيتها في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨م[1].

وقد أثيرت آنذاك تكهنات حول قيام حلف إقليمي تشترك فيه كل من المملكة العربية السعودية والكويت[2]، إلا أن الخطوة الأكثر إيجابية أتخذت في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٨ وفي ذلك التاريخ صدر إعلان حاكمي دبي وأبو ظبي بإقامة إتحاد فيدرالي بينهما ويفتح الإنضمام إليه أمام الإمارات الأخرى.

= «إن ذلك الإجتماع للأمراء كان ردًّا من بريطانيا لاصدار قراراً صادراً عنهم بشأن عدم التعاون مع بعثة الجامعة».

(١) جريدة الأهرام: ١٩/٨/١٩٦٨م.

(٢) أتفق الحاكمان على دعوة إخوانهما أصحاب السمو حكام الإمارات المتصالحة لمناقشة هذا الإتفاق والإشتراك فيه، ومن ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والإتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك.



الإتحاد الثنائي (أبو ظبي- دبي)
شباط/ فبراير ١٩٦٨م

في مطلع شهر شباط/ فبراير ١٩٦٨، وبعدما أعلنت بريطانيا عن عزمها على الإنسحاب من القواعد العسكرية القائمة شرقي السويس في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١ إجتمع حاكما أبو ظبي ودبي في قرية (السميح) الواقعة على الحدود بين البلدين وإتفقا على تكوين إتحاد يضم البلدين، كما إتفقا على تخطيط الحدود البرية والبحرية بينهما.

والحقيقة هنا يجب أن تقال، وهي أن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي كان البادىء بإتخاذ الخطوة الأولى نحو هذا الإتحاد عندما «أرسل إلى حاكم دبي بخارطة «أبو ظبي» يطلب إليه أن يرسم بنفسه الحدود التي يريدها لبلاده، وإيماناً منه بأن الحدود القائمة كلها حدود مصطنعة لأن الشعب العربي في كل مكان يعلم أن الحدود التي وضعت بين الإمارات، تمت في ظروف كانت السيطرة فيها للمستعمر الأجنبي الذي حرص دائماً على تقسيم العالم العربي وتجزئته، لكي يبقى هذا الوطن ضعيفاً وممزقاً.

وقد سئل الشيخ زايد يوماً عن هذه الإتفاقية فقال:

«نحن نحرص على المودة والإخوة فيما بيننا، وأنك إذا أخذت شيئاً من يدك اليمنى لتضعه في يدك اليسرى، هل يمكن أن يقال أنك فقدت

شيئاً، نحن جميعاً إخوة وجسد واحد...»[1].

أما إتفاقية الإتحاد بين الإمارتين فقد نصت على ما يلي:

في يوم الأحد الواقع في ١٨ شباط/ فبراير سنة ١٩٦٨ الموافق ٣٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٧هـ إجتمع حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي، مع أخيه صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم إمارة دبي لمتابعة أبحاثهما بشأن مستقبل المنطقة بقصد الإتفاق على أسس توحيدها لضمان المحافظة على الإستقرار فيها، وتحقيق المستقبل الأفضل لشعبها.

وفي سبيل تحقيق أماني شعب المنطقة وتلبية رغباته، فقد تم الإتفاق والرضى بحمده تعالى بينهما على ما يلي:[2]

١- تكوين إتحاد يضم البلدين له علم واحد وتناط به المسائل الآتية:

أ- الشؤون الخارجية.

ب- الدفاع والأمن الداخلي في حالة الضرورة.

ج- الخدمات كالصحة والتعليم.

د- الجنسية والهجرة.

٢- يناط بالإتحاد السلطة التشريعية في الشؤون الموكولة للإتحاد، وفي المسائل المشتركة التي يتفق عليها.

٣- الشؤون التي لم توكل للإتحاد بموجب هذا الإتفاق تكون من شؤون وإختصاص حكومة كل بلد.

---

(١) د. محمد مرسي عبدالله: أبو ظبي بين الأمس واليوم، ص ١٣٧.

(٢) أنظر أيضاً: أبو ظبي، وإتحاد الإمارات العربية ومشكلة البريمي، تأليف: محمود بهجت سنان، ص٨٠.



مناقشة إتفاقية الاتحاد فبراير ١٩٦٨ بين حاكمي أبو ظبي ودبي.

٤- اتفق الحاكمان على دعوة أصحاب السمو حكام الإمارات المتصالحة الأخرى، لمناقشة هذا الإتفاق والإشتراك فيه، ومن ثم دعوة صاحبي العظمة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والإتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك.

إتحاد الإمارات التسع
(إتفاقية دبي ١٩٦٨م)

في بداية الخمسينات من القرن الحالي، وضع في السياسة البريطانية إتجاه يرمي إلى محاولة إنشاء كيان موحد، يضم إمارات الخليج العربي، وبصفة خاصة إمارات الساحل المتصالح السبع التي بسطت عليها بريطانيا سيطرتها منذ عام ١٨٢٠، بوسائل عديدة، إتخذت شكل إتفاقات لتنظيم الملاحة ومعاهدات مانعة، بلغت جملتها أكثر من ٢١ إتفاقية ومعاهدة لا تزال حتى اليوم سارية المفعول[١].

ولقد كان ظهور مثل هذا الإتجاه يمثل تحولاً في سياسة بريطانيا تجاه المنطقة فمنذ أن وصلت بريطانيا إلى الخليج العربي، لم تتخل في سياستها عن مبدأ المحافظة على الوضع القائم في المنطقة وتجميد التقسيمات الراهنة فيها، وعدم السماح بقيام أي نوع من الوحدة بين إمارات الخليج، ومع ذلك فإن هذا التحول لم يكن يعكس وقتها تغييراً حقيقيًّا في «أهداف» السياسة البريطانية في المنطقة بقدر ما كان يعبر عن تفكير بريطانيا في «أسلوب» آخر يتناسب مع ظروف المنطقة الجديدة، ويحقق نفس الأهداف، ولعله كان واضحاً وقتها، إن هذا التحول في

(١) د. مصطفى عبد القادر النجار: دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، بغداد، ١٩٨٧، ص ٥٠.

السياسة البريطانية، قد تواكب ظهوره مع تزايد تدفق البترول بكميات تجارية في مناطق جديدة من الخليج، ومع دخول الولايات المتحدة بشكل فعّال كشريك جديد في عملية إستغلال هذا البترول.

ومنذ ذاك التاريخ، وجدت فكرة إنشاء كيان سياسي موحد لإمارات الخليج العربي، مظاهرها في السياسة البريطانية، وفي الفكر البريطاني على السواء، ففي عام ١٩٥٢ تبلورت الفكرة في أول تطبيق عملي لها تمثل في إنشاء مجلس إستشاري تحت إشراف بريطانيا يضم حكام الإمارات السبع ويجتمع مرتين في السنة، وقد حاولت بريطانيا في ذلك الوقت التعامل مع الإمارات الصغيرة عن طريق هذا المجلس، إلا أن المحاولة لم تسفر عن نجاح، فعمدت بريطانيا إلى حث الإمارات الكبرى في منطقة الخليج العربي، على الإنضمام لحلف بغداد غداة إنشائه عام ١٩٥٥، ومع ذلك فقد لقيت هذه المحاولة مصير سابقتها[١].

وخلال العشر سنوات التالية (١٩٥٥-١٩٦٥) لم تظهر بادرة عملية لتكرار المحاولة بشكل جدي، وإن بقيت فكرتها تتردد بين ساسة بريطانيا، وكان أبرز من نادوا بها في ذلك الوقت، «السير أنتوني ناتنج»، وزير الدولة البريطانية السابق الذي نشرت له صحيفة «الهير الد تريبيون» الأمركية في آب/ أغسطس ١٩٥٧ سلسلة من المقالات، دعا فيها إلى تأسيس مجلس دولي، ساهمت فيه دول المنطقة المنتجة للبترول، والناقلة له والدول الأجنبية المستغلة بواسطة شركاتها البترولية، وذلك بإسم تنظيم الإنتفاع ببعض عوائد البترول في المشروعات العمرانية في الشرق الأوسط، كما دعا إلى إنشاء «حلف الخليج الفارسي» على حد تسميته له تساهم فيه بريطانيا وباكستان وإيران والعراق من دول حلف بغداد ويفتح الباب لغيرها، ويعتمد على تأييد الولايات المتحدة.

---

(١) إبراهيم عبد الكريم محمد: البحرين وأهميتها بين الإمارات العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠، ص٤٥.

وقد قفزت الفكرة مرة أخرى إلى حيز الوجود العلمي، في مواجهة ما أقره مؤتمر القمة العربية الأول الذي عقد في القاهرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤م بشأن تحقيق وجود الجامعة العربية في منطقة الخليج العربي وإنشاء صندوق لتنمية إمارات الخليج، تساهم في تمويله الجمهورية العربية المتحدة، مع الدول الواقعة في المنطقة أو بالقرب منها وهي السعودية والكويت والعراق، فقد سارعت بريطانيا إلى إتخاذ إجراءات لمنع دخول البعثة التي عينتها الجامعة العربية إلى المنطقة ودعت حكام الإمارات السبع مع حاكمي قطر والبحرين، لعقد مؤتمر في دبي، وذلك لتوفير التمويل اللازم لتنمية إمارات الخليج تحت الإشراف البريطاني.

ونلاحظ من خلال هذه التطورات أن فكرة إنشاء كيان سياسي موحد لإمارات الخليج العربي هي فكرة بريطانية الأصل، وأن الهدف الأساسي من ظهورها، كان مجرد توفير صيغة جديدة لضمان المصالح العربية في المنطقة، ومصالح بريطانيا بالدرجة الأولى وعدم السماح بأي وجود منافس، ولم يكن شعار تنمية إمارات الخليج وتطويرها سوى غطاء شكلي لهذه الأهداف.

وإذا كانت هذه الخطوط يمكن أن تحدد لنا الأساس التاريخي للفكرة إلا أن ظهور إتحاد الإمارات العربية بشكله الراهن يرتبط في الأساس بالتطورات السياسة التي شهدتها المنطقة خلال عام ١٩٦٨ بصفة خاصة وعلى وجه التحديد بالقرار الذي أعلنه أمام مجلس العموم البريطاني، في منتصف كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ «هارولد ويلسون» رئيس وزراء بريطانيا والذي يقضي بسحب جميع القوات البريطانية من منطقة شرقي السويس وتصفية قواعدها العسكرية في الخليج العربي والشرق الأقصى، قبل عام ١٩٧١م[١].

---

(١) سليم اللوزي: رصاصتان في الخليج، منشورات مجلة الحوادث، بيروت ١٩٧١، ص٢٥.

ولعل مناقشة قيمة هذا القرار بالنسبة لمنطقة الخليج العربي، تلقي الضوء على جانبين هامين أولهما طبيعة وحجم ودور الوجود العسكري البريطاني نفسه في المنطقة، ثم الآثار التي يمكن أن يثيرها إنتهاء هذا الوجود من وجهة نظر حكام المنطقة ويتمثل الوجود العسكري البريطاني في الخليج، الذي بدأ بشكل فعّال منذ عام ١٩١٤ بإرسال بريطانيا لأول حامية عسكرية إلى البحرين، في قوة بشرية تصل إلى ٧ آلاف جندي ومجموعة من القواعد العسكرية المجهزة على أحدث النظم منها ثلاث قواعد في البحرين قاعدة «الجفير» وقاعدة «المحرق» الجوية، وقاعدة «الحملة» التي تعد اضخم وأحدث القواعد الجوية في المنطقة، وذلك بالإضافة إلى عدد من القواعد الموزعة بين إمارة الشارقة وقطر وأبو ظبي، ورأس الخيمة وقد أصبحت منطقة الخليج العربي تمثل المركز الإستراتيجي الأول لبريطانيا في الشرق الأوسط بعد إنسحابها من عدن، وبعكس توزيع القواعد البريطانية في المنطقة، بالإضافة إلى الجانب الإستراتيجي لمستوى العلاقة بين كل من هذه الإمارات، وبريطانيا، ودرجة الإرتباط بها وهو ما يبدو أيضاً وبشكل واضح في توزيع ممثلي بريطانيا السياسيين في المنطقة حيث يتخذ المقيم السياسي البريطاني، وهو الممثل الرسمي لبريطانيا في منطقة الخليج من إمارة البحرين مقرًا له بينما يقتصر وجود الوكلاء السياسيين البريطانيين على إمارات أبو ظبي ودبي وقطر. •

ومن هنا فلقد كان إعلان بريطانيا لقرار إنسحابها من الخليج نزولاً على حقائق الأزمة الإقتصادية التي تواجهها مدعاة لإثارة وتحريك عدد من الإطماع والمشروعات على قرار ما شهدته منطقة الشرق الأوسط في أعقاب حرب السويس كانت كلها تدور حول البحث عن بديل للوجود البريطاني يحفظ المصالح الإستراتيجية للغرب في المنطقة، ويحقق ملء الفراغ الذي سينجم عن إنسحاب القوات البريطانية منها فرأينا إيران تجدد



الابتسامة ترتسم على وجهي حاكمي أبو ظبي ودبي
بعد تحقيق حلم الوحدة بين الإمارتين.

دعواها السابقة في إمارة البحرين، بينما ظهرت في الأفق مشروعات تسعى لإيجاد نظام جماعي للأمن الإقليمي، عن طريق عقد إتفاقات خاصة بين إمارات الخليج العربي مع بعضها البعض تحت رعاية دولة كبرى[١].

(١) سيد نوفل: الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، القاهرة ١٩٦٠، ص٩٥.



التطورات الدستورية للإتحاد

من دون شك، كانت هذه الأطماع والمشروعات الخارجية، تمثل مع إحتمال الإنسحاب البريطاني، خطراً بالنسبة لحكام إمارات الخليج العربي، ذات النزوات المتزايدة إلا أنه بصرف النظر عن مدى وحجم تأثير عامل الخطر الخارجي في قيام إتحاد الإمارات العربية بشكله الراهن، فإننا يمكن أن نرجع أولى الخطوات الدستورية الفعلية التي مهدت لقيام الإتحاد إلى منتصف شباط/ فبراير ١٩٦٨، حين التقى حاكما إمارتي أبو ظبي ودبي ووقعا معاً إتفاقاً يمكن أن نعتبره البداية التي أتفق عليها فيما بعد، حكام بقية الإمارات.

فقد نصت الفقرة الأولى من هذا الإتفاق الذي صدر في ١٨ شباط/ فبراير على:

تكوين إتحاد يضم البلدين له علم واحد وتناط به المسائل الآتية، وهي:

أ - الشؤون الخارجية.

ب- الدفاع والأمن الداخلي في حالة الضرورة.

جـ- الخدمات كالصحة والتعليم.

د - الجنسية والهجرة.

وفي نفس الوقت، قدما حاكما أبو ظبي ودبي، في هذا الإتفاق مبادرة لحكام بقية الإمارات لجعل هذا الإتفاق نواة دستورية لإتفاق أوسع وأكثر شمولاً، ولوحظ في هذه المبادرة أن نظرة حاكمي أبو ظبي ودبي، إلى مستقبل الأوضاع السياسية في منطقة الخليج العربي قد خرجت من إطار النظرة المحدودة إلى مصير إمارات الساحل المتصالح السبع وحدها، وأصبحت تشمل إلى جانب هذه الإمارات، إمارتي قطر والبحرين.

وقد جاء نص الفقرة الرابعة والأخيرة من الإتفاق المذكور مؤكداً لذلك، بأنه:[1].

«إتفق الحاكمان على دعوة إخوانهم أصحاب السمو، حكام الإمارات المتصالحة الأخرى، لمناقشة هذا الإتفاق والإشتراك فيه، ومن ثم دعوة صاحبي العظمة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والإتفاق معهما على عمل موحد لتطبيق ذلك».

ويثير هذا الاتفاق بالواقع سؤالين جوهريين، **أولهما** عن الدوافع الحقيقية التي حدت بإماراتي أبو ظبي ودبي بالذات ودون بقية إمارات الخليج إلى إتخاذ هذه الخطوة، وإعلان الإتحاد فيما بينهما، **وثانيهما** عن سر دعوة حاكمي قطر والبحرين للإشتراك في البحث حول مستقبل المنطقة وتأمينه.

فعلى الرغم من أن سكان إمارتي أبو ظبي ودبي ينتميان من حيث الأصل إلى قبلية واحدة هي قبيلة بني ياس إلا أن العلاقة بين الإمارتين أتخذت شكل الصراع المستمر، الذي تفجر بصورة واضحة في حزيران/ يونيو ١٩٦٦م، حول إمتلاك المياه الإقليمية التي أكتشفت فيها «شركة كونتنتال الأميركية» آباراً جديدة للبترول.

---

(١) د. خالد العزي: الخليج العربي في ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ، بغداد ١٩٧٢، ص٧٠.

وبالتالي، فهما من هذه الناحية ليسا أكثر إمارات الخليج تقارباً، ومع ذلك فقد وقع حاكماهما، في نفس يوم توقيع الإتفاق السابق، إتفاقاً آخر بتسوية المشاكل المعلقة بين الإمارتين، وتحديد المياه الإقليمية لكل منهما، ومن ناحية أخرى، فليست الإمارتين على مستوى واحد من الإرتباط بالدول التي لها نفوذ أو تأثير مباشر في المنطقة، فبينما تعتبر دبي أكثر إرتباطاً بالسعودية، نتيجة خوف حاكمها الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، من تزايد نفوذ حاكم أبو ظبي، القوي والمتنور، في المنطقة فإننا نجد أبو ظبي ترتبط بعلاقات وثيقة مع الكويت.

ومن هنا فإن مبادرة الإمارتين بإعلان الإتحاد بينهما بالشكل الصريح الذي ظهر في الإتفاقية وإسراعهما بتصفية خلافاتهما لا نجد له تفسيراً في إستعراض حقيقة العلاقات السابقة بينهما، وذلك يثير أكثر من سؤال حول ما إذا كان هذا الموقف قد تم بفعل تأثير قوى أو عوامل خارجية، وإذا كان ذلك صحيحاً فما هي هذه القوى أو العوامل وكيف مارست تأثيرها[1].

إلا أن الواضح إن إمارتي ابو ظبي ودبي هما من إمارت الساحل المتصالح السبع، التي أرتبطت بها فكرة إنشاء كيان موحد لإمارات الخليج منذ ظهورها عام ١٩٥٢، وهما أيضاً أكثر هذه الإمارات تقدماً وثروة، وذلك يجعلهما من جانب أكثر الإمارات تهيؤاً لوضع نواة كيان جديد وأشدهما خوفاً على ثرواتهما من الأطماع الخارجية.

ويقودنا ذلك إلى مناقشة السر في دعوة حاكمي قطر والبحرين للأشتراك في بحث مستقبل المنطقة، ومن الملاحظ أن الإتفاقية المذكورة لم تضعهما على نفس المستوى مع بقية إمارات الساحل

---

(١) د. عبد الأمير محمد أمين: المصالح البريطانية في الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، بغداد ١٩٧٧، ص٤٠.

المتصالح السبع، وذلك يؤكد إستمرار فكرة إقتصار أي كيان موحد في الخليج على هذه الإمارات وحدها، فبينما دعا الإتفاق حكام هذه الإمارات صراحة إلى مناقشته والإشتراك فيه، فإنه قصر دور قطر والبحرين على مجرد المشاركة في التداول حول مستقبل المنطقة، والإتفاق على عمل موحد لتأمينه.

ويرى كثير من المراقبين أن السعودية كانت وراء فكرة إشتراك قطر والبحرين في هذا العمل، ويرجع ذلك إلى علاقتها الوثيقة والتاريخية بقطر، والتي تقوم على أساس مذهبي يتمثل في إنتماء آل ثاني حاكم قطر، إلى الوهابيين المهاجرين من الجزيرة العربية ورغبتها بالتالي في أن يكون لها في التجمع الجديد مركز قوة، ثم رغبتها في إبعاد الخطر الإيراني المنافس لها، عن البحرين[1].

وأيًا كان الأمر، فإنه إستجابة للدعوة التي حملها الإتفاق بين أبو ظبي ودبي، سارع حكام الإمارات المتصالحة، وحاكما قطر والبحرين إلى عقد مؤتمر قمة لهم في دبي، في الفترة من ٢٥-٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٨م أي بعد إسبوع واحد من إعلان الإتفاق المذكور وأسفر هذا المؤتمر عن توقيع إتفاقية دبي، وهي الإتفاقية المنشئة لإتحاد الإمارات العربية ككيان سياسي موحد، وقد رسمت هذه الإتفاقية التي تضمنت سبعة عشر بنداً، تصوراً عامًا لهذا الكيان الجديد، وسلطاته، ومجالات عمله وأجملت ذلك كله في البند الأول منها، **الذي نص على:**

«إنشاء إتحاد للإمارات العربية في الخليج، يسمى: «إتحاد الإمارات العربية» الغرض منه: توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء، وتقوية التعاون بينها في كل المجالات، وتنسيق خطط تقدمها، ودعم

---

(١) عبد الرحمن غنيم ومحمد إبراهيم الشاعر: الإستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دمشق ١٩٧٨، ص ص ٩٠-٩٧.

إحترام كل منها لإستقلال الأخرى وسيادتها وتوحيد شؤونها الخارجية وتمثيلها الخارجي وتدعيم الدفاع الجماعي عن بلادها صيانة لأمنها، ومحافظة على سلامتها ومصالحها المشتركة، بما يكفل بلوغ أمانيها، ويحقق أمل الوطن العربي الكبير قاطبة».

وتطرقت الإتفاقية بعد ذلك إلى تعيين الهيئات التي تمارس السلطة الإتحادية في مجالاتها الثلاثة: التشريعي، والتنفيذي والقضائي وحددت بصفة عامة إختصاصاتها، فنصت على أن تكون الهيئة العليا في الإتحاد هي «المجلس الأعلى» الذي يتشكل من حكام الإمارات الموقعة على الإتفاقية ويختص برسم السياسة العليا للإتحاد في المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والإقتصادية والثقافية وغيرها وإصدار الميزانية العامة للإتحاد على أن يعاونه في مباشرة سلطاته مجلس آخر يسمى «مجلس الإتحاد» يكون بمثابة الهيئة التنفيذية التي يوكل إليها المجلس الأعلى تنفيذ ما يصدره من قرارات أو يرسمه من سياسات أما السلطة القضائية فقد نصت الإتفاقية على أن تتكفل بها « المحكمة الإتحادية العليا» تاركة طريقة تشكيل هذه المحكمة ووضع نظامها، وتحديد إختصاصاتها لقانون إتحادي، يصدر بهذا الشأن[1].

وفي المجال العسكري، نصت الإتفاقية على أن «تتعاون الإمارات المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وذلك عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها وأداءً لواجبها المشترك في دفع أي إعتداء مسلح يقع على أي منها وتشترك هذه الإمارات حسب مواردها وحاجتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية في القيام بهذا الواجب».

---

(١) محمد حسن العيدروس: التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية ١٩٧٧، ص ص ٣٠-٤٠.

ويمكننا أن نسجل على هذه الإتفاقية ثلاث ملاحظات رئيسية:

الأولى: أنها عكست إتجاه الإمارات المتعاقدة على إستمرار الإحتفاظ بالكيان الخاص لكل منها داخل الإتحاد، تدل على ذلك تسمية الإتحاد، بإتحاد «الإمارات العربية» وليس بإتحاد الخليج العربي، كما يدل عليه النص على «دعم إحترام كل إمارة لإستقلال الأخرى وسيادتها» الأمر الذي يكشف عن طبيعة العلاقة بين الإمارات الأعضاء في الإتحاد.

الثانية: أنه لا الإتفاقية ولا الأعمال المكملة لها أو المنفذة لبنودها، قد تضمنت في مجال تحديد طريقة تشكيل الهيئات والمجالس الإتحادية الحاكمة، فيما عدا إنتخاب «المجلس الأعلى» لرئيسه في كل دورة من دوراته، وهو ما يعكس تأثير النظم المحيطة بالخليج العربي في الكيان الجديد.

الثالثة: أنه لا الإتفاقية، ولا القرارت التنفيذية لها، قد أشارت بأي صورة من الصور إلى أي دور مستقبل لبريطانيا في عملية تنظيم الدفاع عن المنطقة عسكريًّا وإنما تركت أمر تنظيم الدفاع عن الإتحاد للتعاون بين الإمارات الأعضاء وفي نفس الوقت فإن الإتفاقية لم تشر بشيء إلى الوضع الراهن بالنسبة للوجود العسكري البريطاني في الخليج[(١)].

وعلى الرغم من أن الإتفاقية قد تضمنت النص على أن يبدأ العمل بها من ٣٠ آذار/ مارس ١٩٦٨م إلا أن «المجلس الأعلى» للإتحاد وهو الهيئة الوحيدة التي شكلتها الإتفاقية بالفعل لم يستطع أن يباشر سلطاته إلا بعد هذا التاريخ بشهرين، بسبب وقوع خلافات بين حكام الإمارات الأعضاء حول تفسير الإتفاقية وكيفية البده في تنفيذها ومع ذلك إستطاع المجلس الأعلى أن يعقد دورتين كاملتين له، عقد أولها على فترتين حيث

---

(١) د. محمود علي الداوود: الخليج العربي والعلاقات الدولية، القاهرة، ١٩٦٠، ص ص ٤٠-٥٥.

بدأت في ٢٥ أيار/ مايو، وتأجلت في اليوم التالي نتيجة الخلاف حول جدول الأعمال لتستأنف بعد ذلك في السادس والسابع من تموز/ يوليو، أما الدورة الثانية فقد أستغرقت الفترة من ٢٠-٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨.

وبدون الدخول في التفاصيل يمكننا أن نشير إلى بعض الملامح العامة التي أتسمت بها عملية البناء الدستوري لإتحاد الإمارات العربية، من خلال ما دار من مناقشات في دورات المجلس الأعلى وما يصدر عنها من قرارات، فخلال الفترة الأولى من دورته في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٨، كان جدول الأعمال المعروض على المجلس والذي أعدته لجنة الخبراء والمستشارين التي شكلها المجلس لهذا الغرض، يتضمن خمس نقاط يغلب عليها الطابع التنفيذي وهي خاصة بتشكيل اللجان اللازمة لتوحيد العملة وتقرير شعار الإتحاد وعمله، وإعداد مسودة دستور الإتحاد وإنشاء إتحاد بريدي ولجنة للمتابعة والتنسيق، إلا أن القضية التي تفجرت في الإجتماع وأدى الخلاف حولها إلى تأجيل الدورة، كانت تتلخص في سؤال واحد هو:

أيهما أولاً: وضع الميثاق بواسطة المجلس الأعلى حسب نص إتفاقية دبي أم إختيار الرئيس والمجلس الإتحادي، على أن تترك لهم مهمة وضع الميثاق؟ وقد تبنت أبو ظبي والبحرين الإتجاه الأول بينما تزعمت قطر الإتجاه الثاني وعلى الرغم من أن هذا الخلاف يبدو في ظاهره كما لو كان خلافاً إجرائيًّا يتعلق بتحديد أولويات البحث إلا أنه في الواقع كان يعكس خلافات وصراعات بين الإمارات الأعضاء تعطيه أكثر من حجمه الظاهر بكثير خاصة إذا عرفنا أن هذه الصراعات كانت ترتبط ايضاً بمواقف الدول ذات النفوذ المباشر في الخليج العربي وبصفة خاصة السعودية.

فالسعودية برغم تأييدها لفكرة الإتحاد وقيامه إلا أنها تخشى في نفس الوقت من تزايد قوة ونفوذ حاكم إمارة أبو ظبي الشيخ زايد بن

سلطان الذي يسيطر على أكبر إمارات الإتحاد مساحة وأكثرها غنى، فضلاً عن ميوله التحررية الواضحة ومن هنا، فإن تدعيم مركز أبو ظبي في هذا الإتحاد لا يتوافق مع مصالح السعودية التي دخلت في صراعات طويلة مع هذه الإمارة حول واحة البريمي، وهي لم تعلن رسميًا بعد تخليها عن مطالبها في هذه الواحة، وإن كانت لا تجاهر الآن بها[1].

وقد دفع ذلك بالسعودية إلى تشجيع قطر على معارضة أصحاب الدعوة إلى ضرورة وضع الميثاق أولاً، وهما أبو ظبي والبحرين ومطالبتهما بضرورة البدء بإختيار رئيس للإتحاد وتحديد عاصمة له، بل وتمسكها بأن تكون الدوحة هي عاصمة الإتحاد وأن يكون الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكمها ورئيسها وقد أيد قطر في موقفها كل من حاكم إمارة رأس الخيمة، وحاكم دبي الذي يرتبط بعلاقة مصاهرة مع حاكم قطر.

وبسبب هذا الخلاف تأجلت الدورة لتعود إلى الإنعقاد في ٦ تموز/ يوليو ١٩٦٨ وتعود معها نفس الصراعات إلا أن تدخل الكويت بطريق الوساطة بين المعسكرين المتنازعين داخل الإتحاد قد أسهم في تسوية الخلاف بطريقة مؤقتة، وجدير بالذكر أن الكويت تكاد تكون هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتمتع بإحترام وتقدير الإمارات الأعضاء في الإتحاد بغير إستثناء، وذلك راجع من ناحية إلى عدم وجود أطماع ظاهرة للكويت في المنطقة، ومن ناحية أخرى، بسبب المساعدات الإقتصادية الكويتية للإمارات وبصفة خاصة الفقيرة منها كعجمان، وأم القيوين والفجيرة وقد سبقت الكويت السعودية في هذا المجال[2].

---

(١) سيد نوفل: الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، القاهرة، ١٩٧٢، ص ص ٢٠-٣٥.

(٢) د. صلاح العقاد: الإستعمار في الخليج الفارسي، القاهرة، ١٩٥٦، ص٢٨.

وقد صدر عن هذه الدورة بيان مشترك وتسعة قرارات، جعلت فيها رئاسة دورات المجلس الأعلى بالتناوب بين حكام الإمارات الأعضاء وأعطى للمجلس سلطة مؤقتة في تحديد مكان إنعقاده في كل دورة من دوراته، على أن يتحقق «التنويع في المكان قدر الإمكان وذلك على حد نص القرار» كما قرر المجلس إختيار الخبير الدستوري المصري، الدكتور عبد الرزاق السنهوري، لوضع مشروع الميثاق الكامل الدائم للإتحاد.

على أن أهم هذه القرارات، هو القرار الخاص بتشكيل مجلس الإتحاد بصفة مؤقتة من عضو واحد عن كل إمارة، يساعده ما لا يزيد عن ثلاثة ويكون إختيار هؤلاء الأعضاء ومساعديهم «من بين المواطنين أصحاب المكانة، والرأي والكفاءة في كل إمارة»، وقد بين القرار طريقة ذلك، كما نص على الإختصاصات الموكلة لهذا المجلس التنفيذي وقد تشكل المجلس بالفعل وصدر بتشكيله القرار السادس من قرارات الدورة نفسها كما صادق المجلس الأعلى على إختيار المجلس الإتحادي المؤقت لعضوه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، نائب حاكم قطر وولي عهدها، رئيساً لذلك المجلس، وكان هذا يمثل نتيجة التسوية التي تمت للخلاف بإسترضاء قطر بجعل رئاسة المجلس الجديد لها، لقاء تخليها عن مطالبها برئاسة الإتحاد، وجعل مقره في عاصمتها.

وفي الدورة الثانية التي عقدها المجلس الأعلى في الفترة من ٢٠-٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩م أستكمل المجلس إنشاء اللجان اللازمة في مجالات الخدمة التعليمية والصحية والعمالية والتجارية والملكية العقارية والمواصلات إلا أن أبرز ما إنتهى إليه هو القرار الثالث من القرارات السبعة التي أصدرها والذي نص على أن «تكون للإتحاد قوات مسلحة برية وبحرية وجوية على أن يكون للإمارات الأعضاء حق إنشاء

قوات مسلحة محلية مهيأة لأن يضمها الجهاز الدفاعي للإتحاد عند الإقتضاء»[1].

وفي رأينا أن أعمال الدورتين يجب أن ينظر إليها مع إتفاقية دبي ككل واحد بإعتبار ما صدر عن الدورتين من قرارات، إنما كان محاولة لتنفيذ الإتفاقية وإستكمال الثغرات الموجودة فيها، على إننا نلاحظ من متابعة هذه القرارات أن النزعة الإستقلالية هي طابع التفكير في كل إمارة وإن تخوف الإمارات الغنية على ثرواتها ورغبة كل إمارة في أن تجعل الإتحاد في خدمة مصالحها وليس العكس هو الذي يحدد المواقيت العملية لكل منها في حالة مناقشة الجوانب التطبيقية للإتحاد، يضاف إلى ذلك دور المؤثرات الخارجية في تشكيل هذه المواقف.

ومن هنا لم يستطع المجلس الأعلى، وهو السلطة العليا في الإتحاد أن يصل إلى حلول حاسمة للقضايا والمشاكل التي واجهته في دوراته وكانت صبغة المواجهة التي تبناها هي التسويات والترضية عن طريق تأجيل إنفجار هذه القضايا يجعل كل شيء دوريًّا ومؤقتاً ومتنوعاً، فرئاسة الإتحاد بالتناوب، وليس للإتحاد عاصمة قائمة، بل للمجلس الأعلى أن يحدد في كل دورة من دوراته مكان إنعقاد دورته المقبلة والمجلس الإتحادي، وهو الهيئة التنفيذية للإتحاد، مؤقت، وتمويل الإتحاد عبارة عن حساب جار بمبلغ ٥٠ ألف دينار بحريني تساهم بها إمارات البحرين وقطر وابو ظبي ودبي فقط، وقد عكس «النفوذ المالي» لهذه الإمارات الأربع، بإعتبارها أغنى إمارات الإتحاد قدراً من السيطرة السياسية لها على الإتحاد، وربما يوضح ذلك إستئثار هذه الإمارات بكونها مقار للجان الست التي وافق المجلس الأعلى على تشكيلها في دورته الثانية وإن كان

---

(١) رياض نجيب الريس: صراع الواحات والنفط، شركة بورتيكو للنشر، لندن ١٩٧٧، ص ص ٤٥-٦٥.

التوزيع الداخلي لهذه اللجان على الإمارات الأربع قد أظهر تفوقاً واضحاً لقطر، التي أصبحت مقرًّا لثلاث لجان منها بينما توزعت اللجان الثلاث الباقية على البحرين وأبو ظبي ودبي، بواقع لجنة واحدة في كل إمارة.

على أن استعراض تاريخ نشأة الإتحاد والتطورات الدستورية التي مر بها ومحاولة تقييمها لا تصلح «وحدها» كأساس لإبداء وجهة نظر موضوعية في هذا الكيان الجديد أو للحكم على مستقبله، ولا بد لإستكمال جوانب الصورة من إلقاء الضوء على حقائق الوضع الإجتماعي والإقتصادي للإمارات المكونة للإتحاد، أي على المحتويات المادية له على أساس أي كيان سياسي وهو في النهاية محطة لقاعدة إقتصادية وتركيب إجتماعي[1].



حكام أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان
يحضرون إفتتاح أحد المشاريع في الستينات.

---

(١) د. حسين محمد البحارنة: دول الخليج العربي، المكتبة الحديثة، بيروت ١٩٧٣، ص ص ١٧-٢٢.



السكان والموارد في الإتحاد

تبلغ مساحات إتحاد الإمارات العربية، ٤١ ألف ميل مربع، ولا يزيد تعداد سكانه على ٣٥٠ ألف نسمة، إلا أن العلاقة بين المساحة وتعداد السكان تسجل تفاوتاً ملحوظاً بين الإمارات وعلى سبيل المثال فبينما لا تتجاوز مساحة إمارتي قطر والبحرين معاً ربع مساحة الإتحاد إلا أنهما يضمان في نفس الوقت ٣٠٣ ألف نسمة أي ما يزيد على ٥٧٪ من مجموع سكان الإتحاد، وعلى العكس من ذلك، نجد إمارة واحدة مثل أبو ظبي تصل مساحتها وحدها إلى ٢٥ ألف ميل مربع أي ما يوازي ٦٢٪ من مساحة الإتحاد، في حين لا يزيد تعدادها على ١٨ ألف نسمة أي حوالي ٥٪ من مجموع سكان الإتحاد.

وينتمي سكان الإتحاد إلى تجمعين قبليين كبيرين في منطقة الخليج هما: تجمع القواسم الذي يرتكز في ساحل عُمان ويشكل أغلبية سكان الشارقة وأم القيوين ورأس الخيمة وتجمع العتوب شمال الخليج وبصفة خاصة في قطر والبحرين وقد ظهرت قبيلة القواسم كقوة عام ١٧٤٧ وسيطرت على ساحل الخليج العربي وعملت على مطاردة القراصنة الأجانب الذين كانوا يقومون بعمليات النهب في مياه الخليج، وقد أدى تزايد نفوذ هذه القبيلة إلى خوف بريطانيا على مصالحها الموجودة في الهند ومن ثم نشأ صراع طويل بين القواسم والإنجليز، حشدت له

بريطانيا أكبر قوة في ذلك الوقت بالإشتراك مع حكومة الهند وإستطاعت بعد حصار مرير لساحل الخليج إستمر أسبوعاً أن تنزل إلى معقل القواسم في رأس الخيمة وتحتل ساحل الخليج عام ١٨١٩ ووقعت بعد ذلك مجموعة المعاهدات الشهيرة مع شيوخ إمارات الساحل عام ١٨٢٠ ثم إستبدلتها بمعاهدات صلح دائمة عام ١٨٣٥ لتنظيم مصالحها وعلاقاتها بهذه الإمارات.

وعن قبيلتي **القواسم والعتوب**، تفرعت قبائل عديدة منها، فظهر **آل خليفة في البحرين** وحاولوا مد سيطرتهم إلى قطر التي كانت في يد **«المعاضيد»** وهم الأصل الذي تفرع عنه آل ثاني، حكام قطر الحاليين ونجحوا في هذه المحاولة، وعهدوا إلى المعاضيد بجباية الضرائب، إلا أن آل ثاني تزعموا حركة الإنفصال بقطر عن البحرين وأستطاعوا تحقيق هدفهم عام ١٨٦٨، ويلاحظ أن الصراع بين آل خليفة في البحرين وآل ثاني في قطر، قد دخل في مرحلة من مراحله في طور الإستعانة بالقوى الأجنبية فقد ربطت العلاقات الوثيقة بين آل خليفة وبريطانيا، بينما إستعان آل ثاني بالعثمانيين إلا أنهم أضطروا بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى اللجوء لبريطانيا والدخول معها في معاهدة حماية(١).

وفي الوقت الذي لم تستقر فيه العلاقات بين قطر والبحرين بسبب النزاعات القبلية فإن هذه العلاقات لم تستقر أيضاً بين أبو ظبي التي سيطر عليها **«ألبو فلاح»** ودبي التي سكنها **«بوفلاسة»** على الرغم من أن القبيلتين تعتبران فرعية من قبيلة واحدة **«بني ياس»**.

ومن هنا، فإن غالبية الباحثين في تاريخ الخليج العربي، وتطوراته

---

(١) د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي- دراسة تاريخ الإمارات العربية ١٩٤٥-١٩٧١، ص ص ١٥-٣٥.

السياسية يجمعون على أن التعدد القبلي في منطقة الخليج العربي لم يكن هو أساس التفتت السياسي الذي عاشت فيه المنطقة كما لم يؤد إلى صراعات قبلية داخلية بالمعنى المتداول لهذا الإصطلاح.

ويعزي أصحاب الرأي سبب ذلك، إلى كون المعاهدات التي عقدتها بريطانيا مع حكام المنطقة عام ١٨٢٠ وهي أساس التشكيل السياسي لها منذ ذلك التاريخ كانت المعاهدات تتصل بالتحديد الجغرافي للإمارات أكثر مما تتصل بالتوزيع السكاني للقبائل ونتيجة لهذا، فإن شعور سكان الخليج العربي بالإرتباط بالأرض وبالجنسية قد تفوق على شعورهم بالإنتماء القبلي وبالتالي فإن ما ظهر ويظهر بين الإمارات من صراعات يمكن أن يرد إلى عامل الملكية أكثر مما يجد تفسيره في العامل القبلي.

وربما يجد هذا الرأي سنداً له في حقيقة نستخلصها من دراسة التوزيعات القبلية بين إمارات الإتحاد وهي حقيقة ذات شقين، فمن ناحية، سوف نجد أن هناك قبيلة واحدة، مثل **القواسم**، تكونت منها عدة إمارات هي:

الشارقة، وأم القيوين، ورأس الخيمة، ومن جانب آخر فإننا يمكن أن نجد أيضاً واحدة، مثل إمارة **عجمان**، تضم أكثر من قبيلة واحدة، حيث تعيش فيها قبائل **النعيم وآل بومهير والسودان**.

وخلال المراحل المختلفة لتطور إمارات الخليج لعبت الهجرات السكانية من المنطقة وإليها دوراً هامًّا مع إختلاف البواعث وراء هذه الهجرات فمن إمارات الخليج هاجر عدد غير قليل من السكان طلباً لموارد أفضل للرزق وذلك قبل أن يظهر البترول في هذه الإمارات وأتجهت هجراتهم بصفة خاصة إلى السعودية والكويت بينما شهدت إمارات الخليج هجرات أجنبية وبأعداد كبيرة جاءت تستوطن الساحل وتحاول التغلغل فيه ولقد كان مبعث خطورة هذه الهجرات، إنها أرتبطت

في بعض الأحيان بعوامل سياسية على غرار ما تدعيه إيران من حقوق تاريخية في إمارة البحرين على أساس زعمها بأن الإيرانيين يشكلون غالبية سكان الإمارات، كما أن اللغة الفارسية هي السائدة وهي دعاوى موضع جدل كبير كما أن هذه الهجرات قد إرتبطت من جانب آخر بظهور موارد جديدة للثروة في إمارات الخليج وبصفة خاصة بعد تدفق البترول، أي أن هذه الهجرات قد أتخذت طابعاً إستغلاليًا[1]، وإذا كانت ظاهرة التفاوت بين إمارات الخليج العربي المكونة للإتحاد تكشف عن نفسها في شكل العلاقة بين مساحة الإتحاد وتعداد سكانه وتعطي بالتالي نوعاً من الثقل السياسي سواء للإمارات الأضخم مساحة مثل أبو ظبي أو الأكثر سكاناً مثل قطر والبحرين فإن هذه الظاهرة تبدو أكثر وضوحاً على المستوى الإقتصادي فيما يتعلق بالموارد وعلاقتها بالسكان لكن تأثيرها يظل رغم ذلك في صالح الإمارات السابق ذكرها وهو ما يلقي مزيداً من الضوء على حجم التأثير الذي تمارسه من داخل الإتحاد.

والحقيقة أن التفاوت الإقتصادي بين إمارات الخليج العربي لم يظهر بصورته الراهنة إلا بعد إكتشاف البترول في المنطقة وتقدير إحتمالاته أما قبل ذلك فإن حياة السكان ظلت موزعة بين التجارة والزراعة وصيد اللؤلؤ أي بين مجموعة من الأنشطة التقليدية التي لا يعكس التفاوت بينها تفاوتاً مماثلاً على مستويات الحياة أو على التركيب الإجتماعي للسكان وإن كان من المؤكد أن صيد اللؤلؤ قد وفر للإمارات التي مارسته مصدراً غنيًّا من مصادر الدخل، كما أن النشاط التجاري على ساحل الخليج، قد أفرز طبقة برجوازية نمت في وقت مبكر جنباً إلى جنب مع نوعيات السكان الأخرى، إلا أن إكتشاف البترول

---

(١) أمل إبراهيم الزياني: البحرين من سنة ١٧٨٣-١٩٧٣، مطابع دار الترجمة والنشر لشؤون البترول، بيروت، ١٩٧٣، ص٨٥.

بكميات تجارية وتقدير إحتمالاته في المنطقة مستقبلاً فضلاً عن وجود إحتياطي هائل منه يصل إلى ٧٠٪ من الإحتياطي العالمي، كل ذلك قد أدخل عاملاً جديداً على الوقت، قد لا تبدو آثاره بالوضوح الكافي الآن إلا أنه بالضرورة سوف يظل لفترة طويلة محوراً أساسيًّا لنشاط المنطقة وتقدمها مستقبلاً.

فعمليات إستخراج البترول من مناطق تدفقه سواء في أبو ظبي التي يبلغ إنتناجها السنوي منه (١٧) مليون طن أو قطر التي تنتج (١٤) مليون طن سنويًّا أو البحرين التي يزيد إنتاجها السنوي على (٣) ملايين طن، ثم عمليات تكرير هذا البترول خصوصاً في البحرين حيث يوجد أكبر معامل التكرير في المنطقة تصل طاقته إلى ٢٠٠ ألف برميل، بالإضافة إلى عمليات النقل والشحن وما إلى ذلك كلها قد جلبت معها مظاهر جديدة تماماً على حياة السكان في المنطقة، لعل أبرزها تزايد عدد العمال بصورة مطردة وظهور فئات الموظفين الذين يقومون بإنهاء العمليات التنظيمية والإدارية المبسطة في هذا العمل وإنتشار العمران حول مناطق إستخراج البترول أو تكريره ومحاولة بناء نظام أكثر حداثة للمواصلات والنقل، بالإضافة إلى تزايد الحاجة إلى الخدمات المختلفة كالرعاية الصحية والتعليم والرعاية الإجتماعية[1].

وإذا كانت هناك إمارات أخرى غير أبو ظبي وقطر والبحرين فيها إحتمالات بترولية وهذه الإمارات هي على وجه التحديد الشارقة ورأس الخيمة إلا أن عملية التوصل إلى البترول فيها، فضلاً عن إستخراجه بكميات تجارية قد تستغرق وقتاً يصعب تحديده ومع ذلك يظل موقعها أفضل من إمارة أخرى كالفجيرة التي تعد أفقر إمارات الإتحاد السبع وأقلها دخلاً على الإطلاق.

---

(١) د. محمد متولي: حوض الخليج العربي، ج١، القاهرة ١٩٧٢، ص٤٣.

بل أن ظاهرة التفاوت الإقتصادي لا تطرح نفسها بين إمارات الإتحاد بعضها والبعض الآخر فحسب وإنما تشكل أيضاً عاملاً هامًّا يفرق بين مستويات الحياة داخل كل إمارة على حدة، وخاصة في الإمارات الثلاث المنتجة للبترول فمظاهر العمران والحياة الحديثة قد أرتبطت بمصدر وجودها وهو البترول وبالتالي فهي لا تزال تحيط بفئة إجتماعية محدودة يخشى أن تشكل مجتمعاً مغلقاً داخل البنيان الإجتماعي للإتحاد وهي مجموعة أولئك الذين تتصل حياتهم ومصادر معيشتهم بالبترول وصناعته القائمة، وفي نفس الوقت فإن النظرة التي لا تزال تسيطر على حكام الإمارات، إلى البترول، على أنه ملك خاص، قد أثرت في الطريقة التي توجه بها موارده، ومسالك إنفاقها، فظاهر الإنفاق الإستهلاكي واضحة، وبينما نسبة التعليم في هذه الإمارات لا تكاد تذكر، فإن الشوارع المرصوفة في البحرين على حد قول أحد المعلقين تجري فيها السيارات الفاخرة، كما أن الأبنية الحديثة مزودة بأجهزة التكييف ووسائل التسلية ومن هنا فإن البعض يرى على حق إن مظاهر التقدم البادية في بعض إمارات الإتحاد لا تعدو أن تكون واجهة تشكيلية ومحدودة النطاق لا تعبر عن تغيير حقيقي في البنية الإجتماعية ولا في المستويات العامة لحياة السكان.

ولقد أدى ظهور البترول من بين ما أدى إليه إلى تكريس النزعة الإستقلالية في كل إمارة على حدة، وقد تجلى ذلك في إتجاه كل إمارة إلى الإعتماد على نفسها والنظر إلى مستقبلها من وجهة النظر الخاصة بها وذلك عن طريق إنشاء المرافق والمنشآت اللازمة لها، حتى وأن أدى ذلك إلى عملية تكرار داخل الإتحاد تحتاج إلى تنسيق وضبط كبيرين، فقد سعت كل إمارة إلى إنشاء ميناء خاص لها ومطار ومجموعة المرافق الرئيسية التي لا يبررها المنطق الإقتصادي كما أدى إكتشاف البترول في مياه الخليج إلى ظهور قضية المياه الإقليمية وتعدد الخلافات حولها بين

الإمارات بمقدار الإكتشافات البترولية في هذه المياه، وحتى الحرب العالمية الثانية، كانت بريطانيا هي المستغل الأول لبترول الخليج، وكانت أداتها الرئيسية في ذلك هي شركة البترول الإنجليزية الإيرانية، وسرعان ما دخلت الولايات المتحدة إلى الميدان بصورة حاسمة وتزايد بإطراد حجم إستماراتها البترولية في الخليج حتى وصل إلى حجم الإستمارات البريطانية التي بلغت ٤٠٪ من جملة الإستمارات في المنطقة، بل وتفوق عليه ليصل إلى ٤٢٪ ولتشكل الولايات المتحدة مع بريطانيا شبه إحتكار ثنائي لبترول الخليج أما النسبة الباقية، فتشترك فيها شركة البترول الفرنسية الحكومية وبعض الشركات اليابانية والإيطالية، وشركات ألمانية غربية وكلها دخل إلى هذا المجال إبتداء من عام ١٩٥٧[١].

ومن هنا فإن القضية الأساسية بالنسبة لإتحاد الإمارات العربية ليست قضية حجم الموارد الإجمالية التي يمكن أن تتوفر للإتحاد، فهذه الموارد، سواء في ذاتها أو في علاقتها بتعداد السكان تشكل أساساً يمكن أن يمد هذا الكيان الجديد بمقومات مادية فعالة، ولكنها أصبحت قضية النجاح في تجميع هذه الموارد بالفعل وإعادة توزيعها وفق خطة إقتصادية شاملة تقوم على دراسة دقيقة لهذه الموارد وللإحتياجات المقابلة لها وتحدد أولويات الوفاء بهذه الإحتياجات خلال مرحلة زمنية معقولة وهو السبيل الوحيد لضمان تقدم الإتحاد وفي الواقع فإن المجلس الأعلى للإتحاد قد أتخذ أولى خطواته الإيجابية في هذا الصدد بالقرار الذي اصدره في دورته الثانية في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ونص فيه على:

«الإتفاق مع خبير إقتصادي لوضع خطة إقتصادية شاملة ويراعي

---

(١) هداية سلطان السالم: أوراق من دفتر مسافرة في الخليج العربي، مطبعة حكومة الكويت، ص ص ٢٠-٤٥.

منح الأولوية للأصلاح والتعمير للإمارات التي تحتاج إلى ذلك أكثر من غيرها».

لكن السؤال الذي يثار بهذه المناسبة هو: هل الأوضاع الداخلية في الإتحاد، من القوة بحيث تسمح بعملية إعادة توزيع الثروة على الإمارات بحسب حاجتها لا بحسب إسهامها فيها، دون أن يصطدم أي مشروع من هذا النوع بالنزاعات الإستقلالية السائدة بين الإمارات الأعضاء ودون أن يتعارض مع أسلوب الخوف على مصدر الثروة ومحاولة إتخاذ وسيلة لتدعيم النفوذ السياسي[١].



أحد اجتماعات مجلس أبو ظبي برئاسة الشيخ زايد
وفي الصورة الشيخ خليفة بن زايد ولي العهد.

---

(١) وحيد رأفت: دراسة ووثائق حول إتحاد الإمارات العربية في الخليج، القاهرة، ١٩٧١، ص ص ٦٥-٧٠.

أسباب فشل
الإتحاد التساعي بين إمارات الخليج

علّق أحد المراقبين الذين عايشوا ولادة الإتحاد بعد ذلك تعليقاً يفسر هذا الموقف السريع والمفاجيء فكتب يقول:

«وإذا جاءت الولادة سهلة فإن حياة الوليد خلال الأربع سنوات التي عاشها كانت حافلة بالزحف البطيء نحو النهاية الحتمية، الفشل، فالحماسة والنية الحسنة والتعاون الذي حفل بها إجتماع حكام الإمارات الأول كانت مصادفة لم تتكرر، فرضتها ظروف الساعة وتهويل الخطر ومفاجأة الإعلان البريطاني بالإنسحاب»[1].

لقد تجمعت عوامل داخلية وخارجية عطلت تبلور الإتحاد منها:

* الخلافات الحادة والقبلية بين الحكام، وطموحاتهم في الحفاظ على أكثر قدر من السلطة في إمارتهم، لقد عقدت بين سنة ١٩٦٨وسنة ١٩٦٩ أربع دورات للمجلس الأعلى للحكام الأولى بين ٢٥-٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٨ في أبو ظبي وأنفضت هذه الدورات حيث أن هناك «خلافاً» بين الحكام حول خير الطرق الكفيلة بتنفيذ إتفاقية دبي «على أن تكمل الدورة (الأولى) في أبو ظبي في تموز/ يوليو» وذلك لكي يتسنى للحكام

---

(١) وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، الكويت، جامعة الكويت، منشورات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٧٩.

إجراء مزيد من المشاورات بغية الوصول إلى إتفاق يكفل البدء في أقرب وقت ممكن في إتخاذ الخطوات الضرورية لوضع إتفاق دبي موضع التنفيذ على الوجه الصحيح «وأكملت الدورة الأولى في أبو ظبي بالفعل في الفترة ما بين ٦-٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ وعلى الرغم من إتخاذ قرارات إتحادية مهمة في هذا الإجتماع، فإن شقة الخلافات بدأت تتسع، وقد علق مراقب على ما حدث في المؤتمر الثالث الذي عقد في الدوحة فكتب:

«خلال خمسة أيام من الإجتماعات المتواصلة (للمجلس الأعلى) من سرية وعلنية ورسمية وغير رسمية، ومن إتصالات في أروقة المجلس والقاعات، شعر حكام الخليج بأن الإتحاد لا يمكن أن يقوم على الطريقة العشائرية التي أعتادوها طوال حقب الزمن الماضية، وأن الرواسب التاريخية الفاصلة بينهم أعمق في الواقع من تصوراتهم وأن الدولة الحديثة لا تبني بالتأجيل والتسويق والمماطلة»[1].

* وتركزت أبرز نقاط الخلاف في:

١- حدود وسلطات الحكومة الإتحادية.

٢- نسبة التمثيل في المجلس الوطني الإتحادي.

٣- مقر العاصمة الإتحادية.

٤- مبدأ التصويت في المجلس الأعلى.

* أن الظروف الملحة التي جعلت الحكام يسارعون في تلبية نداء الإتحاد بدأت تنفرج بدءاً من نهاية ١٩٦٩ فمن جهة نجد أنه بعد موقف إيران الشاه الاحتجاجي على دخول البحرين إلى الإتحاد والذي أوقعها في الجانب الضعيف من أطراف الإتحاد الأخرى والذي وصل إلى قمته

(١) الأنباء- الكويت، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨، ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩م.

في تصريح إيران أثناء مؤتمر الحكام الأول (تموز/ يوليو ١٩٦٨) والذي جاء فيه أن وجود البحرين وعودتها إلى الإتحاد يعتبران عملاً إستفزازيًا لن تسكت عنه الحكومة الإيرانية، إلا أن تدخل الأطراف الدولية ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا وإعطاء وعود للشاه السابق بدور أكبر في الخليج خاصة بعد أن وافقت القوى المحلية على هذا الدور بعد زيارة الشاه للملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨ في الرياض، ثم زيارته للكويت في ١٤ من الشهر نفسه، بعد ذلك تسلسلت الحوادث مما قاد إلى أن تلعب إيران دوراً أبرز في الخليج في سبيل تنازلها عن المطالبة بالبحرين، وهو تنازل أتخذ شكله الرسمي من خلال لجنة إستقصاء بإشراف الأمم المتحدة، التي أعلن تشكيلها في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٠ من مقر الأمانة العامة للأمم المتحدة وجاءت توصيتها أن البحرين عربية وشعبها يرغب في الإستقلال.

* ثم جاء رحيل الرئيس جمال عبد الناصر في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ ليزيح من الساحة السياسية العربية المظلة الواقية والدافعة نحو الوحدة.

إلا أن المنافسة الداخلية بين الأمراء كانت العامل الأهم في تعطيل وإلغاء ولادة هذا الإتحاد، فقد توزعت الإمارات منذ البداية إلى قطبين، أحدهما أبو ظبي والبحرين ربما ليس لسبب مباشر إلا وقوفهما ضد القطب الآخر الذي تكون من قطر ودبي وتفرقت الإمارات الصغيرة بين هذين القطبين وقد حاولت الشارقة أن تلعب دور الموفق.

لقد كانت الخلافات التاريخية بين قطر والبحرين أو الحساسيات بين آل خليفة وآل ثاني هي أصعب من أن تتجاوز كما أن وجود خلافات بين أبو ظبي ودبي جعلت من قطب دبي قطر المعزز بعلاقة نسب (حاكم قطر وقتئذ كان متزوجاً من إحدى بنات حاكم دبي) يقابله قطب آخر بين البحرين وأبو ظبي.

لقد ظهرت قضية الإتحاد وكأنها تتعلق بطبيعة العلاقات بين الحكام منها بحقوق السيادة الوطنية ومصالح أغلبية المواطنين وكانت مشكلة الإتحاد التساعي هي أنه كان محاولة للتوفيق بين إمتيازات الأسر التقليدية التي تضخمت في عهد النفط وبين الهيئات الإتحادية التي لا بد أن تتكون منها الدولة الحديثة.

كذلك كانت قطر العضو الثاني الذي أنفلت من عقد إعلان دبي التساعي نتيجة لمشاكل داخلية، حيث كان الخلاف الصامت على أشده بين الشيخ أحمد بن علي آل ثاني ونائبه آنذاك الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الذي يرى في نفسه الأحقية بالحكم وقد أنعكس هذا التنافس الصامت في المباحثات التساعية حيث بدأت قطر تطرح أفكاراً أعتبرت (تعجيزية) للآخرين.

هكذا كانت نقاط الخلاف في مشروع الإتحاد التساعي أكبر من نقاط الإتفاق وكان صرف النظر عنه دراماتيكيًّا، كما كان الإهتمام بالدعوة إليه أول مرة إلا أن سقوطه جعل مشروع الإتحاد السباعي الآخر يسير حثيثاً إلى الظهور.

وقد صدر بذلك قرار مجلس الأمن في ١١ أيار/ مايو سنة ١٩٧٠ ولقد لعب الشعب في البحرين دوراً إيجابيًّا في هذا الموضوع حيث كانت طموحاته فيما بعد الإستقلال كبيرة ولقد جسد ذلك البيان الذي أصدره الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين عشية الإستقلال في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٧١ حول مبررات عدم دخول الإتحاد ومبررات الإستقلال المنفرد، أشار البيان إلى:

«حكومة البحرين في مباحثاتها الطويلة قد ركزت على مبادئ أساسية نادت بها في كل إجتماع.. هذه المبادئ تتركز في وضع دستور حديث يقوم على مبدأ فصل السلطات وتوزيع الإختصاصات بين الأجهزة الحكومية ويوفر للمواطنين الحقوق والحريات.. وهذا كله مع عدم

المساس بحقوق المواطنين الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم في مجلس وطني نيابي ينتخب إنتخاباً صحيحاً...»[1].

وبالطبع فإن التجربة اللاحقة في البحرين لمجلس وطني نيابي ينتخب إنتخاباً أثبتت الموقف المزايد من قبل الدولة، وبخاصة بعد أن أوقفت التجربة في آب/ أغسطس ١٩٧٥، وتبين أن السبب الأساسي من أسباب إمتناع البحرين عن الدخول في الإتحاد لم يكن في الحقيقة عن قناعة نهائية بأهمية المجلس، إنما كان ذريعة للتخلي عن إعلان دبي.

* من ضمن «الإنفراجات» الأخرى التي سهلت إنفراط عقد الموقعين على إعلان دبي هو الإنقلاب الذي حدث في سلطنة عُمان في تموز/ يوليو ١٩٧٠ وأتى بالسلطان قابوس بدلاً من والده المتزمت، وكانت هذه الخطوة قد أعدتها بريطانيا من أجل إنفتاح عُمان ووقف إنتشار الثورة في هذا الإقليم المحاذي لإقليم النفط.

* يضاف إلى ذلك تبشير حزب المحافظين في بريطانيا أنه في حالة وصوله إلى السلطة سيوقف أو يؤخر الإنسحاب البريطاني من الخليج مما أضعف من حدة التوتر والقلق الذي كان سائداً بين الحكام وكان يمثل قوة دافعة وحافزة للدخول في تجارب إتحادية.

المشاكل الدستورية والقانونية التي أعترضت الإتحاد التساعي

إعترضت الإتحاد مشاكل عديدة أزدادت وتعقدت من دورة إلى أخرى أثناء الدورات الأربع لمجلس الحكام، وأثناء إنعقاد اللجان المقترحة، وفي توصيات المجلس الإتحادي وفي إجتماع نواب الحكام فاللجان الفنية، ومن هنا سوف نستخلص ثلاث مشاكل أساسية واجهت الإتحاد، ثم نعقبها بأربع مشاكل تولدت أثناء المساعي لحل هذه المشاكل الأولى.

---

(١) القبس، الكويت، ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.

١- المشكلة الأولى: الشكل الدستوري للأتحاد:

إحتدم الخلاف حول كيفية تشكيل الهيئات الإتحادية سواء التنفيذية منها أم التشريعية ففي مجلس الحكام وهو يمثل السلطة العليا دار جدال عنيف حول ما إذا كانت القرارات تتخذ بالإجماع أو الأغلبية وقد رجح المبدأ الأول، مما يدل على تغلب النزعة الذاتية، ولا غرو فإن المجتمعات السياسية في الخليج هي نتاج تاريخي طويل ومن الصعب التنازل عن أية إختصاصات موروثة.

وكان الخلاف أشد عنفاً بصدد تكوين الهيئة الشريعية فقد إقترحت البحرين أن يكون تمثيل الإمارات في المجلس الإستشاري المقترح متناسباً مع عدد السكان بينما رأت الإمارات الصغيرة أن التمثيل يجب أن يكون بالتساوي، وهذا الخلاف معروف عند تكوين النظم الإتحادية في مختلف أنحاء العالم، والخلاف الذي حدث بين الولايات الأمريكية الكبيرة والصغيرة معروف أيضاً، ومن المعروف أن الدستور الأمريكي حل هذا الخلاف حلًّا وسطاً وذلك بجعل الهيئة التشريعية تتكون من مجلسين: مجلس شيوخ تمثل فيه الولايات بالتساوي ومجلس نواب تمثل فيه الولايات حسب عدد السكان.

ونحن لا نوصي بتقديم إقتراح مماثل من الدستور الأمريكي، وفي إعتقادنا أن النظام الإتحادي من أرقى أنواع الحكم، ويحتاج إلى مساندة شعبية واعية، وهو ما لم يتوفر بعد، ليس في مجتمع الإمارات فحسب، إنما في المنطقة العربية ككل.

٢- المشكلة الثانية: قضية البحرين:

كانت المشكلة الثانية قضية البحرين ووضعها في الإتحاد، فقد لوحظ أن هناك تكتلاً يحول دون تبوء البحرين لمركزها الطبيعي ضمن نطاق الإتحاد، فعندما أقترح تشكيل وزارة إتحادية لم تمنح البحرين سوى

وزارتي التربية والتعليم والصحة بينما تقاسمت الإمارات الأخرى الوزارات ذات الطابع السياسي ومسؤولية الأمن، وبعبارة أخرى الوزارات التي لها مركز حساس في الإتحاد، حيث كانت المطالب الإيرانية ما زالت قائمة اثناء المحادثات في الدورات الأربع، وبالرغم من ذلك تطلع ممثلو البحرين إلى عقد أحد المؤتمرات في بلادهم، إلا أن بعض الإمارات إعتبرت هذا العمل تحدياً لإيران أو الجارة المسلمة كما سماها بعضهم، ولذلك أثروا عدم المواجهة، فتنقلت المؤتمرات ما بين الدوحة ودبي وأبو ظبي وتجاهلوا البحرين فكان ذلك وضعاً شاذًا.

٣- المشكلة الثالثة: إختيار العاصمة:

وهي التي تجلت في المؤتمر الثاني بالدوحة والخاصة بإختيار العاصمة الإتحادية فقد إقترحت البحرين وأبو ظبي أختيار عاصمة البحرين أو قطر أو دبي أو أبو ظبي عاصمة إتحادية ظاهريًا، لكن الواقع أن كلا من البحرين وأبو ظبي وقطر تريد لعاصمتها أن تكون عاصمة للإتحاد، ثم تقدمت قطر ودبي باقتراح ثان، وهو إختيار منطقة محادية صحراوية بين أبو ظبي وقطر ودبي تدعى (وادي الموت) لبناء عاصمة إتحادية حديثة، وهذا المشروع يكلف أموالاً طائلة تقدر بـ(٥٠٠) مليون دينار فضلاً عن تضييع الوقت، كما أن المنطقة الجديدة بعيدة عن العمران، وهذا ما دعا البحرين بالفعل إلى تقديم المنامة عاصمة للإتحاد لما تشتمل عليه من مؤسسات حديثة يمكن أن تشغلها الدوائر أو الوزارات الإتحادية إلا أنه رجح فيما بعد الإختيار الثاني وأختيرت أبو ظبي عاصمة مؤقتة.

ولم تكن هذه المشاكل الثلاث هي التي واجهت الإتحاد فحسب وإنما أضيفت إليها قائمة أخرى مكونة من أربع مشاكل أثيرت الأولى أثناء عقد لجنة الميزانية المنبثقة عن إجتماع نواب الحكام، أما الثلاث الأخرى فقد أعترضت سبيل الوفد المشترك للمساعي السعودية الكويتية وقدم

بشأنها مقترحات، وسنعرض أولاً الملابسات التي نشأت فيها هذه المشاكل المتفرعة.

أ- إجتماع نواب الحكام[1]

لم تقتصر مساعي تكوين الإتحاد على إجتماعات الحكام بل عقدت إجتماعات فرعية مثلت فيها الإمارات بواسطة نواب الحكام، فأجتمع النواب في إمارة أبو ظبي بتاريخ ١٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٠، وذلك لتذليل بعض العقبات التي تقف حائلاً دون إجتماع خامس للحكام بعد إجتماعهم الرابع والذي أنفض فجأة بسبب إقتحام المندوب البريطاني قاعة الإجتماع في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر سنة ١٩٦٩.

ومما جاء في المذكرة البحرينية التي قدمت في هذا الإجتماع ما يلي:

«أن إتحاد الإمارات قد مضى عليه ما يزيد على سنتين ولم يكمل شكله القانوني لإعلان دولة إتحادية فيدرالية أو حكومة إتحادية مركزية ذات كيان وشخصية قانونية حيث أن المجلس المؤقت والأجهزة واللجان المتفرعة قد إستنفذت على أكمل وجه مهامها لإستكمال دراسة التشريعات والأنظمة»[2].

إذن تدعو البحرين إلى تكوين حكومة إتحادية بالشكل القانوني الذي أكدت عليه إتفاقية دبي بتاريخ ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٨.

---

(١) مذكرة البحرين في مؤتمر نواب الحكام، المصدر: مجلة «هنا البحرين» عدد تموز/ يوليو ١٩٧٠.

(٢) إجتماع نواب الحكام، المذكرة البحرينية، المصدر: مجلة «هنا البحرين» عدد تموز/ يوليو ١٩٧٠.

وقد توصل نواب الحكام في إجتماعهم إلى تشكيل لجنتين:

١) لجنة خاصة بوضع الميزانية الإتحادية.

٢) لجنة فنية لدراسة الدستور الإتحادي.

أما لجنة الميزانية الإتحادية فقد عقدت إجتماعها في البحرين في شهر تموز/ يوليو ١٩٧٠وتوصلت إلى تقدير ميزانية إتحادية تعادل (١٩) مليون دينار بحريني منها (٩) ملايين للدفاع.

وتبلغ مساهمة كل إمارة في هذه الميزانية ١٠٪ من دخل تلك الإمارة من النفط والعائدات الأخرى.

أما بخصوص اللجنة الثانية وهي اللجنة الفنية والمخولة بوضع دستور إتحادي فقد عكفت على دراسة مشروع الدستور المؤقت الذي خرجت ووضعته لجنة الدستور المكونة من ثلاثة خبراء عن البحرين وقطر وأبو ظبي إلى جانب المشروع الآخر الذي وضعه الخبير الدستوري وحيد رأفت، مما جعلها تتوصل إلى صيغة ثالثة وجديدة مقتبسة من المشروعين السابقين، وهذه الصيغة مكونة من ١٥٣ مادة إلا أن اللجنة لم تتوصل إلى حل بشأن ثلاثة أمور وهي بالأساس مشاكل الإتحاد الرئيسية وهي:

١) عاصمة الإتحاد.

٢) التصويت في المجلس الأعلى.

٣) التمثيل النسبي في المجلس الإستشاري.

ب- الإجتماع الثاني لنواب الحكام:

لقد واصل نواب الحكام إجتماعهم للمرة الثانية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠ ولم يكن الإجتماع الثاني أكثر قدرة على حل المشاكل التي أعترضت الإتحاد بالرغم من أن (السير وليم لوس) الممثل الشخصي لوزير خارجية بريطانيا في الخليج أبدى نشاطاً ملحوظاً في جولته الأولى

التي قام بها في الفترة التي سبقت إنعقاد الإجتماع الثاني لنواب الحكام (آب/ أغسطس إلى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠) فلا بد لنا من أن نتحدث عن جولات (وليم لوس) ومقترحاته بشأن هذه المشاكل.

جـ- مقترحات وليم لوس:

١- **العاصمة**: أقترح وليم لوس أن تكون العاصمة الدائمة للإتحاد موضع دراسة جديدة من قبل الإمارات، (دون الإعتماد على مشروع بناء عاصمة تقع في الحدود بين أبو ظبي ودبي) وهذا الإقتراح بمثابة محاولة إذابة المشكلة.

٢- **المجلس الإستشاري**: أما بشأن المجلس الإستشاري فقد إقترح وليم لوس أن يشمل ٤١ عضواً بدلاً من ٣٦ عضواً، بمعنى إضافة ممثلين إثنين للإمارات الأربع الكبيرة وتلك الإمارات هي: البحرين ، أبو ظبي، قطر، ودبي.

وتبقى رأس الخيمة والشارقة بأربعة ممثلين، أما ممثلوا الإمارات الصغيرة وهي أم القيوين الفجيرة وعجمان فيصبح ثلاثة بدلاً من أربعة.

وقد وافقت على إقتراحه هذا الإمارات الكبيرة بينما لم يجد قبولاً من الإمارات الصغيرة.

٣- **قاعدة الإجماع**: إقترح وليم لوس وسيلة للخروج من مشكلة الإجماع، وهي أن تبقى قاعدة الإجماع سارية عند التصويت على أي قرار في المرة الأولى فإذا لم تتم الموافقة يعاد التصويت عليه وفي هذه الحالة يؤخذ الرأي بالأغلبية، على أن تكون أصوات الإمارات الأربع من ضمن هذه الأغلبية، وقد رفضت الإمارات الخمس الباقية هذا الإقتراح لأنه بمثابة حق الفيتو للإمارات الكبيرة.

والحقيقة أن مهمة ممثل وزير خارجية المملكة المتحدة الخاصة بوضع حلول للعقبات التي واجهت مشروع الإتحاد لم يكتب لها النجاح



الشيخ زايد مع الملك فيصل ومساعي سعودية حثيثة لإنجاح الاتحاد التساعي.

إلا أن ذلك لا يعني نهاية المطاف بالنسبة لجولات وليم لوس، فقد واصل جهوده وجولاته بعد المساعي الكويتية-السعودية بجولتين إستطلاعيتين إلى المنطقة.

د- المساعي السعودية-الكويتية :

على أثر فشل أو عدم التوصل من قبل المندوب البريطاني إلى حل بشأن المشاكل العائقة لقيام الإتحاد جددت كل من السعودية والكويت مساعيها للتوفيق بين وجهات النظر.

وقد بدأ الوفد جولاته في الفترة ما بين ١٦-٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ برئاسة وزيري خارجية البلدين وقد شملت زياراته الإمارات التسع الأعضاء في الإتحاد المقترح، وبعد المباحثات التي أجراها سافر الوفد إلى كل من السعودية والكويت، ثم تقدم فيما بعد بسبعة مقترحات في زيارته أو جولته للمرة الثانية.

المقترحات السعودية - الكويتية:

تناول وفد المساعي مقترحات أربعة بشأن المشكلات الرئيسية التي أعترضت الإتحاد وهذه المشكلات هي: التصويت، العاصمة، التمثيل في المجلس النيابي أو الإستشاري ثم إسهام الإمارات في ميزانية الإتحاد.

كما أضيفت ثلاث مسائل أخرى لم تكن خلافية في الأصل وإنما أثيرت أثناء المناقشات وهي:

١- توحيد القوات المسلحة

٢- شؤون الجمارك

٣- التمثيل في المنظمات الدولية.

وقد تقدم الوفد في جولته الثانية بسبعة مقترحات لحل هذه المشاكل السبعة، وهذه المقترحات هي:

١- مشكلة التصويت:

إقترح الوفد تعديل المادة (١٤٩) من الدستور والخاصة بالتصويت الإجماعي على القرارات على أن تصدر قرارات المجلس أثناء إجتماعاته وإن لم يصدر بها قرار لأمر ما تترك خلال شهر، فإذا أقرها المجلس عند ذلك بسبعة أصوات ضد صوتين أقرت النتائج.

أما قرارات المجلس بشأن المسائل المطروحة فتصدر بأغلبية الثلثين وتحدد اللائحة الداخلية هذه المسائل.

٢- التمثيل في المجلس الإستشاري:

يشكل هذا المجلس من ٤ مواطنين عن كل إمارة كما هو مذكور في المادة (١٤٥) من الدستور المؤقت للفترة الإنتقالية، كما يدعو الوفد إلى إجراء إحصاء رسمي على أن تأخذ نتيجته بعين الإعتبار، وبالحقيقة فإن البحرين بادرت في إجراء إحصاء سكاني في آذار/ مارس ١٩٧١.

٣- العاصمة:

لقد نصت المادة (٩) من الدستور المؤقت على ثلاث نقاط بشأن العاصمة[١] إلّا أن الوفد المشترك تقدم بإقتراح وسط يضع المادة المذكورة بشكل آخر:

«عاصمة الإتحاد هي المقر الدائم لجميع سلطاته وميثاقه وأجهزته، ويحدد الدستور الدائم للإتحاد تلك العاصمة وكل ما يتعلق بها، ويختار المجلس بقرار منه العاصمة المتحدة» ويضيف الإقتراح إلى إبقاء «أبو ظبي» عاصمة مؤقتة لفترة الإنتقال.

٤- الميزانية الإتحادية:

الإسهام الذي إقترحه الوفد تعديلاً للمادة (١٢٨) من الدستور المؤقت والداعية إلى تخصيص نسبة معينة من موارد الإمارات السنوية لتغطية نفقات الإتحاد وبالقدر الذي يحددها قانون الميزانية.

غير أن الوفد اقترح الإسهام مراعاة لدخل كل إمارة ولعدد سكانها، لأن لجنة الميزانية اقترحت ١٠٪ من دخل كل إمارة فمعنى ذلك أن تساهم أبو ظبي وحدها بـ(٧,٥) مليون دينار من (١٩) مليون دينار خصصت كميزانية إتحادية.

---

(١) المادة ٩ من الدستور:

(١) يكون المقر المؤقت للإتحاد في أبو ظبي.

(٢) ينشأ المقر الدائم للإتحاد في منطقة تضمها للإتحاد إمارتا أبو ظبي ودبي على الحدود بينهما.

(٣) تشكل لجنة من الفنيين لتحديد أنسب نقطة بالمنطقة على الحدود بين إمارتي أبو ظبي لإقامة المقر الدائم للعاصمة.

٥- الجيش الإتحادي:

أما بخصوص الجيش الإتحادي والسياسة الدفاعية، فقد أقترح الوفد تعديل المادة (١٤٣) من الدستور المؤقت والخاصة بحق الإمارات في الإحتفاظ بقوات مسلحة فيصبح من حق الإتحاد فقط إنشاء قوات مسلحة، أما الإمارات فيحق لها إنشاء قوة أمن داخلية.

٦- السيادة الإتحادية على الموانيء والجمارك:

نصت المادة (١٣٠) من الدستور المؤقت على إعطاء الإتحاد السيادة على الموانئ والجمارك، وقد أضاف الوفد إلى هذه الإختصاصات إختصاصات أخرى تتعلق بالتنظيم والإستيراد والمياه الإقليمية وإستغلال الثروات الطبيعية وتنظيم الملاحة وشؤون الطيران، وأن تنزع هذه السيادة من الإمارات منفردة لتشرف عليها السلطة الإتحادية.

٧- إنفراد الإتحاد بالخارجية والعلاقات الدولية:

لقد راى الوفد تعديلاً للمادة (١٢٤) والتي تعطي بموجبها الأعضاء الحق في الإنضمام إلى المنظمات الفنية الدولية كالأوبك وغيرها، بحيث يصبح التمثيل للإتحاد. ولا يجوز التمثيل الفردي وبحيث تصبح للإمارات الحق في عقد إتفاقيات محدودة ذات طبيعة إدارية ومحلية لا تتعارض مع مصالح الإتحاد[١].

هذه هي النقاط الرئيسية في المقترحات الكويتية-السعودية، ويلاحظ أنها جاءت بمثابة تأجيل لحل حاسم لأهم النقط الخلافية وتركزت المقترحات حول الفترة الإنتقالية وتركت البت في الخلافات لما بعد صدور الدستور الدائم.

---

(١) د. أمل الزياني: البحرين ١٧٨٣ إلى ١٩٧٣، أطروحة ماجستير، ص ص ١٦١-١٦٧.

ردود الإمارات على المقترحات:

أما ردود الإمارات على المقترحات فجاءت متفاوتة، فالبحرين وافقت على جميع البنود بصفة عامة ولو أنها أضافت في ردها توضيحات هامة إذ لم يكن بوسعها أن تتقبل المقترحات السعودية-الكويتية بما تنطوي عليه من تأجيل للمشاكل تشاركها الشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة.

أما قطر فقد أجلت الرد حيث جاء فيما بعد مطولاً وصيغ بطريقة إنشائية ممتازة ولكنه لم يؤد إلى نتيجة.

وقد تحفظت أبو ظبي على الرد، أما دبي فلم ترد.

ويتلخص رد البحرين في الإجابة التالية:

١- أن يكون للإمارات التسع تمثيل متساو في المؤسسات الإتحادية خلال السنوات الأربع الأولى ومن ثم يكون التمثيل على أساس سكان كل إمارة.

٢- أن تكون أبو ظبي عاصمة مؤقتة للإتحاد حتى يتم الإتفاق على عاصمة دائمة.

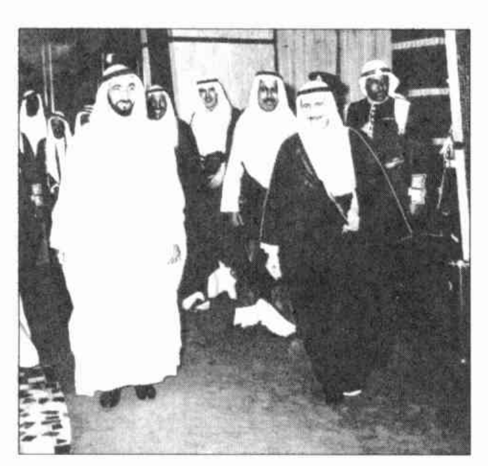
٣- أن يمثل الإتحاد وفد واحد في إجتماعات الهيئات البترولية والدولية.

٤- أن تكون للحكومة الإتحادية السيطرة على الجمارك والصادرات والمياه الإقليمية وخطوط الملاحة والطيران في أجواء الإتحاد.

٥- أن يكون للإتحاد قوة دفاع واحدة.

٦- أن تكون القرارات في أول إجتماع للإمارات بالإجماع، أما إذا أعيد طرح موضوع بعينه في إجتماع آخر فتكون القرارات بأغلبية سبعة أصوات.

٧- أن تساهم الإمارات في ميزانية الإتحاد على أساس حجم الدخل القومي لكل إمارة وعدد سكانها[١].



أحد المساعي الكويتية لمحاولة إنجاح الاتحاد التساعي وفي الصورة حاكمي أبو ظبي والكويت.

ومع ذلك فقد بذلت مساع عديدة للتغلب على المشاكل الثلاث التي طرحناها بالإضافة إلى أربعة مشاكل أخرى ولدت أثناء المساعي، لتضيف حواجز أخرى من شأنها إعاقة العمل الإتحادي[٢].

وفي سبيل تذليل العقبات بذلت جهود محلية ممثلة في إجتماعي نواب الحكام بتاريخ حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٧٠، وجهود بريطانية ممثلة في جولات (السير وليم لوس) الممثل الشخصي لوزير خارجية بريطانيا في الخليج قبل وبعد إنعقاد مؤتمر نواب الحكام الأول.

كذلك بذلت مساع سعودية- كويتية مشتركة وتقدمت بمقترحات وحلول لهذه المشاكل وكان الهدف من كل هذه المساعي تذليل العقبات التي تقف حائلاً دون عقد إجتماع للحكام والذي من شأنه أن يؤدي إلى التصديق على الدستور المؤقت وإعلان دولة الإتحاد.

---

(١) وثائق إتحاد الإمارات: الملف الخاص بوجهة نظر البحرين في المسائل والمقترحات، المصدر: سكرتارية حكومة البحرين، تموز/ يوليو ١٩٧٠.

(٢) نجيب الريس: صراع الواحات والنفط، ص ٣٨.

موقف قطر والبحرين
من الإتحاد التساعي

أولاً: موقف قطر

بدت قطر في هذه المرحلة الأولى من مباحثات إنشاء الإتحاد وكأنها تأخذ زمام المبادرة في شتى الموضوعات، فتقدمت بمذكرة تدعو إلى إتخاذ الخطوات التأسيسية مباشرة وإنتخاب رئيس الإتحاد وتعيين العاصمة وتشكيل مجلس وزراء إتحادي، بينما آثرت معظم الإمارات الأخرى التمهل، وطرحت مذكرة قطر في لجنة تحضيرية إجتمعت في أبو ظبي في أيار/ مايو سنة ١٩٦٨م، وتكشفت في هذا الإجتماع الخلافات العديدة التي تباعد بين وجهات النظر، ووزعت سرًّا منشورات ضد فكرة الإتحاد، لذا بادرت حكومة قطر إلى إرسال مبعوث إلى السعودية، التي تربطها بها وشائج خاصة متينة لتطرح أمام حكومة الرياض الأسباب التي تعرقل قيام الإتحاد، وإذ بوزيري خارجية السعودية والكويت يكثفان جهودهما ويتوسطان في حل بعض الخلافات حتى تمهد السبيل لعقد جلسة، حضرها حكام الإمارات التسع في ٦و٧ تموز/ يوليو سنة ١٩٦٨وقد أسفر هذا الإجتماع عن نتائج لا بأس بها، غير أن مداها يقتصر على المرحلة الإنتقالية، إذ أن أسباب الخلاف الرئيسية لم تسوَ حتى يمكن الإتفاق على الوضع الدائم للإتحاد.

وفي ٢٥ شباط/ فبراير ١٩٦٨ قدمت قطر مشروعاً للإتحاد أطلقت عليه إسم (**إمارات الساحل العربي المتحد**) يدعو إلى ضرورة دمج الإمارات الخمس الصغيرة (الشارقة، رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان، الفجيرة) في إمارة واحدة ثم بحث إمكانية ضمها إلى إتحاد يتكون من إتحاد أبو ظبي ودبي والبحرين وقطر[١].

ولما إعترضت الإمارات الخمس الصغرى على المشروع لعدم ضمانه لشخصياتها أسوة بالإمارات الكبرى قدمت قطر مشروعاً آخر يضم الإمارات التسع جميعاً، وتتعامل على قدم المساواة فيما بينها.

وقد تم التوقيع على إتفاقية الإتحاد في ٢٧ شباط/ فبراير بعد يومين من الإجتماع وأعلن مولد إتحاد الإمارات العربية.

ومن دراستنا لإتفاقية الإتحاد[٢]، التي تتكون من سبع وعشرين مادة نجد أنها تؤكد إستقلال كل إمارة وتبعد الإتحاد من التدخل في شؤون الإمارات الداخلية، وأعطت الحق لأي حاكم في أن يعترض على القرارات.

ثانياً: موقف البحرين:

ويتلخص موقف البحرين حول المبادئ الدستورية التالية:

أ- سلطات الحكومة الإتحادية.

ب- نسبة التمثيل في المجلس الوطني الإتحادي.

---

(١) وحيد رأفت: دراسة وثائقية حول إتحاد الإمارات العربية في الخليج العربي، المجلة المصرية للقانون الدولي، رسائل الجمعية المصرية للقانون الدولي، رسالة رقم ١٩، المجلد ٢٦ ص ص ١٦٥-١٦٦، القاهرة ١٩٧١.

(٢) راجع نصها في: محمد حسين البحارنة: دول الخليج العربي الحديثة، الملحق الثاني ص ١٩٤ وما بعدها، بيروت ١٩٧٣.

ج- مقر عاصمة الإتحاد.

د- مبدأ التصويت في المجلس الأعلى.

وستتطرق بإختصار إلى هذه النقاط التي كانت للبحرين وجهة نظر فيها ولكن لم تشاركها في ذلك بعض الإمارات الأخرى.

أ- سلطات الحكومة الإتحادية:

كان تفكير بعض الإمارات منصباً على أن تكون سلطات الحكومة الإتحادية مقصورة على تولي الشؤون الخارجية لدولة الإتحاد والشؤون الخاصة بالدفاع، بالإضافة إلى تقديم بعض الخدمات الأساسية المتعلقة بشؤون الصحة العامة والتعليم ويقضي هذا التفكير بأن تبقى الإمارات وحدات مستقلة بأجهزتها القائمة وسلطاتها، وذلك فيما عدا ما تنازلت عنه من سلطات للحكومة الإتحادية.

وقد كانت البحرين ترى بأن يتضمن مشروع الدستور الإتحادي منح الحكومة الإتحادية سلطات تنفيذية وتشريعية واسعة تمكنها من أن تدفع بعجلة التطور والتقدم بدولة الإتحاد وشعب المنطقة في شتى المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية[١].

وقد نتج عن هذا الخلاف المبدئي أن أعتقدت بعض الإمارات أنها تستطيع أن تستقل ببعض الشؤون الأساسية التي لا يمكن الإستقلال فيها، وذلك كالطيران والتعرفة الجمركية والتجارة الخارجية، والإحتفاظ بعضوية بعض المنظمات الدولية وغير ذلك من الأمور التي تدخل عادة في صميم إختصاصات الحكومة المركزية للاتحاد.

---

(١) وثائق حكومة البحرين حول إتحاد الإمارات العربية ١٩٦٨-١٩٧١.

ب- نسبة التمثيل في المجلس الوطني الإتحادي:

فيما يخص موضوع التمثيل في المجلس الوطني الإتحادي، فقد كان الخلاف مركّز حول تمثيل كل إمارة في هذا المجلس وقد أقرت أكثرية الإمارات مبدأ تمثيل كل إمارة في المجلس بعدد متساو وهو أربعة أعضاء لكل إمارة.

أما البحرين فقد طرحت مبدأ التمثيل في هذا المجلس بنسبة عدد السكان لكل إمارة على أساس أن شعب الإتحاد يجب أن يمثل تمثيلاً صحيحاً في هذا المجلس ولكنها لم تصر على أن يكون لها نصف أعضاء المجلس مع أن عدد سكانها يشكل نحو نصف سكان إمارات الإتحاد التسع.

وإنما إقتنعت بأن تختار نسبة ثابتة عادلة تعطي لكل إمارة حسب عدد سكانها، وقد عارضت أكثرية الإمارات هذا المبدأ، كما عارضت المبدأ الديموقراطي الذي أقترحته البحرين في بداية المفاوضات الدستورية بشأن أنتخاب أعضاء المجلس إنتخاباً مباشراً من شعب كل إمارة على حدة، وقد كان الإتجاه منصرفاً نحو تعيين أعضاء المجلس الوطني من قبل حكومات الإمارات المعنية[1].

جـ- مقر عاصمة الإتحاد:

لقد كان رأي أغلبية الإمارات منصرفاً إلى إنشاء عاصمة حكومة الإتحاد الدائمة في بقعة من الأرض تمتلكها حكومة الإتحاد، وتنشأ في منطقة تقع على الحدود بين إمارتي أبو ظبي ودبي عارضت البحرين هذه الفكرة على أساس أن تأسيس عاصمة جديدة سيكلف الإتحاد وشعبه

(١) سيد نوفل: الأوضاع السياسية في إمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية- الكتاب الثاني - إمارات ساحل عُمان، ص ص ٣٣-٣٤.

الكثير من الجهد والوقت والمال الذي لا داعي لصرفه على إنشاء عاصمة جديدة في الصحراء، في حين توجد مدن نامية أو في طريق النمو في إمارات الإتحاد نفسها ونظراً لأنه توجد مناطق في بعض الإمارات تصلح لأن تصبح عاصمة دائمة، فقد رأت البحرين بأن يكتفي بإعتبار أبو ظبي عاصمة مؤقتة، ويترك موضوع مقر العاصمة الدائمة قيد الدراسة من قبل حكومة الإتحاد الجديدة، حيث سيتوفر لها حينذاك وضع الدراسات وتشكيل لجان فنية لدراسة الموضوع وتقرير أنسب المناطق الموجودة في إمارات الإتحاد كعاصمة دائمة[1].

أما بشأن موضوع العاصمة المؤقتة، فقد أتفقت الإمارات جميعها على إختيار مدينة أبو ظبي مقرًّا لها.

د- مبدأ التصويت في المجلس الأعلى للأتحاد:

إن مبدأ الإجماع الذي قررته إتفاقية دبي الموقعة في ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٨ بالنسبة لطريقة التصويت في المجلس الأعلى قد عرقل إلى حد كبير كما أوضحنا سابقاً صدور قرارات المجلس الأعلى بطريقة ديموقراطية سليمة، الأمر الذي أدى إلى أن يصل هذا المجلس إلى طريق مسدود في أكثر القضايا الخاصة بشؤون الإتحاد التي طرحت عليه وأكبر دليل على ذلك هو إن أي قرار يصدره المجلس بأغلبية ثمانية أصوات يصبح قابلاً للنقض من قبل صوت أصغر الإمارات حجماً وسكاناً وموارد.

ومن هنا إتجه رأي البحرين وقد شاركتها في ذلك بعض الإمارات إلى الخروج من هذه الأزمة وذلك بالموافقة على إصدار قرارات

---

(١) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي- دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥- ١٩٧١، ص٢١٨.

المجلس الأعلى في الشؤون الموضوعية بالثلثين، وفي الأمور الإجرائية بالأغلبية المطلقة، ولكن أكثرية الإمارات وخاصة الصغيرة منها، أصرت على إبقاء مبدأ الإجماع على أساس أنه ينسجم مع أحكام إتفاقية دبي التي هي في نظر الإمارات الميثاق الأساسي للإتحاد.

وقد أيد الرأي الذي ذهبت إليه البحرين مشروع الدستور الذي أعده الدكتور وحيد رأفت، حيث إقترح حلًّا عمليًا لأزمة الإجماع في المجلس الأعلى يتقارب مع ما دعت إليه البحرين[1].

هذه هي أهم المبادئ المختلف عليها بين إمارات الخليج ودولة البحرين، ولكن تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن بعض هذه المبادئ قد ضيقَ نطاق الخلاف عليها كثيراً، نتيجة لوساطة الوفد السعودي الكويتي في النصف الأول من عام ١٩٧١، حيث تنازلت البحرين عن كثير من الأمور السالفة، ولم يبق مجال للخلاف إلا على نقطتين تخصان مقر العاصمة الدائم ومبدأ التمثيل في المجلس الوطني الإتحادي، وكان أن وافقت البحرين أخيراً، نتيجة للوساطة السعودية-الكويتية، على أن تبقى نسبة المقاعد المقترحة من قبل الإمارات الأخرى مؤقتة، على أن يتضمن الدستور المؤقت للإتحاد نصاً يقضي بإعادة النظر في النسبة المتساوية لكل الإمارات، وذلك بعد إجراء إحصاء سكاني للإمارات من قبل الحكومة المركزية للإتحاد.

كما يجب أن نثبت هنا أيضاً، ونحن بصدد النقاط الدستورية السالفة الذكر، بأن الموقف الذي إتخذته أكثرية الإمارات في إصرارها على عدم الأخذ بوجهة نظر البحرين في التعديلات المقترحة على مشروع الدستور هو أن حكام الإمارات قد وافقوا على كل النقاط التي حاولت البحرين

---

(١) د. جمال زكريا قاسم: إتحاد إمارات الخليج، أنظر الملحق المصور في آخر صفحات الكتاب بمناسبة عام على قيام دولة الإمارات، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢.

تعديلها، وذلك في إجتماع المجلس الأعلى الأخير الذي أنعقد في أبو ظبي في الفترة ما بين ٢١-٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٩.

ولتوضيح هذا الأمر يجب الإشارة إلى أن المجلس الأعلى في إجتماعه المذكور قد وضع مسودة بيان لإذاعته.

وقد أوضح هذا البيان المكون من ١٣ مادة بأن المجلس قد أتفق على إختيار رئيس للإتحاد، ونائب للرئيس وتعيين رئيس وزراء الإتحاد وإنشاء عاصمة دائمة بين أبو ظبي ودبي، وتحديد عدد أعضاء المجلس الوطني بـ(٣٦) عضواً، على أن تمثل الإمارات بالتساوي وأعتماد ميزانية مؤقتة للإتحاد وإنشاء لجنة من كبار المستشارين القانونيين لمراجعة مشروع الدستور المؤقت للإتحاد[١].

هذا ما حدث بالفعل، وكان المفروض أن تصدر قرارات رسمية من المجلس الأعلى تتضمن كل الأمور السابقة وذلك بغية توقيعهما من قبل حكام الإمارات، ولكن حدثت تطورات جديدة، منها إصرار الإمارات الصغيرة على صدور قائمة بالأسماء تتضمن توزيع الحقائب الوزارية بين الإمارات المعنية، على أن لا تغفل الإمارات الصغيرة من نصيبها في بعض الحقائب الوزارية المهمة.

وقد أدت هذه التطورات إلى إستحكام الخلافات على المناصب الوزارية، الأمر الذي أدى إلى فشل مؤتمر الحكام وعدم صدور البيان المتضمن المواد السالفة الذكر، وقد إكتفى فعلاً بإصدار بيان مقتضب يشير إلى أن المجلس الأعلى سيوالي إجتماعات دورته الرابعة في المستقبل القريب، وأنقضى إجتماع الحكام دون الوصول إلى نتيجة ودون أن يجتمع مرة أخرى[٢].

---

(١) عبد الكريم أحمد: البحرين وأهميتها بين إمارات الخليج، ص ٨١.

(٢) عبد الرحمن الباكر: من البحرين إلى المنفى، ص ص ٢٦-٢٧.

يتضمن هذا الشرح لما جرى في إجتماع المجلس الأعلى في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩، أن المجلس الأعلى لم يصدر قرارات بشأن الموافقة على المواد الدستورية التي تضمنها البيان السالف الذكر الذي لم ينشر، وعليه فقد كانت وجهة نظر البحرين إنها غير ملزمة من الناحية القانونية، بمسودة البيان السابق، وحينما أعيد النظر في كل الأمور الدستورية المعلقة في مؤتمري نواب الحكام المنعقدين في حزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٩٧٠ كان من حق البحرين أن تعيد النظر في أحكام مشروع الدستور جملة وتفصيلاً دون التقيد بالبيان والتوصيات المذكورة التي لم تصدر بها قرارات ملزمة من المجلس الأعلى[1]، وقد كان هذا هو الرأي الذي تمسكت به البحرين في النقاش الذي جرى بين الإمارات فيما بعد حول المواد الدستورية المختلف عليها.

هـ - موقف الحكومة البريطانية من الأحداث:

أما فيما يخص موقف بريطانيا من الأحداث السياسية في الخليج، فإنه يجدر القول إن وزير الخارجية البريطانية السير (دوجلاس هيوم) قد أعلن في مجلس العموم البريطاني في أول آذار/ مارس ١٩٧١ بأن حكومته ستستمر في تنفيذ سياستها المعلن عنها في عام ١٩٦٨ بشأن الإنسحاب العسكري والسياسي التام من منطقة الخليج وإنهاء المعاهدات

---

(١) وثائق سكرتارية المجلس الإتحادي المؤقت التابع للمجلس الأعلى لحكام الإمارات ١٩٦٨-١٩٧١، وكذلك وثائق حكومة البحرين حول إتحاد الإمارات العربية ١٩٦٨-١٩٧١.

راجع أيضاً للفائدة: رياض الريس: المرجع السابق، ص ص ١٦٧-١٩٨، حيث يستعرض المؤلف نشاط المجلس الإتحادي المؤقت من خلال مشاريع القوانين والقرارات التي أصدرها.

البريطانية الخاصة مع إمارات الخليج، وقد أكد وزير الخارجية البريطانية في بيانه بأن حكومته تؤيد قيام إتحاد الإمارات العربية، وقد أبدى الوزير رغبة حكومته في عقد معاهدة صداقة مع دولة الإتحاد الجديدة، وتقديم التسهيلات المطلوبة.



الشيخ زايد يشرح الظروف التي تعيق تحقيق الإتحاد التساعي.



مواقف الدول الإقليمية
من الإتحاد التساعي

على الرغم من كون الإتحاد قد صب في قالب إقليمي وولادته لم تغير في الواقع المفكك المجزأ في الخليج العربي إلا أن إيران وقفت بوجه المحاولة بشدة وعارضت البيان الإتحادي وحمّلت بريطانيا مسؤولية تفجر الموقف في الخليج العربي، ودعت إلى ضرورة حل مسألة البحرين قبل إتخاذ أية خطوة مقبلة.

وعليه فإن معظم حكام الإمارات العربية أصبحوا حذرين من إنضمام البحرين لإتحادهم الجديد، وباتوا يتصنعون الخلافات فيما بينهم وقد بدأ تبادل الإتهامات والإدعاءات وصارت كل إمارة تسعى لكسب الإمارات الأخرى وهكذا خلق جو متوتر يسوده الشك والريبة، ولا شك أن بريطانيا على الرغم من تأييدها قيام الإتحاد الذي وجدت فيه خطوة نحو الإستقرار في الخليج العربي، فإنها من جهة أخرى عملت على خلق محاور متضاربة داخله، وأثارت بين الحكام خلافات تقليدية طواها الزمن.

وعندما أوشكت الخلافات أن تعصف بالإتحاد جاء ممثل وزارة الخارجية البريطانية (وليام لوس) إلى منطقة الخليج العربي ليقرب بين وجهات النظر ويعمل على لأم الشرخ الذي أوشك أن يأتي على الإتحاد.

أما موقف الحكومات العربية من ولادة الإتحاد فكان مؤيداً بإستثناء الجزائر واليمن الديمقراطية وسوريا والعراق[١].

كما أن بعض القوى في الخليج العربي عارضت قيامه ووصفته بأنه (إتحاد أمراء) و(إتحاد الإحتكارات البترولية) وهو لا يتعدى عن كونه عملية توحيد جهود جميع الحكام لمواجهة الحركة الوطنية في الخليج العربي[٢]، ويهدف إلى محاولة إمتصاص أكبر جزء من المعارضة الوطنية والتذمر الشعبي[٣].

كما وصف من جهة أخرى بأنه صور لتغليف التجزئة في منطقة الخليج العربي[٤].

ولقد مرّت المفاوضات التالية لحكام الإمارات التسع بصعوبات كبيرة ومن أجل التغلب عليها عرضت كل من الكويت[٥]، والمملكة العربية السعودية[٦]، وساطتها لحل المعضلة[٧].

---

(١) لقد أيدت المملكة العربية السعودية قيام الإتحاد إلا أنها تحفظت على مطالبها الإقليمية في واحة البريمي لهذا فإنها فضلت قيام الإتحاد التساعي على السباعي، ذلك أن الإتحاد الآخر يعطي الزعامة إلى أبو ظبي وبذلك تستمر المواجهة التقليدية بين الدولتين حول تبعية الواحة.
راجع عن تفاصيل موقف المملكة العربية السعودية من دولة الإتحاد.
مجلة الهدف، التحرك السعودي على إمارات الساحل الخليجية، ص ٢٨، العدد ٣٣٧ (١٩٧٥).

(٢) أنظر جريدة الثورة العربية: العدد الثالث ١٩٧١، ص ٤٢.

(٣) عادل رضا: عُمان والخليج: قضايا ومناقشات، ص ٨١، القاهرة- ١٩٦٩.

(٤) أنظر بيان حركة القوميين العرب في الخليج العربي بمناسبة قيام الإتحاد؛ المنشور في جريدة الحرية بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٨.

(٥) ترتبط الكويت مع البحرين بعلاقات القرابة (كلاهما من العتوب) ومن هنا برزت دعوة إتحاد القطرين.

(٦) ترتبط المملكة العربية السعودية مع قطر بصلات مذهبية راجع عن أصول ذلك: =

وأستمرت مباحثات الإتحاد ثلاث سنوات، وقد سادتها النزعة القبلية المحلية، وبقيت الخطوات التأسيسية محل خلاف ونزاع لم يتوصل فيها إلى شكل الدولة الإتحادية وإختصاصات الحكومة الإتحادية والحكومة المحلية، وطريقة الإنتخابات والتصويت وغيرها.

والشيء الوحيد الذي أقر هو تشكيل (مجلس أعلى للإتحاد)[١]، أعطيت رئاسته بشكل مؤقت إلى الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي[٢]، و(مجلس إتحادي مؤقت) ليقوم بتنفيذ قرارات المجلس الأعلى وأعطيت رئاسته إلى الشيخ حمد آل ثاني ولي عهد قطر.

وبقيت هناك خلافات رئيسية بين الحكام لم تستطع الإجتماعات المتوالية من حلها، وقد ظهرت النزعة الإقليمية بشكل حاد عندما نوقشت قضية الدستور الإتحادي ورئاسة الإتحاد، والعلم الإتحادي، وعاصمة الإتحاد، والإجراءات الإتحادية الأخرى، وكان الحكام يفضلون إتحاداً تعاهديًّا يربطهم بميثاق بدلاً من الإتحاد الفيدرالي، والثابت أن بعضاً من الحكام كان يحاول عرقلة المشاريع الإتحادية إعتقاداً منهم بأنهم سيجبرون بريطانيا على البقاء[٣].

= صادق حسن عبد واني: علاقات الدولة السعودية الأولى مع شرق الجزيرة العربية- الفصل الرابع، ص ص ١٦٧-١٨٣، القاهرة ١٩٧٣.

(٧) راجع تفاصيل الوساطة والمراسلات التي دارت حولها في: زكريا نيل: ثورة الخطر في الخليج العربي، ص ١٤٩ وما بعدها، القاهرة ١٩٧٤.

(١) حددت إختصاصاته على الدعوة للإجتماعات عند طلب أحد الأعضاء وإدارة المناقشات.

(٢) للإطلاع على وجهة النظر الرسمية لمباحثات الإتحاد راجع كتاب: أبو ظبي بين الأمس واليوم الذي وضعه مركز الوثائق والدراسات، إعداد: د. محمد مرسي عبدالله، ص ص ١٣٩-١٤٧، أبو ظبي ١٩٦٩.

(٣) دراسات ٩ حزيران/ يونيو: التناقضات في إتحاد الشيوخ ص١٣، بيروت ١٩٧٣.

وبالرغم من أن أقطار الإتحاد تدور في فلك بريطانيا، وإن خطوات الإتحاد تتم تحت إشرافها وتوجيهها فإن بعضاً من الحكام[1]، إتخذ من دخول الوكيل السياسي البريطاني في أبو ظبي (جيمس ترودويل) ليلقي رسالة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج[2]، يوضح فيها تأييد حكومته لقيام الإتحاد ذريعة للخروج من الإجتماع، والإحتجاج على تدخل بريطانيا في شؤونهم الداخلية[3]، وكانت هذه نقطة البداية لإعاقة قيام الإتحاد التساعي، والإتجاه كان منذ ذلك الحين لإقامة الإتحاد السباعي[4].

وإذا ما أتينا إلى تحليل قيام الإتحاد التساعي نجد أن عوامل عديدة عملت على أجهاضه فبالإضافة إلى موقف بريطانيا نجد هناك النزعة الذاتية المحلية عند حكام الإمارات الصغيرة التي لا ترغب في إذابة شخصيتها في خضم الدولة الجديدة، كما أن الصراع حول زعامة الإتحاد بين كل من أبو ظبي وقطر والبحرين جعل أبو ظبي تفضل الإتحاد السباعي بدلاً من الإتحاد التساعي هذا إضافة إلى الصراعات بين دول المنطقة إنعكست على علاقات الحكام مع بعضهم، فظهرت محاور وكتل[5]، منها من يعارض المملكة العربية السعودية ومنها من يؤيد إيران، ومنها من يقف إلى جانب قيام الوحدة العُمانية التي تشمل مسقط وعُمان[6]،

(١) منهم حاكم قطر وحاكم رأس الخيمة.

(٢) السير ستيورات كرافورد راجع نص الرسالة المقالة في زكريانيل، المصدر السابق ص ١٣٦-١٣٧.

(٣) وهي مما لا شك فيه مسرحية مكشوفة.

(٤) بإستبعاد كل من البحرين وقطر عنه.

(٥) زكريا نيل: ثورة الخطر في الخليج العربي، ص ١٢٥.

(٦) يرى قابوس أن الوحدة العُمانية يجب أن تتم تحت أسرة ألبو سعيد ويقف معارضاً من محاولة زايد في تزعم الإتحاد.

وعندئذ جاء دور بريطانيا لتأخذ زمام الأمور بيدها، وقد تفرغ مستشار وزير خارجيتها وليم لوس لإقامة الإتحاد بشكله الجديد، وصار يتردد على منطقة الخليج العربي طوال عام ١٩٧١[١].

وقد أعلن قبل منتصف عام ١٩٧١ أن حكومته ستكون مستعدة للإعتراف بإستقلال كل من البحرين وقطر، وتوقيع معاهدة صداقة مع كل منهما، كما أنها تؤيد قيام الإتحاد السباعي بين إمارات ساحل عُمان، وأنها سوف تعترف بحكومة الإتحاد، وستعقد معها معاهدة صداقة شبيهة بالمعاهدة التي ستعقدها مع كل من البحرين وقطر[٢].

ولوحظ أن كل من البحرين وقطر بعدئذ أصبحا متحفظين من مشروع الإتحاد وصار كل منهما يتجه صوب فكرة الإستقلال المنفرد.

وشهدت الإمارات إجراءات تنظيمية في الدوائر الحكومية يؤيد النزعة الإستقلالية كما بات مؤكداً أن إستقلال البلدين أصبح حقيقة واقعة، وقد أعلناه سوية إذ أعلنته البحرين في ١٤ آب/ أغسطس وقطر في الأول من أيلول/ سبتمر ١٩٧١[٣]، وحمل بيان الإستقلال عن إستعداد القطرين للإنضمام إلى الإتحاد عندما يرسو على أسس دستورية سليمة[٤].

أما بالنسبة للإتحاد التساعي فقد مر بعقبات جديدة دلت أن بريطانيا

(١) بدأت زيارة الدبلوماسيين البريطانيين لمنطقة الخليج العربي بشكل مكثف منذ عام ١٩٦٩ فقد زار المنطقة جورج براون، من حكومة العمال، والمستر ستوارت ميل، وزير الخارجية- والمستر هيث، زعيم المحافظين ورئيس الوزراء، وغيرهم.

(٢) حسين محمد البحارنة: دول الخليج العربي الحديثة ص ٧١، بيروت ١٩٧٢.

(٣) بعد إسبوعين فقط من إعلان إستقلال البحرين.

(٤) عقد محمد صادق ووليام سنافلي أكثر من فصل في كتابهما:
يوضحان فيه ضرورة ضم قطر والبحرين وسلطنة عُمان إلى الإتحاد وبعكسه سيدفع الإتحاد الثمن غالياً، راجع ص ٣٨ وما بعدها وقد ذكر أنه لا يمكن أن تكون هناك مقومات دولة مستقلة ثابتة الكيان لكل من تلك الإمارات على إنفراد.

عندما قررت الانسحاب من منطقة الخليج العربي وجدت أن من مصلحتها حل المشاكل الرئيسية المعلقة فيها.

وتأتي على رأس تلك المشاكل مشكلة البحرين، وعليه تم التوصل إلى قرار يقضي بتعويض إيران لقاء تنازلها عن البحرين بجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى.

ولما كانت جزيرتا طنب الكبرى والصغرى من توابع رأس الخيمة لذا فإنه وجد أن تستبعد تلك الإمارات من الإتحاد، لتتحمل وحدها المواجهة مع إيران[١]، وعدم إشتراك الدولة الجديدة في تلك القضية[٢]، وعليه فقد أتخذ إعتراض رأس الخيمة على بعض مواد الدستور الإتحادي حجة في غض النظر عن إنضمامها للإتحاد، وفي الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١، أعلن قيام (دولة الإمارات العربية المتحدة) من إمارات الساحل العُماني بإستثناء رأس الخيمة وأختير الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي أول رئيس للدولة الجديدة والشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي نائباً للرئيس[٣].

وبالإضافة إلى تلك المواقف كان هناك الموقف المعارض الذي وقفته كل من سوريا والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية، وأصدرت

---

(١) قامت إيران بإحتلالها في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧١.

(٢) أما بالنسبة لجزيرة أبو موسى التابعة للشارقة فقد ظهر الأمر وكأنه إتفاق بين حاكم الشارقة وإيران بحيث أصبحت السيادة على الجزيرة مشتركة بينهما بأن تحصل الشارقة عند بدء إستغلال النفط المنتج فيها على ثلاثة ملايين دولار تتزايد سنويًا إلى أن تصل إلى تسعة ملايين.

(٣) جعلت مدة الرئيس ونائبه خمس سنوات قابلة للتجديد، راجع مذكرات الوثائق والدراسات- أبو ظبي (فصل من كتاب دولة الإمارات العربية المتحدة) ص٣١.

بعض التنظيمات اليسارية بيانات نددت فيها بالإتحاد، وذكرت أن الهدف من إنشائه تثبيت مصالح الإستعمار والرجعية، كما أنتقدت الإتحاد في أنه يعزل سلطنة عُمان وأنه بذلك يخلق كيانات إتحادية تغلف وضع التجزئة بشكله السافر[1]، وفيما يبدو أن ذلك الإبتعاد كان سبباً في مبادرة الشيخ زايد لزيارة مسقط بهدف ضمها إلى الإتحاد بيد أنه لم يجد تجاوباً من السيد سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعُمان تماشياً مع سياسة العزلة التي كان يفرضها على السلطنة[2]، والجدير بالذكر أنه كان من نتيجة الحملة الشديدة التي شنّتها الصحف الإيرانية على الإتحاد أن جعلت كثيرين من الحكام يتخوفون من إنضمام البحرين[3]، هذا بالإضافة إلى إحتدام الخلاف حول تفسير إتفاقية الإتحاد وعلى وجه خاص هل من الضروري المضي في إنشاء الهيئات والأجهزة الإتحادية الرئيسية، أو تأجيل ذلك إلى حين وضع الميثاق الكامل الدائم للإتحاد وفي حزيران/ يونيو ١٩٦٨ تحركت الكويت في وساطة دبلوماسية لمحاولة تجسيد الإتحاد بإنشاء مجلس إتحادي مؤقت وإقناع الحكام بإختيار أول رئيس للإتحاد والإتفاق ولو مؤقتاً على مقر العاصمة الإتحادية[4]، وأسفرت الوساطة الكويتية على إستئناف الحكام لإجتماعاتهم في تموز/ يوليو ١٩٦٨، حيث تم إختيار الشيخ زايد رئيساً للدورة الإتحادية، كما تقرر أن يتحول إجتماع الحكام إلى المجلس الأعلى الإتحادي وإنشاء ميزانية للإتحاد تساهم فيها

---

(١) أنظر بصدد ذلك البيان الصادر عن المكتب السياسي لحركة القوميين العرب في الخليج حول إتحاد الإمارات العربية، الحرية - بيروت ١٨/٣/١٩٦٨.

(٢) الحوادث - بيروت ١٠/٥/٦٨ وكذلك د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ -١٩٧١، ص ٣٧.

(٣) د. مصطفى عبد القادر النجار: دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر، مصدر سابق ذكره، ص ٤٣.

(٤) الحياة - بيروت ١٠/٩/١٩٦٨.

الإمارات بنسبة دخل كل منها[1]، كما تشكلت عدة لجان فنية متخصصة للتنسيق بين الشؤون الخاصة بالإمارات من إقتصادية وتعليمية وإجتماعية وغيرها[2].

ومما يستلفت النظر أنه في الوقت الذي كانت تبذل فيه الجهود لتنفيذ الإتحاد تمسك بعض الإمارات بشخصيتها وسيادتها الإقليمية ويظهر ذلك من تصريح أدلى به الشيخ زايد في أنه يؤيد بقوة قيام إتحاد وثيق يضم الإمارات التسع على أنه إذا ثبت إستحالة تنفيذ ذلك فإنه سيؤيد قيام إتحاد بين إمارات الساحل السبع وحدها، وحتى إذ تعذر ذلك أيضاً فإنه سيؤيد قيام إتحاد بين أبو ظبي وبين ثلاث أو أربع إمارات كنواة لإتحاد أكبر يتم إنشائه في المستقبل وعلى أية حال فقد تم الإتفاق بين الحكام على دراسة الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في إمارتهم، كما إستقر الرأي أيضاً على توحيد قوة الدفاع بأن تكون فرقة كشافة ساحل عُمان هي نواة للقوة الدفاعية الإتحادية[3]، كما تم الإتفاق على وضع دستور مؤقت بدلاً من الميثاق الكامل الدائم للإتحاد ووقع الإختيار على الدكتور وحيد رأفت على مراجعة مشروعات الدساتير المقدمة من اللجنة الدستورية المشكلة بالإضافة إلى مشروع دستور آخر وضعه وفد قطر، وذكر

---

(١) أنظر قرار إتحادي رقم ٨/ ٦٨ برصد مبلغ مؤقت لمواجهة النفقات الأولية للإتحاد.

(٢) أنظر القرارات الإتحادية رقم ٥/ ٦٨ بشأن تشكيل مجلس إتحادي مؤقت وتحديد إختصاصاته وقرار رقم ٣/ ٦٨ بشأن رئاسة جلسات المجلس الأعلى للإتحاد وقرار رقم ٦/٨٤ بشأن مكان إجتماعه، ويمكن الرجوع إلى هذه القرارات وغيرها في التقرير الذي أعدته دائرة البحوث والنشر في أبو ظبي عن إتحاد إمارات الخليج، ص١/ ١٣.

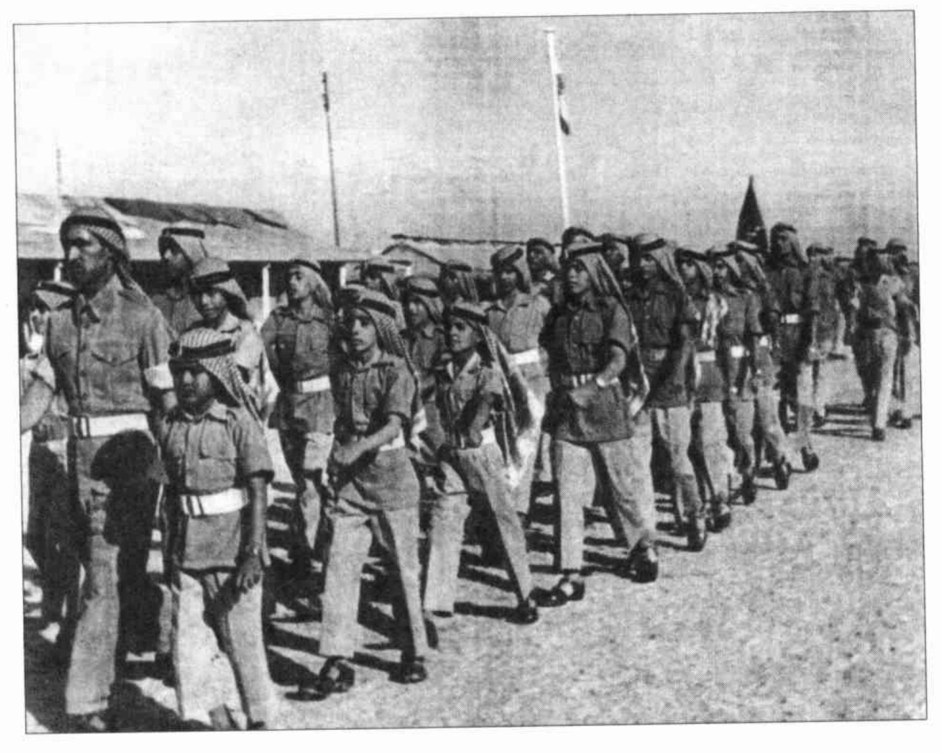
(٣) لمزيد من التفصيل عن القوة العسكرية الدفاعية للإتحاد أنظر:
الباب التاسع من الدستور المؤقت لدولة الإمارات في الفصل الرابع من هذه الدراسة.



الشيخ زايد مع الشيخ خالد حاكم الشارقة في محاولات إنجاح الإتحاد التساعي.

الدكتور وحيد رأفت في دراسته القيمة عن أتحاد الإمارات العربية أنه حرص على سد جميع الثغرات وحاول بقدر المستطاع أن يحد من شمول قاعدة الإجماع التي تعرقل سير الأنظمة الإتحادية وكان من رأيه الإختصار ما أمكن في الأحكام ذات النزعة النظرية أو الفلسفية وضرورة النص أولاً وقبل كل شيء على إقامة إتحاد جمركي بين الإمارات وتوحيد تشريعاتها ويذكر الدكتور رأفت أنه ووجه بمعارضة شديدة نظراً لإعتماد بعض الإمارات على حصيلة الرسوم الجمركية وإعتراضها على أن تشرف هيئة إتحادية على الموانيء، كما أثيرت مشكلات خاصة باحتفاظ

الإمارات بقوات مسلحة محلية إلى جانب القوات المسلحة الإتحادية، كما واجه إقتراحات أخرى تنص على وجوب إحترام كل إمارة عضو لإستقلال وسيادة الإمارة الأخرى، وإستلفت نظره كما يقول أن أكثر الإمارات تحدثاً عن السيادة هي أقلها سكاناً وعلى أية حال فقد أنتهى الخبير الدستوري من إعادة صياغة جديدة مسترشداً بمشروع الدستور الذي قدمه وفد قطر وبمشروع الدستور المقدم من حكومة الكويت ومهتدياً بالملاحظات والآراء التي قدمت إليه أو أستمع إليها وكانت حصيلة ذلك إعداد مشروع دستور مؤقت للإتحاد[١].



طلاب من مدرسة قوات كشافة ساحل عُمان.

---

(١) أنظر: نص مشروع الدستور المؤقت في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

فشل الإتحاد التساعي
وإستقلال إمارات الخليج

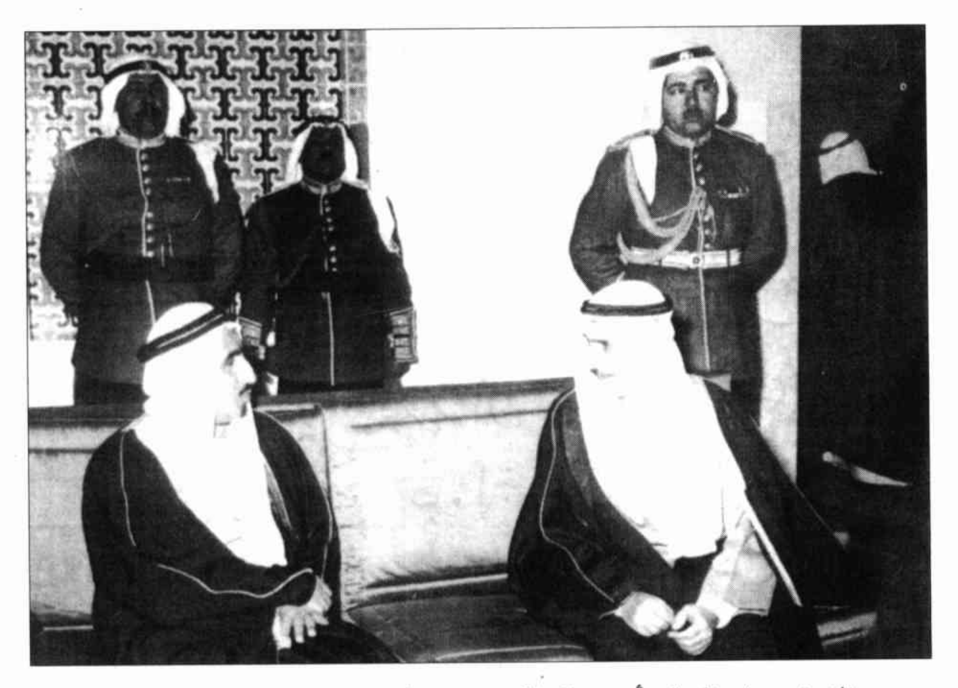
وانتهت المباحاثات التساعية على ذلك النحو إذ لم يقدر للحكام التسعة الإجتماع بعد ذلك فضلاً عن أنه قد إستجدت بعض التطورات الأخرى التي تمثلت في إعلان كل من قطر والبحرين إستقلالها كدولة قائمة بذاتها[1]، وبإنسحاب البحرين وقطر أصبح الطريق ممهداً أمام حكام الإمارات الأخرى لإعلان الإتحاد وقد تم لهم ذلك بالفعل، ولم يتخلف سوى حاكم رأس الخيمة الذي إعترض على بعض مواد الدستور الإتحادي المؤقت من حيث إشتراط موافقة كل من أبو ظبي ودبي على أي قرار يصدره المجلس الأعلى للإتحاد وعلى أن يكون لكل منهما ثمانية مقاعد في المجلس الوطني الإتحادي في حين خصصت ست مقاعد لكل من الشارقة ورأس الخيمة وأربعة مقاعد لكل إمارة من الإمارات المتبقية كذلك أعترض حاكم رأس الخيمة على تركيز المناصب الوزارية في بعض الإمارات دون بعضها الآخر[2]، وعلى الرغم من رفض حاكم رأس

---

(١) أنظر مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدولة قطر، محله الدوحة- ملحق العدد السابع أول صفر ١٣٩٠هـ .

(٢) أنظر بيان الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة عن أسباب عدم موافقته على الدستور الإتحادي المؤقت، الأنوار - بيروت ٢٠/٧/١٩٧١م.

الخيمة التوقيع على الدستورالإتحادي(١)، فإن ذلك لم يحل دون قيام الإتحاد بين الإمارات الست المتبقية في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧١(٢).



الشيخ صباح السالم أمير دولة الكويت مع الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة وجهود لمحاولة إنضمام رأس الخيمة للإتحاد.

---

(١) أنظر: نص الدستور في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

(٢) د. أمل الزياني: البحرين ١٧٨٣ إلى ١٩٧٣، مصدر سابق ذكره، ص ص ١٥٣-١٥٩.

إستقلال إمارات الخليج التسع

١- دولة البحرين:

لقد أعلنت البحرين استقلالها التام ببيان أصدره عظمة حاكمها بتاريخ ١٤ آب/ أغسطس عام ١٩٧١، كما تم التوصل في اليوم التالي ١٥ آب/ أغسطس إلى اتفاق بين حاكم البحرين والمقيم السياسي البريطاني في الخليج آنذاك السير جيفري آرثر يقضي بإلغاء العلاقات التعاهدية الخاصة الممثلة في إتفاقيتي عام ١٨٨٠ وعام ١٨٩٢[١] اللتين كانتا الأساس الذي بنيت عليه العلاقات السياسية بين البحرين وبريطانيا خلال المائة والخمسين سنة الماضية، وقد وقع الطرفان في اليوم نفسه معاهدة صداقة مدتها عشر سنوات، لتنظيم العلاقات التجارية والتعاون بين الدولتين في المستقبل[٢] وأهم بنود معاهدة الصداقة التي تشتمل على أربع مواد بين البحرين وبريطانيا هي ما نصّت عليه المادة الأولى منها كما يلي:

(١) المصدر السابق، ص١٨٥.

(٢) أنظر البيان الرسمي الصادر في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٧١ بشأن إعلان استقلال البحرين، الجريدة الرسمية (حكومة البحرين) العدد ٩٣٠ الصادر في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٧١.

١- «أن يتشاور الطرفان مع بعضهما حول المسائل ذات الأهمية المشتركة للطرفين عندما تدعو الحاجة إلى ذلك.

٢- أن يعمل الطرفان على حسم نزاعاتهما بالوسائل السلمية، تمشياً مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة».



الشيخ زايد مع الشيخ عيسى حاكم البحرين أثناء المساعي للاتحاد التساعي.

وبناء على ذلك، فقد أعلنت البحرين للعالم دولة مستقلة ذات سيادة تامة، وأعترفت بها الدول العربية في ١١ أيلول/ سبتمر ١٩٧١، كما أصبحت عضواً في الأمم المتحدة في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١[١]، وقد باشرت البحرين خلال السنتين الأولتين من إستقلالها في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع عدد من الدول العربية والأجنبية.

٢- دولة قطر:

لقد أعلنت قطر دولة مستقلة ذات سيادة تامة في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، وفي ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ وقع حاكم قطر السابق الذي كان يستجم في جنيف مع المقيم السياسي البريطاني في الخليج السير جيفري آرثر وثائق إنهاء إتفاقية عام ١٩١٦ السياسية وغيرها من الاتفاقيات المكملة لها، التي وضعت قطر تحت الحماية البريطانية.

---

(١) أنظر مضبطة الإجتماع رقم ١٩٣٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ بشأن قبول عضوية البحرين وقطر.

كما وقع الطرفان في اليوم نفسه معاهدة صداقة لمدة عشر سنوات بين دولة قطر والمملكة المتحدة، شبيهة بمعاهدة الصداقة المعقودة مع البحرين، وقد تضمنت أيضاً نصًّا يقضي بالتشاور بين الطرفين في الأمور ذات الأهمية المشتركة بينهما، وقد أصدر حاكم قطر في ٤ أيلول/ سبتمبر مرسوماً يقضي باعتماد لقب «أمير دولة قطر» بدلاً من تعبير «حاكم قطر»[١].

وقد أنضمت قطر إلى عضوية جامعة الدول العربية في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ كما قبلت عضواً في الأمم المتحدة في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١[٢]. وبذلك حصلت دولة قطر على الإعتراف الدولي بها كدولة مستقلة ذات سيادة، وقد باشرت قطر، منذ إستقلالها، في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع كثير من الدول العربية والأجنبية التي تبادلت معها التمثيل الدبلوماسي.

٣- دولة الإمارات العربية:

تنفيذاً لبيان المجلس الأعلى لحكام الإمارات الصادر بتاريخ ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧١ والذي أعلن بموجبه المصادقة على الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة، فقد إجتمع المجلس المذكور في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١. وأعلن رسميًّا قيام دولة الإمارات العربية المتحدة التي ضمّت آنذاك ست إمارات هي: **أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، والفجيرة**[٣]. وقد أنتخب في إحتفال رسمي حاكم أبو ظبي رئيساً

---

(١) الجريدة الرسمية (حكومة قطر) العدد ٨ الصادر في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١.
(٢) أنظر مضبطة الاجتماع رقم ١٩٣٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة، المرجع السابق.
(٣) الجريدة الرسمية (الإمارات العربية المتحدة)، العدد الأول الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١.

للدولة الجديدة، كما أنتخب حاكم دبي نائباً للرئيس، وعيّن ولي عهد دبي رئيس وزراء لحكومة الاتحاد[1].

---

(١) تجدر الإشارة إلى أنه قبل يومين من تاريخ إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، قامت القوات العسكرية الإيرانية في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ بإحتلال جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة وتقع هذه الجزر على مقربة من مدخل مضيق هرمز، وقد كانت الحكومة الإيرانية التي تدعي ملكية هذه الجزر قد شددت مطالبتها بهذه الجزر في الفترة التي أعقبت التصريح البريطاني في عام ١٩٦٨ بشأن رغبة بريطانيا في الانسحاب العسكري من الخليج خلال فترة أقصاها كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١.

وقد لاقى إحتلال إيران لهذه الجزر إستنكاراً من جانب الدول العربية جميعاً التي شجبت اللجوء إلى إستعمال القوة العسكرية كطريق لحسم الدعاوى الإقليمية وذلك خلافاً لمبادئ الأمم المتحدة، وبمقتضى هذا الموقف العربي، تقدم مندوبو بعض الدول العربية بطلب إلى مجلس الامن لمناقشة الإجراء الإيراني تجاه الجزر المذكورة، وعندما اجتمع مجلس الأمن في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، أبدى المندوبون العرب إستنكارهم وشجبهم للأجراء العسكري الإيراني بإحتلال الجزر العربية التي كانت تحت سيادة إمارتي الشارقة ورأس الخيمة منذ منتصف القرن التاسع عشر، أما المندوب الإيراني فقد أوضح أن الجزر المذكورة كانت تابعة لإيران ولكن الحماية البريطانية على إمارات ساحل عُمان والسيطرة السياسية لبريطانيا في المنطقة «قد منعت إيران من بسط نفوذها على الجزر المذكورة».

وقد أضاف المندوب أن الوضع قد تغير بعد إنسحاب بريطانيا من المنطقة، «وكان على إيران أن تسترجع الجزر المذكورة».

وحيث أن أعضاء مجلس الامن لم يتوصلوا إلى إتفاق حول معالجة وضع الإحتلال الإيراني للجزر، فقد قرر المجلس تأجيل النظر في الموضوع إلى جلسة أخرى ريثما تتم المشاورات بشأنه، وقد أنتقدت بعض الصحف البريطانية، وخاصة جريدة التايمز اللندنية، موقف الحكومة البريطانية في عدم الالتزام بنصوص إتفاقيات الحماية مع الإمارات المذكورة «وذلك بصرف النظر عن أنه لم يبق على إلغاء تلك الاتفاقيات سوى يوم أو يومين على الأكثر»، لقد أحتلت إيران الجزر في ٣٠ تشرين =

وقد أعلن حاكم الشارقة في بيان ألقاه من إذاعة الشارقة في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ بنود الإتفاق المذكور الذي وقعه مع الحكومة الإيرانية بشأن وضع كل من إيران والشارقة في جزيرة أبو موسى في المستقبل.



التوقيع على إنهاء التفاقية بين بريطانيا والإمارات العربية.

وفي الأول من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ تمّ إنهاء الاتفاقيات المعقودة مع بريطانيا

= الثاني/ نوفمبر وأعلن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ كانون الأول/ ديسمبر بينما ألغيت اتفاقيات الحماية مع إمارات ساحل عُمان في ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١). ومع ذلك، فإنه من الضروري التفريق من الناحية القانونية، بين وضع جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب.

فبالنسبة لجزيرة أبو موسى، كان إحتلال إيران لها سليماً، وبموافقة حاكم الشارقة وذلك خلافاً لجزيرتي طنب اللتين أسفر إحتلالهما عن بعض الضحايا من القتلى والجرحى من الجانبين، والسبب في وضع أبو موسى الخاص هو أن حاكم الشارقة قد توصل خلال تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ عن طريق المساعي البريطانية لدى حكومة إيران إلى إتفاق بشأن تجميد وضع السيادة على الجزيرة، وتقضي الاتفاقية المذكورة بأن تحتل القوات العسكرية الإيرانية الجزء الاعلى من الجزيرة بينما يبقى الجزء الأدنى من الجزيرة تحت إدارة حاكم الشارقة وبالإضافة إلى ذلك يقضي الاتفاق بأن تتشارك كل من إيران والشارقة في عائدات النفط الذي تستخرجه شركة بيوتز الأميركية في المنطقة البحرية الداخلة ضمن البحر الإقليمي للجزيرة وهو ١٢ ميلاً (بحريًا) كما ينص الاتفاق أيضاً على أن تقدم إيران معونة مالية سنوية إلى حاكم الشارقة بمبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ دولار وذلك إلى أن تبلغ عائدات الشارقة من النفط ٣,٠٠٠,٠٠٠ دولار.



توقيع إتفاقية صداقة بين بريطانيا والإمارات العربية.

من خلال المقيم السياسي البريطاني في الخليج، السير جيفري آرثر ممثلاً عن الحكومة البريطانية حيث تبادل الطرفان وثائق إنهاء المعاهدات والإتفاقيات السياسية الخاصة التي كانت تتولى بموجبها بريطانيا خلال المائة والخمسين سنة الماضية مسؤولية الدفاع عن إمارات ساحل عُمان، وتمثيلها في علاقاتها الخارجية مع الدول الأجنبية، وكما تمّ في كل من البحرين وقطر، فقد وقّع الطرفان أيضاً معاهدة صداقة لمدة عشر سنوات بين دولة الإمارات الجديدة والمملكة المتحدة(١). وقد قبلت الدولة

(١) الجريدة الرسمية، الإمارات العربية المتحدة، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١.
فيما يخص إلغاء الاتفاقيات المذكورة أعلاه، وخاصة الاتفاقية النهائية لعام ١٨٩٢، فإنه نظراً لأن بريطانيا تعتبر طرفاً في هذه الإتفاقيات مع كل حاكم من حكام إمارات ساحل عُمان، لذلك فقد تبودلت في التاريخ نفسه مذكرات متشابهة بني السير جيفري آرثر ممثل الحكومة البريطانية، وبين كل حاكم من حكام هذه الإمارات بصورة منفردة، أما معاهدة الصداقة الجديدة فقد وقعها ممثل الحكومة البريطانية مع سمو الشيخ زايد آل نهيان، بصفته رئيساً لدولة الإمارات العربية. (أنظر الفصل الرابع الخاص بالوثائق)

الجديدة عضواً في الجامعة العربية بتاريخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ كما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على عضويتها بتاريخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١[١].

وفي ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ أعلن تشكيل أول وزارة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ضمّت ١٨ وزيراً، أختيروا من بين مختلف الإمارات، حسب نسبة متفق عليها.

أما إمارة رأس الخيمة فقد أنضمت إلى دولة الإمارات العربية بتاريخ ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٢ وبذلك أصبحت العضو السابع في الدولة الجديدة[٢].

وقد واجهت دولة الإمارات المتحدة عند ولادتها موضوع إمارة رأس الخيمة التي بقيت بمنأى عن الاتحاد، ولما كانت النزاعات الأسرية بين حاكم رأس الخيمة وحاكم الشارقة على أشدها لذا فإن حاكم رأس الخيمة قدّم تسهيلات للشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة السابق[٣] بعد شهرين من قيام الدولة الجديدة لإحداث إنقلاب على خلفه الشيخ خالد.

وقد أتفق الحاكمان على إقامة اتحاد صغير بينهما بعد انسحاب الشارقة بوضعها الجديد من دولة الإمارات العربية المتحدة.

---

(١) فيما يخص قرار الجمعية العامة بشأن عضوية دولة الإمارات العربية المتحدة في المنظمة الدولية، راجع تقرير الأمين العام بشأن نشاط المنظمة الدولية بتاريخ ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٧١، ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٢، المضابط الرسمية للجمعية العامة، الجلسة ٢٧ ص ص ٦٨، ٦٩.

(٢) راجع قرار المجلس الأعلى للإتحاد رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ بالموافقة على عضوية رأس الخيمة في دولة الإمارات العربية المتحدة. أنظر الفصل الرابع الخاص بالوثائق.

(٣) أطيح به عام ١٩٦٥.

وقد وجدت رأس الخيمة نفسها عاجزة عن الاستمرار في مواجهة الأحداث في الخليج العربي فطلبت في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٢ الإنضمام إلى الدولة الاتحادية وأصبحت العضو السابع[١]. وفي معرض تحليلنا للتركيب السياسي للدولة الوليدة نلاحظ أنها لم تكن إتحاداً فيدراليًا بالمعنى المعروف وإنما تمثل اتحاداً كونفدراليًا، حيث لم تلغ الكيانات السياسية ولا إستقلالها الاقتصادي[٢] وظلّت الشؤون الداخلية من إختصاص الإمارات المحلية[٣]. وفي رأينا أن النظام الإتحادي عادة يقوم على أساس مراعاة تعدد الجنسيات أو القوميات وهو ما لا وجود له في دولة الإمارات التي تنتمي إلى جنسية واحدة وقومية واحدة وعليه فإن العمل غلى الإندماج التام بين الإمارات هو من أول الواجبات التي يجب أن توليها السلطة إهتمامها[٤] والثابت أن طبيعة نمو البرجوازية في تلك الإمارات هي التي فرضت أن يكون الإتحاد إقليميًا. حيث نمت في كل إمارة برجوازية بشكل مستقل.

والدارس يمكن أن يقارن هذا النموذج من الاتحاد مع إتحاد

---

(١) K.G. Fenelon, The United Arab Emirates, An Economic and Social Survey, p.23, London - 1973.

(٢) بقي التلفزيون والإذاعات المحلية قائمة وثروات النفط في كل إمارة تصرف بشكل إنفرادي ولم تنشأ وزارة إتحادية للنفط وظلّ كل شيخ يوقع إتفاقيات النفط دون إستشارة الاتحاد.

(٣) John Duke Anthong, The Union of the Arab Emirates Middle East Journal, Middle East Institute, Washington - 1972.

(٤) يذكر بطرس غالي في مقالته الحركة الإتحادية في الخليج العربي المنشورة في مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٢ نيسان/ إبريل ١٩٧٣ ص١٤٧ «أن أحد الدبلوماسيين في دولة الإمارات سأله إن كانت تستطيع دولة الإمارات أن تكون ممثلة في الأمم المتحدة بسبعة مقاعد كما هي الحال بالنسبة للإتحاد السوفيتي الذي يحتل ثلاثة مقاعد» وهو لا شك فيه مظهر مؤسف يعكس إتجاه القيادات في تلك الدولة الناشئة للتركيز على الاتجاه القطري وعدم تبني الفكر الوحدوي.

الجنوب العربي الذي خططت له بريطانيا قبل إستقلال اليمن الجنوبية[1] حيث قام نظام إتحادي في ظل الإمارات وبقي يتأرجح في ظل السلاطين إلى أن جاء النظام الجمهوري الجديد ليمحو تلك النزعات المحلية ويخلق الوحدة الوطنية المتماسكة.

والجهود الآن تبذل في الخليج العربي من أجل تطوير إتحاد الإمارات العربية[2] إلى واقع وحدود يلغي كل الحواجز الإقليمية الضيقة[3].

وإذا ما تتبعنا موقف الدول المحيطة بالاتحاد، نجد أنها عارضت قيامه فلم تعترف به المملكة العربية السعودية بسبب واحة البريمي، وسلطنة عُمان بسبب رغبتها في جعل الاتحاد تحت زعامتها، وإيران بسبب إحتلالها الجزر الثلاث التابعة لرأس الخيمة والشارقة مما جعل

---

(١) أعلنت بريطانيا تكوين إتحاد الجنوب العربي في ١١ شباط/ فبراير ١٩٥٩ من إحدى عشرة محمية ثم ضمّت لها ثلاث محميات عام ١٩٦٣.

(٢) من الجدير بالذكر أن نظام الإتحاد يقوم على أساس التميز بين ثلاثة أنواع من الإمارات إمارتان رئيسيتان هما أبو ظبي ودبي ويشترط أن يكون صوتهما من بين الأصوات التي تصدر بالأغلبية وأعطيتا ثمانية مقاعد في المجلس الوطني الاتحادي، وإمارتان متوسطتان هما الشارقة ورأس الخيمة وأعطيتا ستة مقاعد في المجلس وثلاث إمارات صغيرة وهي الفجيرة وأم القيوين وعجمان ولها أربعة مقاعد.

راجع صلاح العقاد: التيار الوحدوي ومعوقاته في دولة الإمارات، مجلة السياسة الدولية، العدد ٤٠ نيسان/ إبريل ١٩٧٥، ص ص ١٤٩-٩٥٠.

(٣) وواضح أن المصالح والإمتيازات التي يمارسها البعض في الإمارات هي التي تغذي نزعة إضعاف الإتحاد وتكريس الإقليمية، راجع:
إتحاد الإمارات العربية هل يتطور إلى وحدة - لقاء أجراه لطفي الخياط مع الأستاذ أحمد خليفة السويدي ومع د. مانع العتيبة، منشور في ملحق جريدة الجمهورية، العدد ٢٥١٩، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥.

الشيخ زايد يبذل جهوداً كبيرة من أجل إنتزاع إعتراف تلك الدول به حيث إستطاع بعد فترة وجيزة من إقامة التمثيل الدبلوماسي معها جميعاً وتمّ إعترافها بالإتحاد وبذلك تخلص من مناوأتها له.

غير أن خلافاته بقيت مستمرة مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي عارضت قبول الإمارات العربية المتحدة في الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة[١].

أما موقف الحركة الوطنية من قيام دولة الإمارات فكان معارضاً ووصفته بأنه (إتحاد مشؤوم مجوف) قام لمصلحة البرجوازية التجارية على حساب القوى الشعبية والوطنية في الخليج العربي[٢] وهو لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يمثل تياراً شعبيًا.

أما علاقات دولة الإمارات الدولية فقد تميزت بالإنفتاح[٣] المشوب بتحفظات في علاقاتها الدبلوماسية مع المعسكر الإشتراكي، ولم تقم علاقات دبلوماسية مع دولة.

وفي تقديرنا أن الصلات التقليدية بين الإمارات المنضمة إلى الإتحاد وبين بريطانيا لعبت دوراً كبيراً في تحديد علاقات الدولة الجديدة بالدول الكبرى[٤].

---

(١) في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٧ قام الشيخ زايد بزيارة اليمن الديمقراطية، وفي الفترة من ٣٠ حزيران/ يونيو إلى ٢ تموز/ يوليو ١٩٨٠ قام الرئيس على ناصر محمد رئيس اليمن الديمقراطية بزيارة لدولة الإمارات العربية، وفي عام ١٩٨٤ فتحت أول سفارة لليمن الديمقراطية في أبو ظبي.

(٢) أنظر دراسات ٩ حزيران/ يونيو: التناقضات في إتحاد الشيوخ، ص١٨.

(٣) لأخذ فكرة عن البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى دولة الإمارات راجع: أبو ظبي ١٩٧٤، إصدار وزارة الأعلام، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ص ١٢٤- ١٢٥.

(٤) وهو ما كانت تسعى إليه في تأييدها لإتحاد الإمارات العربية.

وواضح أن بريطانيا أصبحت تحتل مركز ممتازاً في دولة الإمارات الناشئة ولكنه بسبب الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي بقي محدوداً، ولم يستطع أن يقف بوجه الولايات المتحدة الأمريكية، أو اليابان أو فرنسا أو غيرها من الدول الصناعية والتجارية[١].

وفي تقديرنا أن المشاكل الشائكة التي يمر بها الخليج العربي والتحديات الأجنبية التي تهدد وجود العرب تجعل أمر الوحدة (الخليجية) في الأقل ضرورة قومية ووطنية ملحة، ولا مجال لتأخيرها للوصول خلالها إلى وحدة قومية أكبر[٢].

ويذهب أحد الباحثين إلى أن وحدة الخليج ستؤدي إلى وحدة العرب الكبرى، وهي أمل كل عربي ينظر إلى المستقبل نظرة أمل ورجاء، تلك الوحدة التي ستقف في وجه التحديات وستدفع عنها (لعبة الخليج) وهكذا يصبح الخليج العربي سوقاً مالية ومركزاً قويًّا للدفاع عن حقوق الأمة العربية ومنطلقاً لوحدة عربية شاملة[٣].

---

(١) إن الإحصائيات تشير إلى أن إستيراد إتحاد الإمارات من تلك الدول عام ١٩٦٩ بلغ أربعة أمثال ما كان عليه في السابق وهذا يفسر لنا إسناد تلك الدول لقيام الاتحاد.

(٢) محمد غانم الرميحي: البترول والتغيير الاجتماعي في الخليج العربي، ص١٢٣.
وما هو جدير بالذكر أن هناك أكثر من مجال لتحقيق الوحدة الخليجية بحيث لا يمكن حصرها بالوحدة السياسية فقط، راجع عن ذلك:
محمد كامل عبدالله: الوحدة الاستراتيجية للخليج العربي، ص ص ٥٥-٦٢، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الأول، ١٩٧٥، جامعة الكويت.

(٣) محمد رشيد الفيل: الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، الكويت ١٩٧٤، ص١٣٨.



الاحتلال الإيراني
لجزر طنب الكبرى والصغرى، وأبو موسى

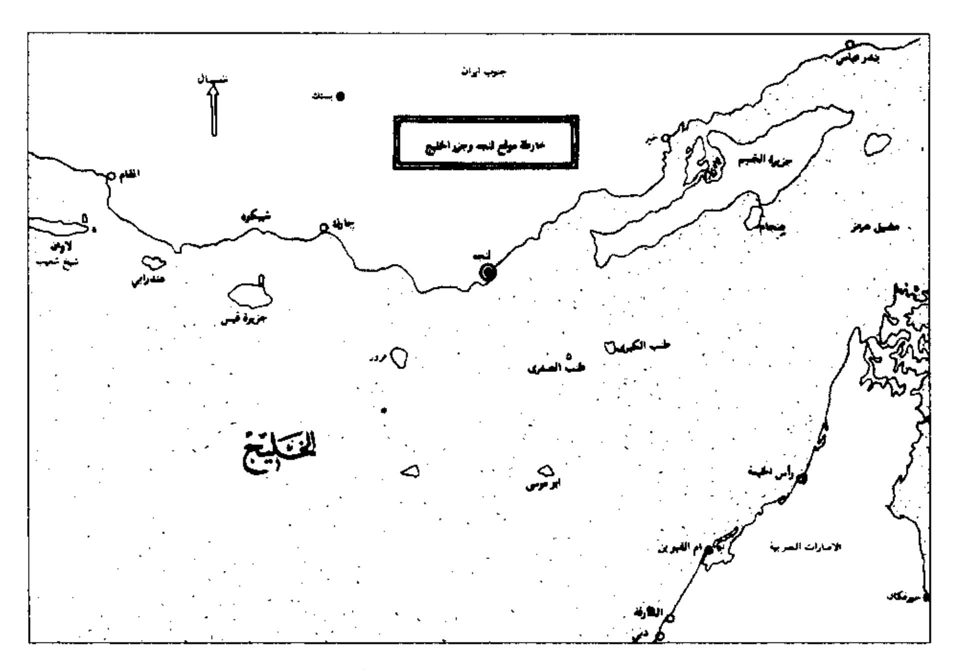
الأهمية الجيوستراتيجية للجزر:

تحتل الجزر العربية الثلاث الواقعة في الخليج العربي موقعاً إستراتيجيًّا هامًّا خصوصاً من ناحية إشرافها على مضيق هرمز، هذا المضيق الذي يمر عبره البترول العربي وتشكل الجزر العربية «جزيرة أبو موسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى» مركزاً للمراقبة يمكن منه رؤية سواحل العراق وإيران والسعودية، وأهمية هذه الجزر لا تقل عن أهمية جزيرة «هرمز» بالنسبة للمضيق، أو طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الأبيض المتوسط، والذي يسيطر على هذه الجزر يسيطر تقريباً على حركة المرور المائي بالنسبة للداخل والخارج للخليج العربي[١].

* **جزيرة أبو موسى**: تقع على بعد ٩٤ ميل من مدخل الخليج عند مضيق هرمز، تبعد حوالي ٦٧كم عن الساحل الإيراني، و٤٢كم عن الساحل العربي لدولة الإمارات العربية المتحدة «إمارة الشارقة» مساحتها ٢٠كم مربع، أقصى طول لها ٥كم، وأقصى عرض ٩كم، وهي جزيرة مستطيلة الشكل، يتكون سطحها من سهول رملية مغطاة بأعشاب جافة،

---

(١) لؤي بحري: الأطماع الأجنبية في جزيرة أبو موسى، ص ص ٥-٦.

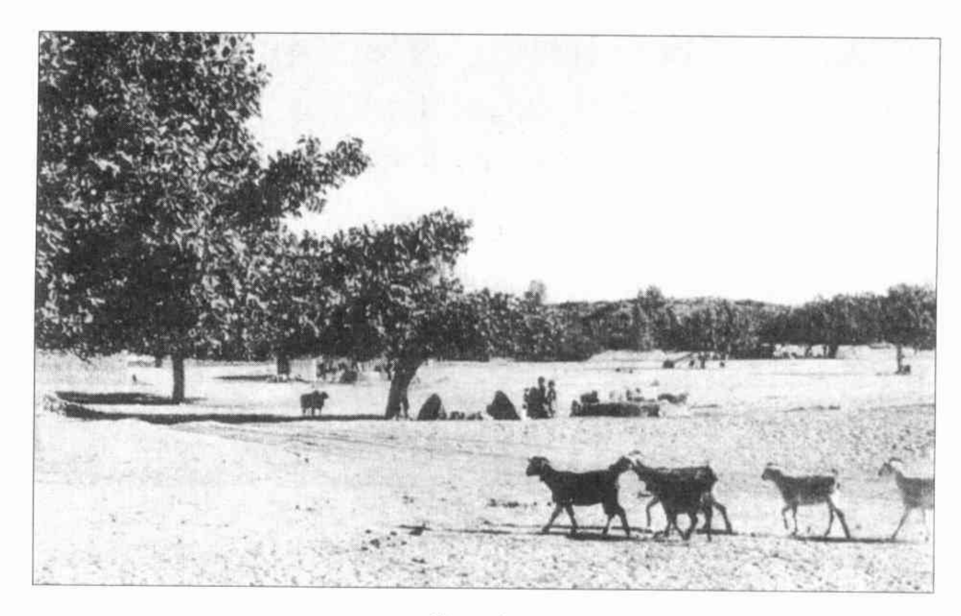


خارطة توضح جزر الخليج المحتلة
وموقع الجزر الثلاثة من رأس الخيمة والشارقة.

يبلغ إرتفاعها ٣٦٠ قدماً عن سطح البحر، تتوفر فيها المياه الصالحة للشرب، وتحتوي على خامات بعض المعادن مثل الأكسيد الأحمر، يصل عدد سكانها إلى ١٠٠٠ نسمة وهم من العرب وفيها مدرسة ومسجد كبير، ويعمل السكان بالصيد والرعي والزراعة.

* **طنب الكبرى:** تقع على بعد ٥٩كم جنوب غرب جزيرة قشم، وتقع إلى الشمال الغربي من جزيرة أبو موسى وتبعد عنها «٢٤ ميلاً» وتبعد عن رأس الخيمة ٣٥كم دائرية الشكل قطرها ٣,٥كم، ومساحتها ٩كم مربع تتوفر فيها المياه العذبة وسكانها حوالي «٧٠٠» نسمة وهم من العرب، فيها مدرستين ومركزاً للصحة ومركزاً للشرطة.

* **طنب الصغرى:** تبعد ٩٠كم عن الساحل العربي، و٢٨كم عن



جزيرة طنب الكبرى

جزيرة «طنب الكبرى» شكلها مثلث يبلغ طولها ٢كم وعرضها ١كم، وهي خالية من السكان، وترتفع ١١٦ قدماً عن سطح البحر[١].

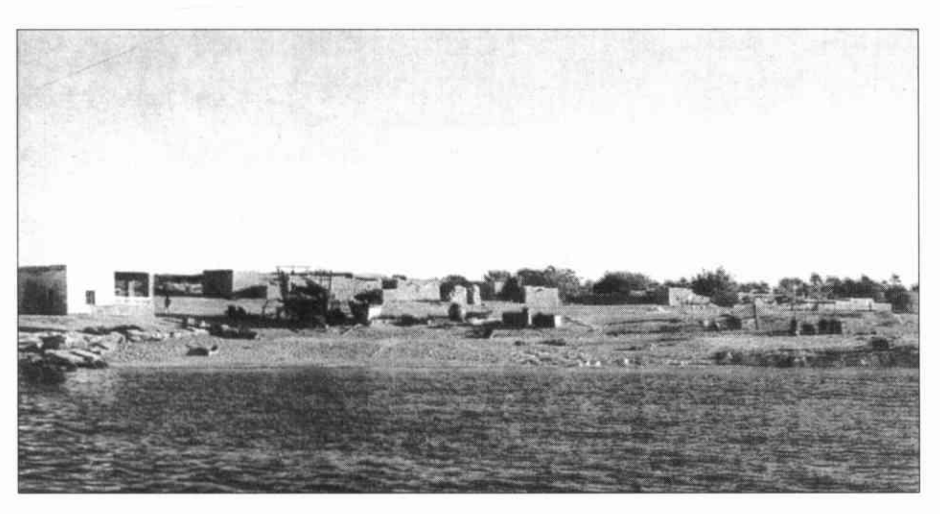
نظرة تاريخية للصراع على الجزر حتى عام ١٩٧١:

طوال القرن التاسع عشر كان للعرب حق السيادة على الجزر، وقد أستطاعت إيران عام ١٨٨٧ السيطرة على جزيرة «**سري**» برفع العلم الإيراني عليها، وقد عارضت بريطانيا في البداية هذا الأمر، لكنها أذعنت للسيطرة الإيرانية على الجزيرة.

وفي عام ١٩٠٤ أنزل الإيرانيون الأعلام العربية عن «أبو موسى» و«طنب الكبرى والصغرى»، ورفعوا العلم الإيراني بالقوة، لكن بريطانيا طالبت بإنزال الأعلام الإيرانية باعتبارها هي المستعمرة لإمارات الخليج العربي، ونتيجة للضغط البريطاني أنسحبت قوة الحراسة الإيرانية بعد

---

(١) د. عبدالمحسن القطيفي: الجزر العربية الثلاث في الخليج، ص٢١٨.



جزيرة أبو موسى - الجانب العربي من الجزيرة.

فترة وجيزة لإحتلالها الجزر، لكن إيران عادت وطالبت بالجزر عام ١٩٢٣ لكن مساعيها باءت بالفشل.

وفي عام ١٩٢٨ طردت إيران شيخ جزيرة «**هنجام**» وهي جزيرة تقع مقابل الشاطئ الجنوبي لجزيرة «**قشم**» وسكانها عرب من قبيلة «**بني ياس**» وكانوا قد أستقروا في «هنجام» منذ عام ١٩٢٦ بإذن من سلطان مسقط، وقد رفع حاكم رأس الخيمة سلطان بن سالم علمه على جزر «طنب» عام ١٩٢٩ وبذلت إيران مساعيها الحثيثة لإستئجار جزر «طنب» من حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان بن سالم لكنه رفض الطلب وكانت بريطانيا تحث الشيخ على رفض الطلب، لأن ذلك يتعارض ومصالحها.

وبالنسبة لجزيرة «أبو موسى» فقد بقيت إمارة الشارقة تمارس سيادتها الفعلية عليها وفي عام ١٩٣٥ منح حاكم الشارقة شركة بريطانية إمتياز بإستخراج الأكسيد الأحمر لمدة ٦ شهور[١].

(١) د. جمال زكريا قاسم: الإدعاءات الإيرانية في الخليج، من بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ، بغداد ١٩٧٣.

وفي عام ١٩٦٤ إحتلت إيران جزيرة «أبو موسى» ولاقى الإحتلال إحتجاجاً شديداً فصرح وزير خاريجة إيران بأن الإنزال الإيراني في الجزر كان مناورة حربية طارئة إشترك فيها الأسطولان الإيراني والأمريكي وليس القصد الإحتلال، وإنسحبت القوات الإيرانية بعد عشرين يوماً من الإنزال.

وعادت إيران في العام ١٩٦٤ بتقديم طلب لحاكم رأس الخيمة للتخلي عن الجزر مقابل مساعدته في بناء المدارس والمستشفيات لكنه رفض الطلب الإيراني، لكن في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ وقع الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، إتفاقاً مع إيران بواسطة «وليم لورن» المبعوث الشخصي في الخليج للسير إليك دوغلاس هيوم وزير الخارجية البريطاني وقد تمّ الإتفاق على أن تمارس الشارقة السيادة الفعلية على جزيرة «أبو موسى» وأن يكون المواطنون في الجزيرة تحت سلطة وإختصاص حكومة الشارقة، وأن يرفع علم الشارقة على الجزيرة وأن يتم إقتسام دخل البترول إذا تم إكتشافه مناصفة، وأن يسمح لإيران بأن تصل قواتها إلى منطقة متفق عليها في الجزيرة بين الطرفين، مقابل أن تدفع إيران للشارقة مبلغ مليون ونصف المليون جنيه إسترليني ولمدة تسع سنوات[١].

الإحتلال الإيراني للجزر ١٩٧١، وردود الفعل العربية:

إستغلت إيران إعلان بريطانيا الإنسحاب من الخليج العربي في نهاية عام ١٩٧١م وقامت في صباح يوم الثلاثاء الموافق الأول من شهر

(١) د. جابر إبراهيم الراوي: الحق العربي في الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من إكتساب الأقاليم عن طريق القوة، من بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ، بغداد ١٩٧٣.

تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ بإحتلال الجزر العربية الثلاث، حيث قامت قوة كبيرة من الجيش الإيراني يساندها سلاح البحرية بمهاجمة جزيرتي «طنب الكبرى وطنب الصغرى» وإحتلتها بعد معركة بين رجال الشرطة التابعين لإمارة رأس الخيمة والقوات الإيرانية مما أدى إلى إستشهاد ٦ أشخاص ومقتل ٣ أفراد من القوات الإيرانية.

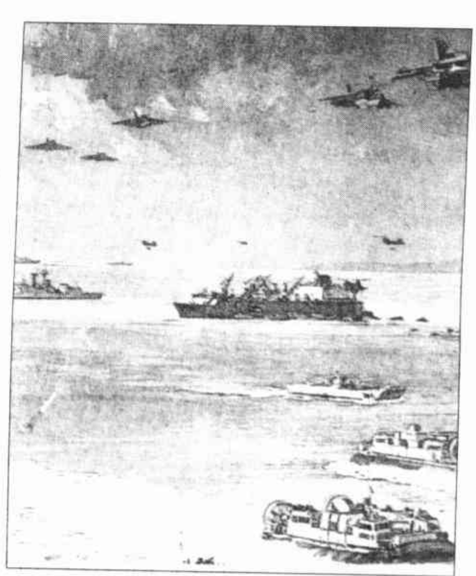
وقدمت رأس الخيمة إحتجاجاً شديد اللهجة للحكومة البريطانية المسؤولة عن حماية هاتين الجزيرتين، حيث أن بريطانيا لم تنسحب بعد من الإمارات العربية، حيث أعلنت أنها ستنسحب في الثاني من شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ لكن بريطانيا لم تكترث لموضوع الإحتلال الإيراني للجزر، ولم تحرك ساكناً، وأكملت القوات الإيرانية في اليوم نفسه إحتلالها لجزيرة «أبو موسى» وقامت بطرد السكان العرب من الجزر الثلاث وقام الشعب في الشارقة ودبي ورأس الخيمة بمظاهرات إستنكرت الإحتلال الإيراني للجزر وطالبت بالإنسحاب وهاجمت المصالح التجارية البريطانية والإيرانية في إمارات الساحل[١].

وكذلك وقفت الدول العربية موقفاً رافضاً للإحتلال الإيراني للجزر، حيث قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا وطالبت بعقد مجلس الأمن لبحث مسألة الإحتلال الإيراني للجزر العربية، وقامت ليبيا بتأميم شركة بريتش بتروليم البريطانية وسحبت ودائعها من البنوك البريطانية ردًا على تواطؤ بريطانيا مع إيران بإحتلالها للجزر وإحتجت كل من سوريا والكويت ومصر بشدة على الإحتلال الإيراني للجزر الثلاث وطالبت بالدخول في مفاوضات لحل المسألة وطالبت إمارة أبو ظبي بحل المسألة سلميًا لكن الإحتجاجات والتنديدات

---

(١) أنظر: بيان الأحزاب والمنظمات الوطنية في العراق حول العدوان الإيراني على حزر الخليج الثلاث.

لم تزحزح جنديًّا إيرانيًّا واحداً، ولم تؤثر على إيران في إستمرارها لإحتلال الجزر الثلاث[1].



الاحتلال الإيراني للجزر بكامل المعدات العسكرية.

وإستمر الشعب في الإمارات العربية بالقيام بمظاهرات عارمة في ذكرى إحتلال الجزر لسنوات لاحقة للإحتلال الإيراني.

العلاقات العربية-الإيرانية ١٩٢٨:

حدث في سنة ١٩٢٨ صداما رئيسان بين إيران ومشيخات ساحل الإمارات المتصالحة إهتزت لهما هذه المشيخات، فالحكومة الإيرانية كانت تتصرّف بشكل ينسجم مع سياستها الرامية إلى تعزيز مركزها في منطقة الخليج، أما العرب فكانوا عاجزين عن المقاومة، ليس بسبب عدم توفر قوة عسكرية لديهم فحسب، بل وبسبب إرتباطهم مع بريطانيا بمعاهدات تمنعهم من التعامل مباشرة مع حكومات أجنبية، وفي كلا الحالتين، كان على العرب أن يعتمدوا على دعم الحكومة البريطانية لهم، وفي كلا الحالتين أيضاً لم يتلق العرب سوى الحد الأدنى من الدعم المطلوب، والموقف الذي أتخذته بريطانيا سنة ١٩٧١ سبق لها أن أتخذت موقفاً مماثلاً له قبل ثلاث وأربعين سنة خلت.

---

(١) د. جمال زكريا قاسم: الإدعاءات الإيرانية في الخليج العربي، أصول المشكلة وتطورها التاريخي، المؤتمر الدولي للتاريخ، بغداد ١٩٧٣.



المظاهرات المنددة بالاحتلال الإيراني للجزر ١٩٧١.

وقد حدث الصدام الأول في شهر أيار/ مايو ١٩٢٨ عندما طردت الحكومة الإيرانية شيخ «هنجام» و«هنجام» هي جزيرة تقع مقابل الشاطيء الجنوبي لـ«قشم» أما سكانها، ومعظمهم من القرية التي تحمل نفس الإسم فكانوا عرباً من قبيلة «بني ياس»[1] وكان صيد اللؤلؤ هو مهنتهم الرئيسية وكان «بنو ياس» قد أستقروا في هنجام في أوائل القرن التاسع عشر، حوالي ١٨٢٦ بإذن من سلطان مسقط الذي كانت أرض هنجام التي كانت تخضع لعقد إيجار من سلطان بندر عباس وقد كان سلطان بندر عباس قد إعترض مسبقاً على كون الجزيرة خاضعة لعقد إيجار بندر عباس وقال أنه لا ذكر للجزيرة في عقد الإيجار.

ولم تقبل الحكومة الإيرانية قط بالحكم المسقطي لهذه الجزيرة

(١) The Bani Yas lived largely in Abu Dhabi and Dubai, both of which were ruled by different branches of the Bani Yas.

وكررت إدعاءها بحقها في السيادة عليها وفي سنة ١٨٦٨، ثم في سنة ١٩٠٤ إعترفت كل من حكومة الهند والحكومة البريطانية في لندن بسيادة إيران على هنجام، متخذين بذلك سابقة للموقف الذي أتخذتاه في سنة ١٩٢٨.

وأكدت حكومة رضا شاه مجدداً على المطالب الإيرانية بالسيادة على هنجام، وذلك بإنشاء مكتب جمركي ومكتب للبريد فيها، الأمر الذي كان لا بد له أن يحكم قبضة إيران على هذه الجزيرة، وقد تحولت العلاقات بين سكان الجزيرة العربية وبين الإيرانيين من سيء إلى أسوأ.

وفي سنة ١٩٢٧ إشتكى شيخ هنجام من أن وضع موظفي جمارك إيرانيين في الجزيرة يعد تعدياً على حقوقه[١] وكان شيخ هنجام أحمد بن عبيد بن جمعة هو والد زوجة حاكم دبي الشيخ سعيد بن مكتوم وكان مواطنوه على صلات حميمة مع ساحل الإمارات المتصالحة كما كانت تربطه به روابط وثيقة، وقد وصل سخط الشيخ أحمد على الحكومة البريطانية إلى ذروته في شهر نيسان/ إبريل ١٩٢٧، عندما أحتجز موظفو الجمارك الإيرانيون مركباً شراعيًّا يخصه ممّا أدى إلى إستشاط الشيخ أحمد غضباً وهاجم مكتب الجمارك الإيراني في الجزيرة، وقد قتل أثناء المعركة بين الطرفين مدير الجمارك الإيراني[٢].

ونتج عن ذلك أن أتخذت إيران إجراءاً إنتقاميًّا من الشيخ أحمد، حيث أرسلت في شهر أيار/ مايو ١٩٢٨ قوة عسكرية إيرانية إلى الجزيرة وطردت الشيخ أحمد من هنجام وهرب الشيخ أحمد إلى ساحل الإمارات

---

(١) L/ P&S/11/277: p.1958/27, P.3945/27: Report from SNO to India Office: May 1, 1927.

(٢) IBID. P.1958/27: P.2367/27: Secy. of Pol. Res. to British Minister Teheran: April 14, 1927 (Tele).

المتصالحة حيث كان التعاطف معه في محنته واضحاً للعيان، وقد إزداد هذا الشعور بإزدياد السخط على الإيرانيين، وتطلع السكان إلى بريطانيا، آملين بالحصول على الدعم منها، وقد أوصى المقيم السياسي في «بوشهر» بتقديم نوع من المساعدة، محاولاً أن يبرهن أن العلاقات البريطانية مع ساحل الإمارات المتصالحة ستتدهور إذا أتخذت حكومته موقفاً حياديًا[١].

لكن كلا من وزارة الخارجية في لندن وحكومة الهند كانتا تعارضان أي تدخل مباشر لصالح الشيخ أحمد وقررت أن ممارسة الضغط المحلي غير المتطفل على إيران هو الحل الوحيد وقد ثبت أن هذا الحل كان مفيداً، ففي شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٢٨ قام مبعوث إيراني من هنجام بدعوة الشيخ أحمد وأتباعه على الساحل للعودة إلى الجزيرة، وقبل الشيخ أحمد هذا العرض[٢].

ورغم أن الصدام الأول بين العرب وإيران قد إنتهى بشكل سلمي نسبيًا إلّا أن حادثة ثانية جرت في سنة ١٩٢٨ وأوصلت العلاقات العربية- الإيرانية إلى نقطة فاصلة وكان للحادثة الثانية مضاعفات أكثر خطورة من طرد الشيخ أحمد من هنجام، حيث أنها أشرت بشكل مباشر على سلامة وممتلكات الكثير من الناس الذين يعيشون في المشيخات وكانت المشكلة الرئيسية هذه المرة هي مسألة ملكية جزر طنب والطرق التي أتبعتها إيران لتأكيد حقها في ملكية هذه الجزر، ففي شهر تموز/ يوليو ١٩٢٨ قام زورق تابع لمكتب الجمارك الذي كان قد بدأ عمله في جزر طنب قبل شهرين، بإحتجاز مركب «جالبوت» يقل ركّاباً بينهم نساء

---

(١) L/ P&S/10: 4011/ 1923(2). P.3077/28: Pol. Res. to Govt. of India. June 12, 1928 (Tele).

(٢) IBID. P.5125/28: Pol. Res. to Govt of India: Sept. 20, 1928.

وأطفال، وذلك عند الطرف الجنوبي من جزيرة طنب، وكان هذا المركب يخص رجلاً من دبي، وقد توقف في طنب وهو في طريقه من دبي إلى «خصب» وأجبر المركب ومن فيه من الركاب على مرافقة الزورق الإيراني إلى «النجة» حيث سلبت الحلى من النساء وصودرت نقود الركاب وما لديهم من أمتعة[1].

وحدثت مضاعفات فورية على طول الساحل، وخاصة في دبي حيث تحول الشعور بالسخط الشديد إلى خطط لإرسال قوة بحرية مسلحة لإطلاق سراح النساء والرد على الأذى بالمثل غير أن ممثل المندوب السامي البريطاني، وهو رجل عربي مقرّه في الشارقة، أفلح في إقناع عرب الساحل بالعدول عن خرق بنود المعاهدة التي إرتبطوا بها وذلك بإتخاذهم مثل هذه الإجراءات الانتقامية، ولذلك فقد قرّر سكان الساحل الإعتماد على فعالية المساعدة البريطانية التي نصّت عليها البنود المتبادلة في معاهدتي سنة ١٨٢٠ و١٨٩٢ والتي أكد عليها اللورد كورزون عندما زار الشارقة سنة ١٩٠٣[2].

وقد حثّ المقيم البريطاني حكومته على إتخاذ إجراء لدعم موقف حكام ساحل الإمارات المتصالحة الذين قال عنهم: «إننا نعاقبهم بسرعة

---

(١) L/ P&S/ 10: P.4535/ 1928(2): SNO to Admiralty: July 30, 1928.

(٢) تعهدت بريطانيا بموجب معاهدة ١٨٢٠ أن تحمي ساحل الإمارات المتصالحة من الهجوم البحري، وبموجب معاهدة ١٨٩٢ منع حكام هذه الإمارات من إبرام أية إتفاقيات أو إجراء أية إتصالات مع أي دولة أخرى فيما عدا بريطانيا العظمى، وفي سنة ١٩٠٣ علّق اللورد كيرزون قائلاً: «أنه في حين أن هذه المعاهدات تقيّد حركة حكام هذه الإمارات،.. فإن هذه المعاهدات تفرض بالمقابل إلتزامات على الحكومة البريطانية وطالما أن الشيوخ يلتزمون ببنود هذه المعاهدات فليس هناك خوف من أن أية جهة كانت ستعبث بحقوقكم وحرياتكم» أنظر:

Lorimer. op. cit., I. p.2683.

عندما يخطئون، وهم بالمقابل يطالبون بحمايتهم بنفس السرعة عندما يتعرضون للهجوم»[١].

وكان رد فعل حكومة الهند شديداً أيضاً إذ قالت:

«إن الإجراء الذي أتخذته إيران هو بحد ذاته إهانة للإنسانية، وهو بالنسبة للمسلمين وبخاصة العرب الذين يحتقرون الإيرانيين، إعتداء لا يمكن السكوت عليه»[٢].

وبعد عدة أيام من إحتجاز الجالبوت العربي وصل سلوب (مركب حرب صغير وحيد الصاري) إلى دبي في الوقت المناسب ليمنع نشوب الشغب، إذ أن حكام ساحل الإمارات المتصالحة قد وجدوا أن من الصعب تماماً كبح جماح غضب الرجال الذين احتجزت نساؤهم، وأن صبر الأهالي قد مل.

وبينما كانت وزارة البحرية ووزارة الهند في بريطانيا تبحثان في إمكانية إرسال سفينة مدفعية إلى **«النجة»** قدم القائم بالأعمال البريطاني في طهران شكوى عاجلة إلى رئيس دائرة الجمارك الإيرانية الذي أدعى بأن الجالبوت العربي قد أحتجز لأنه كان يحمل أربعمائة رطل من السكر وطنين من الأرز[٣]، غير أن المقيم السياسي البريطاني فند هذا الإدعاء قائلاً بأن المركب لم يكن يحمل سوى كيسين من السكر يكفيان حاجة الركاب، وفي النهاية أفلح الضغط الدبلوماسي على إيران، وأطلق سراح المركب والمسافرين في أوائل شهر أغسطس رغم أنه تمت مصادرة بعض الأموال والبضائع، هذا مع العلم بأن ممثل **«القواسم»** في جزيرة طنب، محمود سلمان، كان من بين المسافرين الذين إحتجزوا، وقد مات بعد إطلاق سراحه مباشرة[٤].

---

(١) L/P&S/ 10: P.4535/ 1928(2). P.4078/28. Po. Res. to India Office: August 2, 1928 (Tele).

(٢) IBID. P.4157/28. Viceroy to Secy. of State, India Office: August 7, 1928.

(٣) IBID. P. 4219/28. Perr. (Teheran) to Foreign Office: August 8, 1928 (Tele).

(٤) IBID. P.5470/28. Po. Re. to Govt of India: October 8, 1928 (Tele).

وحالما أطلق المركب ومسافريه، كان لا بد للسلطات البريطانية من أن تعالج مشكلتين بارزتين، المشكلة الأولى هي إخلاء سبيل البضائع المحتجزة ودفع تعويضات على إحتجاز المركب. أما المشكلة الثانية فهي المسألة الأكثر أهمية المتعلقة بمطالبة إيران بالسيادة على جزر طنب، إذ أن السلطات الإيرانية كانت تعتبر الحادثة منذ البداية إهانة فاضحة لها بسبب القيام بالتهريب في جزيرة إيرانية، وهنا أتخذ البريطانيون موقفين متباينين:

فوزارة الخارجية في لندن كانت تريد من المقيم السياسي البريطاني أن يحل هذه المشكلة محليًّا، خاصة وأن دائرة الجمارك الإيرانية قد أوضحت أن الحادثة جرت دون علم من الحكومة في طهران، أما وزارة الهند في بريطانيا ووزارة البحرية وحكومة الهند، فكانت تريد ممارسة الضغط السياسي والدبلوماسي على الحكومة الإيرانية، لأنها كانت قلقة بشأن مسؤوليتها تجاه عرب ساحل الإمارات المتصالحة الذين أخذ وضعهم يتدهور بسبب عدم قدرتهم على حماية أنفسهم، وقد أرسل الضابط الأعلى للأسطول البريطاني تقريراً عن هياج الأهالي في الساحل وبخاصة في دبي حيث كان الحاكم يتعرض لضغط شديد وبالكاد أستطاع أن يهدئ من ثورة غضب مواطنيه الذين أعتبروه مسؤولاً عن النقص الواضح في دعم بريطانيا لموقفهم[1] وذيل هذا التقرير بحاشية كتبها السير آرثر هيرتزل، وزير الهند، الذي علّق على موقف بريطانيا قائلاً: «إنها.. (أي هذه الحادثة) لا بد أن تجعل حتى وزارة الخارجية في لندن تحمر خجلاً»[2].

وفي النهاية، تمّ التوصل إلى حل وسط، فكل من حكومة الهند

---

(١) IBID. P.6119/28. Enclosure No.2. Letter of Proceedings from SNO to C-in-C, East Indies Station: August 17, 1928.

(٢) IBID. Minute, December 12, 1928.

والحكومة البريطانية في لندن قررتا أن تساهما بإنتظار قيام إيران بدفع التعويضات[1] بمبلغ خمسة آلاف روبية كتعويض للعرب المتضررين من الحادثة على أمل أن يكون لهذا الإجراء تأثير في تهدئة خواطر العرب، غير أن وزارة المالية البريطانية رفضت التصديق على دفع هذا المبلغ متجاهلة القرار الذي يقضي بأن عرب الساحل يستحقون هذه التعويضات نتيجة لعلاقاتهم مع بريطانيا[2]. وحيث أن المفاوضات البريطانية مع إيران كانت ستبدأ قريباً، وهي مفاوضات كانت الحكومة البريطانية تأمل منها أن تنتهي بتوقيع معاهدة إنكلو-إيرانية جديدة فإن بريطانيا لم تتخذ أي إجراء آخر بشأن التعويضات المترتبة على إيران.

وفي شهر أيار/ مايو ١٩٢٨ توصل الطرفان إلى إنفاقية شفوية أعتبرت بموجبها **جزر طنب وأبو موسى** ملكاً للعرب، وبإنتظار صياغة هذا الإقرار في معاهدة مكتوبة فإن الحكومة البريطانية فضلت أن تمتنع عن إتخاذ أي إجراء جديد بشأن التعويضات، وبعد أسابيع قليلة، جرت أول محاولة لخلع الشيخ سعيد بن مكتوم حاكم دبي على يد عدد من أفراد

---

(١) قدم طلب في السابع من شباط/ فبراير ١٩٢٩ إلى الحكومة الإيرانية لدفع تعويض قدره خمسة آلاف روبية.

(٢) «من المؤكد أن الجواب واضح تماماً، وقد كان الفضل في إطلاق سراح الزورق وركابه يرجع إلى الجهد الدبلوماسي الذي بذله صاحب الجلالة.. وإذا أخذنا بالإعتبار ما كان يمكن أن يحدث للنساء والأطفال من الركاب، فمن المؤكد أن ما قام به ممثلو صاحب الجلالة هو إنجاز كبير يجدر بنا أن نشير إليه ولا أستطيع أن أصدق بأنه كان بإستطاعة العرب أن يتوصلوا إلى نتائج أفضل لو أنهم جهزوا حملة، بل أميل إلى الاعتقاد بأننا قد أسدينا لهم خدمة أخرى بإقناعهم بعدم اللجوء إلى مثل هذا التصرف الطائش». أنظر:

L/P&S/10. P.4535/1928 (2). p.3034/1929: A.P. Waterfield (Treasury) to Monteagle (Foreign Office) April 3, 1929 (Copy).

أسرته[١] وقد اعتبر الضابط الأعلى في الأسطول البريطاني فشل حاكم دبي في الحصول على تعويضات من بريطانيا للمتضررين من حادثة الجالبوت واحداً من الأسباب التي أدّت إلى وقوع محاولة خلعه، وحث الضابط الأعلى في الأسطول حكومته على تهدئة خواطر العرب بطريقة ما، كما أقرّ بأنه لا يعرف لماذا تأخر دفع التعويضات للمتضررين من عرب دبي بسبب إحتمال إيجاد تسوية مع إيران بشأن جزيرة تخص رأس الخيمة بالذات[٢]. ومن جهة أخرى، رفضت وزارة الخارجية في لندن الضغط على وزارة المالية البريطانية لدفع هذه التعويضات قائلة:

«من وجهة النظر المالية المحضة... أن الإقتراح بإلزام دافع الضرائب البريطاني بالدفع بسبب جنحة إرتكبتها دائرة الجمارك الإيرانية هو إقتراح غير مقنع أبداً ولذلك فإن السؤال الوحيد الذي يمكن طرحه الآن هو فيما إذا كان بالإمكان تبرير هذا الدفع على أساس ضرورة سياسية ملحة، ولقد توصلنا إلى قناعة بأنّ علاقة هؤلاء العرب بنا لم تصل إلى درجة تبرر تطلعهم إلى الحصول على تعويضات منا»[٣].

وبينما كانت هذه المناقشات جارية في لندن، كان موقف السلطان سعيد يتزايد صعوبة فمواطنوه كانوا يعتمدون عليه لحمايتهم من هجمات الإيرانيين، وكان هو بدوره ملزماً بموجب المعاهدة التي يرتبط بها مع بريطانيا بالإعتماد على الحكومة البريطانية للحصول على هذه الحماية،

---

(١) جرت عدة محاولات لعزل «سعيد» من السلطة، وأبرز هذه المحاولات جرت بين ١٩٣٨-١٩٣٩ عندما شكلت حركة إصلاحية، أنظر: روزماري سعيد: حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في دبي، البعث، المجلد الثالث والعشرين، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠.

(٢) L/P&S/10. P.4535/1928(2). Quoted in Pol. Res. to Govt. of India June 1929 (Tele).

(٣) IBID. P. 5769: Rendal (Foreign Office) to Walton (India Office): September 2, 1929.



المنارة في جزيرة طنب

غير أن مثل هذه الحماية لم تصل، ومن الواضح أن السلطان سعيد كان يعتبر إنشغال بريطانيا بآمالها في التوصل إلى معاهدة إنكلو-إيرانية أمراً لا أهمية له بالنسبة للورطة التي وقع هو فيها، خاصة وأنه قد واجه محاولة لخلعه في تلك السنة بسبب إذاعته للمعاملة التي يلقاها من بريطانيا وكانت حكومة الهند وحدها مدركة لصعوبة موقف السلطان سعيد، فقررت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٩ دفع مبلغ خمسة آلاف روبية كاملة إلى المتضررين[١] من إحتجاز المركب العربي وتمّ ذلك في النهاية وبحضور الشيخ سعيد في أوائل سنة ١٩٣٠.

فشل المساعي الدبلوماسية ١٩٢٨-١٩٣٥:

إن الموقع الإستراتيجي لدول الخليج والمصادر النفطية الهائلة فيها هما العاملان الأساسيان اللذان أعطيا لهذه الدول أهمية فائقة في العلاقات

(١) IBID. P. 8086/29. Govt. of India to Pol. Res. November 7, 1929 (Tele).

الدولية في الوقت الراهن غير أن نظرة سريعة إلى خريطة المنطقة تبين لنا النتائج التي ترتبت على الأهمية التي اكتسبتها المنطقة مؤخراً إزاء تشابك المناطق المحايدة، والحدود غير المخططة والمتنازع عليها وتعدد الإدعاءات والإدعاءات المضادة بالسيادة على الأراضي هي كلها أمور تبين المأزق الذي تعيش فيه المنطقة نتيجة للأهمية التي إكتسبتها مؤخراً والسرعة التي كانت هذه الدول تنسجم بها مع المفاهيم الغربية للحدود والمياه الإقليمية لم تفد في شيء سوى أنها زادت من حدة المأزق، فلا شيء أغرب على المجتمع البدوي العربي من تخطيط الحدود بشكل دائم.

وبالنسبة للجزر التي تطالب إيران بالسيادة عليها، وكذلك كل التعقيدات المتعلقة بتخطيط الحدود، فإن مشكلات الملكية لم تعالج بشكل سليم من قبل السلطات البريطانية التي كانت مقيدة بموجب إلتزاماتها في المعاهدات بأن تشارك في إيجاد الحلول وتفاوض لصالح دول الخليج التي لا معين لها، غير أن مخططات السياسة البريطانية وأبعادها المختلفة حالت دون إيجاد حل واضح للمشكلة، فقد إعترفت بريطانيا في الثلاثينات بأهمية إيران ولم تكن راغبة في التوصل إلى إتفاقية إنكلو-إيرانية جديدة من أجل إرضاء حكام رأس الخيمة والشارقة، لكنها فكرت جديًّا في حل النزاع عن طريق إقناع حاكم رأس الخيمة بتأجير أو بيع الجزر المتنازع عليها لإيران.

رأينا فيما سبق كيف أن قيام إيران باحتجاز المركب العربي الذي يخص رجلاً من دبي قد نتج عنه قرار بريطانيا بألا تتخذ موقفاً متشدداً قبل أن تحل مشكلة ملكية جزر **أبو موسى وطنب**، وفي نفس الوقت أيضاً كانت الجهود تبذل للتوصل إلى إتفاقية إنكلو-إيرانية جديدة، وقد تم الإتفاق في مسودة معاهدة سنة ١٩٢٩ على إعتبار جزيرة «سرى» ملكاً لإيران، وجزر أبو موسى وطنب ملكاً للعرب لكن المفاوضات بين إيران

والحكومة البريطانية توقفت سنة ١٩٣٠ بسبب رفض بريطانيا لمطالبة إيران بملكية جزر طنب[١] وكان «تيمورتاش» وزير البلاط الإيراني، قد صرّح في آب/ أغسطس ١٩٢٩ بأن إيران ستتخلى عن مطالبتها بجزيرة أبو موسى إذا قبلت الحكومة البريطانية الإعتراف بملكية إيران لجزر طنب، وكانت وزارة الخارجية في لندن مهتمة بإيجاد تسوية للنزاع ولم تكن تعارض فكرة الحصول على عقد إيجار من الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة يؤجر بموجبه هذه الجزر لإيران، غير أن المقيم السياسي كان يعتقد بصعوبة تحقيق ذلك: «إنني لا أعتقد بأنه سيرضى مهما كان المبلغ الذي قد تدفعه إيران لقاء إستئجارها لطنب، فهو رجل عنيد وكثير الشكوك وسوف يشك في الدافع الذي يكمن وراء أي عرض قد يقدم إليه، إن المنارة التي بنتها الحكومة البريطانية على الجزيرة طنب تعطي هذه الجزيرة أهمية كبيرة بالنسبة لنا وقد أقتنع الشيخ من مصدر ما مؤخراً بأن هذه المناورة ستدر عليه أموالاً طائلة»[٢].

وقد صدقت تنبؤات المقيم البريطاني الذي إجتمع مع حاكم رأس الخيمة في شهر أيار/ مايو ١٩٣٠ وحاول إقناعه بتأجير الجزيرة لإيران.

وكان المقيم السياسي قد طلب من حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي حضور هذا الاجتماع ليؤثر على الموقف السلبي الذي يتخذه إبن عمه حاكم رأس الخيمة إلّا أنه تبيّن أن كلا الحاكمين كانا يعارضان تأجير الجزيرة وقد قررا بأن أي مبلغ يعرض ليس كافياً لإقناعهما بالموافقة[٣].

---

(١) R.M. Burrell. "Britain, Iran and the Persian Gulf: Some aspects of the Situation in the 1920s and 1930s". The Arabian Peninsula: Society and Politics. ed. Derek Hopwood London. 1972.

(٢) L/P&S/10. P.4535/1928 (2). P.6794/29. P. Res. (Barrett) to Govt. of India - September 5, 1929.

(٣) IBID. P.2958/30. Po. Res. to India Office: May 11, 1930 (Tele).

وقد إعتبر المقيم السياسي هذا القرار نهائيًا، مدركاً مدى ضعف موقف حاكم رأس الخيمة أمام مواطنيه لو أنه وافق على التخلي عن جزء من الأراضي التابعة له ولكن «تيمور تاش» إقترح في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٠ تأجير جزر طنب وأبي موسى لإيران لمدة خمسين سنة وقد أعتبرت كل من وزارة الهند في لندن ووزارة الخارجية في الهند هذا العرض الإيراني حلًّا وسطاً مناسباً، حيث أنه بموجب ذلك لن يكون من الضروري صدور إعتراف رسمي بحقوق رأس الخيمة في السيادة على هذه الجزر، إذ أن الإعتراف الضمني الذي يشير إليه قبول إيران بإستئجار هذه الجزر من الشيخ سلطان ودفع قيمة الإيجار له سيكون بمثابة إقرار كاف بسيادة الشيخ سلطان عليها ولذلك فقد إجتمع المقيم السياسي مع الشيخ سلطان في شهر نيسان/ إبريل ١٩٣١ للتباحث حول إمكانية قبول الأخير بالعرض الإيراني ويبدو أن الشيخ سلطان كان في هذه المرة أكثر ميلاً للموافقة على الفكرة غير أنه كان متشدداً بشأن الشروط التي تجب إضافتها إلى أية إتفاقية وهذه الشروط هي: بقاء عَلمه مرفوعاً فوق جزر طنب وأن لا تكون لإيران سلطة على سكان الجزيرة، وأن لا يكون للجمارك الإيرانية أية سلطة فيها[1] وفي هذه الأثناء كانت المفاوضات بين بريطانيا وإيران قد عُلقت والسبب الرئيسي لذلك هو الاختلاف حول مسألة جزيرة طنب وبقاء مسألة الحصول على عقد إيجار من الشيخ سلطان معلقة[2].

غير أن مسألة عقد الإيجار هذه عادت إلى المسرح من جديد في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٣٣ وذلك عندما كتب الضابط الأعلى في

---

(١) L/P&S/12. Coll. 30.1. List of Conditions enclosed in P.Z. 3254/31. Pol. Res. to Govt of India: May 11, 1931.

(٢) لقد أستخدمت بريطانيا مسألة الجزر في هذه الفترة من التاريخ كنقطة مساومة لحصولها على إمتيازات أكبر في إيران أثناء مفاوضات لم تنجح لعقد معاهدة ثنائية ولم يكن الدافع هو الحفاظ على الحقوق العربية.

الأسطول تقريراً حول إجتماع كان قد عقده مع الشيخ سلطان وصرح الشيخ خلاله بأنه قد تسلم رسالة من طهران تعرض عليه فيها تأجير جزيرة طنب إلى الحكومة الإيرانية(١).

ورغم أن الضابط الأعلى في الأسطول ذكر الشيخ سلطان بإلتزاماته بالمعاهدة التي تمنعه من التخلي عن أي جزء من أراضيه أو بيعه أو رهنه دون إذن مسبق من الحكومة البريطانية فقد زادت مخاوف المقيم السياسي في بوشهر، الذي كان يراقب بقلق التزايد المستمر للمصالح الإيرانية على ساحل الإمارات المتصالحة خلال العامين الماضيين وخشي من أن يكون ذلك دلالة على إهتمام مفرط بالمنطقة ولكن حدة مخاوفه هدأت عندما أكد له مندوب المفوضية السامية البريطانية بأن الشيخ سلطان كان قد اخترع مسألة الرسالة التي أتته من طهران، آملاً من ذلك حث الحكومة البريطانية على إستجار جزيرة طنب منه(٢).

غير أن التودد الإيراني من الشيخ سلطان كان قد لوحظ سابقاً ففي شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٣٢ أعلم الضابط الأعلى في الأسطول المقيم السياسي بأن تاجراً إيرانيًا قد قابل الشيخ سلطان لإقناعه بالتحالف مع إيران بدلاً من بريطانيا، قائلاً له: «بأن ذلك سيكون لصالحه إذ أن إيران ستكون القوة البحرية العظمى في الخليج»(٣) وبالرغم من عدم وجود دليل على أن التاجر الإيراني كان مبعوثاً متخفياً للحكومة الإيرانية، فإن الشكوك حامت حول هذه الزيارة لا سيما أنه كان من المعتقد أن هذا التاجر قام بزيارات مماثلة لحكام آخرين على الساحل.

---

(١) IBID. P.Z. 6130/33. Pol. Res. to Govt of India: September 25, 1933.
IBID. P.Z. 7757/33, Pol. Res. to British Minister, Teheran: November 16, 1933 (Tele).

(٢) IBID. P.Z. 5820/33. S.N.O. to Pol. Res. September 4, 1933 (Tele). This ad been communicated to the S.N.O. by the Residency Agent.

(٣) IBID. P.Z. 3360/34. S.N.O. to C-In-C, East Indies: May 17, 1934 (Tele).

وفي سنة ١٩٣٤ تجدد الاهتمام الإيراني الرسمي بجزيرة طنب، الأمر الذي أثار مخاوف بريطانيا مجدداً، فقد قام حاكم بندر عباس وجائبي الضرائب ورئيس البوليس فيها بزيارة الجزيرة في شهر نيسان/ إبريل من تلك السنة وإستعملوا المنارة[١] بطريقة ودية ولطيفة، ومع أن وزارة الهند كانت تحبذ إرسال احتجاج رسمي على هذه الزيارة للحكومة الإيرانية، إلّا أن وزارة الخارجية في لندن لم تكن راغبة في ذلك بحجة أن: «السياسة الراهنة لحكومة جلالته تقضي بتجنب أي إجراء إزاء إيران يتسم بطابع تهديد لا مبرر له..»[٢].

وفي شهر آب/ أغسطس من نفس العام قام مركب إيراني (وحيد الصاري) يسمى «بالانج» بمطاردة مركب شراعي يخص وكيل شركة «بريتيش إنديا ستيم نافيجيشن كومباني» British Steam Indian Navigation Company الذي كان يعيش في دبي وبعد بضعة أيام قام مركب إيراني بإنزال جماعة على جزيرة طنب، ورسا مقابل ساحل الجزيرة[٣]. وقد راقبت لندن بقلق شديد هذه النشاطات البحرية التي تلت مباشرة الزيارة التي قام بها الموظفون الإيرانيون في بندر عباس لجزيرة طنب، وقد أصدرت وزارة الخارجية في بادئ الأمر تعليماتها إلى الوزير البريطاني في طهران لتحذير الحكومة الإيرانية بأن الأوامر قد صدرت لضابط الأسطول البريطاني بأن يعتبر إستمرار الإجراءات الإيرانية التي تنطوي على المطالبة بالسيادة على الجزيرة إجراءات عدوانية، غير أن وزارة الخارجية طلبت لاحقاً من الوزير البريطاني تخفيف حدة الإنذار وذلك بعد أن طلب وزير الخارجية الإيراني إستئناف المفاوضات بشأن إبرام معاهدة عامة بين الطرفين.

---

(١) IBID. P.Z. 4383/34. Rendal to Under S.S.I. July 2, 1934.

(٢) IBID, P.Z. 5735/34. Po. Res. to Br. Minister, Teheran: September 1, 1934 (Tele).

(٣) IBID. P.Z. 46/35. Pol. Res. to India Office: January 2, 1935.

وعندما أتضح للشيخ سلطان بن سالم أنه كان واقعاً بين فكي كماشة: الإستراتيجية السياسية لكل من الحكومتين البريطانية والإيرانية، ولما كان غير راغب في إنتظار النتيجة فقد قرر إجراء إتصال منفصل مع إيران، وأثار الشيخ سلطان سخط المقيم السياسي عليه عندما قام في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤ بإنزال علمه من فوق جزيرة طنب وأزال سارية العلم منها[١] وعلى أثر ذلك مباشرة أرسل المقيم السياسي مركب صغير (زورقاً وحيد الصارى) إلى الشارقة للإستفسار عن معنى «الإجراء غير العادي» الذي أتخذه الشيخ سلطان، وقد أفاد مندوب المفوضية السامية البريطانية بأن إزالة سارية العلم كانت تهدف لفت نظر بريطانيا إلى عدم دفعها إيجار المنارة في حين أن حاكم الشارقة قد تسلم إيجار المرفأ الجوي الذي تستخدمه بريطانيا في مشيخته[٢] ومن الأسباب التي ذكرت أيضاً أن الشيخ سلطان كان يأمل في أن تقوم بريطانيا باستئجار الجزيرة منه وبالرغم من التأكيدات بأن الشيخ سلطان اتخذ هذا الإجراء آملاً زيادة دخله الشخصي وليس بضغط من إيران، إلا أن شائعات وصلت إلى بوشهر مفادها أنه كان يجري إتخاذ الترتيبات اللازمة لرفع العلم الإيراني فوق جزيرة طنب، وأن الخطط كانت توضع لجباية الجمارك هناك، ولكي يقرر فيما إذا كان الشيخ سلطان يتعاون مع إيران أم لا، فقد أعطى المقيم السياسي الشيخ سلطان مهلة عشرة أيام ليمنع خلالها رفع علمه فوق الجزيرة وحيث أنه كان من المعروف أن حاكم الشارقة كان يطمح في إستعادة جزيرة طنب كجزء من الأراضي التابعة له[٣] فقد حذرت بريطانيا الشيخ سلطان بشدّة من أنه سيخسر الجزيرة

---

(١) IBID. P.Z. 121/35. Pol. Res. to Govt. of India. January 5, 1935.

(٢) IBID. P.Z. 121/35, Pol. Res. to Govt. of India. January 22, 1935 (Tele).

(٣) IBID. P.Z. 122/35. Pol. Res. to India Office: January 5, 1935.



في ربوع جزر طنب

التي ستنتقل ملكيتها إلى إبن عمه القاسمي إذا لم يذعن لأوامر بريطانيا. وقد أفلح الإنذار البريطاني إذ قام الشيخ سلطان في الثالث من نيسان/ إبريل ١٩٣٤ بإعادة سارية العلم ورفع العلم فوقها، وبعد ذلك بقيت هذه المسألة معلقة.

أما بالنسبة **لجزيرة أبو موسى،** فإن مطالبة إيران بالسيادة عليها لم تتسم بنفس الدرجة من العناد، وذلك لأن إيران كانت راغبة في التخلي عنها مقابل الحصول على جزيرة **طنب** وقد أكتشفت في **جزيرة أبو موسى** مكامن للأكسيد الأحمر، وفي سنة ١٨٩٨ منح حاكم الشارقة أول امتياز لإستخراج هذا الأكسيد إلى ثلاثة من العرب، وفي سنة ١٩٠٦ أعطى اثنان من هؤلاء العرب حقوقهما في إستثماره إلى شركة «فونكهاوز» (Wonkhau) الألمانية دون الحصول على إذن من الحاكم، وفي السنة التالية ألغى حاكم الشارقة هذا الإمتياز بتحريض من بريطانيا، الأمر الذي أثار خلافاً بين الحكومتين البريطانية والألمانية وخاصة بعد وصول سفينة حربية بريطانية إلى الجزيرة لترحيل عمال شركة «فوكهاوز»

بالقوة[1]. وبعد الحرب قررت الحكومة البريطانية أنه لا يحق لشركة «فونكهاوز» المطالبة بالحصول على إمتياز جديد، وفي شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٢٣ وقع رجل إنكليزي إسمه «ستريك» على إمتياز لمدة خمس سنوات منحه إياه حاكم الشارقة، الأمر الذي دفع بالسلطات الإيرانية إلى إرسال رجل من «لنجه» في سنة ١٩٢٥ لإحضار بعض الأكياس من الأكسيد وبعد أن تقدم المقيم السياسي البريطاني بشكوى إلى سلطات الجمارك الإيرانية بشأن هذه الحادثة جرت إتصالات دبلوماسية بين الطرفين أكدت خلالها الحكومة الإيرانية من جديد ملكية **جزيرة أبو موسى**.

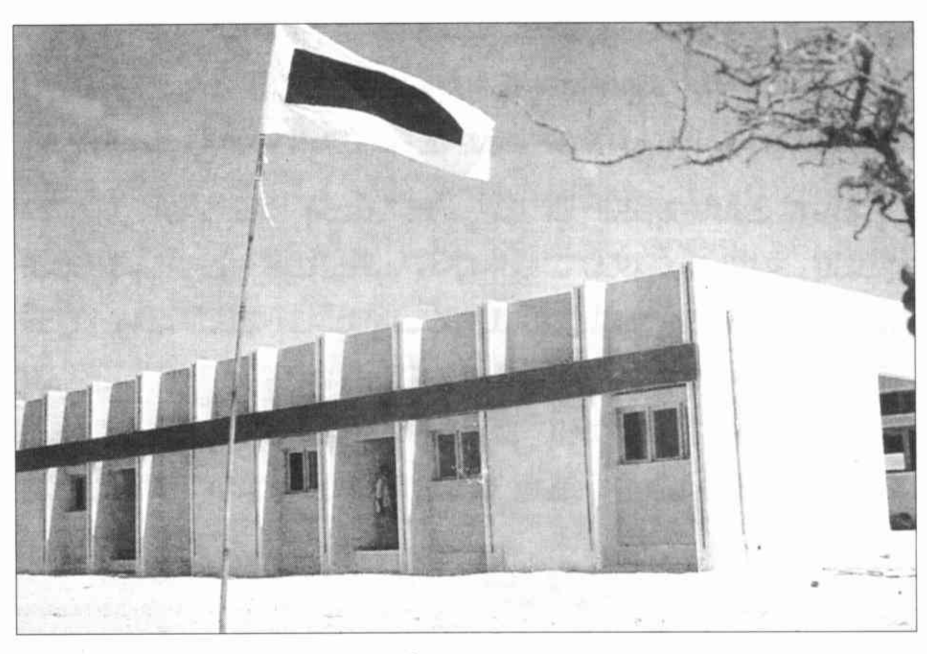
وفي شهر حزيران/ يونيو ١٩٣٤، طلب الشيخ سلطان بن صقر، حاكم الشارقة من المقيم السياسي السماح له بمنح إمتياز لأشخاص إيرانيين يعيشون في دبي[2] وبينما كان هذا الطلب قيد الدراسة، حصلت شركة بريطانية هي شركة جولدن فالي أوكر أند أكسيد كومباني ليمتد (Golden Valley Ochire and Oxcide Co. Limited.) على عقد إختباري لمدة ستة أشهر من حاكم الشارقة مقابل دفعها مبلغ ٥٠٠ روبية[3]. وفي أواخر شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٣٥ وقعت هذه الشركة مع الشيخ سلطان على إمتياز تجاري، وقد أعتبرت الحكومة الإيرانية منح هذا الإمتياز خرقاً للوضع القائم إلى حين صدور قرارات نهائية بشأن السيادة على جزيرة **أبي موسى**، وأرسلت إحتجاجاً رسميًّا إلى لندن تطلب فيه إلغاء هذا الإمتياز لكن وزارة الخارجية في لندن تجاهلت هذا الإحتجاج، وأهملت هذه المسألة.

---

(١) Eugene Staley: "Business and Politics in the Persian Gulf" "The Story of the Wonkhaus Firm" Political Science Quarterly. September, 1933. Also. C.P. Busch. Britain and the Persian Gulf, 1894. 1914, California: 1967, pp. 369-372.

(٢) L/P&S/12. Coll. 30/81. P.Z. 4313/34, Pol. Res. to India Office June 28, 1934 (Tele).

(٣) IBID. P.Z. 6269/34. Translation of Agreement signed by Shaykh of Sharjah, 27 Jumada I 1353/7, September 1934.



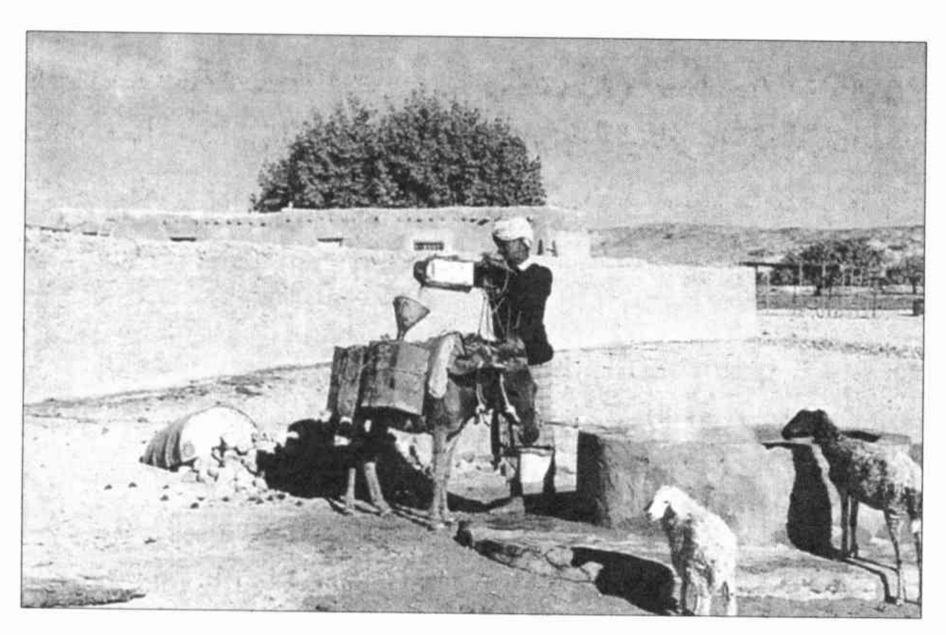
المدرسة في جزيرة أبو موسى

الموقف البريطاني من إحتلال الجزر

إن فشل بريطانيا في حل مشكلة الجزر المتنازع عليها بأية طريقة عسكرية أو دبلوماسية أو بالإثنتين معاً، كان مؤشراً للسياسية البريطانية في منطقة الخليج، فهي على عكس السياسة التي كانت تتبعها في أنحاء أخرى من العالم لم تكن تأبه للرأي العام البريطاني أو العربي، إن السلطات البريطانية كانت تسيطر بشكل فعّال على منطقة الخليج، وبخاصة في مرحلة ما قبل النفط، حتى أنه لم يكن بإستطاعة أحد أن يدخل إلى هذه المنطقة دون موافقة بريطانيا، ولذلك فإن أخبار الأحداث هناك كان من الصعب تماماً أن تصل إلى أي مكان آخر فيما عدا المسؤولين في لندن ودلهي وإضافة إلى ذلك فإن وجهات نظر حكام وشعوب دول المنطقة كانت نادراً ما تعتبر مهمة بالقدر الذي يكفي للتأثير

في نوع القرار البريطاني إذ أن ضعف هذه الدول جعلها غير ذات أهمية في مفهوم سياسة القوة، كما أنه لم تكن هناك بعد أية دلائل تشير إلى وجود النفط في هذه الدول بحيث تصبح هامة من الناحية الاقتصادية.

ولو أن بريطانيا إهتمت بالأمر بما فيه الكفاية لكانت لجأت إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأكيد ملكية العرب بشكل نهائي للجزر المتنازع عليها، وهذه النقطة أساسية بالنسبة لهذه المسألة، فقد رأينا عند إحتجاز المركب العربي أن وزارة المالية البريطانية لم توافق على دفع تعويضات المتضررين بحجة أنه ليس من المفروض إلزام المواطن البريطاني بدفع تعويضات عن الإجراءات التي تتخذها سلطات الجمارك الإيرانية.



أحوال المواطنين في الجزر بعد الإحتلال الإيراني

والواقع أن وزارة المالية كانت تعتقد بأن الحكومة البريطانية قد أدّت للعرب «خدمة جليلة أخرى» وذلك بمنعهم من إتخاذ إجراءات إنتقامية ضد الإيرانيين أنفسهم، وعندما بانت لبريطانيا إمكانية التوصل

إلى إتفاقية إنكلو-إيرانية فإنها حثت حاكم رأس الخيمة على تأجير جزره لإيران آملة بذلك في تعجل المفاوضات بشأن هذه الإتفاقية. وعندما لجأ الحاكم بعد فترة قصيرة إلى التصرف وفق إرادته للتوصل إلى نوع من الإتفاق مع الإيرانيين، وجهت له بريطانيا لوماً شديداً خاصة لأن المصالح البريطانية كانت ستتعرض للخطر لو أنه نجح في مساعيه، ولم تفلح قط التوصيات التي رفعتها السلطات البريطانية المحلية في الخليج التي كانت أكثر الجهات إدراكاً للمأزق الذي كان فيه حكام المنطقة والتي كانت تريد من حكومة لندن إعطاء المزيد من المساعدة الإيجابية لهؤلاء الحكام لم تفلح في التأثير بشكل كاف على حكومة لندن بحيث تغير هذه الأخيرة مجرى الأحداث.

ويمكننا هنا ذكر مثالين واضحين على جهود السلطات البريطانية التي كانت تبذلها لدعم مطالب حكام دول الخليج في السيادة الإقليمية عندما كانت هذه المطالب تخدم المصالح البريطانية في المنطقة، والمثال الأول هو مسألة البحرين، وهذه المجموعة من الجزر طالب رضا شاه منذ سنة ١٩٢٧ بملكية إيران لها، وكانت هذه المطالبة بشكل خاص نذير شؤم بالنظر إلى ضخامة طائفتي الشيعة والإيرانيين في البحرين[١] وهما طائفتان كثيراً ما كانتا تستخدمان لإضعاف حكم آل خليفة، غير أن البحرين كانت مركز المصالح البريطانية في الخليج، فقد كانت تعتبر، حتى قبل تفجر النفط فيها المكان الأول المرشح ليخلف بوشهر كمقر للقيادة البريطانية في الخليج، وبعد الحرب العالمية الأولى بفترة قصيرة شجعت بريطانيا شيخ البحرين على تعيين مستشار بريطاني له وهو تشارلز بيلجريف (Charles Belgrave) الذي قام بإجراءات إصلاحية في دائرة

---

(١) هذا هو التفسير البريطاني الذي يفترض أن الشيعة في البحرين موالون لإيران وقد أثبت الإستقصاء الذي أجري في البحرين في مارس ١٩٧٠ عدم صحة هذه الفكرة.

الجمارك في البحرين وأنشأ مرافق إجتماعية متعددة وبنى مدارس ومستشفيات لمصلحة البحرين[1] التي سرعان ما أصبحت أكثر دول الخليج تطوراً، فقد كان فيها أول المدارس المدنية، وكانت السلطات البريطانية تراقب عن كثب التطور الداخلي في البحرين، كما كانت تدعم بإستمرار موقف البحرين في وجه أية تحركات إيرانية، ولذلك فإنه لم يكن من المفاجئ أن تتخلى إيران رسميًّا بشكل نهائي عن مطالبتها بهذا الأرخبيل وذلك في شهر آذار/ مارس ١٩٧٠.

أما المثال الثاني فهو الخلاف على الحدود بين السعودية وأبو ظبي، هذا الخلاف الذي عرف بـ«أزمة البريمي» وكما ذكرنا سابقاً لم تعلن السعودية صراحة عن مطالبتها بالسيادة الإقليمية إلّا بعد أن إتضح لها إحتمال وجود النفط في الأراضي التي تطالب بملكيتها، ورغم أنها أعلنت رسميًّا عن مطالبتها هذه لأول مرة في سنة ١٩٣٤ عندما طالبت بملكية معظم منطقة الظفرة (Dafrah) التابعة لأبو ظبي، إلّا أنها لم تحاول أن تفرض مطلبها بشكل فعلي حتى سنة ١٩٥٢ عندما حاولت أن تضم إليها واحة البريمي التي كانت أبو ظبي تطالب بها أيضاً، ففي تلك السنة، دخلت قوة سعودية مسلحة واحة البريمي لكن قوات الهدنة البريطانية تدفقت بسرعة من عُمان بمساعدة القوات الجوية الملكية لمجابهة القوات السعودية وحماية أبو ظبي، فتوقف القتال بين الطرفين بعد أن تم الإتفاق على إحالة القضية إلى محكمة دولية، لقد دافعت بريطانيا بالطبع عن أبو ظبي لكن المفاوضات علقت في النهاية، وعندما تبيّن أن هذه المفاوضات قد انتهت إلى لا شيء، إستخدمت القوة، إذ قامت قوات الهدنة البريطانية في عُمان (Trucial Oman Levies) في سنة ١٩٥٥ بطرد

---

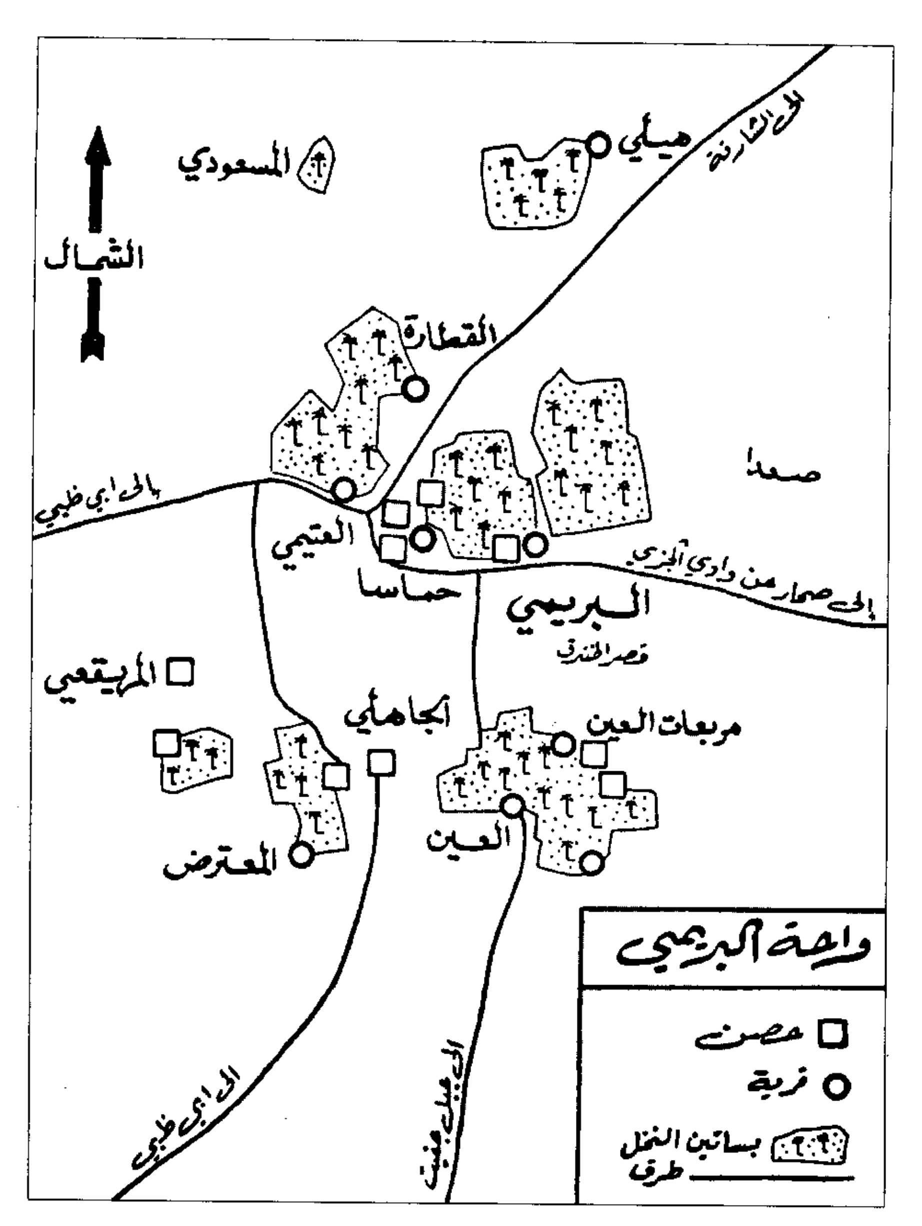
(١) لقد قام الشعب في البحرين بمبادرة منه بإنشاء المدارس، ولم تنشأ المستشفيات الحديثة إلّا بعد تدفق عوائد البترول، ولقد أفاض السيد شارل بلجريف في مذكراته عن دوره في النهضة البحرينية الحديثة إلّا أن ذلك يتجاوز حدود الواقع.

القوات السعودية من البريمي وأوضحت الحكومة البريطانية أنها تعتبر معظم أراضي هذه الواحة ملكاً لأبو ظبي وأن قريتين من هذه الواحة تتبعان سلطنة مسقط وعُمان وبالرغم من أن السعودية لم ترض بالحكم الذي أصدرته بريطانيا، فإن واحة البريمي ظلت تابعة لأبو ظبي ومسقط وفي عام ١٩٧٤[١] تم إبرام اتفاقية رسمية بين أبو ظبي والسعودية بشأن هذه الواحة، ومن الواضح بالنسبة لهذه المسألة أن الحكومة البريطانية لم تبذل مثل هذا الجهد العسكري والقانوني لدعم موقف أبو ظبي لمجرد إرتباطها بمعاهدة مع هذه الأخيرة، بل كان دافعها إلى ذلك هو معرفتها بأن الساحل الشرقي للجزيرة العربية يحتوي على أضخم وأغنى حقول النفط في العالم، ولذلك فقد كانت بريطانيا تشعر بوجوب الدفاع عن كل شبر من هذه الأراضي ومنح امتيازات التنقيب عن النفط لشركات تملكها أو تسيطر عليها بريطانيا.



توقيع إتفاقية الحدود بشأن واحة البريمي بين الشيخ زايد آل نهيان والملك فيصل آل سعود.

(١) في ٢١ آب/ أغسطس ١٩٧٤ تمّ الاتفاق في مدينة جدة بين الشيخ زايد والملك =



خارطة واحة البريمي

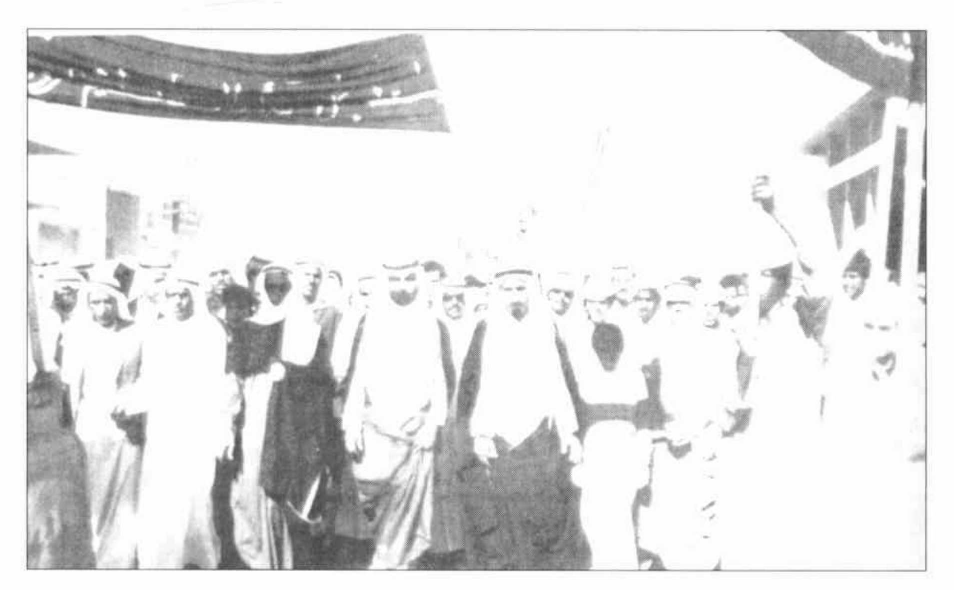
= فيصل على تسوية حدود واحة البريمي تنازلت بموجبها السعودية عن ست واحات لأبو ظبي وثلاث واحات أخرى لسلطنة عُمان، مقابل ذلك تنازلت أبو ظبي للسعودية عن منطقتي خور العديد وسبخة مطي الغنيتان بالنفط.

أما بالنسبة لمسألة جزر طنب وأبي موسى، فلم تكن لبريطانيا فيها مصالح مماثلة، ولذلك نرى بأن بريطانيا لم تتخذ أية تدابير لحل مشكلة هذه الجزر عندما أعلنت في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ بأنها ستسحب قواتها نهائيًا من منطقة الخليج بنهاية سنة ١٩٧١. ولم يكن من المأمول إكتشاف النفط في أي من رأس الخيمة أو الشارقة ولذلك لم يحسب لهما حساب في فورة المفاوضات التي جرت بعد إعلان بريطانيا عن إنسحابها المرتقب وعندما شكل حكام أبو ظبي ودبي دولة إتحادية ووجهوا الدعوة إلى حكام الدول المماثلة في المنطقة للدخول في هذا الإتحاد، وأجتمع ممثلوا الإمارات المتصلاحة السبع في شهر تموز/ يوليو ١٩٧١ فقد استطاعوا التوصل إلى مشروع دستور الدولة الإتحادية المقترحة، وقد منح مشروع الدستور هذا الجزء الأكبر من السلطة لأبو ظبي ودبي، فرفض حاكم رأس الخيمة صقر بن محمد القاسمي (الذي وصل إلى الحكم بعد أن خلع عمه سلطان بن سالم سنة ١٩٤٨) إستمرار رأس الخيمة في عضوية هذا الإتحاد، وقد شعر صقر بن محمد القاسمي بوحدته في محنته خاصة عندما إحتلت إيران جزر طنب وأبو موسى بعد أن أوشكت مدة المعاهدات مع بريطانيا على الإنتهاء، وكان حاكم الشارقة، خالد بن محمد القاسمي والذي خلع إبن عمه صقر بن سلطان سنة ١٩٦٥ كان قد توصل في آخر لحظة إلى إتفاقية مع الحكومة الإيرانية يقبل بموجبها إنشاء نقطة عسكرية إيرانية في الجزيرة مقابل تلقيه مبلغ ثلاثة ملايين دولار سنويًا ولفترة تزيد عن تسع سنوات.

كما نصت الإتفاقية على أن تتقاسم الدولتان بالتساوي أية عائدات نفطية في حالة إكتشاف النفط في الجزيرة مستقبلاً، ومن المؤكد أن صقر بن محمد القاسمي قد رفض أن يوقع على إتفاقية مماثلة مع إيران[1]،

---

(١) دفع خالد حياته ثمناً لهذه الاتفاقية فقد قتل في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢ على يد صقر بن سلطان الذي حاول استعادة مركزه السابق إلّا أن الحكومة الجديدة لدولة الإمارات العربية المتحدة تدخلت ودعت سلطان، شقيق خالد لتسلم الحكم.



المسيرة الجنائزية يتقدمها حاكم رأس الخيمة بعد الاحتلال الإيراني للجزر.

وقد جاء الإحتلال الإيراني **لجزيرتي طنب** عنيفاً ومفاجئاً إذ حدث قبل يوم واحد من الإنسحاب البريطاني وإنتهاء مدة كل المعاهدات والإتفاقيات السابقة، فإن بريطانيا لم تكن ملزمة قانونيًّا بحماية رأس الخيمة من هذا الهجوم البحري.

ولكن بريطانيا كانت ملزمة أدبيًّا بحماية رأس الخيمة، فقد كانت تدرك أنه لولا وجود إتفاقياتها التي فرقت بين مشيخات ساحل الإمارات المتصالحة منذ القرن التاسع عشر وحولتها إلى جيوب صغيرة للإمبراطورية البريطانية، لكانت هذه المشيخات وجدت متسعاً من الوقت للإتحاد فيما بينها أو مع الدول العربية المجاورة بحيث تشكل وحدة سليمة لها حجمها وكما كان الحال، فقد تركت بريطانيا هذه المشيخات متفرقة وعرضة للخطر في وجه أعدائها الكبار والأقوياء نسبيًّا، وعلى نفس الدرجة من الأهمية أيضاً هو كون بريطانيا قد فعلت القليل أو لم تفعل شيئاً منذ سنة ١٩٢٨ لحل الخلاف ولذلك فليس من المهم إذا

كانت بريطانيا تعرف مسبقاً بأمر الإحتلال الإيراني أم لا، أو إذا كانت قد تواطأت أو لم تتواطأ مع إيران، لقد كان أمام بريطانيا أربعون عاماً لحل هذه المسألة، منها خمسة وعشرون على الأقل كانت تستطيع خلالها أن تفرض السلام بالمفهوم البريطاني على هذه الجزر دون أن تلقى مقاومة تذكر، وكونها لم تفعل ذلك يؤيد الرأي الذي يقول بأن خطيئة اللامبالاة بالجريمة تفوق خطيئة إرتكابها.



الفصل الثالث

قيام دولة الإمارات العربية المتحدة



قيـام
دولة الإمارات العربية المتحدة

أثر خروج بريطانيا، عسكريًّا، من منطقة الخليج العربي، حاولت الدول الكبرى الأخرى، وفي مقدّمتها الولايات المتحدة الأميركية، الحلول محلّها، وربما كان ذلك من أهم الدوافع إلى إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، والمكوّنة من سبع إمارات هي: أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، أم القيوين ورأس الخيمة التي إنضمت إلى الإتحاد في شباط/ فبراير ١٩٧٢ وما زالت هذه الدولة الإتحادية قائمة.

ولم تكن المطامع السوفياتية في الخليج بأقل من المطامع الأمريكية والأوروبية، وهي مطامع تعود إلى زمن القياصرة، ويتبدّى ذلك واضحاً من التغزّل السوفياتي بدول الخليج. ففي معرض تقييمه لدولة الإمارت، يقول الكاتب السوفياتي «درابيا تنزانه»: «يمكن للأتحاد أيضاً أن يفتح الطريق أمام ظهور دولة الإمارات العربية على المسرح الدولي من خلال تمزيق الستار الحديدي الذي ضربه «الكولونياليون» البريطانيون على مستعمراتهم العربية. وإن الأتصال مع الدول الأخرى يحرّك الحياة السياسية في الإمارات ويساعدها على السير في الإتجاه السائد لحركة التحرّر الوطنية في الشرق الاوسط»[1]، وما هذا التغزّل،

(١) محمد حسن العيدروس: دولة الإمارات العربية المتحدة، من الإستعمار إلى =

على ما يبدو، سوى جزء من الاستراتيجية السياسية السوفياتية للحصول على موطىء قدم في منطقة الخليج، والهدف دائماً هو الوصول إلى منابع الذهب الأسود والإستيلاء على الممرّات البحرية نظراً لأهمية الموقع الاستراتيجي للخليج.

وبالتالي، فإزاء التكالب الأجنبي على ثروات الخليج العربي، ونظراً لضآلة حجم الإمارات، مساحة وسكاناً وقدرة دفاعية، ترسخت فكرة الإتحاد أكثر فأكثر في أذهان حكام الإمارات. ولم تلبث هذه الفكرة أن تجسدت عمليًا، وبصورتها النهائية، عام ١٩٧٢، كما ذكرنا آنفاً. إن في الإتحاد قوة وتعاوناً وتكاملاً، ولا بد أن يؤدّي إندماج الإمارات في دولة ذات كيان موحّد إلى محافظة الإمارات الغنية على ثرواتها، وهي بدورها تدعم الإمارات الصغيرة والفقيرة وتساعدها على تحسين مستواها المعيشي.

والواقع أن ثمّة صعوبات واجهت قيام هذه الدولة الإتحادية الفتية، منها الداخلية ومنها الخارجية. أما الداخلية فتتمثّل في الخلافات القبلية والعائلية المتجذّرة بين الأسر الحاكمة وفشل المحاولات المتكرّرة لتعديل الدستور «نتيجة الخلاف شبه الدائم بين إمارتي أبو ظبي ودبي اللتين تملكان حق الرفض لأي من قرارات المجلس الأعلى»[1]، وبالتالي، فإن التماسك الاتحادي يكمن في المظهر فقط بسبب خلاف الإمارات حول قضايا التمويل والهجرة والدفاع وسيادة القوانين الإتحادية والسياسات الإقتصادية. أضف إلى ذلك مشاكل الحدود بين الإمارات نفسها، وبينها وبين السعودية وسلطنة عُمان، دون أن يغرب عن بالنا

= الإستقلال، ذات السلاسل للنشر، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ص ٢٣١.

(١) محمد الرميحي: الخليج ليس نفطاً، شركة كاظمة للنشر، الكويت ١٩٨٣، ص١١٨.

التهديد الإيراني المستمر لمنطقة الخليج وإحتلال إيران للجزر العربية الثلاث.

من النظام القبلي إلى النظام الدستوري:

مع إرساء قواعد البنية الإتحادية وإنشاء الدستور المؤقّت، ينتقل نظام الحكم، إلى حد كبير، من عشائري قبلي إلى دستوري يحمل نفحة ديموقراطية، بحيث برزت في دولة الإمارات العربية المتحدة معالم دولة عصرية، ذات بنية سياسية منظمة يشترك فيها أفراد المجتمع في عملية البناء والتطوير، كل وفق قدراته ومؤهلاته. ولم ينشأ هذا النظام الجديد بصورة توافقية عشوائية، بل بطريقة منهجية مدروسة، حيث نمّت الاستعانة في وضع الدستور الإتحادي المؤقّت بخبراء إختصاصيين في الشؤون القانونية والدستورية. ذلك أن عملية الانتقال من المجتمع التقليدي الذي كان سائداً، وعبور حواجز التقسيم المصطنعة للإمارات إلى المجتمع الحديث والدولة القومية (العصرية). تحتاج إلى عملية ضبط متزايد مؤثر وفعّال تمارسه السلطة الاتحادية نحو إشراك كامل المجتمع في عملية التطوّر، مراعية في هذا النطاق الأساسات التالية:

١ - مستوى التسييس والأستقطاب.

٢ - مستوى توزيع السلطة.

٣ - التوازن والإنسجام.

٤ - تفادي التوتر والصدام[١].

ورغم إحتفاظ الإمارات بنوع من الإستقلالية الذاتية، إلا أن ذلك كان بمقتضى النصوص الدستورية، وإذ يتبين لأبناء الإمارات إيجابية هذه

---

(١) عبد الرحمن غنيم، محمد الشاعر: الإستراتيجية القومية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الجليل، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٧٨.

التجربة، يبدأ الشعور القبلي عندهم بالإضمحلال، ليحل محلّه الشعور القومي الوحدوي وها نحن أمام دولة ذات «بنية جديدة»، وتتألف هذه الدولة الإتحادية من إمارات أعضاء، ذابت كياناتها الدولية، صارت كيانات دستورية داخلية، تمارس كل منها داخل أراضيها، نوعاً من الإستقلال والحكم الذاتي، في الشؤون الداخلية المعهودة إليها بمقتضى الدستور. وهذه هي الخصائص العامة المميّزة للإتحاد المركزي»[1]، وقد تشكّلت في هذا الإتحاد المركزي بنية سياسية دستورية، كما «أنشأ الدستور مؤسسات دستورية إتحادية متكاملة يخضع لها سكان الإمارات مباشرة وذلك إلى جوار المؤسسات القائمة في كل إمارة، وأرسى مبدأ علو الدستور والقوانين الإتحادية»[2]، على هذا الأساس، لم يعد يُعمل إلا بمقتضى الدستور الإتحادي، حتى فيما يختص بالشؤون الداخلية للإمارات. هذا، دون التخلي التام عن الشعور القبلي والعائلي.

بنية الإتحاد السياسية:

تقوم بنية الإتحاد السياسية على أرهاصين أساسيين:

١ - الدستور الإتحادي المؤقّت.

٢ - المؤسسات السياسية وهي:

أ - المجلس الأعلى للإتحاد.

ب - رئيس الإتحاد.

---

(١) السيد محمد إبراهيم: أسّس التنظيم السياسي والدستوري لدولة لإمارات العربية المتحدة، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبي، ص ص ٥٠ - ٥١.

(٢) يحيى حلمي رجب: مجلس التعاون الخليجي العربي، رؤية مستقبلية، دار العروبة للنشر، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص ٦٠.

ج - مجلس الوزراء الإتحادي.

د - المجلس الوطني الإتحادي.

في هذه البنية، نلحظ وجود نفحة ديموقراطية. فهل يعتبر النظام في دولة الإمارات العربية المتحدة نظاماً ديموقراطيًّا؟ بعبارة أخرى، أن الديمقراطية تعني حكم الشعب. وهذا الأخير هو الذي ينتخب أعضاء المجلس النيابي. وإذا عرفنا بالمقابل أن الاتحاد قام بطريق الاتفاق بين الحكّام، وأن هؤلاء هم الذين يعّينون أعضاء المجلس الإتحادي الوطني، مع إستبعاد رأي الشعب في ذلك، فهل أن هذا المجلس هو نتيجة سياسة ديموقراطية حرّة؟

ينص الدستور المؤقّت على أن المجلس الوطني الإتحادي كسلطة تشريعية في الدولة يتشكّل من ٤٠ عضواً يمثّلون الإمارات كافة تمثيلاً يختلف حسب الأهمية السياسية والإقتصادية والسكانية لكل إمارة (المادة ٦٨)، وأن مدّة العضوية في المجلس سنتان ميلاديتان، تبدأ من تاريخ أول إجتماع له (المادة ٧٢). وفي جانب آخر، نصت المادة ٧٧ على أنه «ينوب عضو المجلس الإتحادي عن شعب الاتحاد جميعه وليس فقط عن الإمارات التي يمثّلها داخل المجلس»[١].

هذه النصوص تؤكّد، نظريًّا، وجود الديمقراطية، فهناك **أولاً** التمثيل حسب الأهمية والاكثرية، **وثانياً** فترة التمثيل القصيرة، مما يتيح التغيير والتبديل في المجلس الإتحادي وتطعيمه دائماً بعناصر جديدة، وهذا هو التمثيل الديموقراطي الأفضل، **وثالثاً** إستقلال أعضاء المجلس عن سكان إماراتهم طيلة مدة عضويتهم، ومن ثم لا يملك هؤلاء السكان الحق في إسقاط أو سحب عضوية أي من هؤلاء الأعضاء، كما لا يكون

(١) رمضان محمد بطيخ: تطوّر الفكر السياسي والدستوري في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، العين، الطبعة الأولى ١٩٨٧، ص١١٥.

لهم الحق في عزلهم وتعيين آخرين محلّهم» هذا الحق يختص به المجلس الإتحادي وحده. وفي ذلك، تنصّ المادة ٧٦ على أن «يفصل المجلس في صحة نيابة أعضائه، وفي إسقاط العضوية منهم إذا فقدوا أحد شروطها، وذلك بأغلبية جميع أعضائه بناء على إقتراح خمسة منهم. وهو المختص بقبول الاستقالة من العضوية. وتعتبر الإستقالة نهائية من تاريخ قبول المجلس لها[1]. والواضح أن هذه الحالة الثالثة لا تمت إلى الديمقراطية الحقة بصلة، نظراً لحرمان الشعب من مقاضاة ممثليه، أو على الأقل الإتصال بهم. من ناحية أخرى، تنص المادة ٥٢ على أن «مدة الرئيس ونائبه خمس سنوات ميلادية. ويجوز إعادة إنتخابهما لذات المنصب....، إنما لم يتطرّق الدستور إلى عدد المرات التي يجوز فيها تجديد ولاية الرئيس ونائبه، علماً بأن معظم الأنظمة الديمقراطية المثلى قلما تسمح بتجديد فترة الرئاسة لأكثر من ولاية واحدة أو ولايتين. كذلك تنصّ المادة ٤٦ على أن المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا فيه. ويشكّل من حكام جميع الإمارات المكوّنة للاتحاد، أو من يقوم مقامهم في إماراتهم، في حال غيابهم، أو تعذّر حضورهم». هنا أيضاً لا نجد أي نص دستوري يبيّن كيفية تولّي هؤلاء الحكّام لمناصبهم. أنهم الحكّام القبليون التقليديون، فلا مجال للبحث في ديموقراطية حكمهم.

خطوات ثابتة على طريق ترسيخ الإتحاد:

إنما رغم هذا التذبذب بين الديمقراطية ونقائضها، تبقى هذه التجربة الإتحادية تجربة ناجحة وجديرة بالإهتمام والدراسة، لأنها «التجربة الوحيدة التي قدّر لها أن تقوم وتستمر حتى الآن»[2]. وبالفعل،

---

(١) أنظر: نصوص الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية، الفصل الرابع.

(٢) تجربة دولة الإمارات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص ٥٦٣.

فمن الإنصاف القول أن إستمرار دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها عام ١٩٧١ وحتى الآن لهو دلالة راسخة على نجاح هذه التجربة الرائدة بين مختلف الحركات الوحدوية العربية، رغم الإرباكات والثغرات التي تكتنفها، والتي راحت تخف تدريجيًّا بفعل المحاولات الحثيثة الهادفة إلى التغلّب عليها. ولا نتوقع من دولة فتية أن تكتمل معالم شخصيتها وهي بالكاد أتمّت ربع قرن من عمرها. لقد إستمرّت هذه التجربة قائمة، بل ومتنامية، في حين لم يصمد غيرها في وجه الصعوبات، فكان مآله الفشل والانهيار. تلك كانت حال المحاولات الوحدوية العربية العديدة التي جرت في العصر الحديث، كتجربة الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، وإتحاد الجمهوريات العربية عام ١٩٧١، والإتحاد العربي المغربي عام ١٩٨٤. ولا شك بأن هذا الاستمرار يرتكز على خصائص موضوعية إقتصادية، سياسية، حضارية وديموغرافية، في هكذا إتحاد يعمق في النفوس الثقة والطمأنينة بالإنتماء إلى دولة قوية ذات كيان مستقلّ موحد.

لقد أصبح إتحاد الإمارات العربية السبع قبلة الأنظار، وربما كان «نواة لتكوين مجتمع خليجي عربي واحد يضم البلدان التي تشترك في العوامل الجغرافية والروابط التاريخية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية...»[1].

وبهدف ترسيخ أسس الإتحاد، كان لا بد من إتخاذ خطوات ثابتة وحاسمة. لذا، أتخذ المجلس الأعلى للإتحاد في ١٢ أيار/ مايو عام ١٩٧٥ القرارات التالية:

١ - الموافقة على توحيد قوات الدفاع في دولة الإمارات العربية المتحدة في جيش إتحادي واحد يكون له وحده الحق في إمتلاك الأسلحة

---

(١) يحيى حلمي رجب: مجلس التعاون... مرجع سابق، ص٦٠.

الثلاث المتعارف عليها الجوية والبرية والبحرية، وإقتراح التشريعات والنظم التي تكفل إختصاص السلطة الإتحادية وحدها بإستيراد الأسلحة والاشراف الكامل والمباشر على عمليات إستيراد السلاح ودخوله إلى الدولة.

٢ - الموافقة على تمكين وزارة الداخلية من الإشراف الكامل على أجهزة الهجرة والإقامة وقوات الأمن في الدولة للقيام بمسؤولياتها في حفظ الأمن الإتحادي وتأمين إستقراره وذلك على النحو التالي:

أ - **بالنسبة للهجرة والإقامة**: إعداد التشريعات والنظم التي تكفل السيطرة الكاملة لوزارة الداخلية على الهجرة الأجنبية للدولة بحيث تتمكن هذه الوزارة من ممارسة الرقابة الفعّالة والمباشرة على جميع مراكز الدخول والخروج لمعرفة الوافدين إلى الدولة والمغادرين لها والمقيمين على أراضيها، وتتولّى الوزارة الاشراف على أجهزة الهجرة والإقامة المحلّية لتوحيد جهة الإشراف عليها وتوحيد نظمها الفنية والإدارية والمالية إلى جانب التزام السلطات المحلية بالأنظمة المقرّرة لتنظيم الهجرة إلى البلاد.

ب - **بالنسبة لأجهزة الأمن**: توحيد أجهزة الأمن الداخلي بحيث تتمكّن السلطة الإتحادية من الإشراف الكامل والمباشر على وضع الأمن في جميع الإمارات بما يكفل تحقيق الأمن والسلام والإستقرار في الدولة، كما قرّر المجلس تدعيم أجهزة وزارة الداخلية المختصة بالأمن والهجرة والإقامة وتعزيز خفر السواحل والدوريات المنتظمة حتى يتوفر لدي الشرطة الإتحادية السيطرة على إمتداد سواحل الدولة وربطها مع بعضها بكافة وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية والدوريات والسيطرة على الهجرة غير المشروعة للدولة.

جـ - **بالنسبة للشرطة المحلّية**: توحيد أنظمة الشرطة المحلّية وقوانينها ولوائحها وزيّها وشعارها وصرف إعتماداتها ورواتب أفرادها من

ميزانية وزارة الداخلية، وتظل الشرطة المحلّية تابعة للحاكم من الناحية الإدارية.

٣ - تسليم السلطة المحلّية الصلاحيات المقرّرة لها بمقتضى الدستور حتى تتمكّن من القيام بمسؤولياتها في رعاية مصالح الإتحاد وتحقيق أهدافه، وذلك في المجالات التالية:

أ - **الشؤون الخارجية**: مراعاة السلطات المحلّية للأختصاصات المقرّرة للإتحاد في الدستور والقوانين الإتحادية وأن تتم الإتصالات الخارجية بالحكومات الأجنبية عن طريق وزارة الخارجية.

ب - **النفط**: تنسيق السياسة النفطية بين الإمارات الأعضاء في الإتحاد وتحقيق التعاون بين الدوائر المحلية ووزارة البترول والثروة المعدنية، أخطار الوزارة بإتفاقيات البترول التي تعقدها السلطات المحلية مع الشركات الأجنبية لرعاية المصالح المشتركة وتنفيذ المقرّرات التي تلتزم بها الدولة في المنظمات والمؤتمرات الدولية الإقليمية المتعلّقة بالنفط.

ج - **الخدمات العامة**: قرّر المجلس الأعلى تشكيل لجنة خاصة لتحديد وتوزيع السلطات المحلية والوزارات الإتحادية وفقاً لإحكام الدستور في مجالات الاعلام والمواصلات والصحة والكهرباء والماء والعدل والأوقاف والشؤون الإسلامية وإستكمال الدراسات التي أعدّت في هذا الشأن لتوحيد الأنظمة وأعداد القوانين والتشريعات الخاصة بها.

٤ - تكليف مجلس الوزراء توجيه الإهتمام إلى المناطق الشرقية في الدولة وتوفير إحتياجاتها من الخدمات المختلفة وإقامة بعض المشروعات الصناعية فيها إلى جانب تطوير إمكانياتها الزراعية للإسراع في تنمية هذه المناطق وتحقيق النمو المتوازن في جميع أرجاء الدولة.

٥ - تفويض صاحب السمو رئيس الدولة في تشكيل لجنة تأسيسية تتولّى إعداد مشروع الدستور الدائم للدولة[١].

ومما لا شك فيه أن هذه المذكّرة التي أعدّها المجلس الإتحادي والتي طالب فيها بإلغاء الحدود الداخلية، ودمج القوات المسلّحة، وإعادة توزيع الثروة، ووضع سياسة محدّدة للهجرة، وإجراء الإنتخابات[٢]، هي من العوامل التي ساعدت فعلاً في تثبيت أسس الإتحاد وإنصهار الكيانات الدولية للإمارات، بمؤسساتها كافة، في دولة ذات كيان موحّد. ولم تستطع الصراعات والخلافات، ولا الأصوات المعارضة، أن توقف مسيرة الإتحاد التنموية. «أن الإتحاد الذي تتنازعه الحزازات المحلية والصراعات القبلية والنزاع على الحدود، يبدو صموده ككيان موحّد طوال السنوات الماضية إنجازاً ملحوظاً. والأصوات التي تطالب ببقاء الإتحاد ككيان موحّد فاقت، حتى الآن، الأصوات المعارضة له بسبب إدراك الجميع أن الخيار الوحيد المفتوح أمام الإمارات هو: أما أن تبقى موحّدة، أو أن تتساقط وينهار الإتحاد كليًّا... وهذا يعني أن المشاكل المتعلّقة بالأمن الداخلي، والتطوّرات الداخلية، والتخطيط لما بعد النفط دفعت الحكّام إلى تخفيف خلافاتهم لمصلحتهم»[٣].

والقول بأن حكّام الإمارات راحوا يعملون لمصلحتهم الخاصة لا ينفي بالضرورة إهمالهم للمصلحة العامة، بل ما حدث هو العكس تماماً، إذ بذل هؤلاء الحكّام جهدهم لرفع البلاد من بؤرة الجهل والفقر والتأخّر إلى طور العلم والرخاء والتقدّم. والمتتبع لتاريخ السياسة التنموية

---

(١) عبد الرحمن غنيم، محمد الشاعر: الإستراتيجية القومية، مرجع سابق، ص ص ١٨٩-١٩١.

(٢) فاليري يورك: آفاق الخليج في الثمانينات، مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة، الطبعة الأولى ١٩٨٢، ص٨٥.

(٣) المصدر السابق، ص ص ٨٣ - ٨٤.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن يلاحظ التطور السريع والمذهل الذي طال كل القطاعات والأنشطة الحياتية في البلاد. فما الضير إذاً في السعي وراء المصلحة الخاصة إذا إستتبع ذلك المصلحة العامة؟.

إن إستمرار أية دولة في طريق التقدّم والنهضة مرهون عادة بنوعية شخصية قائدها. من هنا، لا يمكن الإنكار أنه مما ساعد على إستمرار وجود الإتحاد وتماسكه هو شخصية الشيخ زايد القوية. حيث إستطاع أن يسير به نحو ترابط أقوى. ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، أعاد الشيخ زايد تشكيل وزارة أبو ظبي على أساس إندماجي، وأتخذت عدّة إجراءات إندماجية أخرى في سنة ١٩٧٥، وأختلفت إتجاهات الحكم بين النزعة الذاتية والميول الإندماجية، فلوحظ أن حاكم الشارقة تبنّى التيار الثاني وبادر في عام ١٩٧٥ إلى إلغاء الشرطة المحلية وعلم الإمارة وإذاعتها التي سلّمها للحكومة الإتحادية، في حين أن حاكم رأس الخيمة قاوم إلى حد ما الإجراءات الاندماجية، حتى أن بعض القلاقل وقعت في أعقاب ازمة الإتحاد سنة ١٩٧٨... ويبقى نظام الإتحاد في دولة الإمارات فريداً من نوعه، فهو إتحاد فدرالي بدون نظام نيابي، أي أن أساسه هو التوفيق بين إختصاصات الأسر الحاكمة وبين إختصاصات دولة عصرية فدرالية[(١)].

والحديث عن الأزمة وعن التوفيق بين إختصاصات الأسر الحاكمة يعني إستمرار الخلافات والحزازات الأسرية. أما تسوية هذه الخلافات وحل الأزمة السياسية فمردّها إلى عوامل عدّة إختصرها «فاليري يورك» كالآتي:

١ - قيام الثورة الإيرانية.

---

(١) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الثانية ١٩٨٢.

٢ - التصريحات الأميركية المكّررة حول التدّخل العسكري المباشر في منطقة الخليج، ومطالبة البعض بالتقارب من ناحية أخرى، مع الإتحاد السوفياتي لتحقيق ميزان أفضل للقوى.

٣ - زيارة آية الله خلخالي في أيار/ مايو عام ١٩٧٩، لدبي، التي دفعت باقي الإمارات إلى التحسّب من أن دبي التي تحوي ١٠٠ ألف من أصل إيراني يمكن أن تتحوّل إلى بؤرة للتطرّف الإسلامي.

٤ - نفي إيران للشائعات القائلة بأنها على إستعداد لإعادة الجزر الثلاث بل ومطالبتها أيضاً بالبحرين.

كل ذلك جعل لدى حكّام الإمارات حوافز قوية لتسوية خلافاتهم، وقد أقنعتهم الكويت والسعودية والبحرين بذلك[١]، وفي المقولة الأخيرة دلالة واضحة على مدى تأثير هذه الدول على دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويبدو أن قضايا الدفاع والامن كانت من العوامل الرئيسية التي ساعدت على تثبيت أركان الإتحاد وتخطّي العقبات التي واجهته. فقد عاشت دولة الإمارات هاجساً أمنيًّا رئيسيًّا يكمن في أن ٢٠٪ فقط من القوات المسلّحة من الإمارات والباقي من جنسيات مختلفة. وطبيعي أن ولاء مثل هذه النوعية من القوات يظل موضع شك. من ناحية أخرى لا تتمتع هذه القوات بأية خبرة، ولا بتدريب في أخماد المظاهرات، فضلاً عن أنها غير مستعدّة سيكولوجيًّا لمواجهة متاعب الأمن الداخلي، ولا على صد أي هجوم تقليدي لعدم وجود تنسيق في الشؤون الدفاعية مع جارات الإمارات. وهذا ما دفع الشيخ راشد المكتوم إلى المطالبة بتحسين أوضاع القوات المسلّحة كشرط للتكامل العسكري[٢]، والجدير بالذكر أن دبي، حتى عام ١٩٧٩، قلما كانت تساهم بالميزانية الإتحادية،

---

(١) ف. يورك: آفاق الخليج... مرجع سابق، ص٨٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٧.

كما لم تكن قواتها المسلحة قد إنضمّت إلى قوات الإمارات. وقد إشتدّت الأزمة في أوائل عام ١٩٧٥، فتوقفت الهياكل الإتحادية الثلاثة (المجلس الأعلى، مجلس الوزراء الإتحادي، والمجلس الوطني) عن العمل[1]، وفي آذار/ مارس من العام نفسه، أعدّ المجلس الإتحادي المذكّرة التي أتينا على ذكرها آنفاً.

بيد أنه ينبغي عدم إغفال عامل رئيسي مهم ساهم مساهمة فعّالة في قيام دولة الإتحاد ونموها وتحوّلها إلى دولة حقيقية، ونعني به البترول.

دور البترول في قيام دولة الإمارات:



هكذا كانت الحياة في الإمارات قبل النفط.

تبعاً للنظام القبلي، كانت الحدود متداخلة وغير واضحة المعالم بين الإمارات والمشيخات العربية وبين جيرانها في الخليج. إنما مع

---

(١) المصدر السابق.

إحتمال ظهور البترول، دبت الصراعات بين هذه البلدان حول ملكية الأراضي التي تحتوي نفطاً لقد نشب الخلاف بين أبو ظبي ودبي. ودبي والشارقة، ورأس الخيمة وعُمان، وأبو ظبي والسعودية من جهة، وقطر من جهة أخرى. إضافة إلى النزاعات حول تبعية الجزر البحرية.

من ناحية أخرى، راحت الشركات الأجنبية تتوافد، إلى المنطقة وتعقد مع كل إمارة على حدة إتفاقيات التنقيب عن النفط وإستثماره. وبسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والإجتماعية المختلفة، لم يتوقّف الأمر عند حد الأستثمار، بل تعدّاه إلى الإستغلال. إذ راح الأجنبي ينهب خيرات البلد، ويفرض وجوده السياسي، بل والعسكري. دون أن يتمكّن أحد من ردعه. وما ذاك إلا بسبب ضعف قدرة الإمارات، منفردة، على المواجهة.

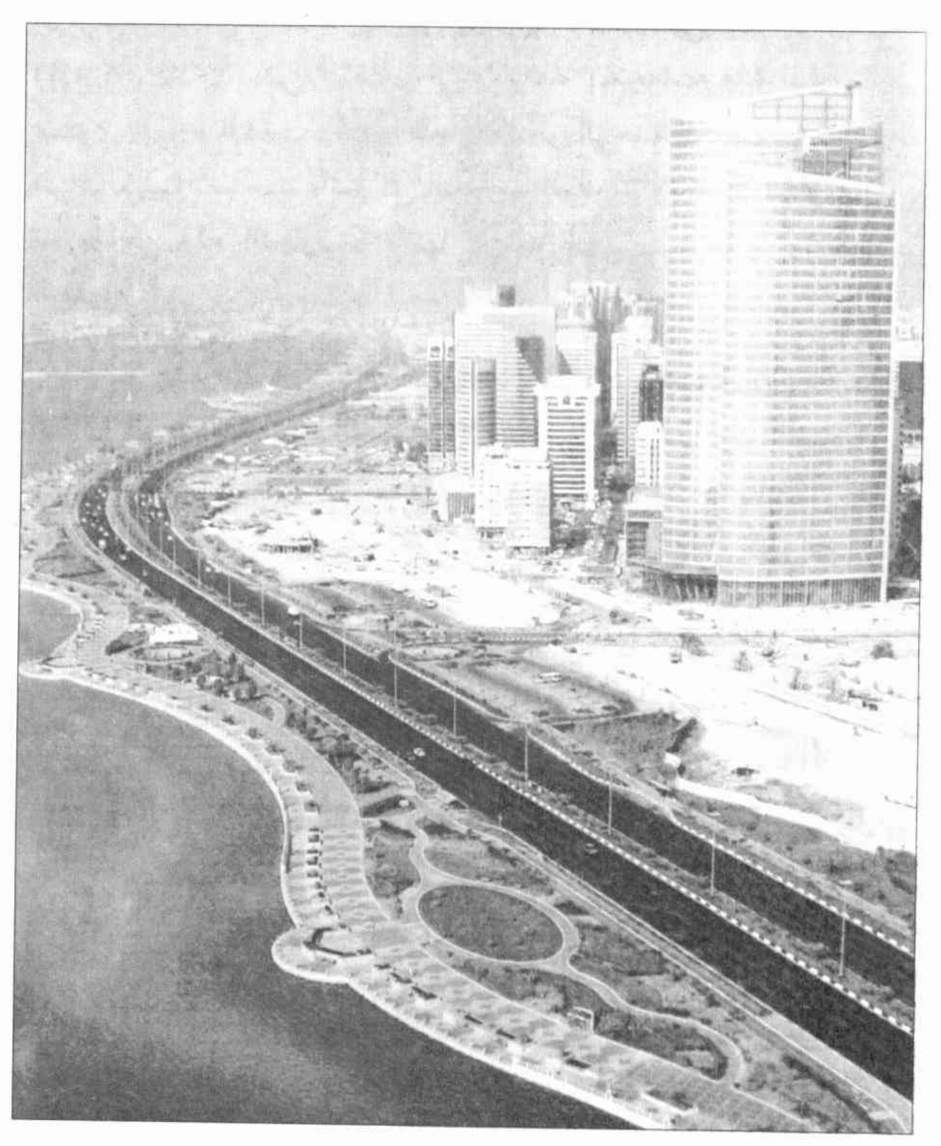
وهكذا، «كان النفط الحافز على قيام الاتحاد في البداية، ثم أمنَّ إستمراره وعمّق وجوده بشكل إيجابي» . فلولا النفط لما إستطاعت إمارة أبو ظبي، وهي المموّل الأساسي للإتحاد إقامة المؤسسات الوحدوية مثل: وزارة الدفاع، وزارة الخارجية والداخلية، إلى جانب مؤسّسات التعليم وهي ترسانة الإتحاد وقاعدته[١].

وإذ يؤدّي النفط إلى تنمية قطاع التعليم، بترسّخ الإتحاد ويتطوّر نتيجة تبلور «الوعي السياسي والالتزام بقضية الوحدة لدى النخبة السياسية. ولا بد من التأكيد هنا على دور التعليم، خاصة في الإمارات الشمالية (الشارقة، دبي، رأس الخيمة)، إذ خرّجت المدارس التي أنشئت في الخمسينات، بمساعدة من الكويت، مجموعة مهمة من الشباب المثقف، الثائر على القديم، والمتطلّع إلى ما وراء الولاءات

---

(١) تجربة دولة الإمارات... مرجع سابق، ص ص ١٩٥ـ ١٩٦.

القبلية. وهؤلاء هم العاملون حاليًّا في الأجهزة الإتحادية، وهم قلب الوحدة وفكرها[1].



وهكذا أصبحت الحياة في الإمارات بعد النفط.

---

(١) المصدر السابق، ص ١٩٦.

ورغم كل الثغرات التي تحتويها، تبقى تجربة الإمارات العربية المتحدة تجربة ناجحة، كما ذكرنا آنفاً ذلك أنها في «ضوء التقييم يمكن أن توصف بأنها من التجارب التي وضعت أقدامها على المسار الصحيح. وإذا كان هناك بعض القصور في الإرتقاء بمنجزات هذه التجربة إلى مستوى طموح الشعب وشوقه الجارف نحو الوحدة الكاملة، فانها مجرد ظواهر سلبية تصاحب دائماً كل التجارب الجديدة وتكاد لا تخلو منها أية تجربة من هذه التجارب، لكنها لا تفتأ أن تتغلب عليها وتزيلها من طريقها»[1].

من هذه الثغرات مثلاً أن «إتحاد الإمارات العربية بشكله المؤقت الحالي لم يلغ الكيانات الصغيرة للإمارات، لا سياسيًّا ولا أقتصاديًّا، إذاً أن ثروة النفط في أبو ظبي ودبي والشارقة تعد دخلاً خاصًّا لكل إمارة، وهي التي تخصص نسبة معّينة من وارداتها لتغطية نفقات الميزانية العامة للإتحاد. وهكذا لم يحّقق الإتحاد أي غرض يدعم قوة المنطقة من الناحية الدولية[2]، من ناحية أخرى، يستمر حتى اليوم تسابق الدول الغربية للحصول على موطىء قدم في الخليج ونهب ثرواته النفطية، بشتى الوسائل، حتى ولو إضطرت إلى إستخدام القوة العسكرية. وهي التي تتحكم، إلى حد كبير بمقدرات البلدان العربية الخليجية المنتجة للنفط وبسوقه العالمية. وهي لن توقف هجمتها الشرسة هذه إلا إذا جوبهت بقوة عربية متكافئة. وهذه القوة لم توجد بعد. من هنا، فإن «حصول دولة الإمارات العربية على إستقلالها السياسي لا يعني تخلّصها من

---

(١) خالد بن محمد القاسمي: من مقال بعنوان «الإمارات العربية والطريق نحو الوحدة الخليجية»، آفاق التنمية والتكامل الإقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية، دار الجليل، دمشق، ١٩٨٧.

(٢) صبري فارس الهيتي: الخليج العربي، دراسة الجغرافية السياسية، دار الرشيد للنشر، العراق ١٩٨١، ص ٣٦٥.



الشيخ زايد آل نهيان مع الشيخ راشد المكتوم. تمّ التقاط هذه الصورة في عام ١٩٧٢.

السيطرة الإستعمارية التي قد تظهر في شكل تسلّط إقتصادي أو إستعمار جديد، وهو أمر يجب أن توليه الدولة عناية بالغة مستفيدة في ذلك من إيجابية التعاون بينها وبين شقيقاتها الدول العربية»[١].

ونخلص إلى القول بأن هذه الوحدة، مهما طال بها الزمن، ستبقى عرضة للإنهيار. لأنها ووفق الدستور المؤقّت، ما زالت دولة إتحادية مركّبة، تتوزّع السلطة فيها بين حكّام الإمارات، رغم وجود التشابه بينها من ناحية التضاريس الطبيعية والسكان والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والحضارية. وهي لن يكتب لها الإستمرار إلا اذا تحولت إلى دولة مركزية بسيطة تختفي بين إيدي حاكم رمزي، وتنصهر الإمارات في بوتقة

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، ص ٤٠٤.

واحدة، فتتحوّل داخل الدولة المركزية إلى مناطق أو محافظات إدارية، على غرار النظام الإتحادي السعودي مثلاً، أو الليبي. ويا حبذا لو يتوسع نطاق الإتحاد ليشمل اقطار الخليج العربي كافة، وبالتالي كامل أرجاء الوطن العربي. بيد أن «الصعوبة الحقيقية في وجه الوحدة الخليجية من الكويت إلى عُمان ليست الإستعمار أو الإحتكارات البترولية، بقدر ما هي كامنة في نفوس التيارات السياسية هناك»[١].



المسيرة الحاشدة في كل إمارات الدولة
تطالب الشيخ زايد بالعودة عن قرار الإستقالة والبقاء كرئيس للدولة
وتؤيد خطواته لدعم المسيرة الاتحادية ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦.

---

(١) بطرس بطرس غالي: الحركة الإتحادية في الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد (نيسان/ إبريل ١٩٧٢)، ص١٤٦.

الإمارات
الكيانات الأعضاء في الإتحاد

تتشكّل دولة الإمارات العربية المتّحدة من سبع إمارات، أو بتعبير أدق حسب التسميات التقليدية المتعارف عليها، من ثلاث إمارات هي أبو ظبي ودبي والشارقة، وأربع مشيخات هي عجمان والفجيرة وأم القيوين ورأس الخيمة. ولسوف نتحدّث بإختصار عن كل إمارة على حدة:

أبو ظبي:

سمّيت هكذا **لكثرة الظباء التي كانت ترعى في فيافيها**. هي أكبر الإمارات مساحة، وتحدّها المملكة العربية السعودية جنوباً، وقطر غرباً، وتلتقي مع سلطنة عُمان في واحات البريمي[1]، تتبعها حوالي ٢٠٠ جزيرة. أهمّها جزر: **أبو ظبي، داس، بني ياس، ودلما**. كذلك يوجد في الإمارة «جزيرة عائمة مصنوعة من الصلب لعمليات الحفر تحت الماء... وهي تزن ٤ آلاف طن، وفيها مهبط لطائرات الهليكوبتر»[2].

---

(١) قدري قلعجي: الخليج العربي بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢، ص ٦٦٥.

(٢) أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي نهضته الحديثة، دار الكاتب العربي، بيروت، ص ١٠٧.

وقد تناقل آل نهيان الحكم طيلة هذه الفترة إلى أن وصل إلى الشيخ **زايد بن سلطان**، ذي الشخصية الفذّة، وذلك في السادس من آب/ أغسطس عام ١٩٦٦، والذي أفتتح حكمه بالكلمة التالية:

«لا قيمة للمال إذا لم يسخّر لخدمة الشعب»

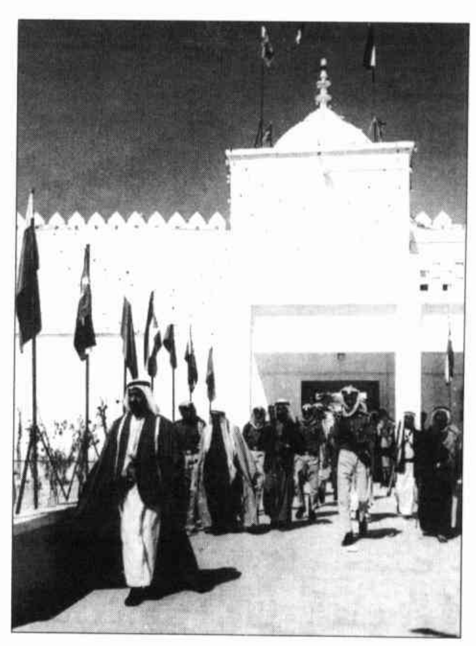
وقال سموه أيضاً: **«إذا كان الله جل وعلا قد منّ علينا بالثروة فإن أول ما التزمناه، لرضاء الله وشكره، هو أن توجد هذه الثروة لإصلاح البلاد ولسوق الخير إلى شعبها. وذلك عن طريق بناء مجتمع تتوافر فيه وسائل التعليم والصحة والسكن والمأكل. أنا أعتبر نفسي رب عائلة كبيرة هي الشعب. وأن واجب رب العائلة أن يرعى شؤون أفراد عائلته ويعمل على سعادتهم ورفاههم. إن الحاكم إذا عاش لنفسه وسخّر أموال الشعب في مصالحة الشخصية يغدو لا قيمه له عند الله وعند الناس**[١]**»**.

ولا شك بأن دولة الإمارات العربية المتحدة مدينة للشيخ زايد بالكثير من الإنجازات التنموية في القطاعات والإنشطة الحياتية كافة. ومن أهم منجزاته إستخراج الماء «الذي كان مخزوناً في جوف جبال حجرية تقع على مقربة من العين. فقد أمر بشق نفق داخل هذه الجبال لاستخراج المياه وجرّها بعد ذلك في أقنية إلى المدينة، وهو عمل يعبر شبه معجزة بالنظر للوسائل الأولية التي أستخدمت لإنجازه»[٢]. وقد دام هذا العمل طيلة ١٨ عاماً.

إن معظم سكانها من العرب والأجانب (إيرانيون، هنود، باكستانيون. . .الخ)، إضافة إلى الأوروبين والأميركيين واليابانيين العاملين في شركات النفط وقطاعات الاختصاص. وقد بلغ إجمالي

(١) المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٢.



الشيخ زايد
أثناء توليه حكم إمارة أبو ظبي ١٩٦٦.

عدد سكانها «١٧٤ ألف نسمة تقريباً[1]، عام ١٩٨٢. أما مساحتها فتبلغ «٦٧,٣٥٠ كلم مربع... والأراضي المنخفضة فيها تبلغ ٢٠٪ وتنتشر في ربوعها الواحات»[2]. مياهها ضحلة وآبارها مالحة.

أهم مدنها: مدينة **أبو ظبي (العاصمة)**، مدينة «**العين** القائمة وسط الرمال. والتي ألقت رحالها في منطقة صحراوية ولكنها غنية بالمياه العذبة والينابيع»[3]، وفيها تأسّست جامعة الإمارات عام ١٩٧٧. تأتي بعد ذلك منطقة **الظفرة، (ليوا)** التي «تمتاز بوجود عدد كبير من القلاع والأبراج القديمة التي لعبت دوراً كبيراً في الدفاع عن عروبة الخليج، وتصدّت للغزاة المستعمرين»[4]، وتمتد سواحلها بطول ٤٠ كلم من **خور العديد** وآبار سودا نثيل غرباً، ومن حدود قطر والسعودية حتى **رأس غنتوت** شرقاً[5].

---

(١) إسكندر بشير: دولة الإمارات العربية المتحدة، مسيرة الإتحاد ومستقبله، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢، ص ١٨.
(٢) عبد الله الأشعل: قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨، ص٦٨.
(٣) أحمد خليل عطوي: دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤسسة الجامعية للدراسات بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص٤٦.
(٤) المصدر السابق، ص ٤٦.
(٥) عبد الله الأشعل: قضية الحدود... مرجع سابق، ص ٦٨.

كانت الحياة في إمارة أبو ظبي، قبل إكتشاف النفط قائمة على صيد السمك والغوص بحثاً عن اللؤلؤ. وفي عام ١٩٥٩، عثر على النفط بكميات تجارية في حقل مربان، وعام ١٩٦٠ قرب جزيرة داس، بعد ذلك تم مد الأنابيب لنقله إلى الساحل وعام ١٩٦٨، تشكلت شركة نفط أبو ظبي من ثلاث شركات يابانية بهدف تنمية الثروات النفطية قرب ساحل أبو ظبي. وثمّة اليوم أربعة حقول نفطية في أبو ظبي هي مربان وبوحصا وأم الشيف وزاكو في أعماق البحر.

حاكم الإمارة هو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان[1] الذي أنجزت في عهده مشاريع تنموية عديدة نوجزها فيما يلي:

١ - عام ١٩٧٦، حصلت شركة يابانية على عقد بتشييد الأبنية النهائية لمطار أبو ظبي الجديد. وبوشر العمل فيه مع أوائل عام ١٩٧٧.

٢ - عام ١٩٧٧، تعاقدت شركة ألمانية إتحادية مع أبو ظبي لبناء مستشفى بكلفة (٣,٦٢) مليون دولار.

٣ - عام ١٩٧٧ أيضاً، جرى التعاقد مع شركة يابانية لبناء مشروع يعالج ١٤ مليون غالون من مياه المجاري يوميًا، موقعه المفرق وكلفته ٦٣ مليون دولار.

٤ - عام ١٩٧٧، إفتتح الشيخ طحنون بن محمد ممثل الحاكم في المنطقة الشرقية محطة تنمية الصحراء في منطقة سليمات في العين، كلفتها (٢) مليون دولار.

٥ - وفي نفس العام، تم إفتتاح مشروعين صناعيين في أبو ظبي هما: معمل الأسمدة العضوية المركبة من فضلات الحيوانات وأوراق الأشجار اليابسة، ومعمل القضبان الحديدية.

---

(١) توفي الشيخ زايد رحمه الله ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ وتولى الحكم إبنه الشيخ خليفة كما تولى رئاسة دولة الامارات.

٦ - عام ١٩٧٦، أنشئت مصفاة جديدة في الرويس[1].

وقد وضعت في أبو ظبي خطة ثلاثية للتنمية الصناعية أمتدّت من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩، وهدفت إلى النهوض الكامل بكل الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية في أبو ظبي. وقد تم تحديد القطاعات الإقتصادية على النحو التالي:

١ - الزراعة والثروة السمكية. ٢- الطاقة وتشمل النفط والغاز والماء والكهرباء. ٣ - الصناعة ٤- المرافق العامة (النقل، الطرق، الأعلام والسياحة، المواصلات السلكية واللاسلكية...). ٥- الأسكان وتخطيط المدن، ٦- الخدمات الإجتماعية (تعليم، صحة، بلديات...) ٧- النوادي الإجتماعية والشباب، ٨- النقد والقروض الداخلية. ٩- المالية العامة، ١٠- النواحي الإدارية، ١١- التجارة الداخلية والخارجية، ١٢- التنسيق الإقتصادي مع بقية الإمارات[2].

وتستمر في أبو ظبي ورشة التنمية والإعمار، وتتكّثف المشاريع، فمنها ما بوشر بتنفيذه، ومنها ما ينتظر دوره ومن هذه المشاريع «تحديث وتوسيع مستشفى أبو ظبي المركزي، قاعة المؤتمرات الدولية، سجن مركزي جديد، تطوير إثنين من مدن زايد الرياضية، مشاريع مراكز إدارة الأنشطة الرياضية بالمدينة، وخطة تحسين حركة المرور في أبو ظبي... وتم في مدينة العين إنشاء جامعة ومطار ومدرج رياضي»[3].

---

(١) محمد عزيز: أنماط الإتفاق والإستثمار في أقطار الخليج العربي، منتدى الفكر العربي، عَمان، الطبعة الأولى ١٩٨٩، ص ص ٧٩ - ٨٠.

(٢) عبد الإله أبو عياش: آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربي، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الطبعة الأولى ١٩٧٩، ص ١٣٨.

(٣) لبنى أحمد عبدالله القاضي: التطوّر السريع في بعض دول الخليج العربية النفطية، مؤسّسة الكويت للتقدّم العلمي، الطبعة الأولى ١٩٨٥، ص ٦٧.

دبي:

لعل إسمها الحقيقي هو تصغير لكلمة الضب، أو حجر الضب المنتشر في صحرائها[١]، ويطلق عليها أيضاً تسمية **«فينيسيا الخليج»** و**«هونغ كونغ الخليج»** و**«عروس الخليج العربي»**[٢]، و**«لؤلؤة الخليج»** التي تعتبر من أهم المراكز التجارية في الخليج لجمالها وحسن موقعها الجغرافي»[٣]. وهي تطل على الخليج بطول ٧٦ كلم وتمتد إلى الداخل لمسافة ٧٥ كلم، مساحتها ٣٩٠٠ كلم²، سطحها صحراوي ما عدا شريط من الأراضي المنخفضة على طول الساحل، وقليل من الجزر في الخليج. ويخترق مدينة **دبي** خليج مائي يسمى **الخور** ويمتد داخلها لمسافة تقرب من عشرة كيلومترات[٤]، ويشطر البلد إلى شطرين، شمالي وجنوبي، يتنقل السكان بينهما بواسطة قوارب صغيرة تعرف بأسم العبارات. أما الشطر الشمالي، فتتركّز فيه معظم الأنشطة الإقتصادية وغالبية السكان لأنه يضم أضخم البنوك والشركات والمحلات التجارية والبنايات الشاهقة، بالإضافة إلى الفنادق العالمية الفخمة[٥]، وهو يعرف بأسم **«ديرة»**. أما الشطر الجنوبي أو **دبي** فتوجد فيه دائرة الجمارك، والشرطة وبعض المدارس وبعض الشركات والمتاجر، بالإضافة إلى قصر سمو الحاكم. ورغم صغر رقعتها تتميّز بكثافة سكانية مهجنة بحيث «إذا سرت في شوارعها لا تسمع إلاّ رطانة أعجمية من هندية وأوروبية وفارسية وغيرها»[٦]، وهذا الحديث يعود إلى الستينات، فكيف يكون

---

(١) أحمد خليل عطوي: دولة الإمارات... مرجع سابق ص ٤٧.

(٢) جان نانو: دولة الإمارات... مرجع سابق ص ص ١٠٠، ١٥٦، ١٥٧.

(٣) عبد الستار الجويلي: دبي بين الماضي والحاضر، المطبعة المصرية، القاهرة، ١٩٧٢ ص ١.

(٤) عبد الله الأشعل، قضية الحدود... مرجع سابق، ص ٦٩.

(٥) أحمد خليل عطوي، دولة الإمارات ... مرجع سابق، ص ٤٨.

(٦) عبد القادر زلوم: عُمان والإمارات السبع، منشورات الحياة، بيروت ١٩٦٣، ص١٤.

الوضع اليوم، بعد إكتشاف البترول وإشتداد العمالة الأجنبية الوافدة؟ لقد راح عدد سكانها يزداد بصورة مذهلة، فيرتفع من حوالي «١٠٠ الف نسمة عام ١٩٧٢ إلى أكثر من ٢٠٠ الف نسمة عام ١٩٨٢»[١].

وتعتبر دبي الإمارة الأكثر تطوّراً، فهي «مركز تجاري مهم يؤمّه التجار من جميع الإمارات ودول الخليج. وفيها دائرة للكهرباء ومصلحة للمياه، ومطار ينافس مطارات الخليج في أهمّيته»[٢]، ويشتغل أهلها أساساً بالتجارة وصيد السمك وإستخراج اللؤلؤ والملاحة. وأهم منتوجاتها التبغ والسمك وبعض الخضار. وعندما أكتشف النفط فيها بدأوا يتحوّلون في معظمهم إلى العمل في المرافق الإقتصادية الحديثة التي أوجدتها الإيرادات النفطية. عاصمتها مدينة **دبي** التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٥٠ الف نسمة، وحاكمها هو **الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم**[٣]. وهو رجل «متفتح منطلق دائب العمل والنشاط، يرعى النهضة في بلاده ويساعد على تقدمها السريع بجعل **دبي** مفتوحة أمام الشركات والبيوت التجارية لإستثمار أموالهم دون أية ضرائب وجعل الضريبة الجمركية ضئيلة جدًّا»[٤]، قبائلها: **البوفلاسة والبحارنة والبومهير والمناصير والمزاريع**.

أما أهم المشروعات القائمة في دبي فهي: ١- معمل لصهر الألمنيوم في **جبل علي**، ٢- الميناء الجديد في منطقة **جبل علي**،

(١) إسكندر بشير: دولة الإمارات... مرجع سابق، ص١٩.

(٢) قدري قلعجي: الخليج بحر الأساطير، مرجع سابق، ص ٦٦٦.

(٣) توفي الشيخ راشد بن سعيد المكتوم في ١٩٩٠/١٠/٧ وتولى الحكم ابنه الشيخ مكتوم والذي توفي أيضاً في ٢٠٠٦/١/٤ ليتولى دفة الحكم الشيخ محمد بن راشد المكتوم كما تولى منصب نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء.

(٤) المرجع السابق، ص ٦٦٩.

٣- إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بكلفة (١٦٠) مليون دولار في جبل علي، ٤- مشروعات تحلية المياه، ٥- مشروع إزالة الملوحة، ٦- إنشاء مجمع من المباني الخاصة في دبي، ٧- بناء عمارتين بكلفة (٣٦) مليون دولار في دبي وأبو ظبي لتكونا مقرًّا لمجلس عُملة دولة الإمارات العربية المتحدة، ٨- إنشاء مجمع صحي في دبي، ٩- إنشاء مجمع برج دبي للدكاكين والمكاتب والشقق، ١٠- إفتتاح مشروع الحديد والفولاذ في دبي[١].

الشارقة:

هي اقدم إمارات الساحل العُماني. يبلغ عدد سكانها مع توابعها حوالي ٥٠ ألف نسمة. تتوسّط الإمارات الأخرى وتشرف على الخليج بساحل طوله حوالي عشرة أميال. ويتبعها على الساحل الشرقي على خليج عُمان، ثلاث مناطق هي: **كلبا، خورفكان**، ودبا[٢]. **وخورفكان** هي «ميناء طبيعي جبلي على ساحل عُمان. فيها حركة تجارية ناشطة وزراعة مزدهرة، وبقايا صناعة السفن الخشبية، مطارها هو الأول من نوعه في ساحل عُمان[٣]. مساحة الشارقة الأجمالية ٢٥٩٠ كلم^{٢}، يبلغ عدد سكانها ٦٠ الف نسمة (١٩٧٢) وأصبح حوالي ١٠٠ الف عام ١٩٨٢[٤]، وينتمي مواطنوها الأصليون إلى عدة قبائل في طليعتها **القواسم، قبيلة الأسرة الحاكمة**، يليها **بنوياس، آل علي، النعيم، الشويهيون، الهوالة، النقبيون، البومهير، المطاريش** وغيرها... ويشتغل الأهالي بصيد السمك والتجارة ورعي الماشية، بالإضافة إلى الوظائف التي يشغلونها في الدوائر

---

(١) محمد عزيز: أنماط الإتفاق، مرجع سابق، ص ص ١٠٢ - ١٠٤.

(٢) عطوي: دولة الإمارات، مرجع سابق، ص ٥١.

(٣) قدري قلعجي: الخليج، بحر الأساطير، مرجع سابق، ٦٧٠.

(٤) إسكندر بشير: دولة الإمارات، مرجع سابق، ص ص ١٩ - ٢٠.

الحكومية والشركات التجارية»[1]، ويروى أن أسمها يرجع لكونها تقع في أقصى مشرق الإمارات. وتقع في مياهها الإقليمية بعض الجزر أهمها: **الحمرية، أبو موسى، صير بو نعير**... والقسم الداخلي منها هو عبارة عن سهل رملي. أما القسم الشرقي فيتكوّن من سهل ساحلي متوسط الخصوبة، ويتصل مباشرة بجبال هجر[2].

أهم مدنها: الشارقة (العاصمة)، عدد سكانها حوالي (١٦) ألف نسمة. وتقوم على ساحل الخليج. وكانت أهم مركز لإستيراد منتوجات من الهند وإيران، ولتصدير منتوجات ساحل عُمان الصوفية والقطنية والمعدنية. وكانت الصناعات العربية مزدهرة فيها[3]، تليها مدينة **الخان**، والليّلة (على الساحل الغربي المطل على الخليج العربي). **حاكمها الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي** الذي انجزت في عهده مشروعات عدّة أهمها: ١- تنمية الميناء، ٢- رفع الأوحال من البحر وإصلاح الأراضي، ٣- تحسين المطار، ٤- إنشاء ثلاث محطات لتوليد الكهرباء، ٥- مجمع للأسمنت بطاقة ٢٥٠ الف طن في السنة، ٦- مجاري المدينة، ٧- بناء سوق عصري، ٨- بناء فندق دولي، ٩- تنمية الجانب البحري المحاذي **لدبي** من مدينة **الشارقة**، ١٠- بناء ميناء عميق آخر في **خورفكان**، ١١- تنمية الخليج الصغير في **خوركلبا**، ١٢- معمل للأسمنت[4]، ثم شركة الإستثمار الصناعي وشركة الصناعات الفولاذية.

---

(١) عطوي، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٢.

(٣) مجلة العربي، السنة الثانية، العدد ٢٠، ص ١٨٧.

(٤) محمد عزيز: أنماط الإتفاق، مرجع سابق، ص ص ١٠٦ - ١٠٧.

عجمان:

تقوم على ساحل الخليج العربي. وهي أصغر الإمارات وإقلّها سكاناً. تتميّز بلطف مناخها وعذوبة مياهها، لذا فهي تدعى بمصيف الساحل، بيد إن فقدان وسائل المواصلات والطرقات المعبّدة، يجعل من الصعب الإستفادة من تلك الهبات الطبيعية(١)، معظم أراضيها صحراوية رملية. وقد «أكدت الدراسات الجيولوجية لأراضي الإمارة وجود ثروة معدنية لا بأس بها، خاصة الكروم والنحاس في مدينتي **مصفوت والمنامة**»(٢)، تبلغ مساحتها ٢٥٩ كلم٢، وعدد سكانها (٣٠) الف نسمة (١٩٨٢). في شرقها منطقة زراعية وبعض المرتفعات الجبلية(٣)، وهي فقيرة أساساً، لذلك تقل فيها العمالة الأجنبية. وينتمي أهلها إلى **قبيلة النعيمي الحاكمة**. وإلى **قبيلة بو كليبي والمسائبة والبومهير، والشقوص**. ويعملون عموماً بصيد الأسماك وصناعة السفن، وبالأعمال الزراعية والتجارية ورعي الماشية. وهم حريصون في الوقت نفسه على التمسّك بالعادات والتقاليد العربية المحلية والإسلامية(٤)، **يحكمها الشيخ حميد بن راشد النعيمي. أما أهم مدنها فهي: عجمان** (العاصمة) وفيها مقرّ الحاكم والدوائر الحكومية وعدد من الشركات والمدارس والمصارف والمستشفيات وقلعة قديمة «أتّخذتها الشرطة مقرًّا لها»(٥)، ثم مدينة **المنامة** وفيها قصر للحاكم وقلعة قديمة. وهي منطقة زراعية، ومدينة **مصفوت**، وهي أيضاً زراعية وفيها قلعة أثرية. وتشهد إمارة **عجمان** اليوم «في ظل الإتحاد نهضة عمرانية وزراعية وصناعية حديثة»(٦).

---

(١) قدري قلعجي: الخليج بحر الأساطير، مرجع سابق، ص ٦٧١.

(٢) عطوي: دولة الإمارات، مرجع سابق، ص ٦٧.

(٣) إسكندر بشير، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٤) عطوي، مرجع سابق، ٦٨.

(٥) دولة الإمارات العربية المتحدة: الكتاب السنوي ١٩٧٤، ص ٩٨.

(٦) عطوي، مرجع سابق، ص ٦٩.

أم القيوين:

هي إمارة فقيرة جدًا وتفتقد إلى أدنى مقوّمات الحياة العادية، حتى الماء الذي يأتيها من **الشارقة وعجمان** بواسطة السيارات. تبلغ مساحتها ٧٧٠ كلم^2، وعدد سكانها ٢٠ الف نسمة (عام ١٩٨٢)[١]، ويشتغلون في صيد الأسماك والغوص والزراعة وفي البيع والشراء وقليل منهم يصنع القوارب[٢]، وهي تقع على الساحل الغربي للخليج أما إسمها فيعني **«أم القوة»** أو **«أم القوتين»** أي القوة البرية والقوة البحرية، لشجاعة أهلها المأثورة في الحرب، وفي صد الغزاة الأجانب عن سواحل الخليج العربي[٣]، وهي عبارة عن أرض رملية، ملحية في جزئها الساحلي، لكنها تتميزّ ببعض الخصوبة في **فلج المعلا** المرتفع عن سطح البحر.

أهم مدنها: أم القيوين (العاصمة)، وهي صحراوية المناخ، وفيها مقر الحاكم والدوائر الحكومية وعدد من المدارس والمصارف والشركات، وناد للتزلّج المائي الذي يعتبر الوحيد من نوعه في المنطقة كلها[٤]، ثم **فلج المعلا**، وهي خصبة وفيها مزرعة وقصر للحاكم، **وجزيرة السينية** وتكثر فيها الطيور النادرة الملوّنة، كما وتمتاز هذه الإمارة بكونها منطقة آثار، إذا فيها «عدد كبير من الأبراج والقلاع الأثرية المنتشرة على طول الساحل، بالإضافة إلى عدد كبير من المدافع القديمة التي يعود تاريخها إلى أوائل القرن السادس عشر»[٥]. وهي تمتد على ساحل الخليج لمسافة ٢٥ كلم بين **الشارقة** غرباً **ورأس الخيمة** شرقاً، وتقع على **خور البيضا**، تمتد أراضيها في الداخل لمسافة ٣٥كلم.

---

(١) إسكندر بشير، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) قدري قلعجي، مرجع سابق، ص ٦٧٢.

(٣) عطوي، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٠.

(٥) المصدر السابق، ص ٦١.

يتنمي سكانها إلى آل علي (قبيلة الأسرة الحاكمة) وكذلك **البومهير والجفالة**، ومعظمهم يعمل في صيد السمك.

حاكمها الشيخ راشد بن أحمد المعلا.

الفجيرة:

إمارة جبلية تقع بأكملها على خليج عُمان الذي يحدّها شرقاً، ومن الغرب إمارتا **الشارقة ورأس الخيمة**، ومن الشمال سلطنة عُمان **ورأس الخيمة**، ومن الجنوب كلبا التابعة للشارقة وسلطنة عُمان، وتمتد على خليج عُمان لمسافة تبلغ ٩٠ كلم[١]، مساحتها ١١٦٥ كلم²، وتصل حدودها الشرقية إلى مشارف مضيق هرمز. وبذلك «تشارك **دولة الإمارات**، إلى حد ما مع سلطنة عُمان وإيران التحكّم بهذا الموقع الإستراتيجي المؤثر على الصعيدين الإقتصادي والأمني في هذه المنطقة»[٢]، ويتكوّن سطحها من سلسلة جبال وعرة، يمتد بينها وبين ساحل خليج عُمان سهل الباطنة الخصب. ويخترق هذه الجبال «عدد كبير من الأودية، أهمها **وادي سيجي ووادي حام**. وقد أكدت الدراسات الجيولوجية التي أجريت في هذه الإمارة بأن أراضيها غنية بالثروة المعدنية وخاصة الحديد والنحاس»[٣]، يبلغ عدد سكانها (٢٠) الف نسمة (١٩٨٢). وينتمي معظمهم إلى **قبيلة الشرقيين**، وهو أسم إكتسبته القبيلة من منازلها التي كانت تقع شرقي **جلفار**، وهي المدينة التي تزعّمت البحر فترة طويلة، وتقوم على أطلالها اليوم مدينة **رأس الخيمة**[٤]، كانت هذه الإمارة تعيش في فقر مدقع ويشتغل السكان بصيد

---

(١) عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٢) إسكندر بشير، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) الكتاب السنوي ١٩٧٤، ص ١٠٧.

(٤) ناجي محمد جواد: الفجيرة، الطبعة الأولى بإشراف مجلة الموعد، بيروت ١٩٧٠، =

السمك والزراعة والغوص. ويزرع في مختلف قراها النخيل والمانغو والبطاطا والحبوب والخضار والتبغ والموز والحمضيات[١].

أهم مدنها: الفجيرة (العاصمة)، وفيها ميناء ضخم ومكتبة عامرة، ثم مدينة **الغرفة** وهي مركز تجاري مهم، ثم **دبا**، وقرية ساحلية تعرف باسم **البدية**، ويكثر فيها السكان لغناها بالثروة السمكية وصلاح أرضها للزراعة[٢].

حاكمها هو الشيخ حمد بن محمد الشرقي.

رأس الخيمة:

سمّيت بهذا الأسم «**لأن احد حكاّمها السابقين كان ينصب خيمة كبيرة لكي تراها السفن وكذلك كي تهتدي بها مراكب الصيد**»[٣]، وهي تطل على ساحل الخليج بطول يبلغ حوالي ٦٨ كلم، وتتوغّل في الداخل لمسافة تزيد على ١٣٥ كلم. تبلغ مساحتها الكلية ١٧٠٠ كلم^{٢}، ولها حدود مشتركة مع **أم القيوين والشارقة والفجيرة**، كما تشترك بحدود طويلة مع سلطنة عُمان من ناحية الجنوب والشمال الشرقي[٤]، وهي عبارة عن سهول رملية وواحات صالحة للزراعة، تتبعها عدّة جزر أهمها **طنب الكبرى وطنب الصغرى**. وهي تتمتع بموقع يتميّز بتحكّمه بمضيق هرمز، إضافة إلى مناخها الجيد، حيث «تكثر فيها الأشجار البرية، والينابيع المعدنية الحارة التي تجعل منها منطقة سياحية بالنسبة لباقي **الإمارات** المجاورة»[٥].

= ص ٣٩٠.

(١) قدري قلعجي، مرجع سابق، ص ٦٧٤.

(٢) عطوي، مرجع سابق، ص ٦٥.

(٣) جان نانو، مرجع سابق، ص ١٨١.

(٤) عبد الله الأشعل، مرجع سابق، ص ٧٠.

(٥) قدري قلعجي، مرجع سابق، ص٦٧٣.

يبلغ عدد سكانها ٦٠ الف نسمة (١٩٨٢) يعيشون على الغوص وصيد السمك والزراعة وصناعة الفخار. وهم ينتمون الى عدّة قبائل أهمها: **القواسم (قبيلة الأسرة الحاكمة)، والحبوس والشحوح.** وقد تحوّل معظمهم اليوم الى العمل في الأعمال التجارية والإدارية.

أهم مدنها: رأس الخيمة (العاصمة) على الساحل العُماني. ويشقّها لسان مائي يسمّى **الخور** الذي يقسّمها الى قسمين: الأول شرقي ويسّمى **«النخيل»** وفيه قصر الحاكم والدوائر الحكومية، ثم منطقة **«شعم»** على الخليج العربي، المشهورة بثروتها المائية وإنتاجها الزراعي، و**«الرمس»**، و**«خورخوير»** الشهيرة بمينائها ومصنع الأسمنت فيها. ثم **الدقداقة** وفيها مدرسة زراعية نموذجية، و**«خت»**، وهي منطقة سياحية شهيرة بينابيعها الحارة.

أهم الإنجازات فيها: ميناء عميق المياه ومطار جديد (١٩٧٦)، محطة لتوليد الكهرباء، معمل أسمنت بطاقة ٢٥٠ الف طن سنويًا (١٩٧٧).

تبلغ المساحة الإجمالية لدولة الإمارات ٨٣,٣٠٠ كلم٢ وعدد سكانها ١,٠٤٠,٢٧٥ نسمة[١].

حاكمها هو الشيخ صقر بن محمد القاسمي.

العلاقة بين الكيانات الأعضاء في الإتحاد:

بعد أن تعرّفنا بأيجاز على كل من إمارات الإتحاد، يمكن القول بأن ثمّة نوعاً من التكامل بين هذه الإمارات، بحيث أن الغنية منها تدعم الفقيرة إقتصاديًا، وبالمقابل، تشكّل هذه الأخيرة إمتداداً أستراتيجيًا،

---

(١) علي حسن الحمداني: دولة الإمارات العربية المتحدة، نشأتها وتطوّرها، مكتبة العلاء، الكويت، الطبعة الاولى ١٩٨٦، ص ص ٩ - ١٢.

جغرافيًا وسكانيًا، للأولى. فإذا بنا أمام دولة قوية، موحّدة الكلمة، متماسكة البنيان، تتحكّم بمنافذ منطقة الخليج، قادرة على فرض وجودها في المحافل الدولية، ومستعّدة لمواجهة كل التدخّلات الخارجية.

وبعد قيام الدولة الإتحادية، لم تعد الإمارات عشائرية بل أصبحت محكومة بمحددات الدستور الإتحادي المؤقّت. من هنا تتّضح لنا معالم الصورة الفيدرالية لدولة الإمارات. فالعلاقات بين الإمارات تتم عبر الكيان الإتحادي وذلك «بحصر اختصاصات الحكومة المركزية الإتحادية وأن تتولّى الإمارات الأعضاء جميع السلطات التي لم يعهد بها الدستور الإتحادي المؤقّت على أن يستهدف في كل إمارة بوجه خاص حفظ الأمن والنظام داخل أراضيها وتوفير المرافق العامة ورفع المستوى الاجتماعي والإقتصادي فيها»[١].

وقد منح الدستور دولة الإتحاد صلاحيات واسعة النطاق تتعلّق بشؤون البلاد كافة، وخوّل، بالمقابل، كل إمارة كامل الاستقلالية وحرّية التصرّف في الأمور التي لم ينص عليها الدستور. فقد جاء في (المادة ١١٦) منه: تتولى الامارات جميع السلطات التي لم يعهد بها هذا الدستور للإتحاد، وتشارك جميعاً في بنيانه وتفيد من وجوده وخدماته وحمايته.

فما هي حدود هذه الإستقلالية؟

إستقلالية الإمارات:

تتوزع هذه إستقلالية بين داخلية وخارجية.

١ - **الإستقلالية الداخلية**: لكل إمارة سيادتها الداخلية، بمقتضى الدستور، ونلاحظ أن النظام فيها هو بمثابة صورة مصغّرة للنظام الإتحادي العام، بحيث تتمّع كل إمارة بالسلطات التقليدية الثلاث وهي:

(١) محمد حسن العيدروس: دولة الإمارات «من الإستعمار» مرجع سابق، ص ٢٣٤.

أ - **السلطة التنفيذية**: تتولّى الامارات الأعضاء « بأجهزتها المحلية وموظّفيها ليس فقط التشريعات المحلية التي تصدرها سلطاتها العامة في شؤونها الداخلية وإنما أيضاً القوانين الإتحادية الصادرة في المسائل المحلية التي يجوز لها التشريع فيها»[١].

ب - **السلطة التشريعية**: تملك الإمارات الأعضاء سلطة التشريع في المسائل الداخلية كافة التي تهم كل منها شريطة أن تكون هذه التشريعات متّفقة مع أحكام الدستور[٢].

جـ - **السلطة القضائية**: جاء في المادة ١٠٤ من الدستور أنه «تتولى الهيئات القضائية المحلية في كل إمارة جميع المسائل القضائية التي لم يعهد بها للقضاء الإتحادي بمقتضى الدستور.

٢ - **الإستقلالية على الصعيد الخارجي**: منح دستور الإمارات حق ممارسة بعض مظاهر الريادة الخارجية. من ذلك مثلاً:

أ - للإمارات الأعضاء الحق في عقد إتفاقات مع الدول والأقطار المجاورة وذلك بشروط محدّدة نص عليها الدستور الإتحادي.

ب - للإمارات الحق في الإحتفاظ بعضويتها في منظمة الأوبيك ومنظمة الدول العربية المصدّرة للنفط أو الأنضمام إليها (المادة ١٢٣ من الدستور).

جـ - يحق للإمارات الأعضاء في الإتحاد الإحتفاظ بما أرتبطت به من معاهدات او إتفاقيات مع الدول والهيئات الدولية، بل من حقها تعديل أو الغاء هذه المعاهدات أو تلك الإتفاقيات وذلك بالإتفاق مع الأطراف المعنية (المادة ١٤٧).

---

(١) رمضان محمد بطيخ: تطور الفكر... مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٥.

وهكذا، فرغم الدستور الإتحادي، نلاحظ أن كفة المظاهر الإستقلالية هي الراجحة. أما أسباب ذلك فمردها، في رأينا، إلى:

١ - فيدرالية الإتحاد، بمعنى تلاقي الإمارات ذات السيادات المستقلّة واندماجها في ظل معاهدة دستور موحّد.

٢ - إن الروح القبلية الراسخة في اللاوعي الجماعي تمنع الحكّام من التخّلي عن سلطاتهم والكثير من مظاهر سيادتهم. لأن ذلك مؤداه إلى التخلي عن الثروات وتحقيق الذات.

٣ - التمسّك بالحدود الأساسية لكل إمارة وعدم التخلي عنها لصالح الإتحاد، دليلنا على ذلك نزاعات الحدود القائمة بينها.

٤ - بسبب العصبية القبلية والأنوبة العائلية، يصعب التخلي عن «الأنا» والإنصهار في «النحن» القومية، فالأنا هي نتاج تاريخ طويل يصعب تقويضه في ظرف بضع سنوات، خصوصاً إذا لم يتم الأعداد النفسي لذلك.

بيد أن هذه الإستقلالية لم تكن دون رقابة أو ضبط. ولم تعد العلاقات بين الإمارات عشائرية، بل أصبحت خاضعة لأحكام الدستور كما ذكرنا، الذي ينصّ عل حق السلطات الإتحادية في الرقابة والإشراف على تنفيذ حكومات الإمارات للقوانين والقرارات والمعاهدات والإتفاقيات الدولية والأحكام القضائية الإتحادية. وعلى السلطات الأدارية والقضائية المختصّة في الإمارات تقديم كل المساعدات الممكنة لسلطات الإتحاد في هذا الشأن، (مستقاة من المواد ٤٧، ٥٤، ٦٠).

العلاقات بين الإمارات:

عرفت الإمارات الصغيرة والفقيرة في ظل الإتحاد عهداً من التنمية في الميادين كافة لم تشهده من قبل، وذلك بفضل الميزانية الإتحادية العامة

التي تتشكّل من مساهمات الإمارات، وبصورة نسبية. والواقع أن أبو ظبي هي التي تتحمّل العبء الأكبر في هذه المساهمة. في حين ظلّت دبي حتى فترة متأخرة دون أن تفي بالتزاماتها تجاه الإتحاد. وقد ورد في المادة ١٣٢ من الدستور: «يخصّص الإتحاد من ميزانيته السنوية مبالغ من إيراداته للإنفاق على مشروعات الإنشاء والتعمير والأمن الداخلي والشؤون الإجتماعية حسب الحاجة الماسة لبعض الإمارات، ويتم تنفيذ هذه المشروعات والإنفاق عليها، من إعتمادات هذه المبالغ، بواسطة أجهزة الإتحاد المختصّة وتحت إشرافها بالإتفاق مع سلطات الإمارة المعنية».

وبالنسبة لقضايا الدفاع والأمن، نصت المادة ١٣٧ على أن «أي إعتداء على أية إمارة بين الإمارات الأعضاء في الإتحاد يعتبر إعتداء عليها جميعاً، وعلى كيان الإتحاد ذاته وتتعاون جميع القوى الاتحادية والمحلية على دفعه بكافة الوسائل»، كذلك «يحق لأية إمارة من الإمارات طلب الإستعانة بالقوات المسلحة، أو بقوة الأمن الإتحادية للمحافظة على الأمن والنظام داخل أراضيها إذا ما تعرضت للخطر...».

أما بالنسبة للمسائل التشريعية والقضائية، فقد نصّت المادة ١١٩ من الدستور، وبهدف ترسيخ التعاون بين محاكم الإمارات وأرساء العدل، على أن «تنظم بقانون إتحادي، وبمراعاة أكبر قدر ممكن من التيسير، الأمور المعلقة بتنفيذ الأحكام والأنابات القضائية، وإعلان الأوراق القضائية وتسليم الفارين من العدالة فيما بين الإمارات الأعضاء في الإتحاد» كما نصّت المادة ١١٨ على أن «تعمل الإمارات الأعضاء في الإتحاد جميعاً على تنسيق تشريعاتها وفي مختلف المجالات بقصد توحيد جهدها قدر الإمكان».

ويجوز لإمارتين أو أكثر، بعد مصادقة المجلس الأعلى، التكتل في وحدة سياسية أو إدارية أو توحيد كل أو بعض مرافقها العامة، أو إنشاء إدارة واحدة أو مشتركة للقيام بأي مرفق من هذه المرافق.

وبصورة إجمالية، «يتعاون الإتحاد والإمارات الأعضاء فيه، كل في حدود إختصاصاته وإمكانياته، في تنفيذ أحكام هذا الباب،» (المادة ١٣، في الباب الثاني المتعلق بالدعامات الإجتماعية والإقتصادية الأساسية للإتحاد).

على الصعيد العملي، تراوحت العلاقات بين الإمارات الإتحادية بين سلبية وإيجابية. أو بعبارة أخرى علاقات تخاصم وعلاقات توافق. فمن الناحية السلبية مثلاً نجد النزاعات المزمنة على الحدود والخصومات القبلية والصراعات على المكاسب والمناصب، وفيما يلي، نورد بعض الأمثلة على ذلك:

تضاعفت الصراعات الداخلية في الإتحاد إلى الدرجة التي إضطرت الشيخ زايد إلى تقديم إستقالته عام ١٩٧٦[(١)]، من ناحية أخرى، و«أمام الضغوطات الشعبية على صقر القاسمي عام ١٩٧٨، لم يتردّد في تعبئة القبائل في إمارته للدفاع عن العلم الذي رفعه القواسم منذ عشرات السنين في وجه العلم الذي يريد البعض إحلاله مكانه. وكان يقصد بذلك العلم الإتحادي»[(٢)].

وفي مثال آخر أن دبي ظلت محتفظة بمنصب وزير الدفاع منذ قيام الإتحاد وحتى الآن. وتولّى الشيخ محمد بن راشد المكتوم هذا المنصب. غير أن الشيخ زايد أصدر قراراً بتعيين أبنه سلطان قائداً عامًّا للقوات المسلحة الإتحادية، الأمر الذي أعتبرته دبي تجريداً لوزير الدفاع من صلاحياته العسكرية الإتحادية، وقد رأت دبي أن الأجراءات التي أتبعت في تعيين القائد العام للقوات المسلّحة، هي إجراءات غير دستورية

(١) لجنة الإتصال والتحضير لاتحاد طلبة الخليج والجزيرة العربية: مجلس التعاون الخليجي - موضوعات ومناقشات، ص ١٢.
(٢) المصدر السابق، ص ١٣.

أصلاً، فالشيخ زايد وقّع مرسوم التعيين وهو في باكستان أثناء زيارته لها، وليس هناك أية سابقة دستورية بتوقيع المراسيم خارج حدود الدولة الجغرافية. . . وترى دبي، بالإضافة إلى ذلك، أنها لم تستشر في أمر التعيين، ولم يؤخذ رأي وزير الدفاع، على الأقل، مما يجافي كل القواعد المتعارف عليها[1].

وبما أن أبو ظبي هي الإمارة الأكبر والأقوى والأغنى، فإن الإمارات الأخرى «تعيش في جو نفسي معّين ينعكس بأثره السلبي على مجمل الإتحاد»[2]، كما أن هذه الإمارات «غير راضية عن مستوى المساعدة المقدمة لها. فالمساعدات التي تحصل عليها لا يمكن قياسها بالمساعدات المقدمة للدول الأجنبية[3].

من ناحية أخرى، نلاحظ وجود «نزاع تقليدي بين الشارقة ودبي، سواء على الحدود، أو المنافسة الإقتصادية بين البلدين. كما أن علاقة الشارقة مع أم القيوين ليست على ما يرام، فقد أشتبكتا في نزاع طويل حول الأمتيازات النفطية في الجرف القاري. . .»

ويخشى حاكم عجمان أن تتحّول إمارته الفقيرة إلى مجرّد ضاحية من ضواحي الشارقة، بالإضافة إلى نزاع الحدود بينهما إذ يشعر الحاكم بحراجة موقفه الإقتصادي وعدم إستطاعته مجاراة التطوّر الذي يحدث في الإمارات الأخرى.

وهناك نفور تقليدي بين العائلة الحاكمة في الفجيرة وبين القواسم

---

(١) عادل الطبطبائي: النظام الإتحادي في الإمارات العربية، دراسة مقارنة، مطبعة القاهرة الجديدة ١٩٧٨، ص ٤١٤ (تذييل).

(٢) المصدر السابق، ص ٤١٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٤١٦.

في الشارقة ورأس الخيمة. وتعاني الإمارتان كذلك من نزاع الحدود بينهما»[1].

أما الناحية الإيجابية فتكمن في علاقات التعاون بين الإمارات ضمن نطاق الإتحاد. ومن إجراءات الوحدة «إزالة نقط التفتيش التي كانت قائمة على حدود الإمارات، للتحقّق من هوية المارين، وذلك مع بداية عام ١٩٧٥. ومن مظاهر الوحدة أن إحدى الصحيفتين الصادرتين في الإمارات تحمل أسم «**الإتحاد**» والأخرى اسم «**الوحدة**»[2].

وتدل الإحصاءات الأخيرة على أن «إنتاج النفط في أبو ظبي يشكّل ٨٥٪ من إنتاج دولة الإمارات. أما دبي فتساهم بحوالي١٠٪ من الإنتاج وتساهم الشارقة بنحو٥٪ أما الإمارات الباقية (رأس الخيمة، عجمان، أم القيوين، والفجيرة) فهي إمارات فقيرة تعتمد على مساعدة الإمارات الغنية لها...»[3]. وإن كانت تخصّص مبالغ طائلة من ميزانية الإتحاد في مختلف الأنشطة التنموية في الإمارات كافة، ومع وجود اللؤلؤ الصناعي الياباني، كسدت صناعة الغوص بحثاً عن اللؤلؤ الطبيعي في الإمارات الفقيرة، فأندفع سكانها للعمل في الإمارات الغنية.

من ناحية أخرى، «ركز الدستور في الوقت نفسه على أوجه الدمج الوظيفي بين الإمارات من خلال المساواة والعدالة الإجتماعية وتكافوء الفرص لمواطني الدولة جميعهم. وأشار إلى حرية تنقّل الأشخاص والسلع والمنتجات ورؤوس الأموال بين الإمارات، بالإضافة إلى ضرورة وضع خطط إقتصادية على مستوى الإتحاد تساعد خلالها الإمارات الأكثر غنى تلك الأقل قدرة من الناحية الإقتصادية على تطوير قدراتها وإمكانياتها

---

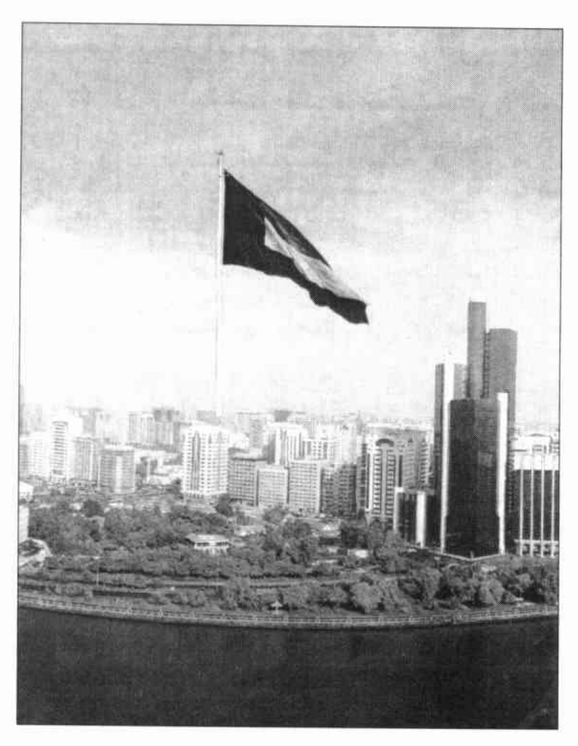
(١) المصدر السابق، ص ٤١٧.

(٢) مجلة السياسة الدولية، العدد ٤٠ نيسان/ إبريل ١٩٧٥، القاهرة، ص ١٥١.

(٣) تجربة دولة الإمارات.. مرجع سابق، ص ٢٣١.

البشرية والإقتصادية... وقد تمثّل ذلك عمليًّا من خلال السلطات الإتحادية وسياسة الرفاه الإجتماعي التي أتبعتها دولة الإمارات»[١].

بإختصار، إستطاع الدستور المؤقّت تنظيم العلاقة بين الإتحاد والإمارات، وتوصّل إلى تحقيق نوع من الإندماج بينها في هذه الدولة الإتحادية الحديثة. وقد أدّى ذلك إلى خلق تكامل تدريجي على الصعد كافة، وكان الدستور المؤقّت من الدقة بحيث أستطاع الجمع بين طرفي نقيض: الإتحاد الفيدرالي من جهة، وإستقلالية الإمارات من جهة أخرى. كل ذلك في إطار نظام سياسي إتحادي شامل وضع بإشراف نخبة من ذوي الإختصاص.



الإمارات العربية المتحدة دولة عصرية بكل المقاييس

(١) المصدر السابق، ص٢٣٢.

الفصل الرابع

وثائق قيام إتحاد
دولة الإمارات العربية المتحدة



وثائق قيام
إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة

كانت أولى المحاولات الإتحادية التي عرفتها الإمارات في العصر الحديث تلك التي حدثت عام ١٩٣٧، وهي عبارة عن مشروع قدمته بريطانيا يومئذ لتوحيد الإمارات بهدف ضمان الإستقرار في بريطانيا دون المساس بمصالحها، لكنها لم تحققه. أما الثانية فكانت عام ١٩٥٢ فيما كان يسمى «مجلس الإمارات المتصالحة» حيث سعت كل من بريطانيا وإمارات الخليج إلى تكوين هذا المجلس لتحقيق نوع من التنسيق في سياساتها ونظمها بهدف تطويرها والنهوض بشؤونها، وكانت موارد المجلس تتأتى من المساعدات الخارجية[١]، كما تم تأسيس لجان الصحة العامة والزراعة والتعليم عام ١٩٥٨، ومجلس التشاور عام ١٩٦٤، ومجلس تطوير الإمارات عام ١٩٦٥.

وما إن أعلنت بريطانيا قرارها بالإنسحاب من منطقة الخليج العربي عام ١٩٦٨، حتى برزت فكرة قيام إتحاد يجمع بين إمارات الخليج التي كانت لا تزال خاضعة للسيطرة البريطانية، وكان الدافع إلى ذلك جملة من الأزمات، التي لا نبالغ إذا قلنا أن بريطانيا هي التي خلقتها، وأهمها:

(١) رمضان محمد بطيخ: تطور الفكر السياسي والدستوري في دولة الإمارات، مؤسسة العين، أبو ظبي، ص٧٥.

١ - الفراغ الأمني في المنطقة والصراع الدولي عليها لملء هذا الفراغ.

٢ - التهديدات الإيرانية المتواصلة بإحتلال الجزر العربية الثلاث: أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى. مما سوف يهدد لاحقاً كيان الإمارات العربية.

٣ - حالة التجزئة والتقسيم التي شهدتها الإمارات في ظل السيطرة البريطانية وبفعل منها. فكانت فكرة الإتحاد ضرورة ملحة للخروج من إطار الإمارات - الدويلات، وتأسيس دولة قوية متكاملة، ذات كيان مستقل وموحد، تتمتع بمواصفات الدولة الحقيقية على المستويين الداخلي والخارجي.

وعليه، أطلق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي دعوته الإتحادية، وكان الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي الذي زار أبو ظبي، في٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ سريع الإجابة. وأصدر الحاكمان بياناً عقب إجتماعهما أعلنا فيه أنهما ناقشا بصراحة وإخلاص كل ما يتعلق بمصالح بلديهما المتشابكة، ومصيرهما الواحد. وقد شمل البحث الحاضر والمستقبل، وأستعرض الحاكمان كل الوسائل الكفيلة بدعم تعاونهما وتكاتفهما في الداخل والخارج[١]، وجاء في البيان أيضاً أن الشيخ زايد قرر تعبيد طريق السيارات بين أبو ظبي ودبي، وذلك تسهيلاً لربط البلدين الشقيقين.

والملاحظ أن عبارة «المتشابكة» التي وردت في البيان المشار إليه، لا تعني فقط وجود نزاع يجب حله، كما أنها تتجاوز معنى «المشتركة» لتحمل معنى التكامل، أي وحدة التاريخ والمصير.

---

(١) أنظر: البيان الصادر عن زيارة الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم لأبو ظبي ١٩٦٨/١/٢٢

والواقع أن فكرة الإتحاد لاقت ترحيباً من قبل المسؤولين في الإمارات بالتعاون المشترك فيما بينهم. فأدلى حاكم البحرين بتصريح صحفي لجريدة الرأي العام الكويتية عن «ترحيبه بالتعاون إلى أوسع مدى مع الإمارات الأخرى. وذكر أن الإتحاد مع تلك الإمارات في نظره هو أمر قومي تقرره الإمارات بذاتها ولا تفرضه دول أجنبية عليها». وفي نفس السياق أعلن حاكم قطر في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٨ «أنه من الطبيعي أن تتضامن إمارات الخليج حكاماً وشعوباً وأن تتضافر جهودها جميعاً لتحقيق ما تصبو إليه من تقدم ورخاء من أجل توطيد الأمن والإستقرار في ربوعها». كما صرح حاكم دبي «بأن فكرة قيام إتحاد يضم إمارات الخليج العربي هي فكرة تعبر عن رغبة صادقة لدى الحكام أنفسهم، وأن بريطانيا لم تحاول التدخل لإقامة هذا الإتحاد»[1].

ورغم أن بريطانيا كانت المحرض على إقامة هذا الإتحاد، إلا أن ذلك لم يكن ليتم لولا رغبة حكام الإمارات الصادقة في تحقيقه ويمكننا أن نستشف من هذه المحاولة البريطانية وجود الاهداف التالية:

١ - إعادة ثقة أبناء الإمارات ببريطانيا التي فقدت هذه الثقة أثر ممارساتها العدائية إزاءهم وعدم مصداقيتها معهم.

٢ - الإبتزاز البريطاني الذي تمثل في ربط قيام دولة الإتحاد بقضية الجزر العربية الثلاث، ودعوة بريطانيا حكام الإمارات إلى تسليم الجزر لإيران مقابل الإعتراف بالدولة الإتحادية. وهذا ما أكده المعتمد البريطاني « بولارد» قبيل الإحتلال الإيراني للجزر بما يلي:

«ليس من المنطق أن تتحدثوا عن الإتحاد قبل أن تحلّوا مشكلة الجزر مع إيران فالحصان لا يمكن أن يوضع خلف العربة، كما يقول

---

(١) عادل الطبطبائي: النظام الإتحادي في الإمارات، مطبعة القاهرة الجديدة، ١٩٧٨، ص ٧٥.

المثل الإنجليزي. وطالما أنتم لا تعطون إيران الجزر التي تعتقد إنها بحاجة إليها للدفاع عن المنطقة، فإلاتحاد لا يمكنه أن يقوم لسبب بسيط هو معارضة إيران لهذا الإتحاد. وإيران أقوى دولة في المنطقة»[1].

٣ - كان الانسحاب البريطاني من الخليج عسكريًا وليس سياسيًا أو إقتصاديًا. لذا حرصت بريطانيا على قيام الإتحاد، لأنها بذلك تتعامل سياسيًا وإقتصاديًا مع دولة ذات كيان مستقل يتمتع بمقومات الدولة الفعلية، وليس مع كيانات دويلاتية غير معترف بها من قبل المجتمع الدولي.

بكل حال، كانت أول خطوة إتحادية ناجحة يوم ١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٨، حين إجتمع حاكما أبو ظبي ودبي في السميح بدبي وإتفقا على النقاط التالية:

١ - تكوين إتحاد يضم البلدين له علم واحد وتناط به المسائل التالية:[2].

أ- الشؤون الخارجية

ب- الدفاع والأمن الداخلي في حالة الضرورة

ج - الخدمات كالصحة والتعليم

د - الجنسية والهجرة

٢ - يناط بالإتحاد السلطة التشريعية في الشؤون الموكولة للإتحاد، وفي المسائل المشتركة التي يتفق عليها.

---

(١) محمد حسين العيدروس: دولة الإمارات.. من الاستعمار إلى الإستقلال، ذات السلال، الكويت، ،الطبعة الأولى ١٩٨٩، ص.

(٢) أنظر: إتفاقية قيام إتحاد بين إمارتي أبو ظبي ودبي ١٩٦٨/٢/١٨.

٣ - الشؤون التي لم توكل للإتحاد بموجب هذا الإتفاق تكون من شؤون وإختصاص حكومة كل بلد.

٤ - أتفق الحاكمان على دعوة أصحاب السمو حكام الإمارات المتصالحة الأخرى لمناقشة هذا الإتفاق والإشتراك فيه، ومن ثم دعوة صاحبي العظمة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والإتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك.

وقد أثار إعلان هذا الإتفاق الثنائي تساؤلات عديدة، لأعلانه الإتحاد بين الامارتين، قبل أسبوع واحد بين الموعد المتفق عليه لإجتماع الحكام في ٢٥ شباط/ فبراير بدبي، لبحث خطوات إتحاد الإمارات العربية المتحدة فقد ثار الشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر، وأعتبر ما حدث محاولة لأبعاد قطر والبحرين عن الإتحاد، لأن دعوة حاكميهما «للتداول» جاءت بصيغة مختلفة عن دعوة الحكام الآخرين «للإشتراك» في الإتفاق، وكان الشيخ أحمد أكثر عتباً على صهره الشيخ راشد، الذي سارع بنفي هذه النوايا، مؤكداً الإتفاق الثنائي يتناول بشكل أساسي تسوية قضية الحدود المعلقة بين الإمارتين، وأنه ليس أكثر من توطئة للإتحاد المزمع عقده[1].

وحرصاً على قيام الإتحاد، إرتأى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني نائب حاكم قطر وولي عهده التجاوز عن هذه الحساسيات التي تثار عفواً أو بصورة مفتعلة، وأن التفسيرات التي قدمها حاكم دبي يمكن قبولها. وعلى ذلك، كلف مدير إدارة البروتوكول في قطر بالسفر إلى دبي ومعه مشروع بيان ليوقعه الشيخ راشد والشيخ زايد، يوضحان فيه أن الإتفاق الثنائي ليس بديلاً عن الإتحاد، وإنما يهدف بالدرجة الأولى إلى تسوية الحدود بين الإمارتين، لكن الشيخ راشد أقترح بأن يسافر الشيخ أحمد بن

(١) أنظر: نص إتفاقية تسوية الحد البحري بين إمارتي أبو ظبي ودبي ١٨/٢/١٩٦٨.

علي بنفسه إلى أبو ظبي فأستجاب الأخير، وأجتمع مع الشيخ زايد، حيث أزيلت الظنون وسويت المسألة[1].

والواقع أن الإتفاق حول الإتحاد تم أولاً بين إمارتي أبو ظبي ودبي، لأن الشيخ راشد حاكم دبي لم يتردد في تلبية دعوة الشيخ زايد لعقد لقاء بينهما حول الموضوع. إضافة إلى أن الإمارتين المذكوتين كانتا من أكثر الإمارات ثروة وتطوراً نتيجة تدفق النفط في أراضيهما. وبالتالي فإن بقاء كل منهما في عزلة يجعلها في حالة ضعف تصبح معها لقمة سائغة للأطماع الأجنبية المتلاحقة. أما دعوة حكام باقي الإمارات لمناقشة الإتفاق والإشتراك فهي نابعة من الرغبة في توسيع دائرة الدولة الإتحادية وإخراج الإمارات من إطار الكيانات الدويلاتية الصغيرة التي تفتقر للتأثير في المجال الدولي إلى إطار الدولة الكبيرة المتكاملة التي تحظى بالإحترام الدولي من حيث السكان والمساحة والمقومات الأخرى الضرورية لقيام الدولة الحديثة.

ورغم التناقضات التي أتسمت بها مواقف حكام الإمارات، إلا أن العزم كان موطداً على الإستمرار في تحقيق الهدف الأسمى، ونعني به قيام الدولة الإتحادية وبناء عليه، تم اللقاء التاريخي بين حكام الإمارات التسع: أبو ظبي، دبي، قطر، البحرين، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القيوين، والفجيرة.

وخلال الفترة من ٢٥-٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٨، أنعقد في دبي مؤتمر أخوة المحتد والمعتقد في جو مفعم بالصراحة والصدق والتفاهم وحسن الطوية. وأسفر المؤتمر عن صدور بيان مشترك يعلن قيام إتحاد

---

(١) سليم اللوزي: رصاصتان في الخليج، منشورات مجلة الحوادث، بيروت، ١٩٧١، ص ص ٢٢ - ٢٤.

بين الإمارات التسع في الخليج العربي يحمل أسم: إتحاد الإمارات العربية المتحدة[1].

وقد أرست هذه الإتفاقية قواعد إتحاد الإمارات العربية المتحدة ككيان سياسي موحد، كما رسمت، ببنودها السبعة عشر، تصوراً عامًّا لهذه الدولة الجديدة، وأجملت كل اهدافها في البند الأول منها والذي نص على ما يلي:[2].

١ - ينشأ إتحاد الإمارات العربية في الخليج العربي من الإمارات المتعاقدة ويسمى إتحاد الإمارات العربية.

٢ - يكون الغرض من هذا الإتحاد هو توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء وتقوية التعاون بينها في كل المجالات وتنسيق خطط تقدمها ورخائها، ودعم إحترام كل منها لإستقلال الأخرى، وسيادتها وتمثليها الخارجي وتنظيم الدفاع عن بلادها صيانة لأمنها ومحافظة على سلامتها والنظر بصفة خاصة في شؤونها ومصالحها المشتركة بما يكفل بلوغ أمانيها وتحقيق آمال الوطن العربي الكبير قاطبة.

من ناحية أخرى، نصت إتفاقية دبي هذه على أنه يكون ٣٠ آذار/ مارس ١٩٦٨ يوم تفعيل بنود الإتفاقية، إنما ولخلاف حول بعض القضايا، تأجل إجتماع المجلس الأعلى للإتحاد إلى ٢٥ أيار/ مايو من العام نفسه. لكن الخلاف أستمر قائماً، ولم يستطع الحكام تجاوزه. بعد ذلك توالت اللقاءات والمؤتمرات بين حكام ومسؤولي الإمارات التسع، ولفترة طويلة دامت حتى عام ١٩٧١، دون أن تسفر عن أية نتائج إيجابية تذكر، رغم جهود الوساطة التي قامت بها كل من الكويت والسعودية لتجاوز الخلافات وإصلاح ذات البين، هذا إضافة إلى تدخل الوساطة

---

(١) أنظر: نص بيان قيام إتحاد الإمارات العربية المتحدة، ٢٧/ ٢/ ١٩٦٨.

(٢) أنظر: إتفاقية قيام إتحاد الإمارات العربية المتحدة، ٢٧/ ٢/ ١٩٦٨.

البريطانية التي قام بها كل من «لوس» و«هرمز» و«وير» بل حتى «إليك دوغلاس هيوم» رئيس الوزراء البريطاني، إنما دون جدوى.

والجدير بالذكر أن هذا الاتحاد التساعي، الذي لم ير النور، كان أصدر ١٦ قراراً إتحاديًا تناولت مختلف شؤون الإتحاد.

وازاء تعثر المفاوضات بسبب هشاشة هذا البيان الإتحادي، الذي قد يكون لليد الأجنبية دخل فيها، تداعت أركان هذا الإتحاد وتوقفت اللقاءات على المستوى التساعي لتستمر على المستوى السباعي، مما أدى إلى نشوء دولة الإمارات العربية المتحدة بشكلها الحالي. وقد علق أحد المراقبين الذين عايشوا ولادة الإتحاد على الموقف قائلاً:

«إذا كانت الولادة سهلة، فإن حياة الوليد خلال أربع سنوات التي عاشها كانت حافلة بالزحف البطئ ،نحو النهاية الحتمية، الفشل. فالحماسة والنية الحسنة والتعاون التي حفل بها إجتماع حكام الإمارات الأول كان مصادفة لم تتكرر، فرضتها ظروف الساعة وتهويل الخطر ومفاجأة الإعلان البريطاني بالإنسحاب»[١].

غير أن فشل مباحثات الإتحاد التساعي لم ينل من غزيمة الراغبين فعلاً في إقامة الإتحاد العتيد، وفي مقدمتهم سمو الشيخ زايد بن سلطان حاكم أبو ظبي، الذي جدد دعوته، في ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٧١، إلى بقية حكام دبي والشارقة ورأس الخيمة للتداول في شأن عقد «مجلس حكام الإمارات المتصالحة» وتحويل مكتب تطوير الإمارات إلى حكومة إتحادية. وكان هذا المكتب بدأ إجتماعاته بالفعل منذ ٢٥ حزيران/ يونيو على أثر التطورات الأخيرة، لإعداد الدراسات المتعلقة « بإتمام» الإتحاد السباعي، فيما يتعلق بشؤون الأمن الداخلي وقوة الدفاع، ومسائل

---

(١) وثائق الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، جامعة الكويت، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٧٩.

الجنسية والجوازات، وإقتراح جدول أعمال لاجتماع الحكام الذي أقترح أن يتم في٥ تموز/ يوليو ١٩٧١[١].

وهكذا أسفر الإجتماع الذي إنعقد في دبي يوم ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧١ عن أصدار بيان مشترك أعلن فيه المجتمعون إقامة دولة إتحادية جديدة من أماراتهم الست تحت اسم «دولة الإمارات العربية المتحدة» وبدأ الإستعداد لإعلان قيام الدولة الجديدة رسميًا.

وفي الثاني من كانون الثاني/ ديسمير ١٩٧١، تم الأعلان فعليًا عن قيام هذه الدولة وبوشر العمل بدستورها المؤقت، وإنهاء كافة المعاهدات الخاصة التي كانت تربط هذه الإمارات مع بريطانيا، وتم توقيع معاهدة صداقة جديدة بين بريطانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة[٢].

وفي هذا اليوم الأغر صدر البيان التاريخي التالي:

«في هذا اليوم ٢ كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٧١، عقد حكام إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة الموقعون على الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة إجتماعاً في جو سادته مشاعر الأخوة والثقة والحرص العميق على تحقيق إرادة شعب الإمارات وأصدروا إعلان سريان مفعول أحكام الدستور المذكور إعتباراً من هذا اليوم»[٣].

وفي اليوم نفسه صدر إعلان بشأن تحديد تاريخ العمل بأحكام الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة، كما صدر القرار

---

(١) أحمد زكريا الشلبه، مصطفى عقيل الخطيب: قطر وإتحاد الإمارات العربية التسع، دار الثقافة - الدوحة، الطبعة الثانية ١٩٩٨، ص ٧١.

(٢) أنظر: نص المذكرات المتبادلة بين حاكم أبو ظبي والمملكة المتحدة بشأن إلغاء العلاقات التعاهدية الخاصة، ١/ ١٢/ ١٩٧١ وأنظر: معاهدة الصداقة بين المملكة المتحدة والإمارات العربية ٢/ ١٢/ ١٩٧١.

(٣) أنظر: البيان الصادر عن المجلس الأعلى للإمارات العربية المتحدة ٢/ ١٢/ ١٩٧١.

الإتحادي رقم (١) بأنتخاب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائباً للرئيس، والقرار الاتحادي رقم (٢) بتولي رئيس الدولة ونائبه أعباء منصبيهما، وصدر في اليوم نفسه القرار الإتحاد رقم (٣) بشأن الموافقة على تعيين رئيس مجلس الوزراء الاتحادي وجاء المرسوم الإتحادي رقم (١) بتعيين الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم رئيساً لمجلس الوزراء[١].

وفور قيامها أنضمت دولة الإمارات إلى جامعة الدول العربية في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ وإلى منظمة الأمم المحدة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، لتصبح على التوالي الدولة الثامنة عشرة في الأولى، والثانية والثلاثين بعد المئة في الثانية[٢].

أما إمارة رأس الخيمة فتأخرت في الإنضمام إلى الدولة الإتحادية لأنها ربطت إنضمامها إليه بشرط إعلان الإتحاد مقاطعته لإيران وإتخاذه الإجراءات الحازمة ضد مصالحها فيه بسبب إحتلالها للجزر العربية الثلاث، إضافة إلى شروط أخرى تتعلق بتمثيلها في الحكومة الإتحادية. لكنها لم تلبث أن عدلت عن موقفها فتقدمت في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ بطلب الإنضمام إلى الإتحاد، وفي ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٢، تمت الموافقة على قبولها عضو في الإتحاد بقرار صادر من المجلس الأعلى. وبذلك أكتمل كيان إتحاد الإمارات العربية المتحدة الذي ما زال قائماً حتى الأن[٣].

---

(١) أنظر: القرارات والمراسيم الإتحادية بتاريخ ٢/ ١٢/ ١٩٧١.

(٢) أنظر: برقية الشيخ زايد إلى عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية ٦/ ١٢/ ١٩٧١.

(٣) أنظر: وثيقة إنضمام إمارة رأس الخيمة إلى دولة الإمارات، وبيان وزاره الدولة لشوؤن المجلس الأعلى بشأن إنضمام إمارة رأس الخيمة، وقرار المجلس الأعلى =

وهكذا تكللت جهود الشيخ زايد وأخوانه حكام الإمارات بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعتبر بحق أفضل تجربة إتحادية وأطولها في تاريخ الأمة العربية قاطبة، ومنذ اليوم الأول لقيامها، بدأت الدولة الجديدة مسيرتها النهضوية والتنموية والتوحيدية لتشمل كافة مناطق البلاد وكافة المرافق الحيوية فيها. كما أتبعت في علاقاتها الخارجية سياسة متوازنة تقوم على عدم التسييس والإستقطاب وعدم الدخول في الأحلاف علي أنواعها، وإقامة علاقات أخوة مع الدول العربية والإسلامية وعلاقات صداقة مع بقية دول العالم. وذلك تبعاً للأهداف التي حددها الدستور الإتحادي المؤقت والتي نصت على ما يلي:

«أهداف الإتحاد الحفاظ على إستقلاله وسيادته وعلى أمنه وإستقراره، ودفع كل عدوان على كيانه أو كيان الإمارات الأعضاء فيه وحماية حقوق وحريات شعب الإتحاد وتحقيق التعاون الوثيق فيما بين إماراته لصالحها المشترك من أجل هذه الأغراض، ومن أجل إزدهارها وتقدمها في كافة المجالات وتوفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين مع إحترام كل إمارة عضو لإستقلال وسيادة الإمارات الأخرى في شؤونها الداخلية في نطاق هذا الدستور». الماده ٩ من دستور دولة الإمارات.

أما بالنسبة لأوضاع القوات المسلحة فقد كانت القيادة والسيطرة بأيدي ضباط صف بريطانيين وأطلق على هذا التنظيم عام ١٩٦٥م كشافة ساحل عُمان، وإنضم إليها عدد من المواطنين وتمّ التدريب بمعاونة مجندين من الأردن وعدن. وأحتكر الإنجليز مراكز القيادة وقبل إنسحاب بريطانيا من المنطقة بدأت كل من إمارات أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة

= للإتحاد رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ بتاريخ ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٢ بالموافقة على إنضمام رأس الخيمة لدولة الإمارات. كذلك أنظر: قرار المجلس الأعلى رقم (٣) لسنة ١٩٧٢ بتاريخ ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٢ بشأن زيادة عدد أعضاء المجلس الوطني الإتحادي.

في إنشاء قوات محلية تابعة لها ففي أول كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦ أنشئت قوة دفاع أبو ظبي وتلتها القوة المتحركة في رأس الخيمة ثم قوة دفاع دبي[١].

وفي ٢ كانون الأول/ ديسمبر عند إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة نص دستورها على ثلاثة أمور فيما يتعلق بالقوات المسلحة:

١- إنشاء مجلس أعلى للدفاع برئاسة رئيس الدولة الإتحادية ويختص هذا المجلس بإبداء الرأي والمشورة في كل ما يتعلق بشؤون الدفاع والمحافظة على سلامة الإتحاد وأمنه وإعداد القوات المسلحة وتجهيزها وتطويرها وتحديد أماكن إقامتها ومعسكراتها.

٢- إعتبار كل اعتداء على أية إمارة من الإمارات الأعضاء إعتداء عليها جميعاً وعلى كيان الإتحاد ذاته وتتعاون جميع القوى الاتحادية والمحلية على دفعه بكل الوسائل الممكنة.

٣- يكون للإتحاد قوات مسلحة برية وبحرية وجوية موحدة ويحق لكل إمارة الاحتفاظ بقوة عسكرية صغيرة واجبها الوقاية المحلية بالتعاون مع قوات الشرطة.

وطبقاً للدستور المؤقت فيما يتعلق بشؤون الدفاع أصبح صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وتولى منصب نائب القائد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد[٢].

وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ صدر بيان قصر الرئاسة حول توقيع الشيخ زايد بجعل قوات ساحل عُمان تحت تصرّف حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ووقعها عن الجانب البريطاني السير جيفري

---

(١) د. خالد بن محمد القاسمي: زايد القائد ونداء الوطن، دار الثقافة العربية - الشارقة، الطبعة الأولى ١٩٩١، ص٥٧.

(٢) نفس المصدر، ص ص ٥٨-٥٩.

آرثر المقيم السياسي لصاحبة الجلالة، وأشار البيان إلى أنه من منتصف هذه الليلة ستصبح قوات ساحل عُمان نواة لقوة دفاع الإتحاد[1].

وفي ٦ أيار/ مايو ١٩٧٦ صدر قرار توحيد القوات المسلحة وجاء هذا القرار بمثابة الإنطلاقة الكبرى للقوات المسلحة لتصل إلى ما وصلت إليه الآن من تقدم كبير في التدريب والتنظيم والتسليح، وعلى ضوء هذا القرار التاريخي تمّ تنظيم القوات المسلحة على النحو التالي[2]:

١) القوات البرية ٢) القوات البحرية ٣) القوات الجوية ٤) الدفاع الجوي.

وبعد أن ترجمنا الوثائق المرفقة ترجمة أمينة بوقائعها وأحداثها نأمل أن تكون هذه الوثائق والقرارات الإتحادية مصدر إهتمام للباحثين عن التجربة الإتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ويجد القارئ العزيز الوثائق في هذا الفصل مسلسلة كما قدمنا لها في هذه الدراسة.

(١) أنظر: بيان قصر الرئاسة حول وضع قوة ساحل عُمان.

(٢) أنظر: بيان المجلس الأعلى للدفاع في شأن توحيد القوات المسلحة.



بيان مشترك
صادر عن زيارة الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم
إلى أبو ظبي ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٦٨

لقد قام صاحب العظمة الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم دبي الشقيقة وتوابعها بزيارة أخيه صاحب العظمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي وتوابعها وذلك صباح يوم الإثنين ٢٢ كانون الثاني/ يناير الجاري.

وأستقبل صاحب العظمة الشيخ زايد بن سلطان أخاه صاحب العظمة الشيخ راشد بن سعيد وأعضاء الوفد المرافق له إستقبال الأشقاء في بلدهم وبين أهلهم وعشيرتهم.

وإلتقى الحاكمان في جو من الصداقة والأخوة وناقشا في صراحة وإخلاص كل ما يتعلق بمصالح بلديهما المتشابكة ومصيرهما الواحد وقد شمل البحث حاضر ذلك ومستقبله.

وإستعرض الحاكمان كل الوسائل الكفيلة بدعم تعاونهما وتكاتفهما في الداخل والخارج لرعاية مصالح بلديهما وصيانة مستقبل تلك المصالح.

وقد كان إتفاقهما شاملاً كاملاً حول تلك المصالح وحول صيانتها والمحافظة عليها كما إتفقا على الطرق الكفيلة بتحقيق كل ذلك في الحاضر والمستقبل بما يعود على شعب الخليج بالخير والتقدم والإزدهار.

وتسهيلاً لربط البلدين الشقيقين قرر عظمة الشيخ زايد بن سلطان تعبيد طريق السيارات بين دبي وأبو ظبي.

هذا وقد إنتهت زيارة صاحب العظمة الشيخ راشد بن سعيد لأخيه صاحب العظمة الشيخ زايد بن سلطان في مساء ٢٢ كانون الثاني/ يناير وقد ودّع عظمته والوفد المرافق له بمثل ما أستقبل به من حفاوة وترحيب..

راشد بن سعيد المكتوم	زايد بن سلطان آل نهيان
حاكم إمارة دبي وتوابعها	**حاكم إمارة أبو ظبي وتوابعها**

صدر في أبو ظبي هذا اليوم الثاني والعشرين من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨م

الموافق ليوم الثاني والعشرين من شوال ١٣٨٧هـ

إتفاقية تسوية الحد البحري
بين إماراتي أبو ظبي ودبي
السميح ١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٨

بين حضرة صاحب العظمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي وبين حضرة صاحب العظمة الشيخ راشد بن سعيد آل المكتوم حاكم إمارة دبي.

بما أن الحد البحري الحالي الفاصل بين إمارتي دبي وأبو ظبي، يبدأ من رأس حصيان على الشاطئ، ويمتد بإستقامة، بإتجاه شمال غرب، عبر البحر، مارًّا غربي آبار (فتح) التابعة لإمارة دبي.

وبما أن الفريقين المتعاقدين يرغبان في إعادة تسوية هذا الحد، في سبيل مصلحة بلديهما، وخير شعبيهما. فقد تم الإتفاق والرضى بين الفريقين المتعاقدين على ما يلي:

أولاً: تعاد تسوية هذا الحدّ بأن يُضم لإمارة دبي مساحة من البحر الواقع غربي الحد الحالي المذكور، يكون متوازياً، طول قاعدته الأفقية عشرة كيلومترات، تقاس على طول الساحل غرباً، من رأس حصيان، وطول ضلعه الرأسي مساو لطول الحدّ الحالي، المشار إليه، وبحيث تقع هذه المساحة غربي آبار (فتح)، وتمتد جنوباً غرباً حتى الساحل.

ثانياً: تصبح المساحة المذكورة أعلاه جزءاً من ممتلكات وحقوق دبي.

وإقراراً بهذه الإتفاقية فقد وقّعها الفريقان المتعاقدان بإسميهما في (السميح) في هذا اليوم الثامن عشر من شهر شباط/ فبراير سنة ١٩٦٨م الموافق لليوم العشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٧هـ

زايد بن سلطان آل نهيان	راشد بن سعيد المكتوم
حاكم إمارة أبو ظبي	حاكم إمارة دبي

وذلك بحضور كل من صاحبي السمو

حمدان بن محمد آل نهيان	الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم

بيان قيام
إتحاد بين إماراتي أبو ظبي ودبي
إجتماع السميح ١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٨

في هذا اليوم الأحد الواقع في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٨، الموافق ٢٠ ذو القعدة سنة ١٣٨٧، إجتمع حضرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي، مع أخيه صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم إمارة دبي، لمتابعة أبحاثهما بشأن مستقبل المنطقة بقصد الإتفاق على أسس توحيدها لضمان المحافظة على الإستقرار فيها وتحقيق المستقبل الأفضل لشعبها.

وفي سبيل تحقيق أماني شعب المنطقة وتلبية رغباته، فقد تم الإتفاق والرضا بحمده تعالى بينهما على ما يلي:

١- تكوين إتحاد يضم البلدين له علم واحد، وتناط به المسائل الآتية:

(أ) الشؤون الخارجية.

(ب) الدفاع والأمن الداخلي في حالة الضرورة.

(ج) الخدمات كالصحة والتعليم.

(د) الجنسية والهجرة.

٢- يناط بالإتحاد السلطة التشريعة في الشؤون الموكولة للإتحاد وفي المسائل المشتركة التي يتفق عليها.

٣ - الشؤون التي لم توكل للإتحاد بموجب هذا الإتفاق تكون من أختصاص حكومة كل بلد.

٤-كما إتفق الحاكمان على دعوة إخوانهم أصحاب السمو حكام الإمارات المتصالحة الأخرى لمناقشة هذا الإتفاق والإشتراك فيه ومن ثم دعوة صاحبي العظمة حاكمي قطر والبحرين، للتداول حول مستقبل المنطقة والإتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك.

زايد بن سلطان آل نهيان	راشد بن سعيد المكتوم
حاكم إمارة أبو ظبي وتوابعها	حاكم إمارة دبي وتوابعها

إتفاقية قيام
إتحاد الإمارات العربية المتحدة
دبي ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٨

بناء على إتفاق سابق تم بين جميع حكّام إمارات الخليج العربي لعقد مؤتمر منهم ومن الوفود المرافقة لهم بدبي في يوم الأحد ٢٦ ذي القعدة ١٣٨٧ هـ الموافق٢٥ شباط/ فبراير سنة ١٩٦٨م، عقد المؤتمر الأول لحكّام الإمارات العربية في الخليج بدبي في المدة ما بين اليوم السادس والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧هـ، الموافق اليوم الخامس والعشرين من شباط/ فبراير عام ١٩٦٨م واليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧هـ، الموافق لليوم السابع والعشرين من شباط/ فبراير عام ١٩٦٨م.

ولقد كان للترحيب الأخوي الحار الذي إستقبل به شعب دبي حكّام الإمارات والروح الوطنية المتأججة التي أيدت بها شعوب المنطقة بأسرها قرار عقد المؤتمر لإستعراض الموقف الراهن في الخليج العربي وللتذاكر حول خير الوسائل لضم الصفوف وتوحيد الكلمة وتحقيق تعاون وثيق بين الإمارات العربية في الخليج العربي تأميناً لصلاح حاضرها وازدهار مستقبلها، أوضح دليل على عمق الروابط التي تجمع بين شعوب هذه الإمارات بأعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، وأسطع برهان على تصميمها على سلوك أنجح الطرق لبلوغ أمانيها في الفوز بأوفر قسط من العزة والمنعة والرخاء والرفاه.

وفي جو مفعم بالأخوة والمحبة والتفاهم، إستعرض الحكام العلاقات القوية العديدة التي تصل بين شعوبهم الشقيقة وتدارسوا شؤونها العامة ومصالحها المشتركة. وتعاهدوا على ضرورة المبادرة بعزم وإصرار إلى توثيق التآزر بين شعوبهم في كل الميادين، ودعم تكاتفها بجميع الوسائل، وتوجيه جهودهم ما إستطاعوا إلى ذلك سبيلاً إلى التعاون على النهوض بمستويات بلادهم في شتى المجالات وضمان مستقبل زاهر لها في مختلف النواحي، وتعزيز أمنها بتوحيد سياستها العامة، وصيانة سلامتها بضمان الدفاع الجماعي عنها وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية.

وتحقيقاً لهذه الأهداف العليا التي تصبو إليها أماني الشعوب العربية في الخليج العربي وترنو لها آمال الأمة العربية جمعاء في كل جزء من أجزاء الوطن العربي الكبير، وقّع الحكّام الإتفاقية المرفق بهذا البيان نصها.

وحكّام الإمارات العربية في الخليج العربي إذ يعلنون هذه الإتفاقية يشعرون بسعادة سابغة وهناءة بالغة بهذه الخطوة الإيجابية المباركة لجمع شمل العرب في الخليج العربي تدعيماً لعروبتهم وتثبيتاً لكيانهم وضماناً لتقدمهم وشامل نهضتهم. ويسألون الله جل وعلا أن يكتب لهذه الخطوة أكمل النجاح وأن يحيطها بفضل عنايته ورعايته، وأن يبارك جهودهم المشتركة في سبيل خير شعوبهم الشقيقة والأمة العربية جمعاء.

صدر في دبي بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٧هـ
الموافق ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٨م.

الموقعون على هذه الإتفاقية:

صاحب العظمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان	حاكم أبو ظبي
صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة	حاكم البحرين
صاحب العظمة الشيخ راشد بن سعيد المكتوم	حاكم دبي
صاحب العظمة الشيخ أحمد بن علي آل ثاني	حاكم قطر
صاحب السمو الشيخ أحمد بن راشد المعلا	حاكم أم القيوين
صاحب السمو الشيخ خالد بن محمد القاسمي	حاكم الشارقة
صاحب السمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي	حاكم رأس الخيمة
صاحب السمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي	حاكم الفجيرة
صاحب السمو الشيخ راشد بن حميد النعيمي	حاكم عجمان

* * *



بنود إتفاقية
إتحاد الإمارات العربية المتحدة
دبي ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٦٨

نظراً لأن إمارتي أبو ظبي ودبي قد أبرمتا في يوم ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٨٧ هـ الموافق ١٨ شباط/ فبراير سنة ١٩٦٨م إتفاقاً على تكوين إتحاد بينهما رغبة منهما في المحافظة على الإستقرار في بلديهما وتحقيق مستقبل أفضل لشعبيهما،

ولما كان الإجماع منعقداً على أن إنشاء إتحاد يشمل جميع الإمارات العربية في الخليج بما فيها إمارتي أبو ظبي ودبي أوفى بتحقيق الغرض الذي نشدته هاتان الإمارتان وترنو إليه آمال شعوب المنطقة بأسرها،

ودعماً لأواصر الأخوة الوثقية بين جميع الإمارات العربية في الخليج العربي، وتثبيتاً للروابط القوية العديدة التي تجمع بين هذه الإمارات، وحرصاً على توجيه جهودها بكل الوسائل المستطاعة إلى ما فيه صلاح أحوالها وتأمين بنيها، وتحقيق الخيرللأمة العربية جمعاء، واستجابة لرغبة شعوب المنطقة في تعزيز أسباب الإستقرار في بلادها وتحقيق الدفاع الجماعي عن كيانها وصيانة أمنها وسلامتها، وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية، قد اجتمعوا، مع الوفود المرافقة لهم في دبي بين اليوم السادس والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧هـ الموافق لليوم الخامس والعشرين من شباط/ فبراير عام ١٩٦٨ واليوم الثامن والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧هـ الموافق

لليوم السابع والعشرين من شباط/ فبراير عام ١٩٦٨م. وتمَّ التعاقد والإتفاق بينهم على ما يلي:

الباب الأول: إنشاء إتحاد للإمارات العربية:

١ - ينشأ إتحاد للإمارات العربية في الخليج العربي من الإمارات المتعاقدة ويسمى **«إتحاد الإمارات العربية»**.

٢ - يكون الغرض من هذا الاتحاد هو توثيق الصلات بين الإمارات وتقوية التعاون بينها في كل المجالات، وتنسيق خطط تقدمها ورخائها، ودعم إحترام كل منها لإستقلال الأخرى وسيادتها، وتوحيد سياستها الخارجية وتمثيلها الخارجي، وتنظيم الدفاع الجماعي عن بلادها صيانة لأمنها ومحافظة على سلامتها والنظر بصفة عامة في شؤونها ومصالحها المشتركة بما يكفل بلوغ أمانيها وتحقيق آمال الوطن العربي الكبير قاطبة.

الباب الثاني: السلطات:

٣ - يشرف على شؤون الإتحاد مجلس يسمى **«المجلس الأعلى»** ويشكّل من حكّام الإمارات.

٤ - يضطلع المجلس الأعلى بوضع ميثاق كامل دائم للإتحاد، ويرسم سياسة عليا له في المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والإقتصادية والثقافية وغيرها المتصلة بأغراض الإتحاد المبينة في المادة الثانية من هذه الإتفاقية. ويختص المجلس بإصدار القوانين الإتحادية اللازمة في هذا الشأن. وهو المرجع الأعلى في تحديد الإختصاصات. وتصدر قراراته بالإجماع.

٥ - يتناوب حكّام الإمارات الأعضاء سنويًّا رئاسة إجتماعات المجلس الأعلى. ويتولى الرئيس تمثيل الإتحاد في الداخل وتجاه الدول الأجنبية.

٦ - تصدر الميزانية العامة للإتحاد بقرار من المجلس الأعلى. ويعيّن القانون مواردها والحصة التي تؤديها كل إمارة من الإمارات الأعضاء.

٧ - يعاون المجلس في مباشرة سلطاته مجلس يسمى «مجلس الإتحاد».

٨ - مجلس الإتحاد هو الهيئة التنفيذية للإتحاد، ويمارس إختصاصاته وفقاً للسياسة العليا التي يقررها المجلس الأعلى وطبقاً للقوانين الإتحادية.

٩ - يحدد القانون طريقة تشكيل مجلس الإتحاد، والقواعد الأساسية لنظامه.

١٠ - لا تعتبر قرارات مجلس الإتحاد نهائية إلا بعد مصادقة المجلس الأعلى عليها.

١١ - تشكل وتنظم بقانون إتحادي المجالس والهيئات اللازمة لمعاونة مجلس الإتحاد على القيام بأعماله.

الباب الثالث: أحكام متفرقة:

١٢ - عملاً بحق الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - عن كيانها، تتعاون الإمارات المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها. وأداء لواجبها المشترك في دفع أي إعتداء مسلح يقع على إيَّ منها، تشترك، بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية للقيام بهذا الواجب.

١٣ - أ - يكون للإتحاد محكمة عليا تسمى «**المحكمة الإتحادية العليا**».

ب - يحدد القانون طريقة تشكيل المحكمة ونظامها وإختصاصاتها.

١٤ - يصدر بتعيين المقر الدائم لإتحاد الإمارات العربية قرار من المجلس الأعلى، ولهذا المجلس أن يجتمع في أي مكان آخر يحدده.

١٥ - تمارس حكومة كل إمارة شؤونها المحلية الخاصة التي لم يسند الاختصاص بصددها للإتحاد بموجب هذه الإتفاقية والقوانين الإتحادية.

١٦ - يجوز بقرار من المجلس الأعلى للإتحاد تعديل هذه الإتفاقية، وبخاصة إذا كان من شأن التعديل أن يجعل الروابط بين الإمارات الأعضاء أشد قوة وأكثر متانة.

ولا يبت في التعديل إلاّ في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب.

١٧ - يعمل بهذه الإتفاقية من أول محرم ١٣٨٨هـ، الموافق ٣٠ آذار/ مارس سنة ١٩٦٨م، وفقاً للأنظمة المرعية في كل إمارة عضو، وذلك إلى حين وضع ميثاق بالنظام الكامل الدائم للإتحاد.

حرّرت هذه الإتفاقية في دبي بتاريخ الثامن والعشرين من ذي القعدة عام ١٣٨٧هـ، الموافق اليوم السابع والعشرين من شباط/ فبراير عام ١٩٦٨ من تسع نسخ سلمت واحدة منها لكل من الإمارات الأعضاء.

التوقيعات

عيسى بن سلمان آل خليفة
حاكم البحرين

زايد بن سلطان آل نهيان
حاكم أبو ظبي

أحمد بن علي آل ثاني
حاكم قطر

راشد بن سعيد آل مكتوم
حاكم دبي

صقر بن محمد القاسمي
حاكم رأس الخيمة

أحمد بن راشد المعلا
حاكم أم القيوين

خالد بن محمد القاسمي
حاكم الشارقة

راشد بن حميد النعيمي
حاكم عجمان

محمد بن حمد الشرقي
حاكم الفجيرة

المذكرات المتبادلة
بين حاكم أبو ظبي والمملكة المتحدة
بشأن إلغاء العلاقات التعاهدية بينهما

يا صاحب الفخامة،

أحييكم أطيب تحية،

وبعد، فإشارة إلى مذكرة فخامتكم المحررة بتاريخ هذا اليوم ونصها كما يلي:

«أتشرف بأن أشير إلى المحادثات التي جرت بين عظمتكم وبيني بشأن أنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وإمارة أبو ظبي ورغبة حكومة عظمتكم في أن تكون إمارة أبو ظبي عضواً في الإمارات العربية المتحدة التي ستقوم بكامل مسؤولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة، فنيابة عن حكومة المملكة المتحدة أقترح ما يلي:

١ - إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين المملكة المتحدة وإمارة أبو ظبي لمنافاتها للعضوية في إتحاد يتولى كامل مسؤولياته الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة إعتباراً من تاريخ هذا اليوم.

٢ - إنهاء المعاهدة الخاصة المؤرخة ٦ آذار/ مارس ١٨٩٢ وجميع الإتفاقات والتعهدات والإلتزامات والترتيبات بين المملكة المتحدة

وإمارة أبو ظبي المنبثقة عن العلاقات التعاهدية الخاصة بين الدولتين وذلك إعتباراً من تاريخ هذا اليوم.

٣ - إستمرار العلاقات بين المملكة المتحدة وإمارة أبو ظبي بصفتها عضواً في الإمارات العربية المتحدة تسودها روح التعاون والصداقة الوثيقة. ولهذا الغرض تعقد معاهدة صداقة بين المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة.

فإذا قبلت حكومة عظمتكم بهذه الإقتراحات فلي الشرف أن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة وجواب عظمتكم بالموافقة عليها إتفاقاً بين الحكومتين في هذا الشأن يسري مفعوله إعتباراً من تاريخ هذا اليوم.

وإني لأغتنم هذه المناسبة لأجدد لعظمتكم تأكيداتي لكم بإسمي معاني تقديري.

يسعدني، جواباً على هذه المذكرة. أن أؤكد لفخامتكم موافقة حكومتي على الإقتراحات التي فيها. وأن تلك المذكرة وجوابي هذا عليها يشكلان معاً إتفاقية بين حكومتينا في هذا الشأن يسري مفعولها من تاريخ هذا اليوم.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

زايد بن سلطان آل نهيان
حاكم أبو ظبي

التاريخ: ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١

معاهدة صداقة
بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والإمارات العربية المتحدة

إن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والإمارات العربية المتحدة. نظراً لأن الإمارات العربية المتحدة قد اتخذت كامل مسؤولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة.

ونظراً لأن عزم الدولتين قد إستقر على أن تستمر علاقات التعاون والصداقة الوثيقة التقليدية الطويلة الأمد بين سكانهما.

ولما كانتا ترغبان في التعبير عن هذا العزم في شكل معاهدة صداقة.

قد إتفقتا على ما يلي:

المادة (١)

أن تسود العلاقات بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والإمارات العربية المتحدة روح الصداقة الوثيقة.

وإقراراً لذلك يقوم الطرفان المتعاقدان. إدراكاً منهما لمصلحتهما المشتركة في إستتباب السلام والإستقرار في المنطقة ما يلي:

أ - التشاور معاً حول المسائل التي تهمهما سويًا عند الحاجة لذلك.

ب - تسوية كل خلافاتهما بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

المادة (٢)

يشجع الطرفان المتعاقدأن تعاونهما في ميادين التعليم والعلوم والثقافة طبقاً للترتيبات التي يتفق عليها بينهما. ويجوز أن تشمل هذه الترتيبات بين ما تشمل ما يلي:

أ - تدعيم الفهم المتبادل لثقافتيهما وحضارتيهما ولغتيهما.

ب - تدعيم الإتصالات بين الهيئات المهنية والجامعات والمنشآت الثقافية.

ج - تشجيع تبادل المعلومات التقنية والعلمية والثقافية بينهما.

المادة (٣)

يحافظ الطرفان المتعاقدان على العلاقات الوثيقة بينهما حاليًا في حقل التجارة، ويتقابل ممثلو الطرفين المتعاقدين من وقت لآخر للنظر في الوسائل الكفيلة بتنمية وتقوية تلك العلاقات، بما في ذلك إبرام المعاهدات والإتفاقيات حول الأمور التي تهمهما في هذا الصدد.

المادة (٤)

يجري العمل بهذه المعاهدة إعتباراً من تاريخ هذا اليوم، وتبقى سارية المفعول مدة عشر سنوات وإذا لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته في إنهاء المعاهدة قبل إنقضاء المدة المذكورة بإثني عشر شهراً تظل المعاهدة قائمة بعد ذلك حتى إنقضاء إثني عشر شهراً من تاريخ الأخطار بتلك الرغبة.

وإثباتاً لما تقدم، جرى توقيع هذه المعاهدة من الموقعين عليها.

وقد حررت من نسختين في دبي في ٢ كانون الأول/ ديسمبر الموافق ١٥ شوال ١٣٩١ باللغتين الإنجليزية والعربية، على أن يكون لكل من النصين ذات الحجية.

عن الإمارات العربية المتحدة
زايد بن سلطان آل نهيان

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
جيفري آرثر (المقيم السياسي البريطاني في الخليج)



بيان صادر عن المجلس الأعلى
للإمارات العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

في هذا اليوم الخميس الواقع في الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٣٩١هـ، الموافق لليوم الثاني من شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧١م، وفي إمارة دبي عقد حكام إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة الموقعون على الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة إجتماعاً لهم في جو سادته مشاعر الأخوة الصادقة والثقة المتبادلة والحرص العميق على تحقيق إرادة شعب هذه الإمارات وأصدروا إعلاناً بسريان مفعول أحكام الدستور المذكور إعتباراً من هذا اليوم.

ثم تابع الحكام إجتماعهم كمجلس أعلى للإتحاد. وبعونه تعالى تم في هذا الإجتماع إنتخاب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة لمدة خمس سنوات ميلادية وصاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم إمارة دبي نائباً للرئيس لنفس المدة، وقد أدى كل منهما اليمين الدستورية وفق أحكام الدستور، كما تم تعيين صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم ولي عهد إمارة دبي رئيساً لمجلس الوزراء الإتحادي. وسيعقد المجلس إجتماعه الثاني في أبو ظبي يوم الثلاثاء الموافق السابع من شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧١.

ويزف المجلس الأعلى هذه البشرى السعيدة لشعب الإمارات العربية المتحدة ولكافة الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة وللعالم أجمع معلناً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة دولة مستقلة ذات سيادة، جزءاً من الوطن العربي الكبير، تستهدف الحفاظ على إستقلالها وسيادتها وعلى أمنها واستقرارها ودفع كل عدوان على كيانها أو كيان الإمارات الأعضاء فيها، وحماية حقوق وحريات شعبها وتحقيق التعاون الوثيق فيما بين إماراتها لصالحها المشترك من أجل هذه الأغراض ومن أجل إزدهارها وتقدمها في كافة المجالات وتوفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين، ونصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، على أساس مبادئ ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة والأخلاق الدولية المثلى، ويستنكر الإتحاد مبدأ إستخدام القوة ويأسف لما إتخذته إيران أخيراً من إحتلال جزء من الوطن العربي العزيز ويرى ضرورة إحترام الحقوق المشروعة ومناقشة ما قد ينشأ من خلافات بين الدول بالطرق المتعارف عليها دوليًا.

والمجلس الأعلى للإتحاد، إذ يتوجه في هذه المناسبة التاريخية المباركة إلى الله العلي القدير بالحمد والشكر على توفيقه وعونه وإلى شعب الإتحاد بالتهاني المباركة على تحقيق إمانيه وإيمانا من المجلس بأن أي وحدة أو إتحاد في أي بقعة من الوطن العربي خطوة في طريق الدعوة الحقة للوحدة العربية الشاملة، فإنه ليحرص على تأكيد ترحيبه بانضمام باقي الدول والإمارات الشقيقة الموقعة على إتفاقية إتحاد الإمارات العربية الموقعة في دبي في الثامن والعشرين من شهر شباط/ فبراير سنة ١٩٦٨م لدولة الإمارات العربية المتحدة.

والله ولي التوفيق، وهو نعم المولى ونعم النصير...

صدر في دبي في ١٥ شوال سنة ١٣٩١هـ

الموافق ٢ كانون الثاني/ ديسمبر سنة ١٩٧١م.

كلمة سمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة

التي ألقاها بالنيابة عنه سمو الشيخ حمدان بن راشد
في إجتماع المجلس الأعلى للإتحاد

إخواني أصحاب السمو

أيها السادة،

باسم دبي، وباسم شعب دبي، نحييكم أطيب تحية، وبنفس تفيض بالبشر وتملؤها السعادة، نرحب بكم في بلدكم بين أهلكم وذويكم.

أيها الإخوان،

لقد تم أمس التوقيع على الاتفاقيات بأنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة بين كل إمارة من إماراتنا والحكومة البريطانية، فتم بذلك إستقلال إماراتنا وسيادتها على أراضيها. وما مضت ساعات قليلة على ذلك، حتى التقينا في هذا الإجتماع التاريخي لتحقيق ما تلاقت عليه إرادة شعب إماراتنا لإعلان قيام الامارات العربية المتحدة دولة مستقلة ذات سيادة، تستهدف توفير الحياة الفضلي لشعبها والإستقرار الأمكن لها وتحمي حقوق وحريات مواطنيها، وتسعي لتحقيق التعاون الوثيق فيما بين إماراتها لصالحها المشترك من أجل ازدهارها وتقدمها في كافة المجالات، وتتطلع للإنضمام لجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ومسايرة الركب العربي في مسيرته نحو أهدافه السامية، ونصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون

مع جميع الدول والشعوب الصديقة على أساس مبادىء ميثاق الأمم والإتفاقيات الدولية.

وفي هذا اللحظات التي يرقب فيها شعب إماراتنا المفدي والعالم بأسره ما سيصدر عن هذا الإجتماع من المقررات أبتهل إلى الله سبحانه وتعالى أن يهدينا سواء السبيل وأن يوفقنا لتحقيق ما إجتمعنا من أجله والله ولي التوفيق ونعم النصير.

صدر في دبي ١٥ شوال سنة ١٣٩١هـ
الموافق ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١م

إعلان بشأن تحديد تاريخ العمل بأحكام الدستور المؤقت(*) للإمارات العربية المتحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن حكام إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة.

بعد الإطلاع على المادة ١٥٢ من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة الذي وقعناه في دبي في الخامس والعشرين من شهر جماد الأول سنة ١٣٩١هـ الموافق لليوم الثامن عشر من شهر تموز/ يوليو سنة ١٩٧١م.

نعلن ما يلي:

يعمل بأحكام الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة المشار إليه أعلاه إعتباراً من تاريخ صدور هذا الإعلان.

صدر في دبي في هذا اليوم الخميس الخامس عشر من شهر شوال

(*) قرر مجلس الوزراء في إجتماعه يوم ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٦ إعتبار الدستور المؤقت، دستوراً دائماً وذلك بحذف كلمة (مؤقت) من نصوص أحكام الدستور. كما قرر أن تكون مدينة أبوظبي عاصمة للدولة.

سنة ١٣٩١هـ الموافق لهذا اليوم الثاني من شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧١م.

حاكم إمارة أبو ظبي	حاكم إمارة دبي	حكام إمارة أم القيوين
حاكم إمارة الشارقة	حاكم إمارة عجمان	حاكم إمارة الفجيرة

الدستور المؤقت
للإمارات العربية المتحدة

نحن حكام إمارات أبو ظبي دبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة.

نظراً لأن إرادتنا وإرادة شعب أمارتنا قد تلاقت على قيام إتحاد بين هذه الإمارات، من أجل توفير حياة أفضل ، وإستقرار أمكن، ومكانة دولية أرفع لها ولشعبها جميعاً.

ورغبة في إنشاء روابط أوثق بين الإمارات العربية في صورة دولة إتحادية مستقلة ذات سيادة، قادرة على الحفاظ على كيانها وكيان أعضائها، متعاونة مع الدول العربية الشقيقة، ومع كافة الدول الأخرى الصديقة الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وفي الأسرة الدولية عموماً، على أساس الأحترام المتبادل، وتبادل المصالح والمنافع.

ورغبة كذلك في إرساء قواعد الحكم الإتحادي خلال السنوات المقبلة على أسس سليمة، تتمشى مع واقع الإمارات وإمكانياتها في الوقت الحاضر، وتطلق يد الإتحاد بما يمكنه من تحقيق أهدافه، وتصون الكيان الذاتي لأعضائه بما لا يتعارض وتلك الأهداف، وتعد شعب الإتحاد في الوقت ذاته للحياة الدستورية الحرة الكريمة، مع السير به قدما نحو حكم ديموقراطي نيابي متكامل الأركان، في مجتمع عربي إسلامي متحرر من الخوف والقلق.

ولما كان تحقيق ذلك من أعز رغباتنا، ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا، حرصا على النهوض ببلادنا وشعبها إلى المنزلة التي تؤهلهما لتبوء المكان اللائق بهما بين الدول المتحضرة وأممها.

ومن أجل ذلك كله والى أن يتم أعداد الدستور الدائم للإتحاد نعلن أمام الخالق العلي القدير، وأمام الناس أجمعين موافقتنا على هذا الدستور المؤقت المذيّل بتوقيعاتنا ليطبق أثناء الفترة الإنتقالية المشار إليها فيه.

والله ولي التوفيق، وهو نعم المولى ونعم النصير.

الباب الأول: الإتحاد ومقوماته وأهدافه الأساسية:

مادة ١ : الإمارات العربية المتحدة دولة إتحادية مستقلة ذات سيادة، ويشار إليها فيما بعد في هذا الدستور بالإتحاد.

ويتألف الإتحاد من الإمارات التالية: **أبو ظبي - دبي - الشارقة - عجمان - أم القيوين - الفجيرة.**

ويجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينضم إلى الإتحاد، متى وافق المجلس الأعلى للأتحاد على ذلك بإجماع الآراء.

مادة ٢ : يمارس الإتحاد في الشؤون الموكوله إليه بمقتضى أحكام هذا الدستور على جميع الأراضي والمياه الإقليمة الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء.

مادة ٣ : تمارس الإمارات الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية في جميع الشؤون التي لا يختص بها الإتحاد بمقتضى هذا الدستور(*).

(*) أسقطت هذه المادة في الطبعة الحديثة من الدستور نظراً لتعارضها مع سيادة الدولة الإتحادية على مياهها الإقليمية.

مادة ٤ : لا يجوز للإتحاد أن يتنازل عن سيادته أو أن يتخلى عن أي جزء من أراضيه أو مياهه.

مادة ٥ : يكون للإتحاد علمَه وشعاره ونشيده الوطني. ويحدد القانون العلم والشعار وتحتفظ كل إمارة بعلمها الخاص لإستخدامه داخل إقليمها.

مادة ٦ : الإتحاد جزء من الوطن العربي الكبير. تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك. وشعب الإتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية.

مادة ٧ : الإسلام هو الدين الرسمي للإتحاد، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع فيه، ولغة الإتحاد الرسمية هي اللغة العربية.

مادة ٨ : يكون لمواطني الإتحاد جنسية واحدة يحددها القانون. ويتمتعون في الخارج بحماية حكومة الإتحاد وفقاً للأصول الدولية المرعية. ولا يجوز إسقاط الجنسية عن المواطن، أو سحبها منه، إلا في الحالات الإستثنائية التي ينص عليها القانون.

مادة ٩ : ١ - تنشأ عاصمة الإتحاد في منطقة تمنحها للإتحاد إمارتا أبو ظبي ودبي على الحدود بينهما، ويطلق عليها إسم «الكرامة».

٢ - يرصد في ميزانية الإتحاد للسنة الأولى ما يكفي لتغطية نفقات الدراسات الفنية والتخطيط لإنشاء العاصمة على أن يباشر في أعمال إنشائها بأقرب وقت ممكن وعلى أن يتم إنشاؤها خلال مدة لا تتجاوز سبع سنوات إعتباراً من تاريخ نفاذ هذا الدستور.

٣ - وإلى أن يتم إنشاء عاصمة الإتحاد تكون أبو ظبي المقر المؤقت للإتحاد.

مادة ١٠ : أهداف الإتحاد هي الحفاظ على إستقلاله وسيادته وعلى أمنه وإستقراره، ودفع كل عدوان على كيانه أو كيان الإمارات الأعضاء

فيه، وحماية حقوق وحريات شعب الإتحاد وتحقيق التعاون الوثيق فيما بين إماراته لصالحها المشترك من أجل هذه الأغراض، ومن أجل إزدهارها وتقدمها في كافة المجالات وتوفير الحياة الأفضل لجميع المواطنين مع إحترام كل إمارة عضو لإستقلال وسيادة الإمارات الأخرى في شؤونها الداخلية في نطاق هذا الدستور.

مادة ١١: ١ - تشكل إمارات الإتحاد وحدة إقتصادية وجمركية وتنظم القوانين الإتحادية المراحل التدريجية المناسبة لتحقيق تلك الوحده.

٢ - حرية إنتقال رؤوس الأموال ومرور جميع البضائع بين إمارات الإتحاد مكفولة ولا يجوز تقييدها إلا بقانون إتحادي.

٣ - تلغى جميع الضرائب والرسوم والعوائد والمكوس المفروضة على إنتقال البضائع من إمارة إلى أخرى من الإمارات الأعضاء.

مادة ١٢: تستهدف سياسة الإتحاد الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامة وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب، على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق المثلى الدولية.

الباب الثاني: الدعامات الإجتماعية والإقتصادية الأساسية للإتحاد:

مادة ١٣: يتعاون الإتحاد والإمارات الأعضاء فيه، كل في حدود إختصاصاته وإمكانياته، في تنفيذ أحكام هذا الباب.

مادة ١٤: المساواة، والعدالة الإجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعامات المجتمع. والتعاضد والتراحم صلة وثقى بينهم.

مادة ١٥ : الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويصونها ويحميها من الإنحراف.

مادة ١٦ : يشمل المجتمع برعايته الطفولة والأمومة، ويحمي القُصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم لسبب من الأسباب، كالمرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة الإجبارية، ويتولى مساعدتهم وتأهيلهم لصالحهم وصالح المجتمع. وتنظيم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الإجتماعية لهذه الأمور.

مادة ١٧ : التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع. وهو الزامي في مرحلته الإبتدائية ومجاني في كل مراحله داخل الإتحاد، ويضع القانون الخطط اللازمة لنشر التعليم وتعميمه بدرجاته المختلفة، والقضاء على الأمية.

مادة ١٨ : يجوز للأفراد والهيئات إنشاء المدارس الخاصة وفقاً لأحكام القانون على أن تخضع لرقابة السلطات العامة المختصة وتوجيهاتها.

مادة ١٩ : يكفل المجتمع للمواطنين الرعاية الصحية، ووسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة. ويشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج العامة والخاصة.

مادة ٢٠ : يقدر المجتمع العمل كركن أساسي من أركان تقدمه، ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيلهم له، ويهيء الظروف الملائمة لذلك بما يضعه من تشريعات تصون حقوق العمال ومصالح أرباب العمل، على ضوء التشريعات العمالية العالمية المتطورة.

مادة ٢١ : الملكية الخاصة مصونة، ويبين القانون القيود التي ترد عليها، ولا ينزع من أحد ملكه إلا في الأحوال التي تستلزمها المنفعة العامة وفقاً لأحكام القانون، وفي مقابل تعويض عادل.

مادة ٢٢: للأموال العامة حرمة، وحمايتها واجبة على كل مواطن. ويبين القانون الأحوال التي يعاقب فيها على مخالفة هذا الواجب.

مادة ٢٣: تعتبر الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة ملكية عامة لتلك الإمارة، ويقوم المجتمع على حفظها وحسن إستغلالها، لصالح الإقتصاد الوطني.

مادة ٢٤: الإقتصاد الوطني أساسه العدالة الإجتماعية وقوامه التعاون الصادق بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الإقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين في حدود القانون. ويشجع الإتحاد التعاون والإدخار.

الباب الثالث: الحريات والحقوق والواجبات العامة:

مادة ٢٥: جميع الأفراد لدى القانون سواء، ولا تمييز بين مواطني الإتحاد بسبب الأصل أو العقيدة الدينية أو المركز الإجتماعي.

مادة ٢٦: الحرية الشخصية مكفولة لجميع المواطنين، ولا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه إلا وفق أحكام القانون. ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو المعاملة الحاطة بالكرامة.

مادة ٢٧: يحدد القانون الجرائم والعقوبات، ولا عقوبة على ما تم من فعل أو ترك قبل صدور القانون الذي ينص عليها.

مادة ٢٨: العقوبة شخصية، والمتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية وعادلة، وللمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة، ويبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم. وإيذاء المتهم جسمانيًا أو معنويًا محظور.

مادة ٢٩: حرية التنقل والإقامة مكفولة للمواطنين في حدود القانون.

مادة ٣٠: حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة، وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون.

مادة ٣١: حرية المراسلات البريدية والبرقية وغيرها من وسائل الإتصال وسريتها مكفولتان وفقاً للقانون.

مادة ٣٢: حرية القيام بشعائر الدين طبقا للعادات المرعية مصونة، على ألا يخل ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب العامة.

مادة ٣٣: حرية الإجتماع، وتكوين الجمعيات، مكفولة في حدود القانون.

مادة ٣٤: كل مواطن حر في أختيار عمله أو مهنته أو حرفته في حدود القانون، وبمراعاة التشريعات المنظمة لبعض هذه المهن والحرف. ولا يجوز فرض عمل أجباري على أحد إلا في الأحوال الإستثنائية التي ينص عليها القانون، وبشرط التعويض عنه. لا يجوز استعباد أي إنسان.

مادة ٣٥: باب الوظائف العامة مفتوح لجميع المواطنين، على أساس المساواة بينهم في الظروف، وفقاً لأحكام القانون.

والوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها. ويستهدف الموظف العام في أداء واجبات وظيفته المصلحة العامة وحدها.

مادة ٣٦: للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها إلا وفق أحكام القانون وفي الأحوال المحددة فيه.

مادة ٣٧: لا يجوز أبعاد المواطنين. أو نفيهم من الإتحاد.

مادة ٣٨: تسليم المواطنين، واللاجئين السياسيين، محظور.

مادة ٣٩: المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بناء على حكم قضائي، وفي الأحوال المنصوص عليها في القانون.

مادة ٤٠ : يتمتع الأجانب في الإتحاد بالحقوق والحريات المقررة في المواثيق الدولية المرعية، أو في المعاهدات والإتفاقيات التي يكون الإتحاد طرفاً فيها وعليهم الواجبات المقابلة لها.

مادة ٤١ : لكل إنسان أن يتقدم بالشكوى إلى الجهات المختصة بما في ذلك الجهات القضائية من إمتهان الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الباب.

مادة ٤٢ : أداء الضرائب والتكاليف العامة المقررة قانوناً، واجب على كل مواطن.

مادة ٤٣ : الدفاع عن الإتحاد فرض مقدس عل كل مواطن، وإداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ينظمه القانون.

مادة ٤٤ : احترام الدستور والقوانين والأوامر الصادرة من السلطات العامة تنفيذا لها ومراعاة النظام العام وإحترام الآداب العامة، واجب على جميع سكان الاتحاد.

الباب الرابع: السلطات الإتحادية:

مادة ٤٥ : تتكون السلطات الإتحادية من:

١ - المجلس الأعلى للإتحاد.

٢ - رئيس الإتحاد ونائبه.

٣ - مجلس وزراء الإتحاد.

٤ - المجلس الوطني الإتحادي.

٥ - القضاء الإتحادي.

الفصل الأول: المجلس الأعلى للإتحاد:

مادة ٤٦ : المجلس الأعلى للإتحاد هو السلطة العليا فيه. ويشكل

من حكام جميع الإمارات المكونة للإتحاد، أومن يقوم مقامهم في إماراتهم. في حال غيابهم. أو تعذر حضورهم.

ولكل إمارة صوت واحد في مداولات المجلس.

مادة ٤٧: يتولى المجلس الأعلى للإتحاد الأمور التالية:

١- رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكولة للإتحاد بمقتضى هذا الدستور والنظر في كل ما من شأنه أن يحقق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات الأعضاء.

٢- التصديق على القوانين الإتحادية المختلفة قبل إصدارها بما في ذلك قوانين الميزانية العامة السنوية للإتحاد والحساب الختامي.

٣- التصديق على المراسيم المتعلقة بأمور خاضعة بمقتضى أحكام هذا الدستور لتصديق أو موافقة المجلس الأعلى. وذلك قبل أصدار هذه المراسيم من رئيس الإتحاد.

٤- التصديق على المعاهدات والإتفاقيات الدولية، ويتم هذا التصديق بمرسوم.

٥- الموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وقبول إستقالته وإعفائه من منصبه بناء على إقتراح رئيس الإتحاد.

٦- الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الإتحادية العليا وقبول إستقالاتهم وفصلهم في الأحوال التي ينص عليها هذا الدستور، ويتم كل ذلك بمراسيم.

٧- الرقابة العليا على شؤون الإتحاد بوجه عام.

٨- أية اختصاصات أخرى منصوص عليها في هذا الدستور أو في القوانين الإتحادية.

مادة ٤٨ : ١- يضع المجلس الأعلى لائحته الداخلية متضمنه نظام سير العمل فيه وطريقة التصويت على قراراته، ومداولات المجلس سرية.

٢- ينشيء المجلس الأعلى أمانة عامة له تزود بعدد كاف من الموظفين لمعاونته على أداء أعماله.

مادة ٤٩ : تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة أعضاء من أعضائه على أن تشمل هذه الأغلبية صوتي إمارتي أبو ظبي ودبي. وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية المذكورة.

أما قرارات المجلس في المسائل الإجرائية فتصدر بأغلبية الأصوات، وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس هذه المسائل.

مادة ٥٠ : يعقد المجلس الأعلى إجتماعاته في عاصمة الإتحاد. ويجوز أن ينعقد في أي مكان آخر يتم الإتفاق عليه مسبقاً.

الفصل الثاني: رئيس الإتحاد ونائبه:

مادة ٥١ : ينتخب المجلس الأعلى للإتحاد، من بين أعضائه، رئيساً للإتحاد ونائباً لرئيس الإتحاد، ويمارس نائب رئيس الإتحاد جميع إختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب.

مادة ٥٢ : مدة الرئيس ونائبه خمس سنوات ميلادية. ويجوز إعادة إنتخابهما لذات المنصب، ويؤدي كل منهما عند توليه أعباء منصبه اليمين التالية أمام المجلس الأعلى.

«اقسم بالله العظيم أن اكون مخلصاً للإمارات العربية المتحدة، وأن أحترم دستورها وقوانينها وأن أرعى مصالح شعب الإتحاد، وأن أؤدي واجبي بأمانة وإخلاص وأحافظ على إستقلال الإتحاد وسلامة أراضيه».

مادة ٥٣: عند خلو منصب الرئيس أو نائبه بالوفاة أو الإستقالة أو إنتهاء حكم أي منهما في إمارته لسبب من الأسباب، يدعي المجلس الأعلى خلال شهر من ذلك التاريخ لإجتماع، لإنتخاب خلف لشغل المنصب الشاغر للمدة المنصوص عليها في المادة (٥١) من هذا الدستور. وعند خلو منصبي رئيس المجلس الأعلى ونائبه معاً. يجتمع المجلس فوراً بدعوة من أي من أعضائه، أو من رئيس مجلس وزراء الإتحاد، لإنتخاب رئيس ونائب رئيس جديدين لملء المنصبين الشاغرين.

مادة ٥٤: يباشر رئيس الإتحاد الاختصاصات التالية:

١- يرأس المجلس الأعلى، ويدير مناقشاته.

٢- يدعو المجلس الأعلى، للإجتماع ويفض إجتماعاته، وفقاً للقواعد الإجرائية التي يقررها المجلس في لائحته الداخلية. ويجب دعوة المجلس للإجتماع متى طلب ذلك أحد أعضائه.

٣- يدعو لإجتماع مشترك بين المجلس الأعلى ومجلس وزراء الإتحاد كلما إقتضت الضرورة ذلك.

٤- يوقع القوانين والمراسيم والقرارات الإتحادية التي يصدق عليها المجلس الأعلى، ويصدرها.

٥- يعين رئيس مجلس وزراء الإتحاد ويقبل إستقالته ويعفيه من منصبه بموافقة المجلس الأعلى. كما يعين نائب رئيس مجلس وزراء الإتحاد والوزراء ويقبل إستقالاتهم ويعفيهم من مناصبهم بناء على إقتراح رئيس مجلس وزراء الإتحاد.

٦- يعين الممثلين الدبلوماسيين للإتحاد لدى الدول الأجنبية وغيرهم من كبار الموظفين الإتحاديين المدنيين والعسكريين (باستثناء رئيس وقضاة المحكمة الإتحادية العليا). ويقبل إستقالاتهم ويعزلهم بناء

على موافقة مجلس وزراء الاتحاد، ويتم هذا التعيين أو قبول الاستقالة أو العزل بمراسيم وطبقاً للقوانين الإتحادية.

٧- يوقع أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين للإتحاد لدى الدول والهيئات الأجنبية ويقبل أعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الأجنبية لدى الإتحاد ويتلقى أوراق إعتمادهم. كما يوقع وثائق تعيين وبراءات اعتماد الممثلين.

٨- يشرف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الإتحادية بواسطة مجلس وزراء الإتحاد والوزراء المختصين.

٩- يمثل الاتحاد في الداخل وتجاه الدول الأخرى. وفي جميع العلاقات الدولية.

١٠- يمارس حق العفو أو تخفيف العقوبة ويصادق على أحكام الأعدام، وفقاً لأحكام هذا الدستور والقوانين الاتحادية.

١١- يمنح أوسمة وأنواط الشرف العسكرية والمدنية، وفقاً للقوانين الخاصة بهذه الأوسمة والأنواط.

١٢- أية أختصاصات أخرى يخوله إياها المجلس الأعلى أو تخول له بمقتضى أحكام هذا الدستور أو القوانين الاتحادية.

الفصل الثالث: مجلس وزراء الإتحاد:

مادة ٥٥ : يتكون مجلس الوزراء الإتحادي من رئيس مجلس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء.

مادة ٥٦ : يكون اختيار الوزراء من بين مواطني الإتحاد المشهود لهم بالكفاءة والخبرة.

مادة ٥٧ : يؤدي رئيس مجلس الوزراء ونائبه والوزراء، قبل مباشرة أعباء مناصبهم أمام رئيس الإتحاد اليمين التالية:

أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للإمارات العربية المتحدة وأن أحترم دستور الإتحاد وقوانينه، وأن أؤدي واجباتي بالأمانة وأن أرعى مصالح شعب الإتحاد رعاية كاملة، وأن أحافظ محافظة تامة على كيان الإتحاد وسلامة أراضيه»

مادة ٥٨ : يحدد القانون إختصاصات الوزارات وصلاحيات كل وزير، ويشمل أول مجلس وزراء إتحادي الوزارات التالية:

١- الخارجية.

٢- الداخلية.

٣- الدفاع.

٤- المالية والإقتصاد والصناعة.

٥- العدل.

٦- التربية والتعليم.

٧- الصحة العامة.

٨- الأشغال العامة والزراعة.

٩- المواصلات والبريد والبرق والهاتف.

١٠- العمل والشؤون الإجتماعية.

١١- الإعلام.

١٢- التخطيط.

مادة ٥٩ : يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس، ويدعوه للإنعقاد ويديرمناقشاته ويتابع نشاط الوزراء، ويشرف على تنسيق العمل بين الوزارت المختلفة وفي كافة الأجهزة التنفيذية للإتحاد.

ويمارس نائب رئيس الوزارء جميع سلطات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب.

مادة ٦٠: يتولى مجلس الوزراء، بوصفه الهيئة التنفيذية للإتحاد وتحت الرقابة العليا لرئيس الإتحاد والمجلس الأعلى، تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الإتحاد بموجب هذا الدستور والقوانين الإتحادية.

ويمارس مجلس الوزارء بوجه خاص، الإختصاصات التالية:

١- متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الإتحاد في الداخل والخارج.

٢- إقتراح مشروعات القوانين الإتحادية وإحالتها إلى المجلس الوطني الإتحادي قبل رفعها إلى رئيس الإتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها.

٣- إعداد مشروع الميزانية السنوية العامة للإتحاد، والحساب الختامي.

٤- إعداد مشروعات المراسيم والقرارات المختلفة.

٥- وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الإتحادية بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها، وكذلك لوائح الضبط، واللوائح الخاصة بترتيب الإدارات والمصالح العامة، في حدود أحكام هذا الدستور والقوانين الإتحادية، ويجوز بنص خاص في القانون أو لمجلس الوزراء، تكليف الوزير الإتحادي المختص أو أية جهة إدارية أخرى، في إصدار بعض هذه اللوائح.

٦- الإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات الإتحادية بواسطة كافة الجهات المعنية في الإتحاد أو الإمارات.

٧- الإشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الإتحادية، والمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي يبرمها الإتحاد.

٨- تعيين وعزل الموظفين الإتحاديين، وفقاً لأحكام القانون، ممن لا يتطلب تعيينهم أو عزلهم إصدار مراسيم بذلك.

٩- مراقبة سير الإدارات والمصالح العامة الإتحادية، ومسلك وإنضباط موظفي الإتحاد عموماً.

١٠- أية إختصاصات أخرى يخوله إياها القانون، أو المجلس الأعلى، في حدود هذا الدستور.

مادة ٦١: مداولات مجلس الوزراء سرية وتصدر قراراته بأغلبية جميع أعضائه وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس، وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية.

مادة ٦٢: لا يجوز لرئيس مجلس الوزراء أو نائبه أو لأي وزير إتحادي، أثناء توليه منصبه، أن يزاول أي عمل مهني أو تجاري أو مالي أو أن يدخل في معاملة تجارية مع حكومة الإتحاد أو حكومات الإمارات، أو أن يجمع بين منصبه والعضوية في مجلس إدارة شركة تجارية أو مالية.

كما لا يجوز أن يجمع إلى منصبه أكثر من منصب رسمي واحد في إحدى الإمارات مع التخلي عن سائر مناصبه الرسمية المحلية الأخرى إن وجدت.

مادة ٦٣: على أعضاء مجلس الوزراء أن يستهدفوا بسلوكهم مصالح الإتحاد وإعلاء كلمة الصالح العام وإنكار المصالح الذاتية إنكاراً كليًّا ولا يستغلوا مراكزهم الرسمية بأية صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصلهم به علاقة خاصة.

مادة ٦٤: رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون سياسيًّا

بالتضامن أمام رئيس الإتحاد والمجلس الأعلى للإتحاد عن تنفيذ السياسة العامة للإتحاد في الداخل والخارج، وكل منهم مسؤول شخصيًّا أمام رئيس الإتحاد والمجلس الأعلى عن أعمال وزارته أو منصبه.

تؤدي إستقالة رئيس مجلس الوزراء، أو إعفاؤه من منصبه، أو وفاته أو خلو منصبه لأي سبب من الأسباب إلى إستقالة الوزارة بكاملها، ولرئيس الإتحاد أن يطلب إلى الوزراء البقاء في مناصبهم مؤقتاً، لتصريف العاجل من الأمور إلى حين تشكيل الوزارة الجديدة.

مادة ٦٥ : يقدم مجلس الوزراء إلى رئيس الإتحاد لعرضه على المجلس الأعلى، في بداية كل سنة مالية تقريراً مفصلاً عن الأعمال التي أنجزت في الداخل، وعن علاقات الإتحاد بالدول الأخرى والمنظمات الدولية، مقروناً بتوصيات الوزارة عن أفضل الوسائل الكفيلة بتوطيد أركان الإتحاد وتعزيز أمنه وإستقراره وتحقيق أهدافه وتقدمه في كافة الميادين.

مادة ٦٦ : ١- يضع مجلس الوزراء لائحته الداخلية متضمنة نظام سير العمل فيه.

٢- ينشيء مجلس الوزراء أمانة عامة له تزود بعدد من الموظفين لمعاونته على أداء أعماله.

مادة ٦٧ : يعين القانون مرتبات رئيس مجلس الوزراء ونائبه وسائر الوزراء.

الفصل الرابع: المجلس الوطني الإتحادي:

الفرع الأول: أحكام عامة

مادة ٦٨ : يشكل المجلس الوطني الإتحادي من ٣٤ عضواً ويوزع عدد مقاعد المجلس على الإمارات الأعضاء كما يلي:

أبو ظبي ٨ مقاعد

دبي ٨ مقاعد

الشارقة	٦ مقاعد
عجمان	٤ مقاعد
أم القيوين	٤ مقاعد
الفجيرة	٤ مقاعد

مادة ٦٩: يترك لكل إمارة تحديد طريقة إختيار المواطنين الذين يمثلونها في المجلس الوطني الإتحادي.

مادة ٧٠: يشترط في عضو المجلس الوطني الإتحادي:

١- أن يكون من مواطني إمارات الإتحاد، ومقيماً بصفة دائمة في الإمارة التي يمثلها في المجلس.

٢- لا تقل سنه عند إختياره عن خمس وعشرين سنة ميلادية

٣- أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية محمود السيرة، حسن السمعة، لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف، ما لم يكن قد رد إليه إعتباره طبقاً للقانون.

٤- أن يكون لديه إلمام كاف بالقراءة والكتابة.

مادة ٧١: لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الوطني الإتحادي وأية وظيفة من الوظائف العامة في الإتحاد بما في ذلك المناصب الوزارية.

مادة ٧٢: مدة العضوية في المجلس سنتان ميلاديتان، تبدأ من تاريخ أول إجتماع له، ويحدد المجلس بعدها تجديداً للمدة الباقية حتى نهاية فترة الإنتقال المشار إليها في المادة ١٤٤ في هذا الدستور.

ويجوز إعادة إختيار من إنتهت مدة عضويتهم من الأعضاء.

مادة ٧٣: قبل أن يباشر عضو المجلس الوطني الإتحادي أعماله، في المجلس ولجانه يؤدي أمام المجلس في جلسة علنية اليمين التالية:

«أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للإمارات العربية المتحدة وأن

أحترم دستور الإتحاد وقوانيه، وأن أؤدي أعمالي في المجلس ولجانه بأمانة وصدق».

مادة ٧٤: إذا خلا محل أحد أعضاء المجلس قبل نهاية مدة عضويته لسبب من الأسباب فيجري إختيار بدل خلال شهرين من تاريخ إعلان المجلس هذا الخلو، ما لم يقع الخلو خلال الأشهر الثلاثة السابقة على نهاية مدة المجلس، ويكمل العضو الجديد مدة عضوية سلفه.

مادة ٧٥: يعقد المجلس جلساته في مقر عاصمة الإتحاد، ويجوز إستثناء أن ينعقد في أي مكان آخر داخل الإتحاد، بناء على قرار يتخذه المجلس بأغلبية أصوات أعضاءه جميعاً وبموافقة مجلس الوزراء.

مادة ٧٦: يفصل المجلس في صحة نيابة أعضائه، وفي إسقاط العضوية عنهم إذا فقدوا أحد شروطها وذلك بأغلبية جميع أعضائه بناء على إقتراح خمسة منهم، وهو المختص بقبول الإستقالة من العضوية، وتعتبر الإستقالة نهائية من تاريخ قبول المجلس لها.

مادة ٧٧: عضو المجلس الإتحادي ينوب عن شعب الإتحاد جميعه، وليس فقط عن الإمارة التي يمثلها داخل المجلس.

الفرع الثاني: نظام العمل في المجلس:

مادة ٧٨: يعقد المجلس دورة عادية سنوية لا تقل مدتها عن ستة شهور، تبدأ في الأسبوع الثالث من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام، ويمكن دعوته للإنعقاد في دورة غير عادية كلما دعت الحاجة، ولا يجوز للمجلس في دور الإنعقاد غير العادي أن ينظر في غير الأمور التي دعي من أجلها واستثناء من حكم الفقرة السابقة يدعو رئيس الإتحاد المجلس الوطني الإتحادي عقد دورته العادية الأولى في ظرف مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ العمل بهذا الدستور وتنتهي هذه الدورة في الموعد الذي يقرره المجلس الأعلى بمرسوم.

مادة ٧٩: تكون دعوة المجلس للإنعقاد، وفض الدورة «بمرسوم» يصدره رئيس الإتحاد بموافقة مجلس وزراء الإتحاد، وكل إجتماع يعقده المجلس بدون دعوة رسمية للإنعقاد، أو في غير المكان القانوني المقرر لعقد إجتماعاته بموجب هذا الدستور يعتبر باطلاً ولا يترتب عليه أي أثر.

ومع ذلك إذا لم يدع المجلس للإنعقاد لدورته العادية السنوية قبل الأسبوع الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر، أنعقد من تلقاء نفسه في الحادي والعشرين من الشهر ذاته.

مادة ٨٠: يفتتح رئيس الإتحاد الدور العادي السنوي للمجلس، ويلقي فيه خطاباً يتضمن بيان أحوال البلاد، وأهم الأحداث والشؤون الهامة التي جرت خلال العام، وما تعتزم حكومة الإتحاد إجراءه من مشروعات واصلاحات خلال الدورة الجديدة.

ولرئيس الإتحاد أن ينيب عنه في الإفتتاح، أو في إلقاء الخطاب، نائبه أو رئيس مجلس وزراء الإتحاد.

وعلى المجلس الإتحادي أن يختار لجنة من بين أعضائه لإعداد مشروع الرد على خطاب الإفتتاح متضمناً ملاحظات المجلس وأمانيه، ويرفع الرد بعد إقراره من المجلس إلى رئيس الإتحاد، لعرضه على المجلس الأعلى.

مادة ٨١: لا يؤاخذ أعضاء المجلس عما يبدونه من الأفكار والآراء في أثناء قيامهم بعملهم داخل المجلس أو لجانه.

مادة ٨٢: لا يجوز أثناء إنعقاد المجلس، وفي غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ أية إجراءات جزائية ضد أي من أعضائه، إلا بإذن المجلس، وفي حالة إتخاذ مثل هذه الإجراءات في غيبة المجلس يجب إخطاره بها.

مادة ٨٣: يستحق رئيس المجلس وسائر أعضائه من تاريخ حلف اليمين أمام المجلس مكافأة يحددها القانون، وبدل إنتقال من محال إقامتهم إلى مقر إجتماعات المجلس.

مادة ٨٤: يكون للمجلس هيئة مكتب تشكل من رئيس ونائب أول ونائب ثان، ومن مراقبين إثنين يختارهم المجلس جميعاً من بين أعضائه.

وتنتهي مدة كل من الرئيس ونائبيه بإنتهاء مدة المجلس أو بحله وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة (٨٧).

وتنتهي مدة المراقبين بإختيار مراقبين جديدين في مستهل الدورة السنوية العادية التالية، وإذا خلا أحد المناصب في هيئة المكتب إختار المجلس من يشغله للمدة الباقية.

مادة ٨٥: يكون للمجلس أمين عام، يعاونه عدد من الموظفين يتبعون المجلس مباشرة، وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس شروط خدمتهم وإختصاصاتهم.

ويتولى المجلس وضع لائحته الداخلية، وتصدر بمرسوم يصدره رئيس الإتحاد بموافقة مجلس الوزراء.

وتحدد اللائحة الداخلية إختصاصات رئيس المجلس ونائبيه والمراقبين، وبوجه عام كل ما يتعلق بشؤون المجلس ولجانه وأعضائه وهيئة أمانته وموظفيه، وقواعد وإجراءات المناقشة والتصويت في المجلس واللجان، وغير ذلك من شؤون، في حدود أحكام هذا الدستور.

مادة ٨٦: جلسات المجلس علنية، وتعقد الجلسات سرية إذا طلب ذلك ممثل الحكومة أو رئيس المجلس أو ثلث أعضائه.

مادة ٨٧: لا تكون مداولات المجلس صحيحة إلا بحضور أغلبية أعضائه على الأقل، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين، وذلك في غير الحالات التي يشترط فيها أغلبية خاصة، وإذا

تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة.

مادة ٨٨: يجوز بمرسوم يصدره رئيس الإتحاد بموافقة مجلس وزراء الإتحاد تأجيل إجتماعات المجلس لمدة لا تجاوز شهراً واحداً، على ألا يتكرر ذلك في الدورة الواحدة إلا بموافقة المجلس ولمرة واحدة، ولا تحتسب فترة التأجيل ضمن مدة الدورة العادية.

كما يجوز بمرسوم يصدره رئيس الإتحاد بموافقة المجلس الأعلى للإتحاد حل المجلس الوطني الإتحادي، على أن يتضمن مرسوم الحل دعوة المجلس الجديد للإنعقاد في أجل لا يتجاوز ستين يوماً من تاريخ مرسوم الحل، ولا يجوز حل المجلس مدة أخرى لنفس الأسباب.

الفرع الثالث: إختصاصات المجلس:

مادة ٨٩: مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١١٠) تعرض مشروعات القوانين الإتحادية بما في ذلك مشروعات القوانين المالية على المجلس الوطني الإتحادي قبل رفعها إلى رئيس الإتحاد لعرضها على المجلس الأعلى للتصديق عليها ويناقش المجلس الوطني الإتحادي هذه المشروعات وله أن يوافق عليها أو يعدلها أو يرفضها.

مادة ٩٠: ينظر المجلس في دورته العادية في مشروع قانون الميزانية العامة السنوية للإتحاد، وفي مشروع قانون الحساب الختامي وذلك طبقاً للأحكام الواردة في الباب الثامن من هذا الدستور.

مادة ٩١: تتولى الحكومة إبلاغ المجلس الإتحادي بالمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي تجريها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية المختلفة، مشفوعة بما يناسب من بيان.

مادة ٩٢: للمجلس الوطني الإتحادي أن يناقش أي موضوع من الموضوعات العامة المتعلقة بشؤون الإتحاد إلا إذا أبلغ مجلس الوزراء المجلس الوطني الإتحادي بأن مناقشة ذلك الموضوع مخالفة لمصالح

الإتحاد العليا، ويحضر رئيس الوزراء أو الوزير المختص النقاش، وللمجلس الوطني الإتحادي أن يعبر عن توصياته ويحدد الموضوعات التي يناقشها وإذا لم يقر مجلس الوزراء تلك التوصيات أخطر المجلس الوطني الإتحادي بأسباب ذلك.

مادة ٩٣: يمثل حكومة الإتحاد في جلسات المجلس الوطني الإتحادي، رئيس مجلس الوزراء أو نائبه أو الوزير المختص على الأسئلة التي يوجهها إليهم أي عضو من أعضاء المجلس للإستفسار عن الأمور الداخلية في إختصاصاتهم، وذلك وفقاً للإجراءات المقررة في اللائحة الداخلية للمجلس.

الفصل الخامس: القضاء في الإتحاد والإمارات:

مادة ٩٤: العدل أساس الملك، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في إداء واجبهم لغير القانون وضمائرهم.

مادة ٩٥: يكون للإتحاد محكمة إتحادية عليا، ومحاكم إتحادية إبتدائية وذلك على الوجه المبين في المواد التالية.

مادة ٩٦: تشكل المحكمة الإتحادية العليا من رئيس وعدد من القضاة لا يزيدون جميعاً على خمسة يعينون بمرسوم يصدره رئيس الإتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه، ويحدد القانون عدد دوائر المحكمة ونظامها وإجراءاتها وشروط الخدمة والتقاعد لأعضائها والشروط والمؤهلات الواجب توافرها فيهم.

مادة ٩٧: رئيس المحكمة الإتحادية العليا وقضاتها لا يعزلون أبان توليهم القضاء ولا تنتهي ولايتهم إلا لأحد الأسباب التالية:

١- الوفاة.

٢- الإستقالة.

٣- إنتهاء مدة عقود المتعاقدين منهم أو مدة إعارتهم.

٤- بلوغ سن الإحالة إلى التقاعد.

٥- ثبوت عجزهم عن القيام بمهام وظائفهم لأسباب صحية.

٦- الفصل التأديبي بناء على الأسباب والإجراءات المنصوص عليها في القانون.

٧- إسناد مناصب أخرى لهم بموافقتهم.

مادة ٩٨: يؤدي رئيس المحكمة الإتحادية العليا وقضاتها، قبل مباشرة وظائفهم اليمين أمام رئيس الإتحاد، بحضور وزير العدل الإتحادي، بأن يحكموا بالعدل دون خشية أو محاباة، وبأن يخلصوا لدستور الإتحاد وقوانينه.

مادة ٩٩: تختص المحكمة الإتحادية العليا بالفصل في الأمور التالية:

١- المنازعات المختلفة بين الإمارات الأعضاء في الإتحاد، أو بين أية إمارة أو أكثر وبين حكومة الإتحاد، متى أحيلت هذه المنازعات إلى المحكمة بناء على طلب أي طرف من الأطراف المعنية.

٢- بحث دستورية القوانين الإتحادية، إذا ما طعن فيها من قبل إمارة أو أكثر لمخالفتها لدستور الإتحاد. وبحث دستورية التشريعات الصادرة عن إحدى الإمارات، إذا ما طعن فيها من قبل إحدى السلطات الإتحادية، لمخالفتها لدستور الإتحاد، أو للقوانين الإتحادية.

٣- بحث دستورية القوانين والتشريعات واللوائح عموماً، إذا ما أحيل إليها هذا الطلب من أية محكمة من محاكم البلاد أثناء دعوى منظورة أمامها وعلى المحكمة المذكورة أن تلتزم بقرارالمحكمة الإتحادية العليا الصادر بهذا الصدد.

٤- تفسير أحكام الدستور إذا ما طلبت إليها ذلك أحدى سلطات الإتحاد، أو حكومة إحدى الإمارات.

٥- مساءلة الوزراء، وكبار موظفي الإتحاد المعينين بمرسوم، عما يقع منهم من أفعال في أداء وظائفهم الرسمية بناء على طلب المجلس الأعلى ووفقاً للقانون الخاص بذلك.

٦- الجرائم التي لها مساس مباشر بمصالح الإتحاد، كالجرائم المتعلقة بأمنه في الداخل والخارج وجرائم تزوير المحررات أو الأختام الرسمية لإحدى السلطات الإتحادية، وجرائم تزييف العملة.

٧- تنازع الإختصاص بين القضاء الإتحادي والهيئات القضائية المحلية في الإمارات.

٨- تنازع الإختصاص بين هيئة قضائية في إمارة وهيئة قضائية في إمارة أخرى وتنظم القواعد الخاصة بذلك بقانون إتحادي.

٩- أية إختصاصات أخرى منصوص عليها في هذا الدستور أو يمكن أن تحال إليها بموجب قانون إتحادي.

مادة ١٠٠ : تعقد المحكمة الإتحادية العليا جلساتها بمقر عاصمة الإتحاد، ويجوز لها إستثناء أن تنعقد عند الإقتضاء في أية عاصمة من عواصم الإمارات.

مادة ١٠١ : أحكام المحكمة الإتحادية العليا نهائية، وملزمة للكافة، وإذا ما قررت المحكمة عند فصلها في دستورية القوانين والتشريعات واللوائح، أن تشريعاً إتحاديًّا ما جاء مخالفاً لدستور الإتحاد، أو أن التشريع أو اللائحة المحلية موضوع النظر يتضمنان مخالفة لدستور الإتحاد أو لقانون إتحادي، تعين على السلطة المعنية في الإتحاد أو في الإمارات بحسب الأحوال، المبادرة إلى إتخاذ ما يلزم من تدابير لإزالة المخالفة الدستورية، أو لتصحيحها.

مادة ١٠٢: يكون للإتحاد محكمة إتحادية إبتدائية أو أكثر، تنعقد في عاصمة الإتحاد الدائمة، أو في بعض عواصم الإمارات، لممارسة الأولوية القضائية في دائرة إختصاصها في القضايا التالية:

١- المنازعات المدنية والزراعية والإدارية بين الإتحاد والأفراد، سواء كان الإتحاد مدعياً أو مدعي عليه فيها.

٢- الجرائم التي ترتكب ضمن حدود العاصمة الإتحادية الدائمة بإستثناء ما تختص بنظره المحكمة الإتحادية العليا بموجب المادة (٩٩) من هذا الدستور.

٣- قضايا الأحوال الشخصية والقضايا المدنية والتجارية وغيرها بين الأفراد التي تنشأ في العاصمة الإتحادية الدائمة.

مادة ١٠٣: ينظم القانون كل ما يتعلق بالمحاكم الإتحادية الإبتدائية من حيث ترتيبها وتشكيلها ودوائرها وإختصاصها المكاني، والإجراءات التي تتبع أمامها، واليمين التي يؤديها قضاة هذه المحاكم، وشروط الخدمة المتعلقة بهم، وطرق الطعن في أحكامهم. ويجوز أن ينص القانون على إستئناف أحكام تلك المحاكم أمام إحدى دوائر المحكمة الإتحادية العليا، في الحالات وبالإجراءات التي يحددها.

مادة ١٠٤: تتولى الهيئات القضائية المحلية في كل إمارة جميع المسائل القضائية التي لم يعهد بها للقضاء الإتحادي بمقتضى أحكام هذا الدستور.

مادة ١٠٥: يجوز بقانون إتحادي يصدر بناء على طلب الإمارة المعنية، نقل كل أو بعض الإختصاصات التي تتولاها هيئاتها القضائية المحلية بموجب المادة السابقة إلى المحاكم الإتحادية الإبتدائية.

كما يحدد بقانون إتحادي الحالات التي يجوز بها إستئناف أحكام الهيئات القضائية المحلية في القضايا الجزائية والمدنية والتجارية

وغيرها، أمام المحاكم الإتحادية على أن يكون قضاؤها عند الفصل في هذا الإستئناف نهائيًا.

مادة ١٠٦ : يكون للإتحاد نائب عام يعين بمرسوم إتحادي يصدر بموافقة مجلس الوزراء، ويعاون النائب العام عدد من أعضاء النيابة العامة.

وينظم القانون الشؤون المتعلقة بأعضاء النيابة العامة الإتحادية، من حيث طريقة تعيين أعضائها ودرجاتهم وترقياتهم وتقاعدهم والمؤهلات الواجب توافرها فيهم.

كما ينظم قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الإتحادي إختصاصات هذه الهيئة وإجراءاتها وصلاحيات معاونيها من رجال الضبط والأمن العام.

مادة ١٠٧ : لرئيس الإتحاد أن يعفو عن تنفيذ العقوبة المحكوم بها من جهة قضائية إتحادية قبل تنفيذ الحكم، أو أثناء التنفيذ، أو أن يخفف هذه العقوبة، وذلك بناء على عرض وزير العدل الإتحادي، وبعد موافقة لجنة مشكلة برئاسة الوزير، من ستة أعضاء يختارهم مجلس وزراء الإتحاد، من بين المواطنين ذوي الرأي والكفاية في البلاد.

والعضوية في اللجنة مجانية، ومداولتها سرية، وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات.

مادة ١٠٨ : لا تنفذ عقوبة الإعدام الصادرة نهائيًا من جهة قضائية إتحادية، إلا بعد مصادقة رئيس الإتحاد على الحكم، وله أن يستبدل بها عقوبة أخرى أخف منها، وذلك بمراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة.

مادة ١٠٩ : العفو الشامل عن جريمة أو جرائم معينة، لا يكون إلا بقانون، ويترتب على صدور قانون العفو إعتبار تلك الجرائم كأن لم تكن، والإعفاء من تنفيذ العقوبة أو الجزء المتبقي منها.

الباب الخامس: التشريعات والمراسيم الإتحادية، والجهات المختصة بها:

الفصل الأول: القوانين الإتحادية:

مادة ١١٠ : ١- تصدر القوانين الإتحادية بموجب أحكام هذه المادة وغيرها من أحكام الدستور المناسبة.

٢- يصبح مشروع القانون قانوناً بعد إتخاذ الإجراءات التالية:

أ) يعد مجلس الوزراء مشروع القانون ويعرضه على المجلس الوطني الإتحادي.

ب) يعرض مجلس الوزراء مشروع القانون على رئيس الإتحاد للموافقة عليه ولعرضه على المجلس الأعلى للتصديق عليه.

ج) يوقع رئيس الإتحاد القانون بعد تصديقه من المجلس الأعلى، ويصدره.

٣- أ) إذا أدخل المجلس الوطني الإتحادي تعديلاً على مشروع القانون ولم يكن هذا التعديل مقبولاً لدى رئيس الإتحاد أو المجلس الأعلى أو إذا رفض المجلس الوطني الإتحادي المشروع، فإن لرئيس الإتحاد أو المجلس الأعلى أن يعيده إلى المجلس الوطني الإتحادي، فإذا أجرى المجلس الوطني الإتحادي في ذلك أي تعديل لم يكن مقبولاً لدى رئيس الإتحاد أو رأى المجلس الأعلى أو رأى المجلس الوطني الإتحادي رفض المشروع كان لرئيس الإتحاد أن يصدر القانون بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه.

ب) يقصد بعبارة «مشروع القانون» الواردة في هذه الفقرة المشروع الذي يقدم لرئيس الإتحاد من مجلس الوزراء مشتملاً على التعديلات التي أدخلها عليه المجلس الوطني الإتحادي، إن وجدت.

٤- ومع ذلك إذا أقتضى الحال اصدار قوانين إتحادية في غياب المجلس الوطني الإتحادي، فلمجلس وزراء الإتحاد أن يستصدرها عن المجلس الأعلى ورئيس الإتحاد على أن يخطر المجلس الإتحادي في أول إجتماع له.

مادة ١١١: تنشر القوانين في الجريدة الرسمية للإتحاد خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ توقيعها وإصدارها من قبل رئيس الإتحاد، بعد تصديق المجلس الأعلى عليها، ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها في الجريدة المذكورة، ما لم ينص على تاريخ آخر في القانون ذاته.

مادة ١١٢: لا تسري أحكام القوانين إلّا على ما يقع من تاريخ العمل بها، ولا يترتب عليها أثر فيما يقع قبل هذا التاريخ، ويجوز عند الإقتضاء، وفي غير المواد الجزائية، النص في القانون على خلاف ذلك.

الفصل الثاني: المراسيم بقوانين:

مادة ١١٣: إذا حدث فيما بين أدوار إنعقاد المجلس الأعلى، ما يوجب الإسراع على إصدار قوانين إتحادية لا تحتمل التأخير، فلرئيس الإتحاد ومجلس الوزراء مجتمعين إصدار ما يلزم منها، وذلك في شكل مراسيم لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور.

ويجب أن تعرض هذه المراسيم بقوانين على المجلس الأعلى خلال أسبوع على الأكثر للنظر في إقرارها أو إلغائها، فإذا أقرها تأيد ما كان لها من قوة القانون، ويخطر المجلس الوطني الإتحادي بها في أول إجتماع له.

أما إذا لم يقرها المجلس الأعلى فيزول ما كان لها من قوة القانون، إلا إذا رأى اعتماد نفاذها في الفترة السابقة، أو تسوية ما ترتب عليها من آثار بوجه آخر.

الفصل الثالث: المراسيم العادية:

مادة ١١٤ : لا يصدر مرسوم إلا إذا اقره مجلس الوزراء وصدق عليه رئيس الإتحاد أو المجلس الأعلى كل حسب إختصاصه، وتنشر المراسيم بعد توقيعها من رئيس الإتحاد في الجريدة الرسمية.

مادة ١١٥ : للمجلس الأعلى أن يفوض رئيس الإتحاد ومجلس الوزراء مجتمعين في إصدار ما يقتضي الأمر إصداره في غيبة المجلس الأعلى من المراسيم التي يختص المجلس المذكور بالتصديق عليها على ألا يشمل هذا التفويض الموافقة على المعاهدات والإتفاقيات الدولية أو إعلان الأحكام العرفية ورفعها، أو إعلان قيام الحرب الدفاعية، أو تعيين رئيس أو قضاة المحكمة الإتحادية العليا.

الباب السادس: الإمارات:

مادة ١١٦ : تتولى الإمارات جميع السلطات التي لم يعهد بها هذا الدستور للإتحاد وتشارك جميعاً في بنيانه وتفيد من وجوده وخدماته وحمايته.

مادة ١١٧ : يستهدف الحكم في كل إمارة بوجه خاص، حفظ الأمن والنظام داخل أراضيها وتوفير المرافق العامة ورفع المستوى الإجتماعي والإقتصادي فيها.

مادة ١١٨ : تعمل الإمارات الأعضاء في الإتحاد جميعاً، على تنسيق تشريعاتها في مختلف المجالات بقصد توحيدها قدر الإمكان.

ويجوز لإمارتين أو أكثر، بعد مصادقة المجلس الأعلى، التكتل في وحدة سياسية أو إدارية أو توحيد كل أو بعض مرافقها العامة، أو إنشاء إدارة واحدة أو مشتركة للقيام بأي مرفق من هذه المرافق.

مادة ١١٩ : تنظم بقانون إتحادي، وبمراعاة أكبر قدر من التيسير،

الأمور المتعلقة بتنفيذ الأحكام والإنابات القضائية، وإعلان الأوراق القضائية، وتسليم الفارين من العدالة فيما بين الإمارات الأعضاء في الإتحاد.

الباب السابع: توزيع الإختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الإتحاد والإمارات:

مادة ١٢٠ : ينفرد الإتحاد بالتشريع والتنفيذ في الشؤون التالية:

١- الشؤون الخارجية.

٢- الدفاع والقوات المسلحة الإتحادية.

٣- حماية أمن الإتحاد مما يتهدده من الخارج أو الداخل.

٤- شؤون الأمن والنظام والحكم في العاصمة الدائمة للإتحاد.

٥- شؤون موظفي الإتحاد والقضاء الإتحادي.

٦- مالية الإتحاد والضرائب والرسوم والعوائد الإتحادية.

٧- القروض العامة الإتحادية.

٨- الخدمات البريدية والبرقية والهاتفية واللاسلكية.

٩- شق الطرق الإتحادية التي يقرر المجلس الأعلى أنها طرق رئيسية وصيانتها وتحسينها وتنظيم حركة المرور على هذه الطرق.

١٠- المراقبة الجوية وإصدار تراخيص الطيارات والطيارين.

١١- التعليم.

١٢- الصحة العامة والخدمات الطبية.

١٣- النقد والعملة.

١٤- المقاييس والمكاييل والموازين.

١٥- خدمات الكهرباء.

١٦- الجنسية الإتحادية والجوازات والإقامة والهجرة.

١٧- أملاك الإتحاد وكل ما يتعلق بها.

١٨- شؤون التعداد والإحصاء الخاصة بأغراض الإتحاد.

١٩- الإعلام الإتحادي.

مادة ١٢١: بغير إخلال بما هو منصوص عليه في المادة السابقة، ينفرد الإتحاد بالتشريع في الشؤون التالية:

علاقات العمل والعمال والتأمينات الإجتماعية- الملكية العقارية ونزع الملكية للمنفعة العامة- تسليم المجرمين- البنوك- التأمين بأنواعه حماية الثروة الزراعية والحيوانية -التشريعات الكبرى المتعلقة بقوانين الجزاء والمعاملات المدنية والتجارية والشركات- والإجراءات أمام المحاكم المدنية والجزائية- حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية وحقوق المؤلفين- المطبوعات والنشر- إستيراد الأسلحة والذخائر ما لم تكن لإستعمال القوات المسلحة أو قوات الأمن التابعة لأية إمارة- شؤون الطيران الأخرى التي لا تدخل في إختصاصات الإتحاد التنفيذية- تحديد المياه الإقليمية وتنظيم الملاحة في أعالي البحار.

مادة ١٢٢: تختص الإمارات بكل ما لا تنفرد فيه السلطات الإتحادية بموجب أحكام المادتين السابقتين.

مادة ١٢٣: استثناء من نص المادة (١٢٠) (بند١) بشأن إنفراد الإتحاد أصلاً بالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية، يجوز للإمارات الأعضاء في الإتحاد عقد إتفاقات محدودة مع الدول والأقطار المجاورة لها على ألا تتعارض مع مصالح الإتحاد ولا مع القوانين الإتحادية، وبشرط إخطار المجلس الأعلى للإتحاد مسبقاً، فإذا إعترض المجلس على إبرام مثل تلك الإتفاقات فيتعين إرجاء الأمر إلى أن تبت المحكمة الإتحادية بالسرعة الممكنة في هذا الإعتراض.

كما يجوز للإمارات الإحتفاظ بعضويتها في منظمة الأوبك ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط أو الإنضمام إليها.

مادة ١٢٤: على السلطات الإتحادية المختصة، قبل إبرام أية معاهدة أو إتفاقية دولية يمكن أن تمس المركز الخاص بإحدى الإمارات، إستطلاع رأي هذه الإمارة مسبقاً وعند الخلاف يعرض الأمر على المحكمة الإتحادية العليا للبت فيه.

مادة ١٢٥: تقوم حكومات الإمارات بإتخاذ ما ينبغي من تدابير لتنفيذ القوانين الصادرة عن الإتحاد والمعاهدات والإتفاقيات الدولية التي يبرمها بما في ذلك إصدار القوانين واللوائح والقرارات والأوامر المحلية اللازمة لهذا التنفيذ.

وللسلطات الإتحادية الإشراف على تنفيذ حكومات الإمارات للقوانين والقرارات والمعاهدات والإتفاقيات الدولية والأحكام القضائية الإتحادية، وعلى السلطات الإدارية والقضائية المختصة في الإمارات، تقديم كل المساعدات الممكنة لسلطات الإتحاد في هذا الشأن.

الباب الثامن: الشؤون المالية للإتحاد:

مادة ١٢٦: تتكون الإيرادات العامة للإتحاد من الموارد التالية:

١- الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرض بموجب قانون إتحادي في المسائل الداخلية في إختصاص الإتحاد تشريعاً وتنفيذاً.

٢- الرسوم والأجور التي يحصلها الإتحاد في مقابل الخدمات التي يؤديها.

٣- الحصة التي تسهم بها الإمارات الأعضاء في الإتحاد، في ميزانيته السنوية وفقاً للمادة التالية.

٤- إيراد الإتحاد من أملاكه الخاصة.

مادة ١٢٧ : تخصص الإمارات الأعضاء في الإتحاد نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الميزانية العامة السنوية للإتحاد وذلك على النحو وبالقدر الذي يحددهما قانون الميزانية.

مادة ١٢٨ : يحدد القانون قواعد إعداد الميزانية العامة للإتحاد، والحساب الختامي، كما يحدد بدء السنة المالية.

مادة ١٢٩ : يعرض مشروع الميزانية السنوية للإتحاد متضمناً تقديرات الإيرادات والمصروفات، قبل بدء السنة المالية بشهرين على الأقل على المجلس الوطني الإتحادي لمناقشتها وإبداء ملاحظاته عليها، وذلك قبل رفع مشروع الميزانية إلى المجلس الأعلى للإتحاد، مصحوبة بهذه الملاحظات لإقرارها.

مادة ١٣٠ : تصدر الميزانية العامة السنوية بقانون وفي جميع الأحوال التي لا يصدر فيها قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية، يجوز بمرسوم إتحادي إقرار إعتمادات شهرية مؤقتة، على أساس جزء من إثني عشر من إعتمادات السنة المالية السابقة، وتجبى الإيرادات وتنفق المصروفات وفقاً للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة.

مادة ١٣١ : كل مصروف غير وارد بالميزانية، أو زائد عن التقديرات الواردة بها، وكل نقل لأي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية، يجب أن يكون بقانون.

ومع ذلك يجوز، في حالة الضرورة الملحة، تقرير هذا الصرف أو النقل بمرسوم قانون وفقاً لأحكام المادة (١١٣) من هذا الدستور.

مادة ١٣٢ : يخصص الإتحاد في ميزانيته السنوية مبالغ من إيراداته للإنفاق على مشروعات الإنشاء والتعمير والأمن الداخلي والشؤون الإجتماعية حسب الحاجة الماسة لبعض الإمارات، ويتم تنفيذ

هذه المشروعات والإنفاق عليها، من إعتمادات هذه المبالغ، بواسطة أجهزة الإتحاد المختصة وتحت إشرافها بالإتفاق مع سلطات الإمارة المعنية.

ويجوز للإتحاد إنشاء صندوق خاص لهذه الأغراض.

مادة ١٣٣ : لا يجوز فرض أية ضريبة إتحادية أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون، ولا يجوز إعفاء أحد من أداء هذه الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون.

كما لا يجوز تكليف أحد بأداء أموال أو رسوم أو عوائد إتحادية إلا في حدود القانون وطبقاً لأحكامه.

مادة ١٣٤ : لا يجوز عقد القروض العامة، أو الإرتباط بالتزامات يترتب عليها إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للإتحاد في سنة أو سنوات مقبلة، إلا بقانون إتحادي.

مادة ١٣٥ : الحساب الختامي للإدارة المالية للإتحاد عن السنة المالية المنقضية، يقدم إلى المجلس الوطني الإتحادي خلال الأربعة أشهر التالية لإنتهاء السنة المذكورة لإبداء ملاحظاته عليه، قبل رفعه إلى المجلس الأعلى لإقراره على ضوء تقرير المراجع العام.

مادة ١٣٦ : تنشأ إدارة إتحادية مستقلة يرأسها مراجع يكون تعيينه بمرسوم، لمراجعة حسابات الإتحاد والأجهزة والهيئات التابعة له، وكذلك لمراجعة أية حسابات أخرى يوكل إلى الإدارة المذكورة مراجعتها، طبقاً للقانون.

وينظم القانون هذه الإدارة ويحدد إختصاصاتها، وصلاحيات العاملين فيها، والضمانات الواجب توفيرها لها ولرئيسها ولموظفيها، من أجل القيام بوظائفهم على خير وجه.

الباب التاسع: القوات المسلحة وقوات الأمن:

مادة ١٣٧ : كل إعتداء على أية إمارة من الإمارات الأعضاء في الإتحاد يعتبر إعتداء عليها جميعاً، وعلى كيان الإتحاد ذاته وتتعاون جميع القوى الإتحادية والمحلية على دفعه، بكافة الوسائل الممكنة.

مادة ١٣٨ : يكون للإتحاد قوات مسلحة برية وجوية وبحرية، موحدة التدريب والقيادة، ويكون تعيين القائد العام لهذه القوات، ورئيس الأركان العامة، وإعفاؤهما من منصبيهما بمرسوم إتحادي.

كما يجوز أن يكون للإتحاد قوات أمن إتحادية، ومجلس وزراء الإتحاد هو المسؤول مباشرة أمام رئيس الإتحاد والمجلس الأعلى للإتحاد على شؤون هذه القوات جميعاً.

مادة ١٣٩ : ينظم القانون الخدمة العسكرية، والتعبئة العامة والجزئية، وحقوق وواجبات أفراد القوات المسلحة، وقواعد إنضباطها، وكذلك الأنظمة الخاصة بقوات الأمن الإتحادية.

مادة ١٤٠ : يكون إعلان قيام الحرب الدفاعية بمرسوم يصدره رئيس الإتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه، أما الحرب الهجومية فمحرمة عملاً بأحكام المواثيق الدولية.

مادة ١٤١ : ينشأ مجلس أعلى للدفاع برئاسة رئيس الإتحاد ويكون من بين أعضائه نائب رئيس الإتحاد ورئيس مجلس وزراء الإتحاد ووزير الخارجية والدفاع والمالية والداخلية والقائد العام، ورئيس الأركان العامة، وذلك لإبداء الرأي والمشورة في كل ما يتعلق بشؤون الدفاع، والمحافظة على سلامة الإتحاد وأمنه، وإعداد القوات المسلحة وتجهيزها وتطويرها، وتحديد أماكن إقامتها ومعسكراتها.

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى دعوتهم من المستشارين والخبراء العسكريين وغيرهم، دون أن يكون لهم رأي محدود في المداولات.

وينظم القانون كل ما يتعلق بهذا المجلس.

مادة ١٤٢ : يكون للإمارات الأعضاء حق إنشاء قوات مسلحة محلية قابلة ومجهزة لأن يضمها الجهاز الدفاعي للإتحاد عند الإقتضاء للدفاع ضد أي عدوان خارجي(*).

مادة ١٤٣ : يحق لأية إمارة من الإمارات طلب الإستعانة بالقوات المسلحة، أو بقوات الأمن الإتحادية للمحافظة على الأمن والنظام داخل أراضيها إذا ما تعرضت للخطر، ويعرض هذا الطلب فوراً على المجلس الأعلى للإتحاد، لتقرير ما يراه.

وللمجلس الأعلى أن يستعين لهذه الغاية بالقوات المسلحة المحلية التابعة لإحدى الإمارات شريطة موافقة الإمارة طالبة الإستعانة والإمارة التابعة لها تلك القوات.

ويجوز لرئيس الإتحاد ومجلس الوزراء الإتحادي مجتمعين، إذا لم يكن المجلس الأعلى منعقداً إتخاذ ما يلزم من التدابير العاجلة التي لا تحتمل التأخير ودعوة المجلس الأعلى للإنعقاد فوراً.

الباب العاشر: الأحكام الختامية والمؤقتة:

المادة ١٤٤ :

١- مع مراعاة أحكام الفقرات التالية تسري أحكام هذا الدستور خلال فترة إنتقالية مدتها خمس سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ سريانه وفقاً لأحكام المادة (١٥٢).

(*) بتاريخ ١٩٧٦/١١/٦ صدر في بيان إجتماع المجلس الأعلى للإتحاد برئاسة الشيخ زايد إلغاء المادة ١٤٢ من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة ليكون للدولة وحدها حق إنشاء القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية، وبتاريخ ١٥/١١/ ١٩٧٦ صدر تعديل دستوري رقم (١) لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء القوات المسلحة ونص على ما جاء ذكره في تعديل المادة ١٤٢ من الدستور المؤقت.

٢- أ) إذا رأى المجلس الأعلى أن مصالح الإتحاد العليا تتطلب تعديل هذا الدستور، قدم مشروع تعديل دستوري إلى المجلس الوطني الإتحادي.

ب) يكون إجراءات إقرار التعديل الدستوري مماثلة لإجراءات إقرار القانون.

ج) يشترط لإقرار المجلس الوطني الإتحادي مشروع التعديل الدستوري موافقة ثلثي الأصوات للأعضاء الحاضرين.

د) يوقع رئيس الإتحاد باسم المجلس الأعلى ونيابة عنه التعديل الدستوري ويصدره.

٣- يتخذ المجلس الأعلى خلال فترة لإنتقال الإجراءات اللازمة لإعداد مشروع دستور دائم يحل محل هذا الدستور المؤقت، ويعرض مشروع الدستور الدائم على المجلس الوطني الإتحادي لمناقشته قبل إصداره.

٤- يدعو المجلس الأعلى لعقد إجتماع غير عادي للمجلس الوطني الإتحادي بموعد لا يتجاوز ستة أشهر قبل إنتهاء مدة سريان هذا الدستور المؤقت، ويطرح في هذا الإجتماع مشروع الدستور الدائم، وتتبع في إصداره الإجراءات المنصوص عليها بالفقرة الثانية من هذه المادة.

مادة ١٤٥ : لا يجوز بأي حال تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور، إلا أثناء قيام الأحكام العرفية وفي الحدود التي يبينها القانون المنظم لتلك الأحكام، ولا يجوز مع ذلك تعطيل إنعقاد المجلس الوطني الإتحادي في تلك الأثناء، أو المساس بحصانة أعضائه.

مادة ١٤٦ : يكون إعلان الأحكام العرفية، بمرسوم يصدر بمصادقة المجلس الأعلى بناء على عرض رئيس الإتحاد وموافقة مجلس وزراء الإتحاد وذلك في أحوال الضرورة التي يحددها القانون، ويبلّغ هذا المرسوم إلى المجلس الوطني الإتحادي في أول إجتماع له.

وترفع الأحكام العرفية بمرسوم يصدر بمصادقة المجلس الأعلى كذلك، متى زالت الضرورة التي إستدعت إعلانها.

مادة ١٤٧: لا يخل تطبيق هذا الدستور بما إرتبطت به الإمارات الأعضاء في الإتحاد مع الدول والهيئات الدولية من معاهدات أو إتفاقيات، ما لم يجر تعديلها أو الغاؤها بالإتفاق بين الأطراف المعنية.

مادة ١٤٨: كل ما قررته القوانين واللوائح والمراسيم والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا الدستور، في الإمارات المختلفة الأعضاء في الإتحاد ووفقاً للأوضاع السائدة فيها يظل سارياً ما لم يعدل أو يلغ وفقاً لما هو مقرر في هذا الدستور.

كما يستمر العمل بالتدابير والأنظمة السائدة فيها حتى تصدر القوانين المعدلة لها وفقاً لأحكامه.

مادة ١٤٩: استثناء من أحكام المادة (١٢١) من هذا الدستور يجوز للإمارات أن تصدر التشريعات اللازمة لتنظيم الشؤون المبينة في المادة المذكورة، وذلك دون إخلال بأحكام المادة (١٥١) من هذا الدستور.

مادة ١٥٠: تعمل السلطات الإتحادية على إستصدار القوانين المشار إليها في هذا الدستور بالسرعة اللازمة، لكي تحل محل التشريعات والأوضاع الحالية وخاصة ما يتعارض منها مع أحكامه.

مادة ١٥١: لأحكام هذا الدستور السيادة على دساتير الإمارات الأعضاء في الإتحاد وللقوانين الإتحادية التي تصدر وفقاً لأحكامه الأولوية على التشريعات واللوائح والقرارات الصادرة عن سلطات الإمارات.

وفي حالة التعارض، يبطل من التشريع الأدنى ما يتعارض مع التشريع الأعلى، وبالقدر الذي يزيل ذلك التعارض، وعند الخلاف يعرض الأمر على المحكمة الإتحادية العليا للبت فيه.

مادة ١٥٢ : يعمل بهذا الدستور إعتباراً من التاريخ الذي يحدد بإعلان يصدره الحكام الموقعون على هذا الدستور.

وقع في دبي في هذا اليوم الثامن عشر من شهر تموز/ يوليو سنة ١٩٧١م الموافق لهذا اليوم الخامس والعشرين من شهر جماد الأول سنة ١٣٩١هـ

توقيع
زايد بن سلطان آل نهيان
حاكم إمارة ابو ظبي

خالد بن محمد القاسمي
حاكم إمارة الشارقة

راشد بن أحمد المعلا
عن/حاكم إمارة أم القيوين

توقيع
راشد بن سعيد المكتوم
إمارة دبي

أحمد بن راشد النعيمي
عن/ حاكم إمارة عجمان

محمد بن حمد الشرقي
حاكم إمارة الفجيرة

قرار إتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧١
بشأن إنتخاب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ونائب الرئيس

المجلس الأعلى للإمارات العربية المتحدة،

بعد الإطلاع على أحكام المادتين ٥١ ، ٥٢ من الدستور المؤقت،

قرر ما يلي:

١) إنتخاب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم إمارة أبو ظبي رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة لمدة خمس سنوات ميلادية.

٢) إنتخاب صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم حاكم إمارة دبي نائباً لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لنفس المدة.

صدر في دبي في هذا اليوم الخميس الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٣٩١هـ.

الموافق لهذا اليوم الثاني من شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧١م.

حاكم إمارة أبو ظبي	**حاكم إمارة دبي**
حاكم إمارة الشارقة	**حاكم إمارة عجمان**
حاكم إمارة أم القيوين	**حاكم إمارة الفجيرة**



قرار إتحادي رقم (٢) لسنة ١٩٧١
بشأن تولي رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ونائب الرئيس أعباء منصبيهما بعد أن أدى كل منهما اليمين الدستورية

المجلس الأعلى للإمارات العربية المتحدة،

بعد الإطلاع على المادة ٥٢ من الدستور الموقت للإتحاد قرر ما يلي:

مادة وحيدة:

إعتباراً من تاريخه يتولى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أعباء منصبه كرئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويتولى صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم أعباء منصبه كنائب للرئيس، بعد أن أدى كل منهما اليمين المنصوص عليها في المادة ٥٢ من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة.

صدر في هذا اليوم الخميس الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٣٩١هـ الموافق لهذا اليوم الثاني من شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧١م.

حاكم إمارة أبو ظبي	**حاكم إمارة دبي**
حاكم إمارة الشارقة	**حاكم إمارة عجمان**
حاكم إمارة أم القيوين	**حاكم إمارة الفجيرة**



قرار إتحادي رقم (٣) لسنة ١٩٧١
بشأن الموافقة على تعيين رئيس مجلس الوزراء الإتحادي

المجلس الأعلى للإمارات العربية المتحدة.

بعد الإطلاع على أحكام الفقرة الخامسة من المادة ٤٧ من الدستور المؤقت للإتحاد،

وبناء على إقتراح صاحب السمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قرر ما يلي:

مادة وحيدة:

الموافقة على تعيين صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم ولي عهد دبي رئيساً لمجلس وزراء الإمارات العربية المتحدة.

صدر في هذا اليوم الخميس الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٣٩١هـ الموافق لهذا اليوم الثاني من شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧١م.

رئيس الإمارات العربية المتحدة
وحاكم إمارة أبو ظبي
نائب رئيس الإمارات العربية المتحدة
حاكم إمارة دبي

حاكم إمارة الشارقة
حاكم إمارة عجمان
حاكم إمارة أم القيوين
حاكم إمارة الفجيرة



قرار إتحادي رقم (٤) لسنة ١٩٧١
بشأن علم الإتحاد

المجلس الأعلى للإمارات العربية المتحدة.

مادة وحيدة:

يكون علم دولة الإمارات العربية المتحدة على الشكل والمقاييس التالية:

مستطيل طوله ضعف عرضه، ويقسم إلى أربعة أقسام مستطيل الشكل، القسم الأول منها لونه أحمر يشكل طرف العلم والقريب من السارية، طوله بعرض العلم وطول عرضه مساو لربع طول العلم. أما الأقسام الثلاثة الأخرى فتشكل باقي العلم وهي أفقية متساوية متوازية، العليا منها أخضر والوسطى بيضاء والسفلى سوداء.

صدر في هذا اليوم الخميس الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٣٩١هـ.

الموافق لهذا اليوم الثاني من شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧١م.

رئيس الإمارات العربية المتحدة
وحاكم إمارة أبو ظبي

نائب رئيس الإمارات العربية المتحدة
وحاكم إمارة دبي

حاكم إمارة الشارقة

حاكم إمارة عجمان

حاكم إمارة أم القيوين

حاكم إمارة الفجيرة



مرسوم إتحادي رقم (١) لسنة ١٩٧١
بشأن تعيين رئيس مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة:

بعد الإطلاع على أحكام الفقرة ٥ من المادة ٥٤ من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة،

وبناء على موافقة المجلس الأعلى للإمارات العربية المتخدة، قد رسمنا ما يلي:

مادة وحيدة:

يعين صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد المكتوم ولي عهد إمارة دبي، رئيساً لمجلس وزراء الإمارات العربية المتحدة.

صدر في هذا اليوم الخميس الخامس عشر من شهر شوال سنة ١٣٩١هـ الموافق لهذا اليوم الثاني من شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧١م

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



برقية صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلى السيد عبد الخالق حسونة
الأمين العام لجامعة الدول العربية
بمناسبة قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية...

أبعث إلى سيادتكم بأطيب التمنيات والتحيات وأنهي لكم أن إمارات أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة قد كونت من بينها دولة الإمارات العربية المتحدة بعد أن أنهت إتفاقيات العلاقة الخاصة بينها وبين حكومة المملكة المتحدة وأعلنت يوم الثاني من كانون الأول/ ديسمبر الحالي قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة متحدة مستقلة ذات سيادة ملتزمة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية ومؤمنة بضرورة التعايش السلمي بين الشعوب والتعاون بين جميع الدول في كافة الميادين محافظة على الأمن والسلام الدوليين، ويسرني أن أتقدم بإسم دولة الإمارات العربية المتحدة بطلب الإنضمام إلى الأسرة العربية الكبيرة في جامعة الدول العربية وسيصلكم وفد دولتنا برئاسة معالي السيد الوزير محمد حبروش ليقوم بالإجراءات الرسمية اللازمة للإنضمام إلى الجامعة العربية . . . أطيب تمنياتي لشخصكم الكريم. . . والله الموفق.

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر في هذا اليوم السبت السابع عشر من شهر شوال ١٣٩١هـ الموافق الرابع من كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٧١م.



وثيقة إنضمام إمارة رأس الخيمة
إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

نحن صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة وملحقاتها، لقد أطلعنا على الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة ودرسنا أحكام وأهداف الإتحاد وغاياته.

لقد كان تحقيق الإتحاد بين الإمارات العربية من أعز رغباتنا ومن أعظم ما تتجه إليه عزائمنا حرصاً منا على النهوض ببلادنا وشعبها، وإذا كانت ثمة ظروف حالت دون مشاركتنا في التوقيع على الدستور المؤقت في إعلان بدء العمل بأحكامه فإنه وقد تلاقت إرادتنا وإرادة شعب إمارتنا على الإنضمام إلى دولة الإمارات العربية المتحدة إيماناً منا بأهداف الإتحاد وغاياته فإننا نعلن أمام الخالق العلي القدير وأمام الناس أجمعين قبول إمارتنا الإنضمام إلى دولة الإمارات العربية وموافقتها على دستورها المؤقت الموقع عليه من حكام إمارة أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة في الخامس والعشرين من شهر جمادي الأول سنة ١٣٩١هـ الموافق الثامن عشر من شهر تموز/ يوليو ١٩٧١ ميلادية والتزامنا العمل بأحكامه والله ولي التوفيق وهو نعم المولى ونعم المصير.

صقر بن محمد القاسمي/حاكم إمارة رأس الخيمة وملحقاتها

صدر في إمارة رأس الخيمة بتاريخ: ٦ من ذي الحجة سنة ١٣٩١ هجرية
الموافق: ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٧١ ميلادية.



بيان وزارة الدولة لشؤون المجلس الأعلى بشأن إنضمام إمارة رأس الخيمة إلى دولة الإتحاد

بسم الله الرحمن الرحيم

بفضل من عند الله وتوفيقه تم في هذا اليوم الخميس ٢٥/ من ذي الحجة ١٣٩١هجرية الموافق العاشر من شباط/ فبراير ١٩٧٢ ميلادية إنضمام إمارة رأس الخيمة الشقيقة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة إستجابة للأماني الوطنية ولتشارك في تحقيق أهداف الإتحاد وغاياته، وأننا إذ نزف إلى شعب الإمارات العربية المتحدة هذه البشرى ليحدونا الأمل في أن يكلل الله الجهود المخلصة بالتوفيق لما فيه خير شعب الإمارات والنهوض بالبلاد إلى المنزلة التي تؤهلها لتتبوأ المكان اللائق بها بين الدول المتحضرة ولتشارك في سير الركب العربي، إلى تحقيق ما فيه خير الأمة العربية. فقد عقد المجلس الأعلى للإتحاد جلسة طارئة مساء اليوم برئاسة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحضور أصحاب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة، الشيخ حميد بن راشد النعيمي نائب حاكم إمارة عجمان، الشيخ راشد بن أحمد المعلا نائب حاكم إمارة أم القيوين، الشيخ محمد بن حمد الشرقي حاكم إمارة الفجيرة، ووافق المجلس في هذه الجلسة بإجماع الآراء على إنضمام إمارة

رأس الخيمة الشقيقة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلى أثر صدور قرار الإنضمام دعى سمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة إلى حضور إجتماع المجلس الأعلى حيث أُبلغ سموه بقرار قبول إنضمام الإمارة إلى دولة الإتحاد، فألقى سموه كلمة أعلن فيها إيمانه المطلق الذي لا يتزعزع بوحدة الإمارات العربية ومصيرها المشترك وأمله في مستقبل مشرق لشعب الإمارات وقدم وثيقة الإنضمام إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، متضمنة الألتزام لأحكام الدستور المؤقت للدولة.

صدر بقصر الرئاسة في أبو ظبي بتاريخ: ٢٥/ من ذي الحجة سنة ١٣٩١ هجرية.

الموافق: ١٠ شباط/ فبراير سنة ١٩٧١ ميلادية



اجتماع المجلس الأعلى للاتحاد في أعقاب إنضمام رأس الخيمة في شباط/ فبراير ١٩٧٢.

قرار المجلس الأعلى للإتحاد رقم (٢) لسنة ١٩٧٢
بالموافقة على إنضمام إمارة رأس الخيمة
إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

المجلس الأعلى للإتحاد،

بعد الإطلاع على أحكام المادة الأولى من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة. وعلى كتاب سمو حاكم إمارة رأس الخيمة وملحقاتها رقم ع خ: ٧١/٢٢٥ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٣ الذي أعلن فيه إرادة الإمارة في الإنضمام إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

واستجابة للأماني الوطنية في إنضمام الإمارة الشقيقة للإتحاد والمشاركة في تحقيق أهدافه.

قرر:

المادة الأولى: وافق المجلس الأعلى للإتحاد بإجماع الآراء على إنضمام إمارة رأس الخيمة وملحقاتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

المادة الثانية: يتولى رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إبلاغ هذا القرار إلى سمو حاكم إمارة رأس الخيمة وملحقاتها.

المادة الثالثة: يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى وزير الخارجية إتخاذ الإجراءات اللازمة لإبلاغ الدول والمنظمات العربية والدولية به.

المادة الرابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

راشد بن سعيد المكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات المتحدة

سلطان بن محمد القاسمي
حاكم إمارة الشارقة

حميد بن راشد النعيمي
عن/ حاكم إمارة عجمان

راشد بن أحمد المعلا
عن/ حاكم إمارة أم القيوين

محمد بن حمد الشرقي
حاكم إمارة الفجيرة

صدر بقصر الرئاسة في أبو ظبي بتاريخ ٢٥ من ذي الحجة الموافق ١٠ من شباط/ فبراير سنة ١٩٧٢ ميلادية

قرار المجلس الأعلى للإتحاد رقم (٣) لسنة ١٩٧٢
بزيادة عدد أعضاء المجلس الوطني الإتحادي

المجلس الأعلى للإتحاد:

بعد الاطلاع على أحكام المادتين (١) و(٦٨) من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة.

وعلى قرار المجلس الأعلى للإتحاد رقم (٢) لسنة ١٩٧٢ بالموافقة على إنضمام إمارة رأس الخيمة وملحقاتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.

قرر:

المادة الأولى: يزداد عدد مقاعد المجلس الوطني الإتحادي المنصوص عليها في المادة ٦٨ من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة ستة مقاعد تخصص لإمارة رأس الخيمة وملحقاتها.

المادة الثانية: يتولى سمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إبلاغ هذا القرار إلى سمو حاكم إمارة رأس الخيمة وملحقاتها لإختيار المواطنين الذين يمثلون الإمارة في المجلس الوطني الإتحادي.

المادة الثالثة: يعمل بهذا القرار إعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

راشد بن سعيد المكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

سلطان بن محمد القاسمي
حاكم إمارة الشارقة

حميد بن راشد النعيمي
عن/ حاكم إمارة عجمان

راشد بن أحمد المعلا
عن/ حاكم إمارة أم القيوين

محمد بن حمد الشرقي
حاكم إمارة الفجيرة

صدر بقصر الرئاسة في أبو ظبي بتاريخ ٢٥ من ذي الحجة سنة ١٣٩١ هجرية

الموافق: ١٠ من شباط/ فبراير سنة ١٩٧٢ ميلادية.

إعلان تعديل دستوري رقم (١) لسنة ١٩٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الأعلى للإتحاد:

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة، وبناء على ما عرضه رئيس مجلس وزارء الإتحاد، ووافق عليه مجلس الوزراء،



إكتمال نصاب المجلس الأعلى للإتحاد بعد إنضمام رأس الخيمة.

قرر:

المادة الأولى: تضاف فقرة أخيرة إلى المادة الأولى من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة يكون نصها كالآتي:

«وعند قبول إنضمام عضو جديد إلى الإتحاد، يحدد المجلس الأعلى للإتحاد عدد المقاعد التي تخصص لهذا العضو في المجلس الوطني الإتحادي زيادة على العدد المنصوص عليه في المادة (٦٨) من هذا الدستور».

المادة الثانية: يعمل بهذا التعديل الدستوري من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

زايد بن سلطان آل نهيان/ رئيس دولة
الإمارات العربية المتحدة

صدر بقصر الرئاسة في أبو ظبي بتاريخ ٢٥ من ذي الحجة
الموافق ١٠ من شباط/ فبراير سنة ١٩٧٢ ميلادية.

بيان قصر الرئاسة حول وضع قوة ساحل عُمان تحت تصرف الحكومة الإتحادية

تمّ في صباح هذا اليوم الأربعاء الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، التوقيع على الإتفاقية الخاصة بجعل قوات ساحل عُمان تحت تصرف حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد تفضل صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة فوقّع على الإتفاقية المذكورة. كما وقعها المقيم السياسي لصاحبة الجلالة البريطانية السير جيفري آرثر. وقد حضر مناسبة التوقيع كل من السيد محمد حبروش وزير الدولة لشؤون المجلس الاعلى والمستر جيم ترودويل السفير البريطاني لدى دولة الإمارات العربية المتحدة. واعتباراً من منتصف هذه الليلة ستصبح قوات ساحل عُمان مع كافة المنشآت التابعة لها نواة لقوة دفاع الإتحاد. ومن الله التوفيق فهو نعم المولى ونعم النصير.

صادر في قصر الرئاسة بأبو ظبي،

يوم الأربعاء الموافق الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١.



قرار المجلس الأعلى للدفاع رقم (١)
لسنة ١٩٧٦ في شأن توحيد القوات المسلحة
في دولة الإمارات العربية المتحدة

نحن زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس المجلس الأعلى للدفاع،

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت،

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن المجلس الأعلى للدفاع،

وعلى موافقة المجلس الاعلى للدفاع في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦/ ٥/ ١٩٧٦م

قرر:

مادة (١): توحيد القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية في دولة الإمارات العربية المتحدة تحت قيادة مركزية واحدة تسمى «القيادة العامة للقوات المسلحة - رئاسة الأركان العامة». ويكون تشكيلها على النحو الآتي:

أ- المنطقة العسكرية الغربية، وتضم كافة القوات البرية في إمارة أبو ظبي.

ب- المنطقة العسكرية الوسطى، وتضم كافة القوات البرية في إمارة دبي.

جـ- المنطقة العسكرية الشمالية، وتضم كافة القوات البرية في إمارة رأس الخيمة.

د- لواء اليرموك، ويضم كافة قوات جيش الاتحاد والحرس الوطني في إمارة الشارقة وحرس إمارة أم القيوين.

هـ- القوة الجوية، وتضم كافة القوات الجوية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

و- القوة البحرية، وتضم كافة القوات البحرية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ز- معاهد التدريب الرئيسية، وتضم كلية زايد بن سلطان آل نهيان الثاني العسكرية ومدرسة المشاة، ومدرسة الصاعقة والمظليين، ومدرسة الدروع، ومدرسة المدفعية.

مادة (٢): تكون المسؤوليات القيادية في القوات المسلحة على النحو الآتي:

أ- رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة: البرية والبحرية والجوية وينوب عنه في حال غيابه نائب رئيس الدولة.

ب- يكون كل من نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع مسؤولان أمام رئيس الدولة عن إدارة القوات المسلحة وتسليحها وتهيئة مقومات القوة لها وقيادتها في وقت العمليات بما يمكنها من الدفاع عن الدولة والمحافظة على سلامة أراضيها وأجوائها ومياهها ضمن حدودها الإقليمية ضد أي إعتداء خارجي، والمحافظة على أمن واستقرار ووحدة الدولة.

جـ- يكون رئيس الأركان العامة مسؤولاً أمام وزير الدفاع عن إعداد القوات المسلحة للقتال وتنظيمها وتدريبها، واقتراح التوصيات لتسليحها

وإدارة عملياتها، وينوب عنه في حالة غيابه، ويمارس صلاحياته ويتولى إختصاصاته مساعد رئيس الأركان للعمليات.

ويصدر بتحديد إختصاصات وصلاحيات رئيس الأركان العامة، قرار من رئيس المجلس الأعلى للدفاع.

مادة (٣): تشكل رئاسة الأركان من رئيس الأركان وثلاثة مساعدين: الأول للعمليات والثاني للإدارة، والثالث للإمداد والتموين، و عدد من الضباط منتخبين من قيادات المناطق العسكرية يشكلون هيئة الأركان العامة.

ويصدر بتعيين مساعدي رئيس الأركان مرسوم إتحادي، ويكون تعيين الضباط المنتخبون وفقاً للقواعد والنظم المقررة في هذا الشأن.

مادة (٤): توحيد العلم العسكري والشعار والزي العسكري وأعلام القادة على مختلف مناصبهم.

وتشكل لجنة برئاسة رئيس الأركان العامة وعضوية: قائد المنطقة العسكرية الغربية - وقائد المنطقة العسكرية الوسطى - وقائد المنطقة العسكرية الشمالية - وقائد لواء اليرموك، لوضع الإقتراحات اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وعلى اللجنة أن تباشر عملها فور صدور هذا القرار، وأن تقدم توصياتها إلى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع للإقرار والتنفيذ من قبل رئيس الأركان العامة.

مادة (٥): تباشر رئاسة الأركان العامة مسؤولياتها وإختصاصاتها وتنفيذ المسميات والارتباطات القيادية الجديدة اعتباراً من صدور هذا القرار.

مادة (٦): على رئيس مجلس الوزراء، ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والوزراء الأعضاء في المجلس ورئيس الأركان العامة تنفيذ هذا

القرار كل فيما يخصه وذلك إعتباراً من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
ورئيس المجلس الأعلى للدفاع

صدر في أبو ظبي بتاريخ ٦ أيار/ مايو ١٩٧٦



زايد يترأس إجتماع القيادة العامة للقوات المسلحة
بعد قرار الدمج في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٧٦.

ملحق مصوّر

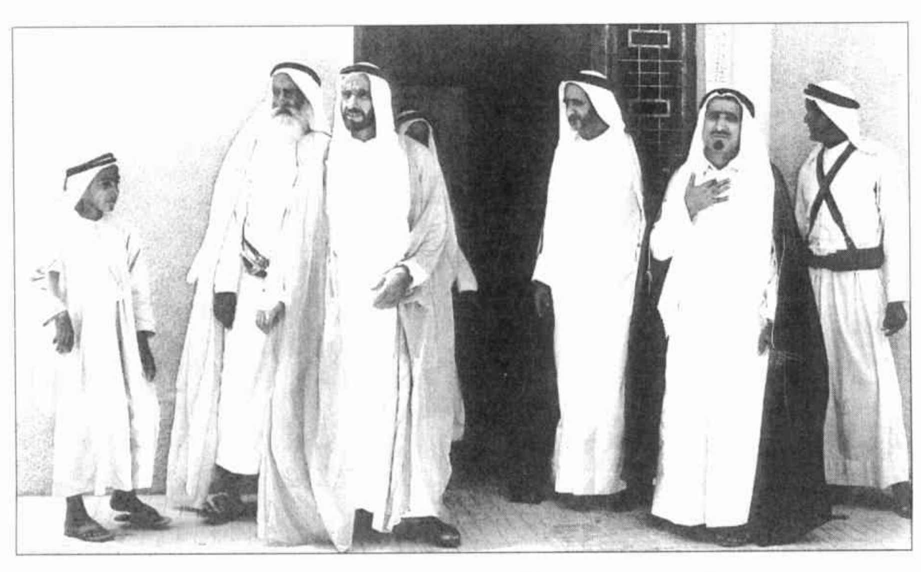




لقطة تذكارية للإتحاد التساعي الذي لم يرى النور.



الشيخ زايد والشيخ أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر
ونائبه الشيخ خليفة بن حمد أثناء مباحثات الإتحاد التساعي



الشيخ زايد حاكم أبو ظبي والشيخ راشد حاكم دبي
والشيخ راشد بن حميد حاكم عجمان في مجلس التطوير بدبي

الشيخ زايد مع الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة
تواصل دؤوب في مباحثات الإتحاد

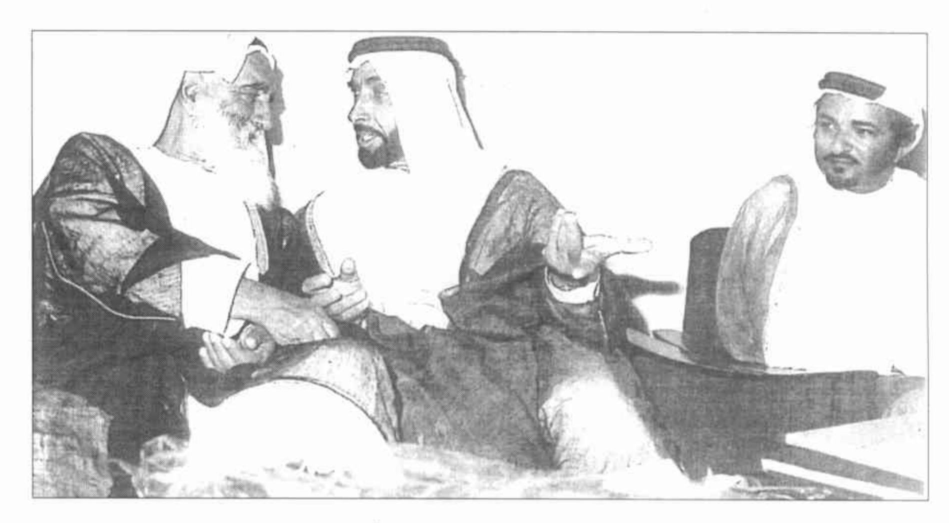


الشيخ زايد مع الشيخ محمد بن حمد الشرقي حاكم الفجيرة

الشيخ زايد والشيخ راشد مع الشيخ سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة
والشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة



الشيخ زايد والشيخ راشد مع الشيخ أحمد بن راشد المعلا حاكم أم القيوين



الشيخ زايد مع الشيخ راشد بن حميد المعلا حاكم عجمان
وولي عهده الشيخ حميد بن راشد

الشيخ زايد والشيخ راشد مباحثات مستمرة لإنجاح الإتحاد السباعي
بعد فشل الإتحاد التساعي بين إمارات الخليج

إبتسامة تشق عنان السماء بين الشيخ زايد والشيخ راشد بعد نجاح التجربة الاتحادية

الشيخ زايد والشيخ راشد ومباحثات قيام الإتحاد في دبي التي شهدت ميلاده

الشيخ زايد يوقع إتفاقية إنهاء العلاقات الخاصة بين أبو ظبي وبريطانيا
مع السير جيفري آرثر الذي بدوره يوقع نيابة عن المملكة المتحدة ١/١٢/١٩٧١

تبادل الوثائق بين الشيخ زايد والسير جيفري آرثر بعد إنهاء العلاقات مع بريطانيا

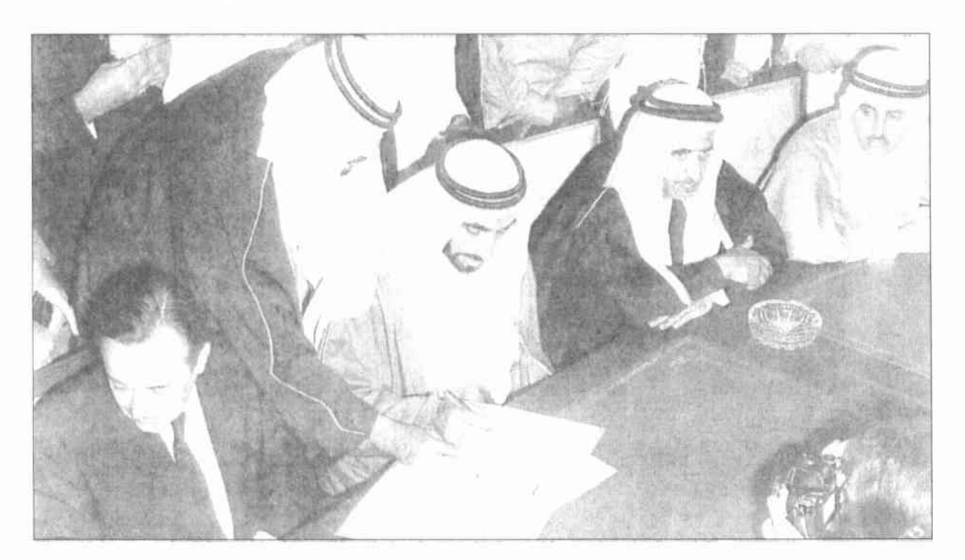


الشيخ زايد يوقع على إتفاقية الصداقة مع بريطانيا ٢/ ١٢/ ١٩٧١ وفي الصورة حاكمي دبي والشارقة

الشيخ زايد في اليوم التاريخي ٢/١٢/١٩٧١ ميلاد دولة وشعب



الشيخ زايد يتحدث إلى الصحافة بمناسبة إعلان قيام الإتحاد ٢/١٢/١٩٧١



الشيخ زايد والشيخ راشد وإخوانهما حكام الإمارات يشهدان اللحظة التاريخية
لإعلان قيام الإتحاد ٢/ ١٢/ ١٩٧١



الشيخ زايد يوقع على القرارات الصادرة عن
المجلس الأعلى للإتحاد يوم ٢/ ١٢/ ١٩٧١



الشيخ زايد يرفع علم الإتحاد مع حكام الإمارات
في دار الضيافة بدبي التي شهدت ميلاد قيام الإتحاد ٢/ ١٢/ ١٩٧١

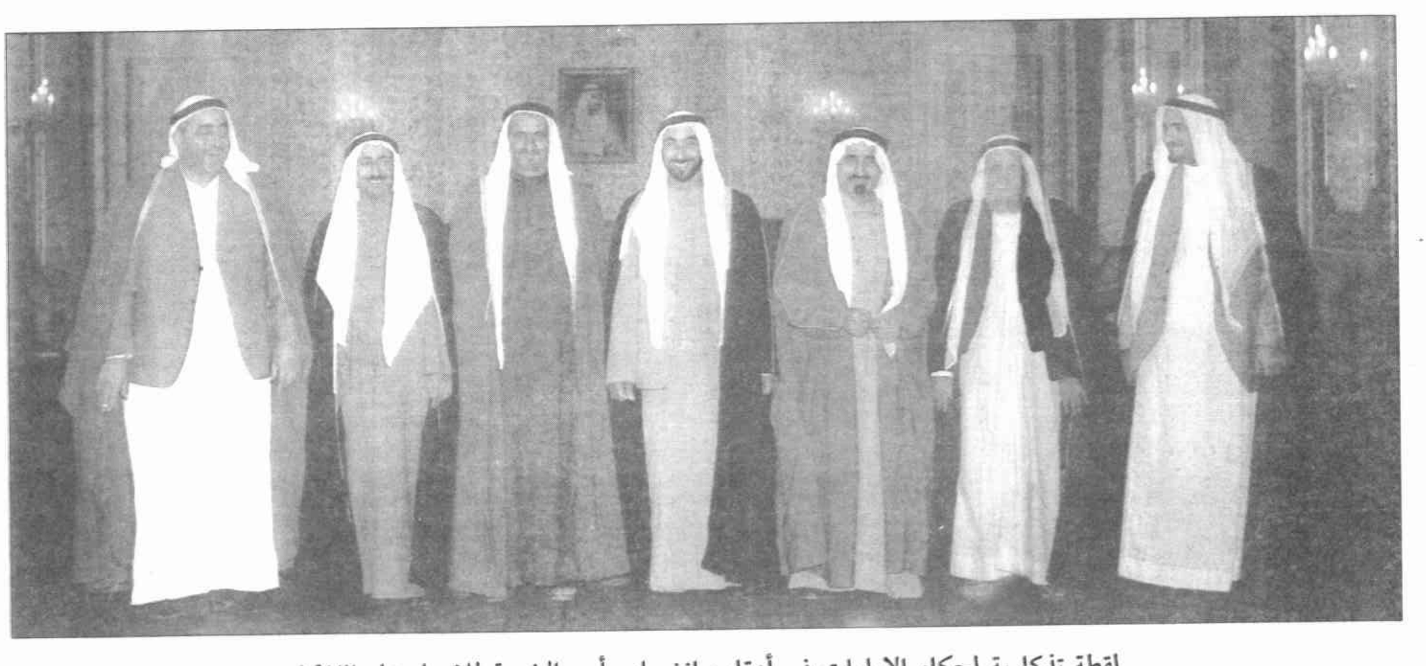
الشيخ زايد مع حكام الإمارات بعد رفع علم الإتحاد
في ساحة قصر الضيافة بدبي ٢/ ١٢/ ١٩٧١.



الشيخ زايد وحكام الإمارات في اللحظة التاريخية
بعد رفع علم الإتحاد لأول مرة في ٢/ ١٢/ ١٩٧١

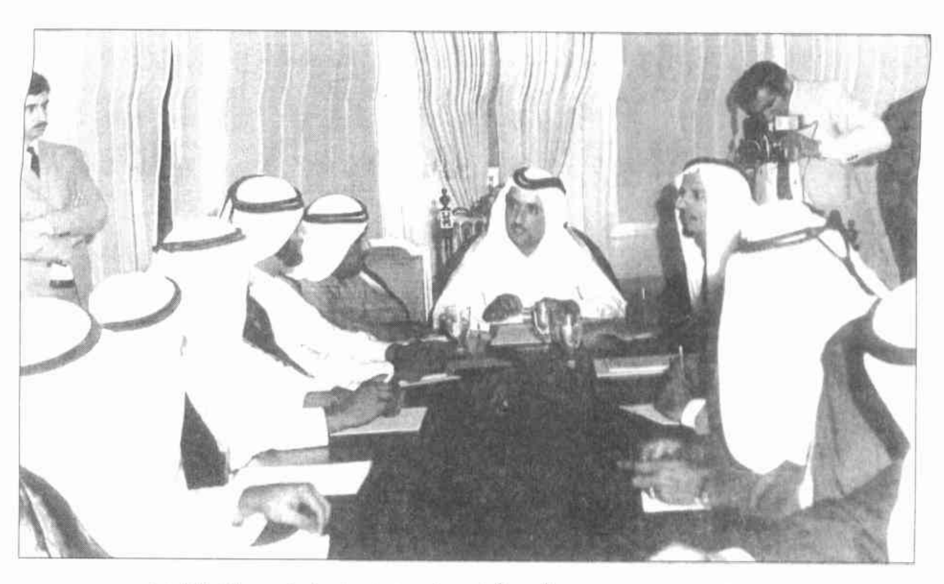


الشيخ زايد والشيخ راشد المكتوم لحظة إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ٢/ ١٢/ ١٩٧١



لقطة تذكارية لحكام الإمارات في أعقاب انضمام رأس الخيمة للاتحاد عام ١٩٧٢

الشيخ زايد يستمع لأداء اليمين الدستورية لأول حكومة إتحادية
برئاسة الشيخ مكتوم بن راشد



الشيخ مكتوم بن راشد يترأس أول حكومة إتحادية في دولة الإمارات

معالي أحمد خليفة السويدي يقرأ بيان قيام دولة الإتحاد



الشيخ زايد والشيخ راشد يفتتحان أول جلسة في تاريخ المجلس الوطني الإتحادي



الشيخ زايد يتحدث عبر الإعلام عن التجربة الإتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة



فهرس المحتويات



المؤلف في سطور

* **د. خالد بن محمد مبارك القاسمي**
* باحث في شؤون الخليج والجزيرة العربية
* له أكثر من (٤٠) مؤلفاً عن الخليج والتاريخ العربي والإسلامي.
* **نذكر منها عن دولة الإمارات العربية:**

١- زايد القائد.. ونداء الوطن، ١٩٩١.

٢- الإمارات العربية مواقف بطولية في أزمة الخليج، ١٩٩٢.

٣- الإمارات العربية مسيرة قائد وإرادة شعب، ١٩٩٣.

٤- زايد الخير.. ومسيرة العطاء، ١٩٩٣.

٥- زايد الزعيم .. موقف في ضمير الزمن، ١٩٩٣.

٦- الشارقة أصالة الماضي وعصرية الحاضر، ١٩٩٤.

٧- التاريخ السياسي الاجتماعي لدولة الإمارات، ١٩٩٧.

٨- الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، ١٩٩٧.

٩- التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨.

١٠- الإمارات العربية تاريخ وحضارة، ١٩٩٨.

١١- زايد.. حكيم العرب، ٢٠٠٠

١٢- التطور التاريخي لقيام دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩